

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2026/6-A/1

مسائل المالية والميزانية

لاتخاذ قرار

التوزيع: عام

التاريخ: 29 أبريل/نيسان 2026

اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2025

يسر الأمانة أن تقدم الكشف السنوية المراجعة لعام 2025 مقترنة برأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره بشأنها. وقد أعدت الكشف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأيا غير مشفوع بتحفظات.

وتعرض هذه الوثيقة على المجلس وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي والمادتين 1-13 و8-14 من النظام المالي، التي تنص على أن تُقدّم إلى المجلس الكشف المالية المراجعة لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) مع تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها. وتقدم الكشف مقترنة بالتقرير في وثيقة واحدة.

وتتضمن هذه الوثيقة بيانا بشأن الرقابة الداخلية يوفر ضمانا محددا يؤكد فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد A. Raza Qureshi

مدير شعبة المالية بالإمانة

بريد إلكتروني: ally-raza.qureshi@wfp.org

السيد S. Dahan

مدير شعبة إدارة المخاطر ورئيس شؤون المخاطر

بريد إلكتروني: salvador.dahan@wfp.org

السيدة M. Mananikova

مدير دائرة التقارير المالية

شعبة رئيس الشؤون المالية

بريد إلكتروني: maryna.mananikova@wfp.org

السيدة R. Pala Krishnan

نائبة مدير

شعبة إدارة المخاطر

بريد إلكتروني: rathi.palakrishnan@wfp.org

السيد L. Hoffmann

مدير المراجعة الخارجية

بريد إلكتروني: lutz.hoffmann@wfp.org

السيد C. Wuensch

نائب مدير المراجعة الخارجية للحسابات

بريد إلكتروني: carsten.wuensch@wfp.org

السيدة J. Oeser

رئيسة مراجعة الأداء

بريد إلكتروني: extauditor.joeser@wfp.org

مشروع القرار*

إن المجلس:

- (1) يوافق على الكشف المالية السنوية للبرنامج لعام 2025، ويحيط علماً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، المقدم إلى المجلس وفقاً للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي؛
- (2) يلاحظ استخدام مبلغ 1 106 023.93 دولاراً أمريكياً من الصندوق العام في عام 2025 لتمويل مدفوعات الإكراميات وشطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض؛
- (3) يلاحظ أن خسائر السلع في عام 2025 تشكل جزءاً من مصروفات التشغيل للفترة نفسها.

* هذا مشروع قرار. وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

جدول المحتويات

الصفحة	
1	عرض
2	مشروع القرار
4	القسم الأول
5	• رأي مراجع الحسابات الخارجي
8	• تقرير مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
102	القسم الثاني
105	• بيان المديرية التنفيذية
125	• بيان المديرية التنفيذية عن الرقابة الداخلية
129	• الكشف الأول
130	• الكشف الثاني
131	• الكشف الثالث
132	• الكشف الرابع
133	• الكشف الخامس
134	• مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
197	الملحق

القسم الأول

رأي مراجع الحسابات الخارجي

لقد قمت بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (للبرنامج)، والتي تتألف من كشف المركز المالي (الكشف الأول) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 وكشف الأداء المالي (الكشف الثاني)، وكشف التغيرات في الأصول الصافية (الكشف الثالث)، وكشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والمذكرات على الكشوف المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأيي، فإن الكشوف المالية المرفقة تعبر بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجريت مراجعتي وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. ويرد وصف لمسؤولياتي بموجب هذه المعايير في القسم أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية". وأنا أمتنع بالاستقلال عن البرنامج، وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتي للكشوف المالية، وقد أوفيت بمسؤولياتي الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. وأعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلت عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساس لرأيي.

معلومات غير الكشوف المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها

المديرة التنفيذية للبرنامج هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى بيان المديرة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 وبيان المديرة التنفيذية عن الرقابة الداخلية، وكلاهما يرد في القسم الثاني أدناه، ولكن هذه المعلومات لا تشمل الكشوف المالية وتقريرها عنها كمراجع للحسابات.

ولا يغطي رأيي في الكشوف المالية المعلومات الأخرى، ولا أعبر عن أي شكل من أشكال ضمان يُستنتج بشأنها.

وفي ما يتعلق بمراجعتي للكشوف المالية، فإن مسؤوليتي هي قراءة المعلومات الأخرى، وأن آخذ في الاعتبار، عند قيامي بذلك، ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع الكشوف المالية، أو مع معرفتي التي حصلت عليها في سياق المراجعة أو ما إذا كانت تبدو خاطئة جوهرياً. وإذا استنتجت، على أساس العمل الذي قمت به، أن هناك خطأ جوهرياً في المعلومات الأخرى، فأنا مطالب بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. وليس لدي ما أبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن الكشوف المالية

المديرة التنفيذية للبرنامج هي المسؤولة عن إعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الضوابط الداخلية التي تقرر الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد كشوف مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب التدليس أو الخطأ.

وعند إعداد الكشوف المالية، تعتبر المديرة التنفيذية للبرنامج مسؤولة عن تقييم قدرة البرنامج على الاستمرار كمنشأة عاملة، على أن تفصح، بحسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة العاملة واستخدام المنشأة العاملة كأساس للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي إما تصفية البرنامج أو وقف العمليات، أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي للبرنامج.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية

تتمثل أهدافي في الحصول على ضمان معقول عما إذا كانت الكشوف المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء نجمت هذه الأخطاء عن التدليس أو الخطأ، وفي إصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأيي. ويُعد الضمان المعقول بمثابة مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تُجرى وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن التدليس أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر، بصورة فردية أو إجمالية، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس الكشوف المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإنني أمارس الحكم المهني وأحافظ على الشك المهني طوال عملية المراجعة.

كما أقوم بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري في الكشوف المالية، سواء كان ذلك بسبب التدليس أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيي. ويُعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن التدليس أعلى من مخاطر عدم اكتشاف خطأ ناتج عن غلطة، حيث إن التدليس يمكن أن ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية؛

(ب) الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبرنامج؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة ما تقدمه الإدارة من التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة؛

(د) استخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للاستمرارية كأساس للمحاسبة، وعلى أساس أدلة المراجعة التي يجري الحصول عليها، بشأن ما إذا كان يوجد غموض جوهري في ما يتعلق بالأحداث أو الظروف يمكن أن يثير شكاً كبيراً بشأن قدرة البرنامج على الاستمرار كمنشأة عاملة. وأنا مطالب، إذا استنتجت وجود غموض جوهري، بتوجيه الانتباه في تقريرتي كمراجع إلى الإفصاحات ذات الصلة في الكشوف المالية، أو بتعديل رأيي إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتي إلى أدلة المراجعة التي جرى الحصول عليها حتى تاريخ تقريرتي كمراجع حسابات. غير أن الأحداث أو الظروف المستقبلية يمكن أن تتسبب في توقف البرنامج عن الاستمرار كمنشأة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للكشوف المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت الكشوف المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض الأمين.

وإنني أتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة في ما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المزمع للمراجعة وتوقيتها ونتائجها المهمة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية أحدها في سياق المراجعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأيي، فإن معاملات البرنامج التي علمت بها أو التي اختبرتها كجزء من المراجعة التي أجريتها، كانت، من كافة الجوانب المهمة، وفقاً للنظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج.

ووفقا للمادة 8-14 من النظام المالي، فقد أدرجت أيضا المعلومات التي أراها ضرورية في ما يتعلق بكفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام، إدارة البرنامج وتنظيمه في تقرير المراجعة المطول عن مراجعتي لحسابات البرنامج.

Kay Scheller (توقيع)

رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني

16 أبريل/نيسان 2026

المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

تقرير مراجعة

الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025



جدول المحتويات

9.....	جدول المحتويات	
11.....	موجز تنفيذي	0
15.....	الولاية والنطاق والمنهجية	1
16.....	لمحة مالية عامة	2
18.....	النتائج والتوصيات	3
18.....	1-3 التوصيات المفتوحة	
20.....	2-3 إعادة هيكلة المقر العالمي	
20.....	1-2-3 التحول إلى هيكل من مستويين	
22.....	2-2-3 إطار و"ميثاق" مساءلة الإدارة	
24.....	3-2-3 إدارة سيرورات العمل	
24.....	4-2-3 استراتيجية المواقع	
26.....	5-2-3 الرقابة الإدارية	
27.....	6-2-3 كتالوجات الخدمات	
28.....	7-2-3 تفويض السلطة	
29.....	3-3 إدارة الموارد البشرية	
29.....	1-3-3 تخفيضات في عدد الموظفين	
35.....	2-3-3 الخبراء الاستشاريون	
37.....	3-3-3 نظام Workday	
39.....	4-3 الشؤون المالية والمحاسبة والضوابط الداخلية	
39.....	1-4-3 عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية	
41.....	2-4-3 الاعتراف بالمصروفات	
42.....	3-4-3 السلع الغذائية	
44.....	4-4-3 إدارة الأصول	
45.....	5-4-3 كشوف المرتبات	
46.....	6-4-3 إدارة الأدوار في نظام WINGS	
46.....	7-4-3 إدارة الحسابات المصرفية	
47.....	8-4-3 تدريب موظفي الحكومات المضيفة	

48.....	التحويلات القائمة على النقد.....	5-3
48.....	عمليات تقييم أداء مقدمي الخدمات المالية.....	1-5-3
49.....	عملية العناية الواجبة تجاه مقدمي الخدمات المالية.....	2-5-3
50.....	أدوار المستخدمين في منصة إدارة معلومات المستفيدين والتحويلات.....	3-5-3
51.....	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين.....	6-3
55.....	تقليص حجم العمليات.....	7-3
55.....	إغلاق المكاتب القطرية.....	1-7-3
55.....	استراتيجيات الخروج.....	2-7-3
56.....	خطة التأمين الذاتي – التأمين الاحتكاري.....	8-3
56.....	عملية المطالبات.....	1-8-3
58.....	القدرة المالية للتأمين الاحتكاري.....	2-8-3
59.....	إدارة المبالغ المستردة من التأمين.....	3-8-3
59.....	استعراض مراجع الحسابات الخارجي لإفصاحات الإدارة.....	4
59.....	الخسائر والمبالغ المشطوبة ومدفوعات الإكراميات.....	1-4
60.....	حالات التدليس والتدليس المقترض.....	2-4
60.....	شكر وتقدير.....	5
61.....	الملحق.....	6

0 موجز تنفيذي

1-0

قام مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة الكشوف المالية واستعرض عمليات برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. وفي رأي مراجع الحسابات الخارجي تعبر الكشوف المالية المرفقة بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

2-0

البرنامج منظمة تمول من المساهمات الطوعية. وفي عام 2025، انخفضت المساهمات الطوعية بمقدار 3.7 مليار دولار أمريكي (38 في المائة) لتصل إلى 6.1 مليار دولار أمريكي. وبلغت المصروفات 8.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بالمصروفات البالغة 9 مليارات دولار أمريكي في عام 2024. ونتيجة لذلك، تكبد البرنامج عجزا بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بالفائض البالغ 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

3-0

النتائج الرئيسية

إعادة هيكلة المقر العالمي

(أ) في 1 مايو/أيار 2025، أطلق البرنامج الهيكل الجديد ذا المستويين. فقد دمج البرنامج مكاتبه الإقليمية مع المقر لإنشاء "مقر عالمي واحد". وكان البرنامج يخطط لإزالة التداخلات وتوضيح أوجه المساءلة، وجعل المنظمة أصغر حجما. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن المقر العالمي والمكاتب القطرية خفضت عدد الموظفين. غير أن نسبة موظفي المقر العالمي إلى إجمالي عدد الموظفين لم تنخفض سوى بنسبة 0.6 نقطة مئوية فقط. وحتى الآن لم يصغر حجم المقر العالمي بشكل ملحوظ؛

(ب) وأصدر البرنامج إطار مساءلة الإدارة الجديد. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن دور المديرين الإقليميين قد شمل بعض مسؤولياتهم السابقة. ولا يزال البرنامج يتوقع أن يساهم المديرون الإقليميون في الرقابة والدعم التقني وإدارة الأداء. غير أنهم ليسوا مسؤولين عن تقديم الدعم البرامجي والتشغيلي والتقني، وليست لديهم الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المهام؛

(ج) وفقا للبرنامج، تزيد كتالوجات الخدمات من شفافية الخدمات المتاحة في المقر العالمي وتوجه المكاتب القطرية بشأن الجهات التي يتعين الاتصال بها للحصول على الدعم. وبحلول فبراير/شباط 2026، كان البرنامج قد نشر 15 كتالوج خدمات. وكان كتالوج الخدمات الخاص بإحدى الشعب مفقودا. وعلاوة على ذلك، كان هناك تباين في الشكل والمحتوى ومعلومات الاتصال. ووحدها شعبة التكنولوجيا تمكنت من وضع نظام شامل لتسجيل بطاقات الشكاوى. ويرى مراجع

الحسابات الخارجي أن عدم وجود نموذج منسق وموحد يضعف الشفافية ويحد من قابلية الاستخدام من جانب المكاتب القطرية؛

إدارة الموارد البشرية

(د) في الفترة الممتدة من نهاية عام 2024 إلى نهاية يناير/كانون الثاني 2026، خفّض البرنامج عدد الموظفين بمقدار 3 661 موظفاً. وفي ما يتعلق بعام 2025، أبلغ البرنامج عن مصروفات موظفين بقيمة 1 540.9 مليون دولار أمريكي. ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن هذا التخفيض لا يزال أقل من هدف العمل للبرنامج البالغ 6 000 موظف؛

(هـ) ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن مصروفات الموظفين واصلت الارتفاع على الرغم من الانخفاض في إجمالي مصروفات البرنامج. ولم يؤد تخفيض عدد الموظفين في عام 2025 إلى خفض مصروفات الموظفين بعد. ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي بقلق أن البرنامج قد أنفق نسبة أكبر من إجمالي مصروفاته في عامي 2024 و2025 على الموظفين مقارنة بالسنوات السابقة. ويتعين على البرنامج أن يسعى إلى تحقيق نسبة متوازنة بين مصروفات الموظفين وإجمالي المصروفات؛

الشؤون المالية والمحاسبة والضوابط الداخلية

(و) تشكل عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية الأساس لاستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة. فهي عبارة عن استقصاء تقييم ذاتي يجري سنوياً ويكمّله المديرون القطريون، والمديرون الإقليميون، ومديرو الوظائف في المقر العالمي، ورؤساء الإدارات، ومديرو الوظائف الاستشارية ووظائف الضمان. ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي في الإجابات تزايد حالات عدم الامتثال لأنظمة البرنامج. ويدل ذلك على الحاجة إلى التحسين؛

(ز) ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية اعترفت بالمصروفات من دون وثائق داعمة معدة في الوقت المناسب وقابلة للتحقق، بما يتعارض مع متطلبات المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودليل الإدارة المالية في البرنامج. ويرى مراجع الحسابات الداخلي أن غياب الأدلة المتاحة في الوقت المناسب والقابلة للتحقق بشأن تأكيد المصروفات يُعرّض البرنامج للمخاطر المتعلقة بالامتثال والسمعة؛

(ح) ووجد مراجع الحسابات الخارجي سجلات موظفين مكررة في نظامي كشف المرتبات WINGS وPASPort. وفي إحدى الحالات، دفع البرنامج عن طريق الخطأ مرتب أحد الموظفين مرتين بموجب رقمي تعريف منفصلين ثم صحح لاحقاً الدفعة الزائدة. وقد سمح الإعداد التقني في كلا النظامين بإنشاء رقمين تعريفيين منفصلين للموظف نفسه. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن وجود رقمين تعريفيين منفصلين لموظف واحد يمكن أن يؤدي إلى عدد من المخاطر، ولا سيما المدفوعات المزدوجة؛

(ط) وفي عام 2025، دفع أحد المكاتب القطرية 1.7 مليون دولار أمريكي من خلال شركاء متعاونين لموظفين تابعين للحكومة المضيفة مقابل مشاركتهم في دورات تدريبية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه كان يتعين على البرنامج إنفاق هذه الأموال بشكل أفضل من خلال دعم السكان الضعفاء.

التحويلات القائمة على النقد

(ي) يجب على المكاتب القطرية إجراء تقييمات أداء لمقدمي الخدمات المالية سنوياً وعلى الأقل قبل ستة أشهر من انتهاء مدة العقد. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية لم تجر تقييم أداء لثلاثين في المائة من مقدمي الخدمات المالية الفاعلين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 27 في المائة من تقييمات أداء مقدمي الخدمات المالية الفاعلين كانت قديمة. وتكتسي التقييمات أهمية حاسمة في ما يتعلق بتخفيف المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة؛

إدارة الشركاء المتعاونين

ك) تنص الشروط العامة للاتفاقات المبرمة مع الشركاء المتعاونين على وجوب قيام المكاتب القطرية بتحديد مدفوعات السلف بناء على التكاليف التشغيلية التي يتكبدها الشركاء. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية وافقت على دفع سلف إلى الشركاء المتعاونين لم تكن قائمة على التكاليف التشغيلية المتكبدة من جانب الشركاء. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يتعين على المكاتب القطرية ربط المدفوعات بالتكاليف الفعلية والتقدم المحرز للحد من المخاطر المالية التي يتعرض لها البرنامج.

التوصيات الرئيسية

تتمثل التوصيات الرئيسية في أن يقوم البرنامج بما يلي:

إعادة هيكلة المقر العالمي

أ) مواصلة خفض نسبة موظفي المقر العالمي إلى إجمالي عدد الموظفين من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى مقر عالمي أصغر حجماً.

ب) توضيح مسؤوليات المديرين الإقليميين ومساءلتهم وعلاقتهم بالوظائف العالمية، بمن في ذلك الموظفون المنتدبون في إطار الهيكل ذي المستويين؛

ج) تقييم كتالوجات الخدمات المختلفة، بما في ذلك نظم تسجيل بطاقات الشكاوى، مع مراعاة التعقيبات الواردة من المكاتب القطرية لتحديد أفضل شكل ونهج منسقين لتوجيه وإدارة الخدمات المقدمة للمكاتب القطرية؛

إدارة الموارد البشرية

د) تخفيض نسبة مصروفات الموظفين إلى إجمالي مصروفات البرنامج؛

هـ) استعراض احتياجاته من الموظفين/الوظائف في سياق انخفاض التمويل؛

الشؤون المالية والمحاسبة والضوابط الداخلية

و) تعزيز استخدام نتائج عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية بشكل منهجي لتخفيف أوجه القصور والمخاطر التي تم تحديدها ومنع تكرار حالات عدم الامتثال؛

ز) ضمان اعتراف المكاتب القطرية دائماً بالمصروفات بناء على وثائق داعمة قابلة للتحقق وفقاً لما يقتضيه المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

ح) تنفيذ الضوابط اللازمة لمنع إنشاء أرقام تعريفية منفصلة للموظف نفسه في نظامي WINGS و PASSPort؛

ط) ضمان عدم قيام المكاتب القطرية بدفع مبالغ للموظفين الحكوميين مقابل مشاركتهم في الدورات التدريبية؛

التحويلات القائمة على النقد

ي) ضمان امتثال المكاتب القطرية لأداة تقييم أداء مقدمي الخدمات المالية وإجراء تقييمات أداء لمقدمي الخدمات بحسب الاقتضاء؛

إدارة الشركاء المتعاونين

ك) ضمان أن تكون مدفوعات السلف التي تقدمها المكاتب القطرية للشركاء المتعاونين قائمة على التكاليف التشغيلية التي يتكبدها الشركاء وفقاً للشروط العامة للاتفاقات على المستوى الميداني.

1 الولاية والنطاق والمنهجية

- 1- عين المجلس التنفيذي للبرنامج، بموجب قراره 2021/EB.2/4، المؤرخ في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني (Bundesrechnungshof) مراجعاً خارجياً لحسابات البرنامج لإجراء مراجعة لحسابات البرنامج لفترة ست سنوات تبدأ من 1 يوليو/تموز 2022 وتنتهي في 30 يونيو/حزيران 2028 وفقاً للمادة 14-1 من النظام المالي للبرنامج.
- 2- وترد ولاية مراجع الحسابات الخارجي في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي للبرنامج وملحقه. وعملاً بالنظام المالي، يبدي مراجع الحسابات الخارجي رأياً بشأن الكشوف المالية ويجوز له إبداء ملاحظات في ما يتعلق بكفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة البرنامج وتنظيمه بصفة عامة.
- 3- وتقدم هذه الوثيقة تقرير مراجع الحسابات الخارجي المطول عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. وتقدم المديرية التنفيذية تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى المجلس التنفيذي لتمكين المجلس التنفيذي من الموافقة على الكشوف المالية. وأجريت المراجعة طبقاً للنظام الأساسي للبرنامج ولائحته العامة، ونظامه المالي، وبحسب الاقتضاء، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والنظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة، فضلاً عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- 4- وأجريت المراجعة في المقام الأول لتمكين مراجع الحسابات الخارجي من تكوين رأي حول ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض بأمانة المركز المالي للبرنامج حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 وأداءه المالي وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تقييماً لما إذا كان البرنامج قد تكبد المصروفات المسجلة في الكشوف المالية للأغراض التي وافقت عليها الهيئات الرئاسية، وما إذا كان البرنامج قد صنّف وسجل الإيرادات والمصروفات بشكل سليم وفقاً للنظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج. وشملت المراجعة استعراضاً عاماً للنظم المالية والرقابة الداخلية وفحصاً اختبارياً للسجلات المحاسبية وإجراءات التأكيد الخارجية من المصارف، والجهات المانحة والموردين وللأدلة الداعمة الأخرى بالقدر الذي يعتبر ضرورياً لتكوين رأي بشأن الكشوف المالية.
- 5- وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عدة زيارات لمراجعة الحسابات في المقر العالمي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التالية: مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي في بنما، ومكتب غرب ووسط أفريقيا الإقليمي في داكار، ومكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي في نيروبي، والمكاتب القطرية في أفغانستان (عن بُعد)، وهندوراس، وموريتانيا، ومولدوفا، ورواندا.
- 6- وأصدر مراجع الحسابات الخارجي خطابات إدارية إلى المكاتب التي تناولتها المراجعة. وأدرج نتائج مراجعة هذه الخطابات الإدارية في هذا التقرير حيثما رأى ذلك ضرورياً.
- 7- وأثناء زيارات المراجعة إلى المقر العالمي (بما في ذلك المكاتب الإقليمية) والمكاتب القطرية، يصدر مراجع الحسابات الخارجي مذكرات ملاحظات بشأن المراجعة تتضمن الوقائع والنتائج، ويطلب من المدير المعني التعليق عليها خطياً. وتشكل هذه المذكرات إلى جانب تعليقات البرنامج الأساس الذي تستند إليه الخطابات الإدارية التي يرسلها مراجع الحسابات الخارجي إلى المديرية التنفيذية والتقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي. ويطلع مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على مشاريع الخطابات الإدارية ومشاريع التقارير ويطلب تعليقات مرة أخرى لإدراجها في الخطابات والتقارير.
- 8- ونسّق مراجع الحسابات الخارجي مع المفتش العام لتجنب الازدواجية غير الضرورية ولفهم وظيفة المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية في البرنامج.

9- ويغطي هذا التقرير المسائل التي يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي توجيه انتباه المجلس التنفيذي إليها. وقد أبلغ مراجع الحسابات الخارجي ملاحظاته واستنتاجاته إلى المديرية التنفيذية والإدارة العليا للبرنامج، وترد وجهات نظرهم في التقرير.

2 لمحة مالية عامة

10- بالنسبة لعام 2025، أظهرت الكشوف المالية للبرنامج عجزاً قدره 1.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بفائض قدره 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024. ويعزى هذا الفارق الذي يبلغ حوالي 3.1 مليار دولار أمريكي إلى انخفاض إيرادات المساهمات: فقد انخفضت إيرادات المساهمات بما قدره 3.7 مليار دولار أمريكي أو 38.2 في المائة لتصل إلى 6.1 مليار دولار أمريكي (2024: 9.8 مليار دولار أمريكي). وجرى تعويض الانخفاض في إيرادات المساهمات جزئياً بالزيادات في الإيرادات الناجمة عن الفروق في أسعار صرف العملات (0.2 مليار دولار أمريكي) وعائدات الاستثمارات (0.1 مليار دولار أمريكي). وانخفض إجمالي المصروفات بمقدار 0.4 مليار دولار أمريكي أو 4.2 في المائة ليصل إلى 8.7 مليار دولار أمريكي (2024: 9 مليارات دولار أمريكي).

11- وقدمت ثلاث جهات مانحة رئيسية 50 في المائة من إيرادات المساهمات (2024: 62.7 في المائة). وقدمت إحدى هذه الجهات المانحة 32.8 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات (2024: 45.3 في المائة). وانخفضت المساهمات من هذه الجهة المانحة بمقدار 2.4 مليار دولار أمريكي. وظلت الحكومات والمؤسسات المالية الدولية هي الجهات المانحة الرئيسية للبرنامج.

12- وانخفضت المصروفات بمقدار 0.4 مليار دولار أمريكي (4.2 في المائة) لتصل إلى 8.7 مليار دولار أمريكي. وارتبطت الانخفاضات الرئيسية في المصروفات بالخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى التي انخفضت بمقدار 0.3 مليار دولار أمريكي (24 في المائة). وانخفضت السلع الموزعة بمقدار 0.2 مليار دولار أمريكي (7 في المائة). وانخفضت تكلفة التوزيع والخدمات ذات الصلة بنسبة 7.6 في المائة مقارنة بعام 2024.

13- وفي الوقت نفسه، زادت تكاليف الموظفين بمقدار 0.04 مليار دولار أمريكي (4.1 في المائة) لتصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي. وانخفضت تكاليف القوة العاملة المنتسبة بمقدار 0.03 مليار دولار أمريكي (7.6 في المائة) لتصل إلى 0.4 مليار دولار أمريكي. ويقدم الفصل 3-3 المتعلق بإدارة الموارد البشرية في هذا التقرير معلومات إضافية بشأن تطور تكاليف الموظفين.

14- وانخفضت الأصول الجارية بمقدار 2 مليار دولار أمريكي (17.2 في المائة) وبلغت 9.7 مليار دولار أمريكي. وارتبطت الانخفاضات الرئيسية بالمساهمات المستحقة القبض التي انخفضت بمقدار 1.2 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 4.1 مليار دولار أمريكي بسبب الانخفاض في إيرادات المساهمات. وانخفضت المخزونات بمقدار 0.3 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 0.7 مليار دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، زادت الاستثمارات القصيرة الأجل بمقدار 0.3 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي. وانخفضت النقدية ومكافآت النقدية بمقدار 0.8 مليار دولار أمريكي (29.7 في المائة) لتصل إلى 2 مليار دولار أمريكي.

15- وسجلت الأصول غير الجارية زيادة بمقدار 0.5 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي (28.8 في المائة). وزادت الاستثمارات طويلة الأجل بنسبة 17.9 في المائة لتصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي. ويُحتفظ بالاستثمارات طويلة الأجل بهدف تغطية استحقاقات الموظفين طويلة الأجل، وقد زادت قيمتها أساساً بسبب الإضافات إلى الأصول المستثمرة والمكاسب المحققة من صناديق الاستثمار في الأسهم. كما ساهمت أصول حق الاستخدام بقيمة

0.4 مليار دولار أمريكي في زيادة إجمالي. وتم تسجيل أصول حق الاستخدام للمرة الأولى ضمن الأصول غير الجارية في عام 2025 بسبب اعتماد المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعنوان "عقود الإيجار".

16- وسجلت الخصوم الجارية انخفاضا طفيفا بمقدار 0.1 مليار دولار لتصل إلى 1.1 مليار دولار أمريكي (7.5 في المائة). وكان ذلك مدفوعا بالانخفاضات في الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات بمقدار 0.2 مليار دولار أمريكي من 1.1 مليار دولار أمريكي إلى 0.9 مليار دولار أمريكي. وكان هذا الاتجاه متماشيا مع انخفاض المصروفات في الربع الأخير من عام 2025 مقارنة بالربع الأخير من عام 2024. وخففت خصوم عقود الإيجار الجارية البالغة 0.1 مليار دولار أمريكي من حدة الانخفاض الإجمالي في الخصوم الجارية. وبسبب اعتماد المعيار 43 الجديد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعترف البرنامج بالتزامات عقود الإيجار وأصول حق الاستخدام اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2025.

17- وتتألف الأصول الصافية من الفائض المتراكم والاحتياطيات البالغة 9.7 مليار دولار أمريكي. وانخفض الفائض المتراكم بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي وانخفضت الاحتياطيات بمقدار 0.1 مليار دولار أمريكي.

18- ولا يمكن مقارنة المؤشرات المالية الرئيسية بمؤشرات السنوات السابقة بسبب اعتماد المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي الشكل 1، يقدم مراجع الحسابات الخارجي بيانات لعام 2025 تتضمن التزامات عقود الإيجار المعترف بها وأصول حق الاستخدام، فضلا عن البيانات التي تستبعد هذه الجوانب لتمكين مقارنة هذه النسب مع السنوات السابقة. وبشكل عام، لم تتغير المؤشرات المالية الرئيسية المقارنة بشكل كبير. ويُظهر تحليل مراجع الحسابات الخارجي للنسب المالية الرئيسية أن البرنامج قد وفى بجميع التزاماته. وبالنظر إلى خصوم عقود الإيجار وأصول حق الاستخدام، شهدت المؤشرات المالية الرئيسية تدهورا. ومع ذلك، فإنه من المرجح أن ينطبق ذلك على أرقام السنوات السابقة في حال تمت مراعاة المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقرر البرنامج ألا يعدل أرقام السنوات السابقة تماشيا مع المعيار المحاسبي 43 - 111 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الشكل 1

تحليل النسب

وصف النسبة	31 ديسمبر/كانون الأول 2025	31 ديسمبر/كانون الأول 2025 النسب المقارنة ^١	31 ديسمبر/كانون الأول 2024	31 ديسمبر/كانون الأول 2023	31 ديسمبر/كانون الأول 2022
النسبة الجارية ^أ (الأصول الجارية: الخصوم الجارية)	8.6	9.7	9.6	10.2	8.2
إجمالي الأصول: إجمالي الخصوم ^ب	5.1	5.8	6	5.9	5.8
نسبة النقدية ^ج (النقدية + الاستثمارات الجارية: الخصوم الجارية)	4	4.6	4.2	4.4	2.7
نسبة السيولة السريعة ^د (النقدية + الاستثمارات الجارية + الحسابات المستحقة القبض القصيرة الأجل: الخصوم الجارية)	7.9	9	8.7	8.9	7.2

^١ تشير النسبة المرتفعة إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته القصيرة الأجل.

^٢ تُعد النسبة المرتفعة مؤشرا جيدا على الملاءة المالية.

^٣ تشير نسبة النقدية إلى السيولة لدى الكيان. وهي تقيس مقدار النقدية ومكافئات النقدية والأموال المستثمرة المتاحة في الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية.

^٤ تُظهر نسبة السيولة السريعة تحفظا أكبر مقارنة بالنسبة الجارية لأنها تستبعد المخزونات والأصول الجارية الأخرى، والتي يكون تحويلها إلى نقد أكثر صعوبة. ويعني ارتفاع النسبة أن المركز الجاري أكثر سيولة.

^٥ نظرا لاعتماد المعيار 43 الجديد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتم الاعتراف بالتزامات عقود الإيجار وأصول حق الاستخدام اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2025. ولتمكين مقارنة هذه النسب مع السنوات السابقة، تم استبعاد الخصوم المتعلقة بعقود الإيجار وأصول حق الاستخدام من هذا العمود. وقد تم إدراجها في العمود الأول.

المصدر: الكشف المالية للبرنامج.

3 النتائج والتوصيات

1-3 التوصيات المفتوحة

19- أسفرت نتائج مراجع الحسابات الخارجي عن توصيات بشأن مسائل مالية ومسائل تتعلق بالميزانية والأداء والحوكمة، وُجّهت إلى البرنامج لتنفيذها.

ارتفاع معدل تنفيذ التوصيات المفتوحة مقارنة بالعام السابق

20- من بين 114 توصية مفتوحة، أشارت تقديرات مراجع الحسابات الخارجي إلى أن البرنامج قد نفذ 59 توصية (52 في المائة)، وأن هناك 51 توصية قيد التنفيذ (45 في المائة)، و3 توصيات تجاوزتها الأحداث (2 في المائة)، وأن البرنامج لم ينفذ توصية واحدة (1 في المائة). وبالمقارنة مع تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2024، زاد معدل التنفيذ من أقل من الثلث إلى أكثر من النصف.

21- ويتضمن هذا التقييم المعلومات التي قدمها البرنامج حتى 18 مارس/آذار 2026. ويبين الشكل 2 والملحق تفاصيل حالة تنفيذ التوصيات.

الشكل 2

حالة تنفيذ التوصيات المفتوحة

سنة تقرير المراجعة*	المجموع	منفذة	قيد التنفيذ	غير منفذة	تجاوزتها الأحداث
2022	10	5	5	0	0
2023	18	8	9	0	1
2024	37	22	12	1	2
2025	49	24	25	0	0
المجموع	114	59	51	1	3
النسبة المئوية	100	52	45	1	2

* تشير سنة تقرير مراجعة الحسابات إلى السنة التي عقدت فيها الدورة السنوية التي قدم فيها مراجع الحسابات الداخلي تقريره.

المصدر: مراجع الحسابات الخارجي

22- وفي الفقرات التالية، يسلط مراجع الحسابات الخارجي الضوء على أمثلة حيث نفذ البرنامج التوصيات؛ وحيث لم ينفذ البرنامج التوصيات بالكامل بعد ("قيد التنفيذ").

التوصيات التي تم تنفيذها

23- أحاط مراجع الحسابات الخارجي علماً بالجهود التي بذلها البرنامج من أجل تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين عمليات الميزانية في البرنامج التي كان قد أصدرها في التقرير بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023.¹ وقد نفذ البرنامج خمس توصيات ويعمل على تنفيذ ثلاث توصيات أخرى.

24- نفذ البرنامج خمس من أصل عشر توصيات في المجالات التي أبرزها مراجع الحسابات الخارجي في تقريره عام 2022 بشأن الرقابة من جانب الإدارة وإدارة الشركاء المتعاونين.²

25- وفي تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024، هدفت خمس توصيات إلى زيادة القيمة المعلوماتية للمذكرات المتعلقة بالكشوف المالية الموجهة إلى أصحاب المصلحة.³ ونفذ البرنامج أربع من هذه التوصيات.

التوصيات قيد التنفيذ

26- في تقرير عام 2022 بشأن إدارة الشركاء المتعاونين، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن ينشئ البرنامج نموذجاً للاتفاقات المتعلقة بالتعاون مع الشركاء المتعاونين الحكوميين.⁴ وأوصى مراجع الحسابات الخارجي في التقرير بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024 بأن يعدل البرنامج توجيهاته الحالية المتعلقة بالتعاون مع الكيانات الحكومية

¹ WFP/EB.A/2023/6-H/1، الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023.

² WFP/EB.A/2022/6-I/1، تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة، WFP/EB.A/2022/6-H/1، تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة الشركاء المتعاونين.

³ WFP/EB.A/2025/6-A/1، الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024.

⁴ WFP/EB.A/2022/6-H/1، تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة الشركاء المتعاونين.

من خلال إدراج توجيهات استراتيجية وإجرائية ورقابية، وتقييم المخاطر، ومتطلبات الإبلاغ والرصد، ونماذج الميزانية والاتفاقات، ورسوم الإدارة.⁵ ولا تزال التوصيتان قيد التنفيذ. وأفاد البرنامج بأن مكتب الشؤون القانونية التابع له يعمل على صياغة نموذج الاتفاقات. ويحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على الانتهاء من وضع النموذج في أسرع وقت ممكن نظرا للحاجة إليه لضمان الاتساق على نطاق الشركاء المتعاونين الحكوميين.

27- في تقرير الأداء لعام 2023 بشأن خدمات الدعم، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج سلطة شعبة التكنولوجيا عند تنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة.⁶ واستجابة لهذه التوصية، صاغت شعبة التكنولوجيا تعميما للمديرة التنفيذية وبدأت عملية التشاور مع مكتب الشؤون القانونية، ولجنة الأعمال الرقمية والتكنولوجيا، ولجنة السياسات. ولم يوافق فريق القيادة على مشروع التعميم منذ يوليو/تموز 2025. ويعرب مراجع الحسابات الخارجي عن قلقه من أن مشروع التعميم عالق في مرحلة المشاورات الداخلية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن من شأن اضطلاع شعبة التكنولوجيا بدور أقوى أن يقلل من المشاكل المتعلقة بتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة (انظر الفصل الفرعي 3-3-3). ويحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على تنفيذ هذه التوصية.

28- وفي التقرير بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يغيّر البرنامج سياسته المحاسبية بشأن الاعتراف بمصروفات السلع الغذائية التي تُسلم إلى الشركاء المتعاونين وألا يعتبرها كمصروفات إلا عند توزيعها على المستفيدين.⁷ وظل البرنامج يدرج السلع الغذائية كمصروفات عند تسليمها إلى الشركاء المتعاونين. غير أن البرنامج قرر تغيير سياسته المحاسبية وبدأ تنفيذ التطبيقات التي تسمح للشركاء المتعاونين بالإبلاغ عند قيامهم بتوزيع السلع الغذائية على المستفيدين. وأفاد البرنامج بأنه يعتزم إعداد الكشوف المالية لعام 2026 بموجب السياسة المحاسبية الجديدة.

2-3 إعادة هيكلة المقر العالمي

1-2-3 التحول إلى هيكل من مستويين

لم يصبح المقر العالمي أصغر حجما بعد

29- في 1 مايو/أيار 2025، أطلق البرنامج الهيكل الجديد ذا المستويين. فقد دمج البرنامج مكاتبه الإقليمية مع مقره لإنشاء "مقر عالمي واحد". وأصبح شاغلو الوظائف العاملون في المكاتب الإقليمية الذين كانوا مسؤولين أمام المديرين الإقليميين، مسؤولين الآن أمام الوظائف العالمية. وهناك فوائد أخرى من ضمنها سعي البرنامج إلى إزالة التداخلات وتوضيح أوجه المساءلة، وجعل المنظمة أصغر حجما.

⁵ WFP/EB.A/2025/6-A/1، الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024.

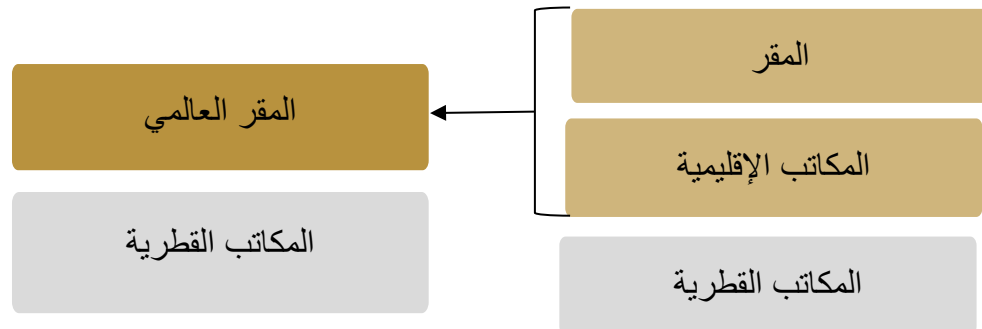
⁶ WFP/EB.A/2023/6-F/1، تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم.

⁷ WFP/EB.A/2023/6-A/1، الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022.

الشكل 3

التحول من هيكل من ثلاثة مستويات إلى هيكل من مستويين

دمج البرنامج المكاتب الإقليمية مع المقر لإنشاء "مقر عالمي واحد"



الشكل: مراجع الحسابات الخارجي؛ المصدر: البرنامج

30- ينص إطار مساءلة الإدارة الجديد على الترتيب التالي:

← المديرين القطريين مسؤولون مباشرة أمام المدير التنفيذي (عبر نائب المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات).

← يقود المديرين الإقليميين التمثيل الإقليمي والتنسيق المتعدد الوظائف.

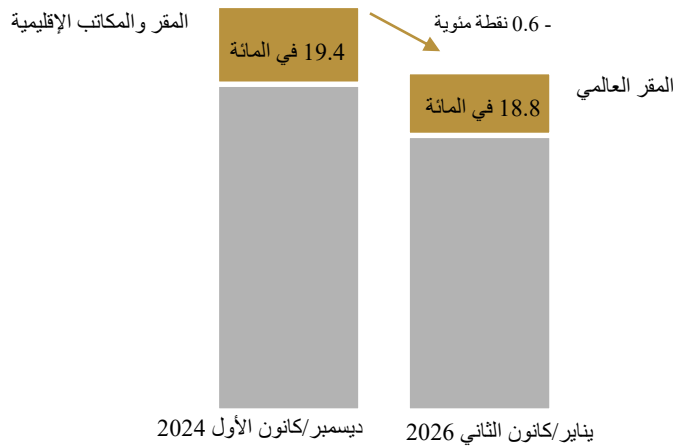
← يتولى مديرو الوظائف العالمية مسؤولية تقديم الدعم التقني والخدمات إلى المكاتب القطرية وضمان الرقابة الفعالة.

31- استعرض مراجع الحسابات الخارجي كيفية تطور عدد موظفي المقر العالمي طوال فترة التحول نحو الهيكل التنظيمي ذي المستويين. وبلغ عدد موظفي المقر والمكاتب الإقليمية 351 4 موظفا من إجمالي عدد الموظفين (19.4 في المائة) في نهاية عام 2024، وبلغ عدد موظفي المقر العالمي 3 523 موظفا من إجمالي عدد الموظفين (18.8) في نهاية يناير/كانون الثاني 2026.

الشكل 4

مجرد انخفاض طفيف في نسبة موظفي المقر العالمي

على الرغم من أن المقر العالمي قد خفّض عدد الموظفين في الفترة الممتدة بين ديسمبر/كانون الأول 2024 ويناير/كانون الثاني 2026، فإن نسبة موظفي المقر العالمي إلى إجمالي عدد الموظفين انخفضت بنسبة لا تتعدى 0.6 نقطة مئوية.



الشكل: مراجع الحسابات الخارجي؛ المصدر: بيانات البرنامج

- 32- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن نسبة موظفي المقر العالمي إلى إجمالي عدد الموظفين انخفض بنسبة لا تتعدى 0.6 نقطة مئوية. وسعى البرنامج لأن يصبح أصغر حجماً من خلال التحول إلى المقر العالمي وإزالة مستوى تنظيمي واحد، غير أن الأثر كان متواضعاً.
- 33- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يواصل البرنامج خفض نسبة موظفي المقر العالمي إلى إجمالي عدد الموظفين لتحقيق الهدف المتمثل في جعل المقر العالمي أصغر حجماً.
- 34- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأنه سيواصل خفض نسبة موظفي المقر العالمي إلى إجمالي عدد الموظفين، على سبيل المثال من خلال عملية خطة الإدارة المرتقبة.

2-2-3 إطار و"ميثاق" مساءلة الإدارة

تحسين الأدوار والمساءلة اللازمين

- 35- يحدد إطار مساءلة الإدارة الأدوار ومجالات المساءلة التالية:

← يخضع مديرو الوظائف العالمية للمساءلة بشأن تصميم السياسات وتقديم التوجيهات المعيارية وضمان التوزيع الاستراتيجي للموارد. ويعملون كجهة الاتصال الرئيسية في ما يتعلق بتقديم الدعم التقني للمكاتب القطرية، ويقدمون الدعم والخدمات البرمجية والتشغيلية والتقنية. وتضمن الوظائف العالمية الرقابة الإدارية الفعالة على المكاتب القطرية.

← يؤدي المديرون الإقليميون دورا تيسيريا في العمل مع المكاتب القطرية والاستفادة من التنسيق الإقليمي المتعدد الوظائف، وتحديد سياق الاستراتيجيات العالمية لتلبية احتياجات العمليات القطرية. وهم يمثلون البرنامج ويحددون تموضعه في المناطق ويعززون الشراكات الإقليمية. ويقدم المديرون الإقليميون، بالتشاور مع نائب المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات، الدعم للمديرين القطريين من أجل تعزيز الأداء والفعالية.

36- ويصف الإطار الأدوار والمسؤوليات بمزيد من التفصيل. وفي مجال الرقابة، ينص الإطار على أنه يتعين على الوظائف العالمية إجراء تقييمات وظيفية وشاملة للمخاطر، ووضع الخطط السنوية للرقابة الوظيفية، وتوفير ضمان الجودة، وضمان نزاهة سيرورات العمل والخدمات التقنية من خلال بعثات الرقابة والدعم إلى المكاتب القطرية، ورصد تنفيذ التوصيات.

37- ووفقا لإطار مساءلة الإدارة، يضطلع المديرون الإقليميون كذلك بأدوار ومسؤوليات معينة في هذا المجال. وهي تشمل ما يلي:

← تحديد الفرص المتاحة لتحسين العمليات وسيرورات العمل، بالتشاور مع المديرين القطريين والوظائف العالمية؛

← تقديم الدعم التقني والاستراتيجي للوظائف العالمية؛

← تشجيع المكاتب القطرية على تنفيذ توصيات الرقابة.

38- وفي يناير/كانون الثاني 2026، استعاض البرنامج عن تقييم الأداء الحالي للمديرين القطريين بـ"الميثاق". والميثاق هو اتفاق بين المدير القطري ونائب المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات، والمدير الإقليمي المعني. ويوضح الاتفاق الأولويات الاستراتيجية وأهداف القيادة التي يتعين على المدير القطري تحقيقها. ويقيم نائب المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات أداء المديرين القطريين، بمساهمة من المديرين الإقليميين.

39- ويقيم البرنامج التعقيبات الواردة من المكاتب القطرية والإقليمية بشأن الهيكل الجديد من خلال عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية. وخلص البرنامج أن 44 في المائة من الإجابات كانت إيجابية، و49 في المائة محايدة، و7 في المائة سلبية. وأفادت بعض المكاتب بأن هناك حاجة لمزيد من الوقت لرؤية الأثر الكامل للهيكل الجديد. وأعربت المكاتب القطرية والإقليمية عن عدم يقينها بشأن الجهة التي يتعين على المكاتب القطرية التواصل معها في المقر العالمي للحصول على الدعم. ولاحظت المكاتب الإقليمية غياب الوضوح في ما يتعلق بخطوط الإبلاغ والهيكل في المقر العالمي. وعلاوة على ذلك، خلصت إلى أن التوقعات المتعلقة بمكتب المدير الإقليمي لم تكن واضحة.

40- وأفاد البرنامج بأن المديرين الإقليميين لا يخضعون بشكل مباشر للمساءلة بشأن الرقابة إلا في ما يتعلق بتقديم الدعم والاضطلاع بدور استشاري. وعلاوة على ذلك، لا يخضعون للمساءلة بشأن أداء العمليات القطرية ولكنهم يساهمون فقط في هذه المهمة. وأفاد البرنامج أنه يعتزم توسيع نطاق الميثاق مع المديرين القطريين بحيث يشمل البعد الوظيفي.

41- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج لم ينفذ بعد الهيكل ذا المستويين بشكل كامل. وعلى وجه الخصوص، لا دور المديرين الإقليميين يضم بعضا من المسؤوليات السابقة. ولا يزال يُتَوَقَّع من المديرين الإقليميين المساهمة في الرقابة وإدارة الأداء. غير أنهم غير مسؤولين عن تقديم الدعم البرامجي والتشغيلي والتقني، وليست لديهم الموارد اللازمة للقيام بهذه المهمة. وهم بحاجة إلى تلقي المعلومات من الوظائف العالمية.

42- وفي حين أن مساهمة المديرين الإقليميين – وفقا للبرنامج – تقتصر على أداء العمليات القطرية، من دون أن يتحملوا أي مسؤولية، فإنهم لا يزالون يوقعون الميثاق مع المديرين القطريين. وفي الوقت نفسه، الوظائف العالمية، التي تخضع للمساءلة بشأن دعم العمليات القطرية، لا تشارك بعد في هذه العملية.

43- يوصي مراجع الحسابات الخارجية بأن يوضَّح البرنامج مسؤوليات المديرين الإقليميين وأوجه المساءلة الخاصة بهم وعلاقتهم بالوظائف العالمية، بمن في ذلك الموظفون المنتدبون بموجب الهيكل ذي المستويين.

44- وافق البرنامج على التوصية. وأشار البرنامج إلى أنه يعمل على استخلاص الدروس المستفادة لتحديد عناصر العلاقات وأساليب العمل بين الوظائف العالمية والمديرين الإقليميين في الهيكل الجديد، التي تحتاج إلى المزيد من التوضيح للحرص على عملها بفعالية.

- 45- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج كيفية إدراج الوظائف العالمية في موثائق المديرين القطريين بحيث تعبر عن مساءلتهم عن دعم العمليات القطرية.
- 46- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأنه سيستمر في تطوير الميثاق بشكل أكبر ليشمل البعد الوظيفي تماشياً مع إطار مساءلة الإدارة، مما يعزز المساءلة المتبادلة مع الوظائف العالمية مع الحفاظ على وضوح الأدوار ومبدأ المساءلة الواحدة.

3-2-3 إدارة سيرورات العمل

الحاجة إلى خريطة شاملة لسيرورات العمل

- 47- يقر البرنامج بأن إدارة سيرورات العمل تشكل عنصراً رئيسياً في فعالية المنظمة. إذ أن رسم خرائط سيرورات العمل بشكل منظم وموحد يضمن تحديد سيرورات العمل بوضوح على نطاق المنظمة. وتدعم إدارة سيرورات العمل التحليلات الشاملة، مما يمكن من تحديد التداخلات بين المجالات الوظيفية وكشف الازدواجية.
- 48- وفي فبراير/شباط 2026، سأل مراجع الحسابات الخارجي تسع وظائف عالمية عما إذا كانت قد حددت وأزلت الازدواجية وجوانب عدم الكفاءة في سيرورات العمل من خلال التحول إلى الهيكل ذي المستويين. وأكدت معظم الوظائف أنها قد حددت وأزلت الازدواجية. وأشارت بعضها إلى عدم اليقين بشأن مسؤوليات الموظفين العاملين في روما والموظفين العاملين في الأقاليم.
- 49- وطلب مراجع الحسابات الخارجي من البرنامج خريطة شاملة لسيرورات العمل توثق حالات الازدواجية التي تمت إزالتها وسيرورات العمل التي تم تحسينها. وأفاد البرنامج بأنه قد رسم خرائط لسيرورات العمل مدعومة بحلول تكنولوجيا المعلومات. وأوضح البرنامج أيضاً أنه لا يزال يوثق بعض سيرورات العمل من خلال الأدلة والمبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية الموحدة. ولهذا السبب أجرى استعراضات سيرورات العمل وأنشطة التحسين على المستوى الوظيفي.
- 50- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج لم يضع بعد خريطة شاملة لسيرورات العمل على نطاق المنظمة. وبالتالي، فإن البرنامج لديه رؤية محدودة بشأن ما إذا كان قد حقق بالكامل أهداف عملية إعادة الهيكلة – أي تقليل الازدواجية وتعزيز المساءلة وتبسيط سيرورات العمل. ونظراً لأن الوظائف العالمية تعمل حالياً على تحليل سيرورات عملها والوصول بها إلى المستوى الأمثل كجزء من عملية الانتقال، فإنه يتعين على البرنامج انتهاز هذه الفرصة لتوحيد هذه الجهود في سياق سيورة عمل شاملة على نطاق المنظمة.
- 51- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج خريطة موحدة رفيعة المستوى لسيرورات العمل على نطاق المنظمة تدمج التحليلات الجارية لسيرورات العمل الوظيفية من أجل تحديد الازدواجية وسيرورات العمل التي تفتقر إلى الكفاءة وتعزيز الاتساق بين الوظائف.
- 52- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأنه يحتاج إلى تحديد جهة تكون مسؤولة عن التنسيق العام لسيورة العمل واتساقها. وأفاد البرنامج أيضاً أن من شأن ذلك أن يشكل استثماراً كبيراً، ولذلك يتعين أن يكون التسلسل مراعيًا لقيود التمويل.

4-2-3 استراتيجية المواقع

الاستراتيجية قيد الإعداد

- 53- بغية الاستعداد للتنشغيل الفعلي للهيكل الجديد في 1 مايو/أيار 2025، طلب البرنامج من الوظائف العالمية تحديد هياكل الموظفين ومواقعهم، بالاستناد إلى تحليل للتكاليف والفوائد. وفي ما يتعلق بالأنشطة غير المرتبطة بموقع محدد، طلب البرنامج من الوظائف العالمية النظر في توحيد الحضور الوظيفي والمتعدد الوظائف في المناطق المنخفضة التكلفة. وأفاد البرنامج بأنه كان قد طلب من الوظائف العالمية إبقاء عدد الموظفين في الأقاليم ثابتاً، لأسباب منها اعتبارات واجب الرعاية.

- 54- وبدأت شعبة الخدمات الإدارية في وضع استراتيجية المواقع وإطار التقييم. واستعرضت الشعبة جوانب متعددة للمواقع القائمة والمحتملة، بما في ذلك تكاليف القوة العاملة والعقارات، والاتفاقات المبرمة مع الحكومات المضيفة، وفرص استخدام مبان مشتركة، والمناطق الزمنية، والقرب من المقر العالمي. وحددت الشعبة العوامل المالية والتشغيلية والسياقية، مثل إمكانية الوصول والنقل، والمخاطر والأمن، والرؤى المتعلقة بالأسواق والرؤى الديمغرافية من أجل اتخاذ قرار بشأن المواقع.
- 55- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج قد خفّض عدد الموظفين في مواقع المكاتب الإقليمية بنسبة تتراوح بين 13.6 في المائة في بنما و24.3 في المائة في داكار منذ نهاية عام 2024. وانخفض عدد الموظفين في جوهانسبرغ بنسبة 92.1 في المائة بالتزامن مع إغلاق البرنامج للمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي.
- 56- وقبل التحول إلى الهيكل ذي المستويين، كان البرنامج قد قام بالفعل بإنشاء مراكز بعض الخدمات خارج روما، مثل حل المدفوعات العالمي في هنغاريا، ومركز الأسطول في دبي، والفريق المعني بالبيانات الرئيسية في الهند. ومع تفعيل المقر العالمي، أنشأ البرنامج مركز السفر في نيروبي.
- 57- استعرض مراجع الحسابات الخارجي المرتب الإجمالي لموظف دولي بما في ذلك تسوية المرتب على أساس الموقع⁸ والمرتب الإجمالي لموظف وطني يعمل في المكاتب الإقليمية وفي روما. ويقارن الشكل 5 الرتبة ف-5، الدرجة 3 بالرتبة خ ع-7، الدرجة 3 لتقديم مثال توضيحي.

الشكل 5

تختلف المرتبات باختلاف مراكز العمل بالنسبة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين

عند المقارنة بين مواقع المكاتب الإقليمية وروما، يتضح أن الموظفين الدوليين يتقاضون أعلى مرتب إجمالي سنوي في داكار، بينما يتقاضى الموظفون الوطنيون أعلى مرتب إجمالي سنوي في روما.

خ ع 7، الدرجة 3	ف - 5، الدرجة 3
189 237	داكار
181 744	نيروبي
175 856	بانكوك
172 645	بنما
170 718	روما
169 433	القاهرة
45 827	أمريكا
46 627	
53 691	
63 900	
99 854	
36 536	

الشكل: مراجع الحسابات الخارجي؛ المصدر: لجنة الخدمة المدنية الدولية.

- 58- بالنسبة للرتبة ف-5، الدرجة 3، فإن المرتب الإجمالي السنوي يتراوح بين 169 433 دولارا أمريكيا في القاهرة و189 237 دولارا أمريكيا في داكار. ويتراوح المرتب الإجمالي السنوي للرتبة خ ع-7، الدرجة 3 من 36 536 دولارا أمريكيا في القاهرة و99 854 دولارا أمريكيا في روما.
- 59- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن تنفيذ الهيكل ذي المستويين لم يسفر بعد عن تغييرات كبيرة في مواقع المقر العالمي. وبخلاف التخفيضات في عدد الموظفين، احتفظ البرنامج إلى حد كبير بالموظفين في روما والأقاليم على حد سواء من دون

⁸ تسوية مقر العمل.

نقلهم بين المواقع. وعلاوة على ذلك، لم يتخذ البرنامج سوى خطوات أولية نحو نقل المهام والوظائف خارج روما، مثل مركز السفر.

60- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الهيكل الجديد ذا المستويين يتطلب تحليلاً للتوزيع الأمثل للخدمات والموظفين عبر المواقع من أجل دعم المكاتب القطرية بشكل أفضل. وهناك أثر مالي كبير للقرارات المتعلقة بالمواقع؛ على سبيل المثال، بسبب تكاليف الموظفين. وبالتالي، يتعين على البرنامج موازنة الكفاءة من حيث التكلفة والاحتياجات التشغيلية وجودة الخدمات.

61- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقيم البرنامج المواقع التي سينقل إليها خدماته ووظائفه، مع مراعاة الكفاءة من حيث التكلفة، والاحتياجات التشغيلية، وجودة الخدمات.

62- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأن تعميم المديرية التنفيذية بشأن حافظة العقارات⁹ دعم أيضاً العمل الجاري. وخوّل التعميم مدير الخدمات الإدارية مسؤولية الرقابة على القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالعقارات. ومن شأن ذلك أن يضمن مواءمة القرارات المستقبلية بشأن مواقع الخدمات على المستوى العالمي وأنها تحقق التوازن بين التكلفة من حيث الأداء وجودة الخدمات والاحتياجات التشغيلية.

5-2-3 الرقابة الإدارية

هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح في تخطيط بعثات الرقابة وأنشطة الرقابة الأخرى

63- يحدد إطار الرقابة الإدارية مسؤوليات الرقابة التالية لمديري الوظائف العالمية:

- ← تخطيط أنشطة الرقابة الإدارية؛
- ← تحديد مدى تقبل المخاطر، ومعايير الضمان، وعتبات مؤشرات الأداء، وعتبات التصعيد؛
- ← اختيار الآليات الأكثر ملاءمة، مثل مؤشرات الأداء الرئيسية، والرصد عن بعد، والاستعراضات المكتبية، وبعثات الرقابة الإدارية.

64- وضع البرنامج الإجراءات التشغيلية الموحد بعنوان "بعثات الرقابة الإدارية" الذي حدد فيه النهج المتبع في تخطيط بعثات الرقابة الإدارية وتنفيذها والإبلاغ عنها ومتابعتها.

65- واعتباراً من أبريل/نيسان 2026، تضمنت الخطة السنوية لبعثات الرقابة 74 بعثة رقابة إلى 52 مكتباً قطرياً. ومن بين هذه البعثات، كانت هناك 35 بعثة مشتركة متعددة الوظائف؛ فعلى سبيل المثال، إحدى البعثات إلى أحد المكاتب القطرية قد تجمع بين إدارة المخاطر والشؤون المالية.

66- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن إحدى الإدارات الثلاث، وهي إدارة الشراكات والابتكار، لم تكن مشمولة بالخطة. وتباين عدد بعثات الرقابة بين الوظائف. وكمثال على ذلك، خططت الشؤون المالية لـ 19 بعثة رقابة، وخططت الموارد البشرية لـ 23 بعثة وخططت سلسلة الإمداد – المسؤولة عن إدارة الشركاء المتعاونين والمشتريات واللوجستيات – لـ 6 بعثات.

67- ومن خلال استبيان، طلب مراجع الحسابات الخارجي من الوظائف العالمية وضع قائمة بأنشطة الرقابة الإضافية التي تنوي إجراءها أو التي أجرتها بالفعل في عام 2026. وتباينت الأنشطة:

- ← متابعة توصيات الرقابة؛
- ← الاستعراضات المكتبية/الاستعراضات عن بعد، باستخدام القوائم المرجعية، وضمان الجودة الناتج عن مشروع الضمان العالمي، وحزم الإبلاغ، ولوحات المعلومات؛

← البعثات الحضورية أو عن بعد؛

← دعم إدارة الأداء.

68- وظلت بعض التعليقات مبهمة: على سبيل المثال، أشارت إحدى الوظائف إلى إطار الرقابة الإدارية. وذكرت وظيفة أخرى أنه ليس لديها بعد وثيقة موحدة توضح المعايير والعتبات والمحفزات المتعلقة بتصعيد المسائل من خلال الرقابة. وكانت تنظر في وضع إطار موجز لتوثيق منطق التصعيد.

69- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هناك مجالات محددة، مثل إدارة الشركاء المتعاونين، غير ممثلة بشكل كاف في الخطة السنوية لبعثات الرقابة. وفي حين يمكن تبرير ذلك، فإن الوثائق لا توضح كيفية قيام البرنامج بتحديد البعثات ذات الأولوية.

70- ويمكن أن تؤدي قيود التمويل إلى الحد من عدد بعثات الرقابة المرسلة إلى المواقع. ونتيجة لذلك، يمكن أن تكتسي أنشطة الرقابة الأخرى أهمية إضافية. وتظهر الردود على الاستبيان أن الوظائف لديها فهم مختلف بشأن أنشطة الرقابة الأخرى. ويستخدم البرنامج بالفعل عددا من لوحات المعلومات، وقد حدد متطلبات الإبلاغ أو معايير الضمان التي يمكن أن توجه أنشطة الرقابة الخاصة به. ولا تكمن الأهمية في امتلاك هذه الأدوات فحسب، بل أيضا في استخلاص الإجراءات الملموسة من النتائج.

71- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج توثيق عملية التخطيط التي تضطلع بها وظائفه العالمية لبعثات الرقابة بهدف توضيح كيفية مراعاته للمجالات المختلفة وترتيبها من حيث الأولوية.

72- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأنه سيواصل تطبيق نهج قائم على المخاطر إزاء تخطيط الرقابة وأنه سيولي المزيد من التركيز لتوضيح كيفية مراعاته لمجالات معينة.

73- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تبدأ الوظائف العالمية بتقييم أنشطة الرقابة الأخرى الخاصة بها وتحديد متى تحتاج إلى متابعة المسائل التي تم تحديدها خلال أنشطة الرقابة خارج نطاق بعثات الرقابة.

74- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأن الوظائف العالمية ذات الصلة ستتخذ الخطوات اللازمة لاستعراض أنشطة الرقابة الخاصة بها خارج نطاق بعثات الرقابة الإدارية، وتوضيح الإجراءات المطلوبة عند تحديد المسائل.

6-2-3 كتالوجات الخدمات

نهج مختلفة تتبعها الوظائف العالمية

75- وفقا للبرنامج، تزيد كتالوجات الخدمات من شفافية الخدمات المتاحة في المقر العالمي وتوجه المكاتب القطرية بشأن الجهات التي يتعين الاتصال بها للحصول على الدعم. وبحلول فبراير/شباط 2026، كان البرنامج قد نشر 15 كتالوج خدمات على صفحة WFPgo. ويصف البرنامج صفحة WFPgo بأنها "مركز جامع" لجميع كتالوجات الخدمات.

76- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج لم ينشر بعد كتالوج الخدمات الخاص بشعبة سياسات البرامج والتوجيه. وأفادت دائرة في شعبة البرامج بأنها قد أرسلت كتالوج الخدمات الخاص بها مباشرة إلى المديرين القطريين عبر البريد الإلكتروني.

77- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي كتالوجات الخدمات ووجد ما يلي:

← الشكل: تباينت أشكال النشر (ملفات PDF، ومواقع شبيكية، وجداول بيانات، وملفات برمجية باور بوينت).

← المحتوى: نشرت بعض الشعب قائمة بخدمات محددة مع الروابط الخاصة بها، في حين قامت شعب أخرى بإدراج معلومات عامة عن الشعبة/الوظيفة.

← معلومات الاتصال: قدمت بعض الشعب عناوين بريد إلكتروني عامة للمنظمة، فيما أدرجت شعب أخرى عناوين البريد الإلكتروني لموظفين بعينهم.

- 78- وكانت شعبة التكنولوجيا قد أنشأت تدفق عمل رقميا يمكّن المستخدمين من البحث عن الخدمات واختيارها وطلبها. ويسجل كل طلب تلقائياً بطاقة الشكوى وقد سمح ذلك لشعبة التكنولوجيا بتحليل الخدمات المطلوبة والخدمات التي يتم تقديمها، بما في ذلك عدد بطاقات الشكاوى المسجلة، وفئات الخدمات الأكثر استخداماً، والفروع المعنية، وتوزيع بطاقات الشكاوى المسجلة بحسب البلد.
- 79- وأفاد البرنامج بأن إنشاء كتالوجات الخدمات يعد نشاطاً مستمراً وبأنه يعتزم إنجازه بحلول نهاية عام 2026.
- 80- ويتفق مراجع الحسابات الخارجي مع البرنامج بأن كتالوجات الخدمات تشكل خطوة إيجابية نحو توجيه المكاتب القطرية بشأن الخدمات المتاحة والجهات التي يتعين عليها الاتصال بها للحصول على الدعم. غير أن كتالوجات الخدمات الحالية تظهر عدم اتساق في الشكل والمحتوى ومعلومات الاتصال. ويؤدي غياب نموذج متسق وموحد على نطاق الوظائف العالمية إلى تفويض الشفافية والحد من قابلية الاستخدام.
- 81- ولا يفي بمعايير إدارة الخدمات الحديثة سوى نظام تدفق العمل ونظام تسجيل بطاقات الشكاوى التابعين لشعبة التكنولوجيا. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن كتالوجات الخدمات الخاصة بالوظائف الأخرى يمكن أن تستفيد من اعتماد نظام لتسجيل بطاقات الشكاوى. ومن شأن نظام تسجيل بطاقات الشكاوى أن يضمن وضوح استراتيجية الاتصال والشفافية في تقديم الخدمات. كما أن من شأنه أي يمكّن الوظائف من تحليل الطلب وتكييف خدماتها لتلبية احتياجات المكاتب القطرية بشكل أفضل.
- 82- يوصي مراجع الحسابات الخارجية بأن يقيم البرنامج كتالوجات الخدمات المختلفة، بما في ذلك نظم تسجيل بطاقات الشكاوى، مع مراعاة التعقيبات الواردة من المكاتب القطرية لتحديد أفضل شكل ونهج متسق لتوجيه الخدمات المقدمة إلى المكاتب القطرية وإدارتها.
- 83- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأنه قد لا يكون هناك حل واحد يناسب جميع الخدمات بسبب التنوع الكبير في الخدمات المختلفة.

7-2-3 تفويض السلطة

ضرورة زيادة التبسيط والترشيد

- 84- في عام 2025، بدأ البرنامج استعراضاً لوثائق تفويض السلطة. واستعرض 193 من وثائق تفويض السلطة بهدف مواءمتها مع إطار مساءلة الإدارة والهيكل التنظيمي الجديد. كما هدف الاستعراض إلى تمكين المكاتب القطرية، وتبسيط سيرورات العمل، وترشيد وثائق تفويض السلطة أو وقف العمل بها.
- 85- وتمخض الاستعراض الذي أجراه البرنامج عما يلي:
- ← عدم إجراء أي تغيير في الوثائق: خلص البرنامج إلى أنه لا توجد حاجة لإجراء تغييرات بالنسبة لـ 125 وثيقة من أصل 193 (65 في المائة).
- ← ترشيد الوثائق أو وقف العمل بها: لم يسجل البرنامج أي ملاحظات بشأن 154 وثيقة من أصل 193 (80 في المائة). واحتوت الوثائق الـ 39 المتبقية على ملاحظات مثل "النظر في الاستعاضة عنها بتعميم محدث" أو أن "التعميم بحاجة إلى تحديث" أو أنه "سيتم البت في ذلك لاحقاً".
- 86- وفي مجال سلسلة الإمداد، دمج البرنامج وثائق مختلفة لتفويض السلطة في تعميم شامل واحد. واعتزم البرنامج ترشيد بعض الوثائق ووقف العمل بها في حالات قليلة أخرى، مثلاً، في مجال إدارة المعلومات والتكنولوجيا.
- 87- وقام البرنامج بزيادة سلطات المديرين القطريين في بعض المجالات: في المشتريات، وفي ما يتعلق بمراحل التوسع المؤسسي، وفي ما يتعلق بالخطط الاستراتيجية القطرية.

- 88- وفي 8 يناير/كانون الثاني 2026، أصدرت المديرية التنفيذية تعميماً بشأن "تفويض السلطة بما يتواءم مع الهيكل التنظيمي الجديد ذي المستويين" بهدف تحديث وثائق تفويض السلطة في أعقاب تفعيل الهيكل الجديد.
- 89- وأوضح البرنامج أن الوثائق الـ 193 كانت في المقام الأول تلك التي تحتاج إلى تنقيح بسبب الهيكل الجديد. وبالتالي، فإن عملية الاستعراض لم تشمل جميع الوثائق. وسيركز البرنامج على مواصلة ترشيد الوثائق وتطبيق تدابير أكثر صرامة في ما يتعلق بتاريخ انتهائها.
- 90- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج يخطط فقط لترشيد بعض وثائق تفويض السلطة البالغ عددها 193 وثيقة أو وقف العمل بها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يتعين على البرنامج مواصلة الاستعراض الذي يقوم به، مع التركيز بشكل أكبر على ترشيدها وتبسيطها وربما وقف العمل بها. وفي حال اعتبر البرنامج أنه من الضروري تمكين المديرين القطريين بشكل أكبر، فإنه يتعين عليه أيضاً متابعة هذه الفكرة في الاستعراض.
- 91- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج وثائق تفويض السلطة الخاصة به مع التركيز بشكل أكبر على ترشيدها وتبسيطها.
- 92- وافق البرنامج على التوصية.

3-3 إدارة الموارد البشرية

1-3-3 تخفيضات في عدد الموظفين

ضرورة إجراء مزيد من التخفيضات

- 93- بين عامي 2017 و2022 شهدت مساهمات البرنامج زيادة مطردة من 6 مليارات دولار أمريكي إلى 14.1 مليار دولار أمريكي. وانعكس هذا الاتجاه التصاعدي في السنوات التالية، حيث تراجعت المساهمات لتصل إلى 6.1 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025.
- 94- وتطلب هذا الانخفاض الكبير في المساهمات من البرنامج خفض عدد الموظفين (الموظفين والموظفين المنتسبين). في بداية عام 2025، أظهرت تقديرات البرنامج بأنه يتعين عليه خفض تكاليف الموظفين بمقدار 360 مليون دولار أمريكي.
- ← قارن البرنامج توقعات التمويل الخاصة به في ذلك الوقت بالمساهمات في الأعوام السابقة. وحيث إن المساهمات في عام 2017 كانت تقريباً نفس تلك المتوقعة لعام 2025، استخدم البرنامج عدد الموظفين البالغ 16 218 موظفاً في عام 2017 كمقياس مرجعي. وفي بداية عام 2025، كان لدى البرنامج 22 377 موظفاً.
- ← أجرى البرنامج محاكاة لخفض التكاليف وعدد الموظفين. وبيّنت حسابات البرنامج أنه يمكنه خفض عدد الموظفين بنحو 100 5 موظف من خلال دوران الموظفين، وعمليات المواءمة التنظيمية للمكاتب القطرية، وخفض عدد الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين في المقر العالمي، وعملية إنهاء الخدمة بالاتفاق (الإنهاء المبكر الطوعي لخدمة الموظفين). ووفق حسابات البرنامج فإنه يمكنه توفير 321 مليون دولار أمريكي.
- 95- وفي المجمال، خلص البرنامج إلى أنه، ولأغراض التخطيط، سيحتاج إلى خفض عدد الموظفين بما يصل إلى 6 000 موظف.
- 96- وأوضح البرنامج أنه أجرى هذه الحسابات في مرحلة مبكرة من التخطيط المفاهيمي. واستخدم الرقم "6 000" كنقطة مرجعية للتخطيط، وليس كهدف ملزم للتخفيض. وكان المقصود من النقطة المرجعية للتخطيط توفير مؤشر بشأن الحجم المطلوب والسماح للبرنامج بضمان أن تظل قرارات التوظيف مستجيبة للمتطلبات التشغيلية.

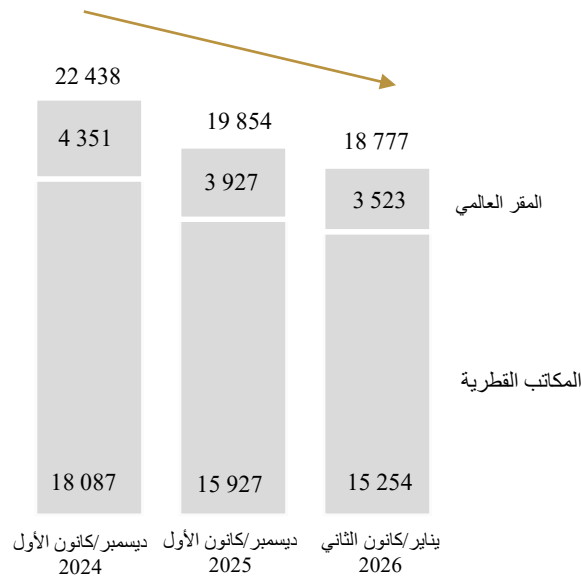
لمحة عامة عن التخفيضات

97- مقارنة بعدد الموظفين البالغ 22 438 موظفاً في نهاية عام 2024، خُفّض البرنامج عدد الموظفين بمقدار 2 584 موظفاً بحلول نهاية عام 2025 بالإضافة إلى 1 077 موظفاً آخر في يناير/كانون الثاني 2026، ليصبح العدد الإجمالي 3 661 موظفاً أو 16.3 في المائة.

الشكل 6

خُفّض المقر العالمي والمكاتب القطرية عدد الموظفين

خُفّض المقر العالمي عدد الموظفين من 4 351 موظفاً ليصبح 3 523 موظفاً، وخُفّضت المكاتب القطرية عدد الموظفين من 18 087 موظفاً ليصبح 15 254 موظفاً.



الشكل: مراجع الحسابات الخارجي؛ المصدر: بيانات البرنامج

98- خُفّضت المكاتب القطرية عدد الموظفين بنسبة 15.7 في المائة. وخُفّض المقر العالمي عدد الموظفين بنسبة 19 في المائة.

99- يُظهر الجدول التالي التخفيض بالنسبة المئوية بحسب فئة الموظفين في الفترة الممتدة من نهاية عام 2024 إلى نهاية يناير/كانون الثاني 2026.

التخفيضات في عدد الموظفين في الفترة الممتدة من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى 31 يناير/كانون الثاني 2026

النسبة المئوية	التخفيضات	يناير/كانون الثاني 2026	ديسمبر/كانون الأول 2024	
				الموظفون
0	0	1	1	المديرة التنفيذية
0	0	4	4	مساعدو المديرة التنفيذية
20.1	37	147	184	المديرون
12.5	317	2 217	2 534	الموظفون الدوليون من الفئة الفنية
6.5	140	2 027	2 167	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
14.2	1 058	6 375	7 433	موظفو فئة الخدمات العامة
				المنتسبون
27.0	654	1 767	2 421	الخبراء الاستشاريون
14.3	875	5 230	6 105	عقود الخدمات
39.4	486	746	1 232	اتفاقات الخدمات الخاصة
26.3	94	263	357	فئات أخرى
16.3	3 661	18 777	22 438	المجموع

المصدر: بيانات البرنامج

100- كان الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية الأقل تأثراً حيث تم تخفيض عددهم بنسبة 6.5 في المائة، تلاهم الموظفون الدوليون من الفئة الفنية الذي تم تخفيض عددهم بنسبة 12.5 في المائة. وكان أصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة الأكثر تأثراً حيث تم تخفيض عددهم بنسبة 39.4 في المائة.

لم تكن عملية إنهاء الخدمة بالاتفاق مراعية للتكاليف والمخاطر والفوائد

101- بدأ البرنامج عملية لإنهاء الخدمة بالاتفاق في مايو/أيار 2025. وشملت الفئات المؤهلة للمشاركة في هذه العملية الموظفين الدوليين من الفئة الفنية بمن فيهم المديرون، والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وموظفي فئة الخدمات العامة من أصحاب العقود المستمرة وغير المحددة المدة والمحددة المدة الذين قضوا في الخدمة فترة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة. وركزت العملية بشكل أكبر على ما إذا كان إنهاء خدمة الموظفين الأفراد سيصب في مصلحة المنظمة بدلاً من التركيز على الوظائف. ونصت تعليمات البرنامج على أنه لا يجوز للمشرفين استبدال الموظفين الذين أنهموا خدمتهم عن طريق التوظيف الخارجي حيث يجب أن يتم ذلك من خلال الموظفين الداخليين فقط.

- 102- ووصل البرنامج إلى اتفاق مع 554 موظفا على إنهاء الخدمة: 128 من الموظفين الدوليين من الفئة الفنية والمديرين، و426 من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة. وكان أغلبهم (82.3 في المائة) من أصحاب العقود المحددة المدة. وفي المجمل، بلغت تعويضات إنهاء الخدمة 35.8 مليون دولار أمريكي.
- 103- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من الموظفين أصحاب العقود المحددة المدة الذين شاركوا في تلك العملية ووجد أن ما يقرب من 50 في المائة من العقود كانت ستنتهي في غضون ثلاثة أشهر أو أقل. فعلى سبيل المثال، كان لدى أحد الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية عقد ساري المفعول حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. واتفق البرنامج وتعويض إنهاء الخدمة البالغ 93 555 دولارا أمريكيا. وفي الأشهر الثلاثة المتبقية من العقد، كان الموظف سيحصل على مرتب إجمالي قدره 24 945 دولارا أمريكيا. فالبرنامج لم يجر تحليلا للتكاليف والمخاطر والفوائد المتعلقة بكل حالة من حالات إنهاء الخدمة.
- 104- وأفاد البرنامج بأنه نظرا لنطاق عملية إنهاء الخدمة بالاتفاق والإطار الزمني المحدود المتاح لها، لم يحلل التكاليف لكل واحد من الموظفين. وأفاد البرنامج كذلك بأن الحقيقة القائلة بإمكانية السماح بانتهاء مدة العقد لا تعفي المنظمة من اتخاذ قرار بشأن تجديده من عدمه. ووفقا لاجتهاد المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية، فإنه يتعين على البرنامج تقديم سبب وجيه لعدم تجديد العقد المحدد المدة الذي يشارف على الانتهاء. وعلى البرنامج إخطار الموظف في الوقت المناسب بقرار عدم تجديد العقد. وعند اتخاذ قرار بشأن الوظائف التي سيتم إلغاؤها، بما في ذلك بسبب نقص التمويل، فلا يزال يتعين على البرنامج الامتثال لـ "ترتيب الاستبقاء" الداخلي الخاص به، الذي يحدد الموظفين الذين سيسرحهم البرنامج أولا بناء على نوع العقد. كما يتعين على البرنامج استنفاد جهود التعيين بحسب نوع العقد. وأفاد البرنامج بأنه استبعد من العملية الموظفين الذين سبق أن أبلغهم البرنامج بإنهاء خدمتهم.

عملية تخفيض عدد الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين

- 105- في أبريل/نيسان 2025، بدأ البرنامج عملية تخفيض عدد الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين في المقر العالمي.¹⁰ وحدد البرنامج هدفا للعمل يتمثل في تخفيض العدد بنسبة 50 في المائة. وبغية تنفيذ هذه العملية، استعرض فريق القيادة قائمة بموظفيه من أصحاب العقود القصيرة الأجل وموظفيه المنتسبين. ووفرت القائمة مستويات الرتب، مثلا ف-4 أو خبير استشاري، لكنها لم تتضمن التكاليف الخاصة بكل واحد من الموظفين.
- 106- واعتبارا من أغسطس/آب 2025، خطط البرنامج لإنهاء خدمة 705 من أصل 1 897 من الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين (37.2 في المائة). وأظهرت المكاتب¹¹ فروقا كبيرة في التخفيضات المزمعة. فعلى سبيل المثال، خططت إدارة الشراكات والابتكار لتخفيض بنسبة 12.8 في المائة من موظفيها العاملين بعقود قصيرة الأجل وموظفيها المنتسبين، في حين خططت إدارة العمليات البرامجية لتخفيض بنسبة 48.4 في المائة.
- 107- وبحلول 31 يناير/كانون الثاني 2026، كان لدى المقر العالمي 3 429 موظفا منهم 1 247 موظفا عاملا بعقود قصيرة الأجل أو موظفا منتسبا (36.4 في المائة). واستعرض مراجع الحسابات الخارجي نسبة الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين إلى العدد الإجمالي للموظفين.

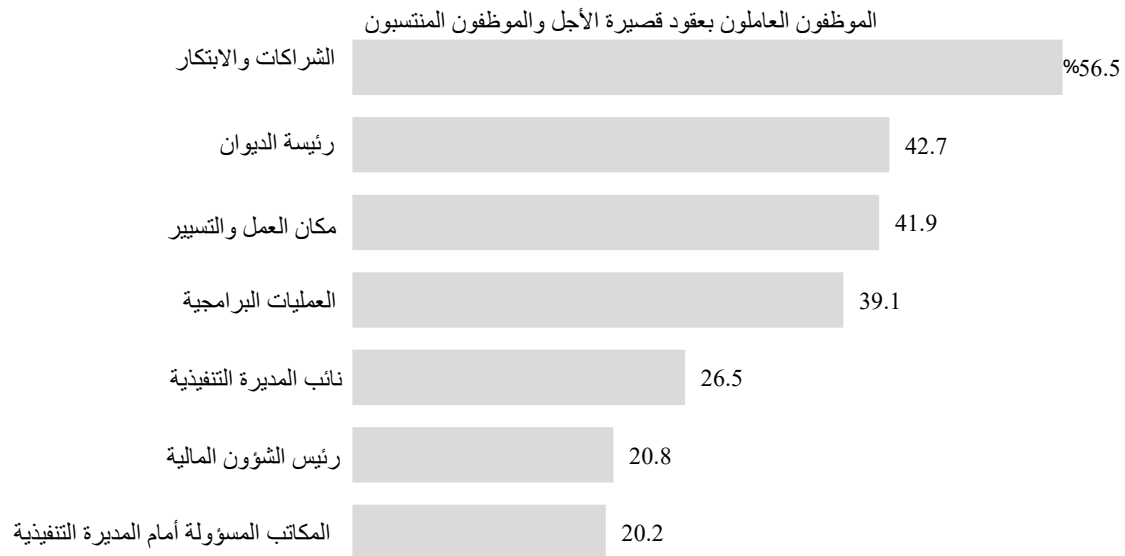
¹⁰ تألفوا من موظفين من الفئة الفنية عاملين بعقود قصيرة الأجل وخبراء استشاريين دوليين وموظفي فئة الخدمات العامة المؤقتين، وأصحاب عقود الخدمات، وأصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة. كما نظر البرنامج في إدراج العقود المحددة المدة المحدودة في هذه العملية.

¹¹ تضم المكاتب الواردة في هذا القسم الإدارات الثلاث، ومكتب رئيس الشؤون المالية، ومكتب رئيسة الديوان، ومكتب نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات، والمكاتب المسؤولة أمام المديرية التنفيذية.

الشكل 8

تعتمد مكاتب المقر العالمي على الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين بدرجات متفاوتة

كان 20.2 إلى 56.5 في المائة من الموظفين في مكاتب المقر العالمي موظفين عاملين بعقود قصيرة الأجل وموظفين منتسبين¹² اعتباراً من 31 يناير/كانون الثاني 2026.



الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: بيانات البرنامج.

108- وفي بعض المكاتب، بلغت نسبة الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين حوالي 20 في المائة، بينما زادت هذه النسبة عن 50 في المائة في إدارة الشراكات والابتكار. وبالمقارنة مع عدد الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين الذي بلغ 1 897 موظفاً قبل عملية تخفيض عدد الموظفين، خفّض البرنامج هذا العدد بمقدار 650 موظفاً (34.3 في المائة) حتى 31 يناير/كانون الثاني 2026.

109- وأكد البرنامج أن التخفيض المزمع بنسبة 50 في المائة كان هدفاً للعمل، ولم يكن هدفاً ثابتاً. واستند هدف العمل إلى عمليات محاكاة التكاليف بالاقتران مع مبادرات التخفيض الأخرى. وسعى البرنامج إلى تخفيض تكاليف الموظفين بدلاً من التركيز حصراً على عدد الموظفين. وأفادت شعبة الموارد البشرية بأن المكاتب لم تكن بحاجة إلى التكاليف الشهرية للموظفين في قائمة العملية حيث إنها كانت على دراية تامة بهذه التكاليف. وأجرت المكاتب استعراضاً منتظماً للوظائف التي يشغلها موظفون عاملون بعقود قصيرة الأجل وموظفون منتسبون كجزء من عملية خطة الإدارة السنوية، وعند الحاجة إلى إنشاء الوظائف وشغلها.

مصرفات الموظفين

110- في ما يتعلق بعام 2025، أبلغ البرنامج عن مصرفات موظفين بمقدار 1 540.9 مليون دولار أمريكي. وشمل ذلك تعويضات إنهاء الخدمة البالغة 41.7 مليون دولار أمريكي.¹³

¹² بمن في ذلك الموظفون المعينون بعقود محددة المدة.

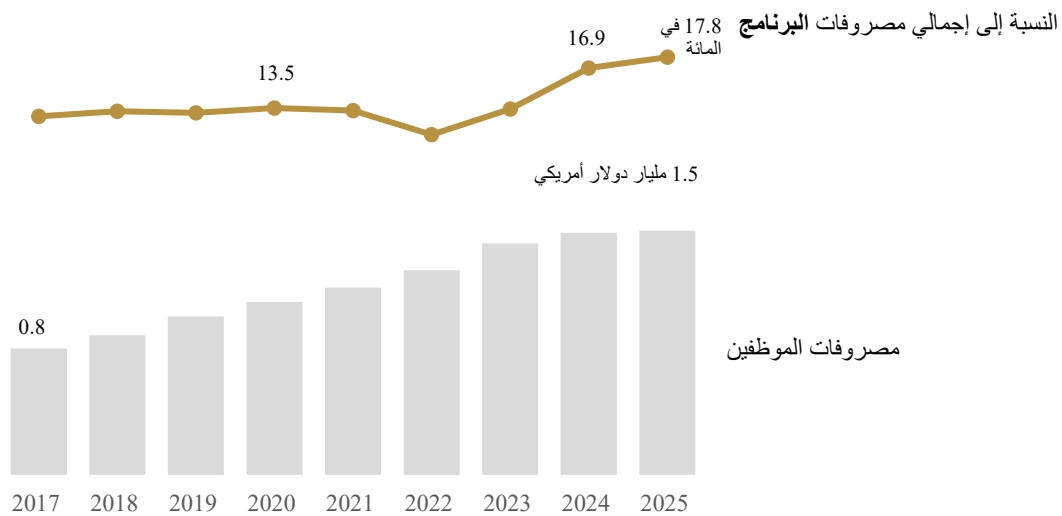
¹³ المبالغ المتكبدة والمستحقة، للموظفين الدوليين والوطنيين، لحالات إنهاء الخدمة بالاتفاق وتدابير إنهاء الخدمة الخاصة.

111- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي تطور مصروفات الموظفين فضلا عن إجمالي المصروفات منذ عام 2017. وقد سجلت مصروفات الموظفين زيادة مطردة من 796.9 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 1 540.9 مليون دولار أمريكي في عام 2025. وارتفع إجمالي مصروفات البرنامج حتى عام 2022، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض.

الشكل 9

زيادة مصروفات الموظفين من حيث القيمة المطلقة والقيمة النسبية

بين عامي 2017 و2023، ظلت نسبة مصروفات الموظفين إلى إجمالي المصروفات عند 13.5 في المائة أو أقل. وفي عامي 2024 و2025، زادت هذه النسبة إلى 16.9 و17.8 في المائة.



الشكل: مراجع الحسابات الخارجي، المصدر: الكشوف المالية للفترة 2017-2025، الكشف الثاني.

112- بين عامي 2017 و2023، ظلت نسبة مصروفات الموظفين إلى إجمالي المصروفات عند 13.5 في المائة أو أقل. وفي عامي 2024 و2025، زادت هذه النسبة إلى 16.9 و17.8 في المائة على التوالي.

113- وفي عام 2025، تجاوز إجمالي المصروفات المساهمات: أبلغ البرنامج عن مساهمات قدرها 6 055 مليون دولار أمريكي، في حين سجل مصروفات بقيمة 8 659 مليون دولار أمريكي. وشكلت مصروفات الموظفين 25.4 في المائة من المساهمات.

الاستنتاج

114- يقر مراجع الحسابات الخارجي بأن البرنامج قد خفّض عدد الموظفين بمقدار 3 661 موظفا (16.3 في المائة) خلال 13 شهرا. ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن هذا التخفيض لا يزال أقل من أهداف العمل التي وضعها البرنامج والمتمثلة في 6 000 موظف. وعلاوة على ذلك، تضاعف تكاليف الموظفين تقريبا منذ عام 2017، وهو العام الذي كان فيه مستوى تمويل البرنامج نفسه تقريبا.

115- وقد ركزت عملية إنهاء الخدمة بالاتفاق وعملية تخفيض عدد الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والموظفين المنتسبين بشكل أكبر على ما إذا كان إنهاء خدمة الموظفين الأفراد سيصب في مصلحة المنظمة بدلا من التركيز على الوظائف والتكاليف. ويتعين على البرنامج استعراض الوظائف التي يحتاجها لتنفيذ برامجه وعملياته وتلك التي يستطيع تحمل تكاليفها.

- 116- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي بقلق أن مصروفات الموظفين واصلت الارتفاع على الرغم من انخفاض إجمالي مصروفات البرنامج. ولم يؤثر تخفيض عدد الموظفين في عام 2025 على مصروفات الموظفين بعد. ونتيجة لذلك، صرف البرنامج نسبة أكبر من إجمالي مصروفاته في عامي 2024 و2025 على الموظفين مقارنة بالسنتين السابقتين. ويتعين على البرنامج السعي جاهدا نحو تحقيق نسبة متوازنة بين مصروفات الموظفين وإجمالي المصروفات.
- 117- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يخفّض البرنامج نسبة مصروفات الموظفين إلى إجمالي مصروفات البرنامج.
- 118- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج احتياجاته من الموظفين/الوظائف في سياق انخفاض التمويل.
- 119- وافق البرنامج على ضرورة إجراء استعراض نقدي لاحتياجاته من الموظفين. غير أنه لم يوافق على أن هذا الاستعراض سيؤدي بالضرورة إلى خفض نسبة مصروفات الموظفين إلى إجمالي المصروفات. ويرى البرنامج أنه يتعين تقييم هذه النسبة من حيث سياق العمليات وتعقيدها بدلا من التعامل معها على أنها مقياس قائم بذاته. فقد كانت مستويات القوة العاملة مدفوعة باحتياجات البرامج والرقابة والضمان والدعم المؤسسي الضرورية لتنفيذ ولاية البرنامج.
- 120- وفي حين يوافق مراجع الحسابات الخارجية على أن نموذج التعاقد المناسب وعدد الوظائف يعتمدان على نوع العمليات، فإنه لا يزال يتعين تحقيق توازن كاف بين مصروفات الموظفين والمصروفات التشغيلية. فالبرنامج لم يخفّض مصروفات الموظفين على الإطلاق في السنوات الأخيرة. وليس من المناسب أن تواصل مصروفات الموظفين الارتفاع على الرغم من تراجع الإيرادات وإجمالي المصروفات. فكلما زادت الأموال التي يصرفها البرنامج على موظفيه، كلما قلت الأموال المتاحة لعملياته.
- 121- وفي ما يتعلق بعملية إنهاء الخدمة بالاتفاق، يقر مراجع الحسابات الخارجي بأن البرنامج عليه واجب الرعاية وأن عدم تجديد العقود المحددة المدة يتطلب سببا وجيها. وفي الوقت إجراء هذه العملية، كان البرنامج يعتزم إنهاء خدمة عدد كبير من موظفيه. وإذا أجرى البرنامج استعراضات منتظمة لوظائفه، سيكون على دراية بالوظائف التي يتعين عليه إلغاؤها وتلك التي يتعين عليه الإبقاء عليها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه، في ضوء هذه المعلومات، فإن عدم تجديد العقود المحددة المدة يتماشى مع الأنظمة والأحكام المرعية.¹⁴ وفي حين أن البرنامج لم يبدأ عملية جديدة لإنهاء الخدمة بالاتفاق، فإنه قد يتلقى مع ذلك طلبات مخصصة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يتعين على البرنامج تحليل التكاليف والفوائد والمخاطر قبل دفع تعويض إنهاء الخدمة للموظفين العاملين بعقود محددة المدة.
- 122- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتحليل التكاليف والفوائد والمخاطر المتعلقة بحالات الطلبات الإضافية المخصصة لإنهاء الخدمة بالاتفاق قبل اتخاذ قرار بشأنها.
- 123- وافق البرنامج على أنه، من الآن فصاعدا، ستكون التوصيات المتعلقة بالعروض الفردية المخصصة لإنهاء الخدمة بالاتفاق مصحوبة بتحليل موثق للتكاليف والفوائد والمخاطر المالية.

2-3-3 الخبراء الاستشاريون

العملية المعقدة لتحديد بدل المعيشة للخبراء الاستشاريين

- 124- تتولى لجنة الخدمة المدنية الدولية مسؤولية تحديد ظروف عمل الموظفين في منظومة الأمم المتحدة. وتحدد اللجنة بدل الإقامة اليومي لكل مركز عمل من أجل تغطية متوسط تكلفة السكن والنققات الأخرى ذات الصلة أثناء السفر الرسمي. وعلاوة على ذلك، تحدد اللجنة معدل تسوية مقر العمل لكل مركز عمل. ويضمن نظام تسوية مقر العمل أن يكون لدى مرتبات الموظفين القوة الشرائية نفسها في جميع مراكز العمل.
- 125- ويجوز للبرنامج تعيين خبير استشاري لمدة 11 شهرا أو أقل. وتبلغ المدة القصوى للتوظيف 44 شهرا متراكما من الخدمة في المنصب نفسه. ويعتبر البرنامج أن الخبراء الاستشاريين المعيّنين دوليا في "حالة سفر" أثناء مهمتهم.

¹⁴ مع مراعاة أي إجازة خاصة بمرتب كامل للموظفين الدوليين الذين يشغلون وظائف خاضعة للتناوب تماشيا مع إطار السياسة الداخلية للبرنامج.

- 126- وكان البرنامج يدفع بدل إقامة يومي للخبراء الاستشاريين أثناء فترة مهمتهم. وبغية تقليل التكاليف، قرر البرنامج أن يدفع مبلغ معيشة شهري بدلا من ذلك. أولا، استحدث مدير الموارد البشرية مبلغا شهريا بقيمة 2 500 دولار أمريكي لروما في عام 2008. ثم قام مديرا الموارد البشرية والخدمات الإدارية بتوسيع نطاق دفعة مبلغ المعيشة الشهري ليشمل المكاتب الميدانية في عام 2012.
- 127- ويوضح دليل الموارد البشرية الخاص بالبرنامج العملية التالية: يجوز للمديرين الإقليميين أو القطريين طلب استحداث معدل مبلغ المعيشة الشهري لمواقع مكاتبهم. ويقوم مدير شعبة الخدمات الإدارية بتقييم المعدل وحسابه والموافقة عليه. وينص الدليل أيضا على أن الخبراء الاستشاريين المعيّنين دوليا والقاطنين خارج مراكز العمل وقت التعيين بعقد مدته 30 يوما تقويميا أو أكثر مؤهلون للحصول على مبلغ المعيشة الشهري. ويكون المبلغ مستحق الدفع عند تقديم كشف الحضور الشهري. وتنطبق قواعد محددة على السفر في مهام رسمية، وإجازة الراحة والاستجمام، وحالات الغياب. فعلى سبيل المثال، يواصل الخبير الاستشاري تلقي المبلغ أثناء غيابه عن مكان المهمة لقضاء إجازة الراحة والاستجمام. ولن يُدفع المبلغ عن أي فترة إجازة أخرى تقتصر مع إجازة الراحة والاستجمام.
- 128- وتراوحت معدلات مبلغ المعيشة الشهري اعتبارا من مارس/آذار 2026 بين 1 100 دولار أمريكي في مواقع مثل موبتي (مالي)، أو بيكلي (مدغشقر) أو كوكوتا (كولومبيا) و2 500 دولار أمريكي في روما ومواقع أخرى وصولا إلى 5 000/5 800 دولار أمريكي في صنعاء (اليمن).
- 129- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج قد استحدث عدة معدلات منذ أكثر من عشر سنوات، مثل المعدلات الخاصة بروما (2008) أو جوهانسبرغ (2012)، فضلا عن المواقع غير المستقرة مثل جنوب السودان (2016)، ولبنان (2013)، والنيجر (2013/2014).
- 130- وقارن مراجع الحسابات الخارجي الزيادة في أتعاب الخبراء الاستشاريين من خلال مبلغ المعيشة الشهري بتسوية مقر العمل الخاصة بالموظفين. وفي روما تم تحديد تسوية مقر العمل بنسبة 21.1 في المائة.

الشكل 10

مقارنة بين الزيادة في الأتعاب والمرتبات

الخبير الاستشاري ألف	الخبير الاستشاري باء	الخبير الاستشاري جيم	تسوية مقر العمل
أتعاب الخبير الاستشاري	4 100	6 000	9 100
بما في ذلك مبلغ المعيشة الشهري الخاص بروما	6 600	8 500	11 600
الزيادة (بالنسبة المئوية)	61	41.7	27.5
			21.1

المصدر: بيانات البرنامج، لجنة الخدمة المدنية الدولية.

- 131- تتولى شعبة الموارد البشرية مسؤولية إدارة الخبراء الاستشاريين، وتتولى شعبة الخدمات الإدارية مسؤولية السفر، ويتولى رئيس الشؤون المالية مسؤولية معالجة كشوف المرتبات والبدلات والاستحقاقات ذات الصلة. وكان لدى البرنامج 1 922 خبيرا استشاريا بحلول نهاية عام 2025.

- 132- وأفاد البرنامج أن مبلغ المعيشة الشهري يختلف بحسب المواقع وذلك بسبب الفروقات في تكلفة المعيشة. ولم يغيّر البرنامج المعدلات الخاصة ببعض البلدان لسنوات عديدة، غير أن ذلك كان متوافقا مع معدلات بدل الإقامة اليومي. وفي عام 2025، طلبت شعبة الخدمات الإدارية من 15 مكتبا حيث تجاوزت المعدلات 65 في المائة من معدل بدل الإقامة اليومي استعراض هذه المعدلات. وكان من رأي البرنامج أن تسوية مقر العمل لم تكن قابلة للمقارنة مع مبلغ المعيشة الشهري. فتسوية مقر العمل تضمن الحفاظ على القوة الشرائية نفسها لدى الموظفين الدوليين من الفئة الفنية، الذين يُتوقع منهم التنقل، عبر مختلف

مراكز العمل. ومن خلال مبلغ المعيشة الشهري، يساهم البرنامج في تكاليف المعيشة التي يتكبدها الخبراء الاستشاريون في مكان المهمة.

- 133- يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن دفعة مبلغ المعيشة الشهري معقدة ومعرضة للخطأ بسبب المتطلبات الحسابية التفصيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعتمد بقوة على سجلات الحضور الكاملة والدقيقة. كما يتساءل مراجع الحسابات الخارجي بشأن التوزيع الحالي للمسؤوليات المتعلقة بمبلغ المعيشة الشهري، حيث تشرف شعبة الموارد البشرية على المعدل في موقع واحد، بينما تتولى شعبة الخدمات الإدارية مسؤولية جميع المواقع الأخرى.
- 134- ونظراً لأن عدداً من الخبراء الاستشاريين لديهم عقود مع البرنامج لفترة تصل إلى أربع سنوات، وبعضهم لفترات أطول، يتساءل مراجع الحسابات الخارجي عما إذا كان تحديد المعدلات على أساس بدل الإقامة اليومي هو النهج الأنسب. فقد صُمم بدل الإقامة اليومي لتغطية النفقات المتعلقة بالسفر الرسمي، الذي عادة ما يكون قصير الأجل. ومن ناحية أخرى، فإن تسويات المرتبات على أساس الموقع تهدف إلى التعويض عن الفروق في تكاليف المعيشة وتحقيق التكافؤ في القوة الشرائية.
- 135- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج طريقة تحديد معدلات مبلغ المعيشة الشهري لعقود الخبراء الاستشاريين بما في ذلك المسؤوليات، والعملية المتبعة لتحديد هذه المعدلات والمراجع المستخدمة لهذا الغرض.
- 136- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأنه يمكن تحسين طريقة تحديد مبلغ المعيشة الشهري وحساب دفعه. وسيتم تشكيل فريق عامل لاستعراض المسؤوليات وتبسيط العملية. وأفاد البرنامج بأنه من الضروري أن يكون مبلغ المعيشة الشهري متساوياً في كل موقع بغض النظر عن أتعاب الخدمات الاستشارية. ومؤدى استخدام تسوية مقر العمل أن بدلات المعيشة ستختلف بحسب الأتعاب.

3-3-3 نظام Workday

حقوق الدخول إلى منصة WINGS لا تواكب التغييرات في النظام

- 137- في 1 يوليو/تموز 2024، فُعل البرنامج نظام Workday باعتباره النظام الجديد لإدارة الموارد البشرية. وخلال المرحلة الأولية لإطلاق هذا النظام، لم يكن البرنامج قد أنشأ واجهات لربط جميع سيرورات عمل الموارد البشرية بين نظامي Workday وWINGS. واضطر موظفو الموارد البشرية إلى إدخال بيانات الموارد البشرية في كلا النظامين يدوياً. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تمكن البرنامج من تفعيل واجهات إضافية للربط بين نظامي Workday وWINGS. وكان على موظفي الموارد البشرية إدارة تلك البيانات في نظام Workday فقط.
- 138- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن موظفي الموارد البشرية لا يزال لديهم الأذونات نفسها في نظام WINGS كما كان الحال قبل إطلاق نظام Workday. ولم يتم البرنامج باستعراض الأذونات الممنوحة لهم في نظام WINGS وإزالتها، على الرغم من أنه كان عليهم استخدام نظام Workday لإدارة الموارد البشرية فقط. وأوضح البرنامج أنه، وفي حالات استثنائية، لا يزال يسمح لموظفي الموارد البشرية بإدخال البيانات الرئيسية في نظام WINGS، ولا سيما في المكاتب القطرية.
- 139- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن استمرار إمكانية دخول موظفي الموارد البشرية بشكل كامل إلى نظام WINGS ينطوي على خطر استمرار إدارة بيانات الموارد البشرية في نظام WINGS بدلاً من نظام Workday. وقد يؤدي ذلك إلى تكرار قيودات البيانات وعدم الدقة في دفع المرتبات. ومن وجهة نظر مراجع الحسابات الخارجي، يجب على البرنامج سحب حقوق الدخول إلى WINGS التي لم تعد ضرورية.
- 140- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يسحب البرنامج حقوق الدخول إلى نظام WINGS من موظفي الموارد البشرية لضمان استخدام نظام Workday.
- 141- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأنه يعتزم إجراء استعراض لأذونات نظام WINGS لعام 2026.

التباينات بين نظامي WINGS و Workday

- 142- بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2025، لم يكن البرنامج قد أدمج سيرورات العمل التالية في نظام Workday:
- ← تغيير الوظيفة
 - ← التغيير في درجة العقد التي تؤدي إلى زيادة المرتب
 - ← إنهاء الخدمة
 - ← تغيير بيانات الموظفين
 - ← الأحداث المتعلقة بالمعالين
 - ← تغيير في الاستحقاقات
 - ← مهمة مؤقتة
 - ← إعادة التكاليف
- 143- يدير البرنامج سيرورات العمل هذه من خلال الإدخال المزدوج للبيانات في نظامي WINGS و Workday. وبالإضافة إلى ذلك، يطابق المعاملات المسجلة في نظام WINGS مع تلك في المسجلة نظام Workday يوميا. ويعمل البرنامج على تسوية التباينات إما عن طريق عمليات التحميل أو من خلال التعديلات اليدوية.
- 144- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من بيانات الموظفين المسجلة في نظامي WINGS و Workday وركز على درجة العقد الخاص بالموظف. ووجد مراجع الحسابات الخارجي إلى أن قيم الدرجات الخاصة بالموظفين الدوليين والوطنيين تتباين صعودا وهبوطا في نظام Workday مقارنة بنظام WINGS.
- 145- أفاد البرنامج أن التباينات في الدرجات لا تؤثر على كشوف المرتبات حيث إن النظم التي تدير كشوف المرتبات – نظام WINGS أو نظام Quantum التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – هي التي تعالج الزيادات في الدرجات. ويجري البرنامج عمليات مطابقة ومواءمة منتظمة بين بيانات نظام Workday ومخرجات التقارير من أجل الحفاظ على الاتساق. وأفاد البرنامج كذلك أنه قام بنشر عمليات تحقيق التكامل بما يتماشى مع الجاهزية التقنية وجاهزية البيانات.
- 146- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أنه بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على إطلاق نظام Workday، لا يزال البرنامج يفتقر إلى نظام خاص بالموارد البشرية يغطي جميع سيرورات العمل المتعلقة بالموارد البشرية. فالمدخلات المزدوجة، والتحديثات اليدوية، وإعادة صياغة البيانات يوميا جميعها معرضة للخطأ وتستغرق وقتا ومكلفة ويتعين تجنبها. ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي بقلق أن النظم المختلفة تعرض بيانات عقود مختلفة، حتى وإن لم يكن لهذه التباينات تأثير مالي.
- 147- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج صحة بيانات الموظفين (الرئيسية) في نظام Workday وأن يواصل عملية ترحيل البيانات.
- 148- وافق البرنامج على التوصية. وأفاد البرنامج بأنه، كجزء من مرحلة تحقيق الاستقرار في نشر النظام والوصول به إلى المستوى الأمثل، تتواصل الجهود المبذولة من أجل زيادة أتمتة تدفق البيانات وتعزيز ضوابط التكامل والحد من الحاجة إلى التدخلات اليدوية.

4-3 الشؤون المالية والمحاسبة والضوابط الداخلية

1-4-3 عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية

استخدام أفضل لنتائج عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية

149- تشكل عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية الأساس الذي يستند إليه استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، وركيزة لبيان الرقابة الداخلية الذي يوفر ضمانا بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية في البرنامج. وتهدف عملية الضمان إلى تحديد المسائل التي تستدعي التصعيد إلى الإدارة العليا والمجلس التنفيذي وتتطلب اهتماما مركزا أو حولا منهجية. هي عبارة عن استقصاء سنوي للتقييم الذاتي يجريه المديرون القطريون والمديرون الإقليميون ومديرو الوظائف ورؤساء الإدارات في المقر العالمي ومديرو وظائف المشورة والضمان.

150- وتنقسم أسئلة الاستقصاء البالغ عددها 191 سؤالا، المصممة لمجموعات مختلفة من المشاركين، إلى 22 فئة. ويطلب معظم هذه الأسئلة من المجيبين تقييم مستوى نضج مكاتبهم وفق مقياس من أربعة أجزاء. وتطلب أسئلة أخرى من المجيبين تحديد نسبة مئوية. ويطلب الاستبيان من المشاركين وصف أهم التحديات المتعلقة بكل مجال من مجالات سيرورات العمل والإجراءات التي يتخذها المكتب أو سيتخذها لتحسين الضوابط في ذلك المجال. ويتضمن الاستقصاء أيضا أسئلة تتطلب إجابات سردية، مثل التجارب المتعلقة بعملية إدارة التغيير التنظيمي الأخيرة أو اقتراحات عامة بشأن كيفية تحسين الاستقصاء.

151- واستنادا إلى الإجابات على عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية لعام 2025، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي ما يلي:

← أفاد 30 مكتبا قطريا من أصل 84 بأنه لم يجر التقييم السنوي الإلزامي لمخاطر التدليس (مقابل 22 مكتبا في عام 2024). ولم تجر 10 مكاتب قطرية من أصل 84 هذا التقييم لسنتين متتاليتين.

← أفاد 20 مكتبا قطريا من أصل 84 بأنه لم يحدث خطة استمرارية الأعمال خلال الأشهر الاثني عشر الماضية (مقابل 13 مكتبا في عام 2024).

← ذكر 32 مكتبا قطريا من أصل 70 مكتبا من المكاتب التي لديها مستودعات يديرها شركاء متعاونون أنه أجرى زيارات إلى ما نسبته "صفر إلى 25 في المائة" من هذه المستودعات كل ثلاثة أشهر (لم يُدرج هذا السؤال في استقصاء عام 2024).

← سلّطت عدة مكاتب قطرية الضوء على ضرورة تعزيز عملية إدارة التغيير التنظيمي الأخيرة.

152- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية أداة قيمة لتوجيه المكاتب القطرية والوحدات/الشعب في المقر العالمي إلى المتطلبات المؤسسية، ولتحديد أوجه القصور أو استحداث تدابير للتخفيف. ويمكن أن تشكل أساسا جيدا لتوليد معرفة مشتركة بالتحديات الفعلية والتحسينات المقترحة. وينبغي أن تسفر الجهود التي تستثمرها جميع مستويات البرنامج في عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية عن تحسينات مستدامة ملموسة للبرنامج.

153- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن عدة إجابات تشير إلى الحاجة إلى التحسين. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج أن يستخدم نتائج عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية لتحفيز اتخاذ إجراءات من خلال الأدوات القائمة مثل سجلات المخاطر على مستوى المكاتب/الوظائف، وخطط العمل السنوية، وخطط الرقابة الإدارية، وعمليات الميزنة. ومن شأن هذا النهج المتكامل أن يضمن ألا تكون هذه العملية مجرد عملية قائمة بذاتها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أيضا أن الترويج لاستخدام نتائج عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية في المكاتب والوظائف العالمية بصورة معززة وأكثر منهجية يمكن أن يساعد في إدماج النتائج في دورة التخطيط وتبدير الموارد.

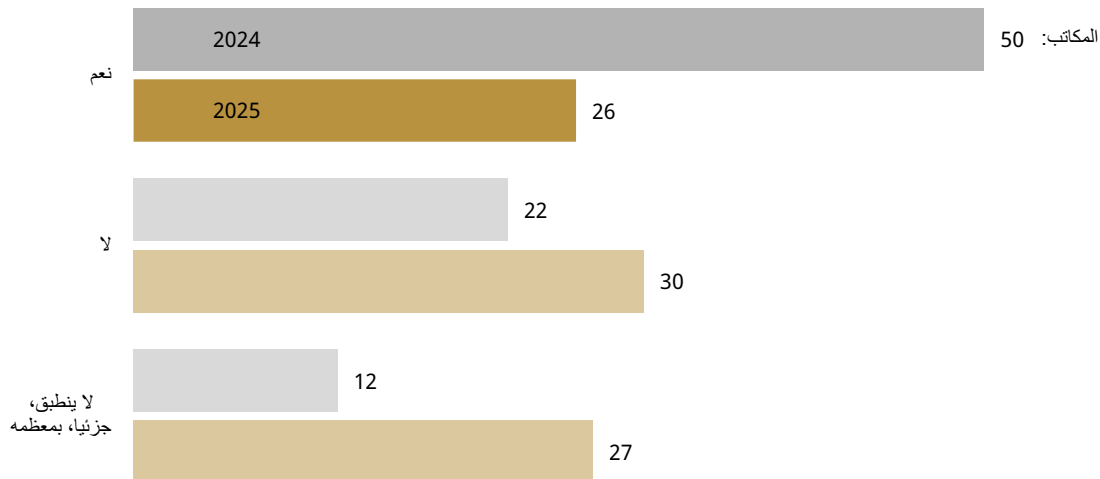
154- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج بصورة منهجية استخدام نتائج عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية لتخفيف أوجه القصور والمخاطر المحددة ومنع تكرار حالات عدم الامتثال.

- 155- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تدمج الوظائف العالمية والمكاتب النتائج في الأدوات القائمة، بما في ذلك سجلات المخاطر وخطط العمل السنوية وخطط الرقابة الإدارية وعمليات الميزنة، كجزء لا يتجزأ من دورة التخطيط وتدبير الموارد.
- 156- ووافق البرنامج على التوصيتين.
- تحسين الامتثال لتقييم مخاطر التدليس من أجل تعزيز ضمان الإدارة
- 157- وفقا لسياسة مكافحة التدليس والفساد في البرنامج، يضمن المديرون القطريون أن يجري المديرون الخاضعون لإشرافهم، مرة واحدة في السنة على الأقل، تقييما لمخاطر التدليس يهدف إلى تحديد مخاطر التدليس والفساد وتقييمها ووضع تدابير وقائية وإجراءات تخفيفية مقابلة وتنفيذها.
- 158- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي الإجابات على عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية للعامين 2024 و2025. وفي هذين العامين، سأل الاستقصاء عما إذا كانت المكاتب قد أجرت تقييما لمخاطر التدليس خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ويبين الشكل 11 إجابات المكاتب القطرية.

الشكل 11

تراجع عدد المكاتب القطرية التي أجرت تقييمات للمخاطر في عام 2025

في عام 2025، أجاب 26 مكتبا قطريا فقط من أصل 84 بعبارة "نعم" على سؤال "هل أجرى مكتبكم تقييما لمخاطر التدليس خلال الأشهر الاثني عشر الماضية؟"، أي نحو نصف العدد في عام 2024.



الشكل: مراجع الحسابات الخارجي؛ المصدر: عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية للعامين 2024 و2025

- 159- وطلب مراجع الحسابات الخارجي، أثناء الزيارات الميدانية التي أجراها إلى خمسة مكاتب قطرية في عام 2025، آخر تقييم لمخاطر التدليس. وقدمت أربعة مكاتب قطرية من أصل خمسة تقارير عن تقييم مخاطر التدليس مؤرخة في الفترة بين نوفمبر/تشرين الثاني 2022 ويونيو/حزيران 2024. وذكر اثنان من هذه المكاتب الأربعة في عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية أنهما أجريا تقييما لمخاطر التدليس "بالكامل" في عام 2025. وأفاد مكتب واحد من هذه المكاتب الأربعة بأنه أجرى تقييما لمخاطر التدليس "في معظمه" في عام 2025.
- 160- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن عدة مكاتب قطرية لم تمتثل لمتطلبات سياسة مكافحة التدليس والفساد. وتُظهر عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية معدل امتثال لا يتجاوز 31 في المائة (مقابل 60 في المائة في عام 2024)، ومعدل عدم

امتثال يبلغ 36 في المائة (مقابل 26 في المائة في عام 2024). ونظرا إلى أن بعض المكاتب القطرية التي جرت زيارتها قدمت إجابات غير دقيقة، فإن النسبة الفعلية لعدم الامتثال ستكون أعلى من ذلك.

161- وينبغي للبرنامج أن يحلل الأسباب التي تحول دون امتثال المكاتب القطرية لاشتراط البرنامج إجراء تقييم لمخاطر التدليس. واستنادا إلى هذا التحليل، ينبغي للبرنامج أن يتخذ إجراءات رقابية لتحقيق امتثال أفضل من جانب المكاتب القطرية لتخفيف مخاطر التدليس والفساد. وينبغي أيضا للبرنامج أن يحسن موثوقية إجابات المكاتب القطرية على أسئلة عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الإجابات المطابقة للواقع وحدها هي التي تتيح للبرنامج تحديد أوجه القصور ووضع تدابير تصحيحية.

162- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحلل البرنامج أسباب عدم امتثال المكاتب القطرية لاشتراط البرنامج إجراء تقييم لمخاطر التدليس وأن يتخذ إجراءات رقابية لتحقيق امتثال أفضل.

163- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحسن البرنامج موثوقية إجابات المكاتب القطرية على أسئلة عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية.

164- ووافق البرنامج على التوصيتين.

2-4-3 الاعتراف بالمصروفات

165- يعتبر البرنامج إمكانية التحقق سمة نوعية أساسية للمعلومات المالية وفقا لما يقتضيه المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما أكدته من جديد دليل الإدارة المالية. وبناء على ذلك، يعترف البرنامج بالمصروفات عندما تؤيدها وثائق يمكن التحقق منها تسمح بتأكيد مستقل للحدث الاقتصادي الأساسي. وتشمل هذه الوثائق مذكرات الإفراج، وسجلات التوزيع، ونماذج التسليم أو إيصال استلام السلع التي تثبت التوزيع أو الاستهلاك أو نقل السيطرة. وطلب مراجع الحسابات الخارجي عينات من مختلف فئات المصروفات للحصول على أدلة بشأن مدى امتثال البرنامج لهذه المتطلبات.

سلع غذائية غير مطابقة سُجّلت على أنها موزعة على المستفيدين

166- في أكتوبر/تشرين الأول 2025، طلب مراجع الحسابات الخارجي وثائق داعمة تثبت قيد مصروفات لأحد المكاتب القطرية بمبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي في 1 مارس/آذار 2025 بتاريخ مستند يعود إلى 1 يناير/كانون الثاني 2024. وفي وقت الاعتراف بالمصروفات، لم يكن المكتب القطري قد حمل وثائق يمكن التحقق منها - مثل مذكرات الإفراج أو نماذج التسليم الموقعة - في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (نظام WINGS). وفي يناير/كانون الثاني 2026، قدم البرنامج كوثيقة داعمة مذكرة للحفظ في السجلات يعود تاريخها إلى 9 يناير/كانون الثاني 2026.

167- وأشارت المذكرة إلى أن القيود المفروضة على إمكانية الوصول والمتصلة بالنزاعات والتحديات التشغيلية في عام 2024 أسفرت عن حجم كبير من مخزونات الأغذية غير المطابقة نظريا ونقص في الوثائق الداعمة الأساسية. ونظرا إلى عدم تمكن المكتب القطري من التحقق من تحركات المخزون النهائية، سجل مخزونات الأغذية غير المطابقة على أنها وُزعت على المستفيدين.

وثيقة داعمة لقيد مصروفات أعدت بعد ملاحظة مراجع الحسابات الخارجي

168- طلب مراجع الحسابات الخارجي وثائق داعمة للتحقق من قيد مصروفات آخر بقيمة 0.04 مليون دولار أمريكي في 24 أبريل/نيسان 2025 في تاريخ المستند نفسه ومن المكتب القطري نفسه. ووفقا لرسالة بريد إلكتروني مرفقة في نظام WINGS، اشترى المكتب القطري أصليين ونقل ملكيتهما على الفور إلى منظمة غير حكومية محلية. ولم يحمل المكتب القطري أو يقدم وثائق أخرى يمكن التحقق منها مثل مذكرات التسليم أو تأكيد استلام السلع أو وثائق نقل ملكية موقعة.

169- وأقرّ المكتب القطري بوجود شاغل يتعلق بالامتثال وتخفيف المخاطر إذ كان قد تبرع بالبنود من دون خطاب تبرع. وأصدر المكتب القطري لاحقا الخطاب لمواءمة الوثائق مع المعاملة الفعلية ساعيا إلى الحصول على موافقة بأثر رجعي لإضفاء الطابع الرسمي على نقل الملكية.

تحويلات قسائم السلع

170- طلب مراجع الحسابات الخارجي عينة من مكتب قطري آخر. ووفقا لاتفاق مبرم، دفع البرنامج سلفا إلى حكومة مضيفة بمبلغ 24.2 مليون دولار أمريكي للبرنامج الوطني للتغذية المدرسية. وأطلع البرنامج مراجع الحسابات الخارجي على وثيقة صادرة عن الحكومة المضيفة تفيد بأن الحكومة المضيفة أنفقت ما مجموعه 22.4 مليون دولار أمريكي في الفترة من 2017 إلى 2024. وأفاد المكتب القطري بأنه تحقق من مبلغ 22 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2025، اعترف المكتب القطري بمصروفات بمبلغ 15.2 مليون دولار أمريكي لبرنامج التغذية المدرسية.

171- وبناء على الطلب، قدم البرنامج لمحة عامة عن المصروفات المؤهلة البالغة 10.8 مليون دولار أمريكي. وشارك البرنامج لاحقا مطابقة للمبلغ الإجمالي البالغ 22 مليون دولار أمريكي. وشملت هذه المطابقة بنودا لم يكن البرنامج قد قيدها. وشارك البرنامج بعد ذلك مطابقة محدثة للمبلغ نفسه، ولكنها شملت بنودا مختلفة. وذكر البرنامج أنه قيد مصروفات متأخرة بسبب تأخر الإبلاغ والتصويبات اللازمة.

172- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي مع القلق أن البرنامج لم يعد الوثائق الداعمة المطلوبة إلا بعد أن اختار مراجع الحسابات الخارجي العيّنات، وهي ممارسة قائمة على رد الفعل تشير إلى أوجه ضعف في الضوابط الداخلية ولا تشكل دليلا متزامنا مع الحدث. ولا يمكن للوثائق التي تُعد بعد الحدث المنشئ للمصروفات أن تحل محل الوثائق الإثباتية المطلوبة. وينبغي أن تكون المصروفات المسجلة معقولة وقابلة للمطابقة مع وثائق داعمة مناسبة التوقيت ويمكن التحقق منها. ويشكل غياب هذه الأدلة عدم امتثال للمعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودليل الإدارة المالية في البرنامج ويعرّض البرنامج لمخاطر تتعلق بالامتثال والسمعة.

173- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج أن تعترف المكاتب القطرية دائما بالمصروفات استنادا إلى وثائق داعمة يمكن التحقق منها وفقا لما يقتضيه المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

174- ووافق البرنامج على التوصية. وذكر البرنامج أنه يطبق مبدأ الاعتراف بالمصروفات استنادا إلى وثائق داعمة يمكن التحقق منها في جميع عملياته. وذكر البرنامج أنه يعمل في بعض من أكثر البيئات صعوبة، حيث غالبا ما تحد قيود الوصول والمخاطر الأمنية من إعداد هذه الوثائق بصورة متسقة.

3-4-3 السلع الغذائية

خسائر السلع الغذائية المتكررة

175- وفقا لدليل الإدارة المالية في البرنامج، يعترف البرنامج بخسائر السلع الغذائية كمصروفات ويزيل السلع المعنية من المخزونات في الفترة المالية التي تحدث فيها الخسائر. ويبلغ البرنامج عن الخسائر في الكشف المالية.

176- وقدم البرنامج تقريرا مفصلا عن خسائر السلع الغذائية في الأعوام 2023 و2024 و2025. وأظهر التقرير أن "مشكلة لدى المورد"15 و"المستودع"16 و"التخزين المطول"17 كانت من بين الأسباب الخمسة الرئيسية التي جعلت السلع غير صالحة للاستهلاك البشري. ويتعلق ذلك أساسا بسلع غذائية ذات مدة صلاحية قصيرة متبقية.

¹⁵ يشير إلى الخسائر أو حالات التلف التي تعزى إلى المورد قبل التسليم أو عند التسليم، والناجمة عن عدم الامتثال للمتطلبات التعاقدية أو متطلبات الجودة أو التعبئة أو المناولة، مثل عيوب الجودة أو التلوث أو عدم المطابقة للمواصفات.

¹⁶ يشير إلى الخسائر التي تقع أثناء التخزين، بسبب ظروف المستودع أو ممارسات الإدارة أو أوجه القصور في البنية التحتية، مثل الإصابة بالآفات.

¹⁷ يشير إلى الخسائر الناجمة عن تخزين الأغذية بعد تجاوز مدة صلاحيتها الأمانة أو المثلى، مما يؤدي إلى انتهاء الصلاحية أو تدهور الجودة، حتى عندما تكون ظروف التخزين مقبولة من نواحٍ أخرى، مثل الشراء بكميات مفرطة.

- 177- وتبين لمراجع الحسابات الخارجي أن أحد المكاتب القطرية وزع سلعا غذائية ذات تاريخ صلاحية متأخر وأبقى على السلع الغذائية التي أوشكت صلاحيتها على الانتهاء في المخزون. واضطر المكتب القطري إلى التخلص من سلع غذائية أصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري بسبب التخزين المطول.
- 178- واشترى مكتب قطري آخر سلعا غذائية من مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وأسفرت تحديات لوجستية غير متوقعة عن تأخيرات كبيرة في الشحن. ونظر المكتب القطري في مخاطر عدم الامتثال للوائح الحكومية المتعلقة بفترات صلاحية الواردات واحتمال رفضها، واتصل بفريق مرفق الإدارة الشاملة للسلع في المقر العالمي. ولم تنجح جهود فريق مرفق الإدارة الشاملة للسلع في إعادة توجيه المخزون غير الموزع إلى مكاتب قطرية أخرى. ونتيجة لذلك، أصبحت السلع الغذائية غير صالحة للاستهلاك البشري بسبب التخزين المطول. وباع المكتب القطري السلع بعد ذلك كغذاء للحيوانات.
- 179- وذكر البرنامج أن القيود الصارمة على الواردات، والانخفاض المفاجئ في التمويل، والتغيرات في طرائق المكاتب القطرية (من الأغذية إلى التحويلات القائمة على النقد مثلا) وأنشطة الشراء التي يضطلع بها مرفق الإدارة الشاملة للسلع استنادا إلى الاتجاهات التاريخية تسببت في خسائر الأغذية.
- 180- وفي تقرير الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024، سلط مراجع الحسابات الخارجي الضوء على الزيادة الكبيرة في خسائر الأغذية مقارنة بعام 2023. وكانت الخسائر ناجمة بصورة رئيسية عن "التخزين المطول" و"مشكلة لدى المورد". واشترى فريق مرفق الإدارة الشاملة للسلع تلك السلع الغذائية بكميات لم يتمكن المكتب القطري من استيعابها في الوقت المناسب. وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن يكتف البرنامج رقابته على موردي الأغذية لضمان استيفاء السلع الغذائية المشتراة لمعايير الجودة المطلوبة. وأوصى مراجع الحسابات الخارجي أيضا بأن يستعرض البرنامج عمليات مرفق الإدارة الشاملة للسلع لضمان الاستفادة من السلع في الوقت المناسب قبل حلول تواريخ انتهاء صلاحيتها لتجنب حدوث خسائر في الأغذية.
- 181- ويدل تكرار خسائر السلع الغذائية إلى أن التدابير الحالية التي يتخذها البرنامج لم تكن كافية لمنع استمرار وقوعها. وفي حين لا يمكن للبرنامج أن يتحكم في الخسائر الناجمة عن الاضطرابات المدنية، تشكل هذه الخسائر أحد المخاطر الخارجية المتأصلة في العمليات المنفذة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وفي المقابل، يمكن للبرنامج أن يتحكم في الأسباب الأخرى للخسائر ويخففها، بما في ذلك "مشكلة لدى المورد" و"المستودع" و"التخزين المطول". ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذه الأسباب تقع ضمن دائرة نفوذ البرنامج التشغيلية وبالتالي فهي خاضعة لإجراءات الإدارة. وينبغي أن تبلغ المكاتب القطرية فريق مرفق الإدارة الشاملة للسلع مقدما عندما تغير طرائق المساعدة، ولا سيما في سياق اتجاهات تراجع التمويل. وينبغي أن يراعي البرنامج أيضا أن انخفاض مشاركة الجهات المانحة قد يخفض الاحتياجات الفعلية من الأغذية، وهو جانب قد لا يؤخذ في الاعتبار بالكامل عند تخطيط عمليات الشراء. ويعد التعاون الفعال بين جميع الوحدات المعنية أساسيا لكي يشتري البرنامج ويرسل ويخزن فقط الكميات التي يمكن توزيعها قبل انتهاء صلاحيتها، مما يقلل إلى أدنى حد من خسائر السلع الغذائية التي يمكن تجنبها.
- 182- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج أن يعطي الأولوية للسلع الغذائية التي تكون بطبيعتها ذات مدة صلاحية أطول، ولا سيما في البلدان التي تفرض فيها الحكومات المضيفة قيودا. وينبغي للبرنامج أيضا أن يقيم ما إذا كان يمكنه استبدال السلع بأنواع أخرى من السلع ذات مدة صلاحية أطول للتقليل إلى أدنى حد من الخسائر التي يمكن منعها. وذكر البرنامج أن تنفيذ البرامج يتطلب اختيار السلع. واستلزم تدخلات التغذية، على وجه الخصوص، سلعا محددة لا يمكن للبرنامج أن يستبدلها بسهولة ببديل من دون المساس بالأهداف التغذوية.
- 183- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج التواصل والاتصال والتخطيط المشترك بين المكاتب القطرية ومرفق الإدارة الشاملة للسلع ووحدات سلسلة الإمداد لمواءمة عمليات الشراء مع الاحتياجات، والحد من الخسائر، وضمان اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب بشأن السلع المتقادمة.
- 184- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج الرقابة على أداء الموردين وإدارة المستودعات لمنع التخزين المطول الذي يمكن تجنبه وما يتصل به من خسائر في السلع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبرنامج، حيثما يتسق ذلك

مع متطلبات البرامج والتغذية، أن ينظر في شراء وتوزيع منتجات ذات فترات صلاحية أطول للحد من الخسائر التي يمكن تجنبها.

185- ووافق البرنامج على التوصيتين. وذكر أن خسائر الأغذية الناجمة عن أسباب أخرى غير الاضطرابات المدنية انخفضت بنسبة 40 في المائة في عام 2025 مقارنة بعام 2024. وذكر البرنامج كذلك أنه سيواصل تقوية التواصل والاتصال والتخطيط المشترك، وتعزيز أدوات تحسين الوضع، وتعزيز التخطيط المسبق.

4-4-3 إدارة الأصول

استمرار تسجيل حجم كبير من الأصول المستهلكة بالكامل

186- يقتضي المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تعرض الكشوف المالية بأمانة المركز المالي للكيان وأدائه. ويجب أن تعبر السياسات المحاسبية، بما في ذلك افتراضات العمر النافع للممتلكات والمنشآت والمعدات (الأصول) القابلة للاستهلاك، بأمانة كيفية استهلاك الأصول في الممارسة الفعلية. ويحتفظ البرنامج بإطار مركزي لإدارة الأصول لضمان تسجيل جميع الأصول المعترف بها في الكشوف المالية ورصدها على النحو السليم طوال دورة حياتها.

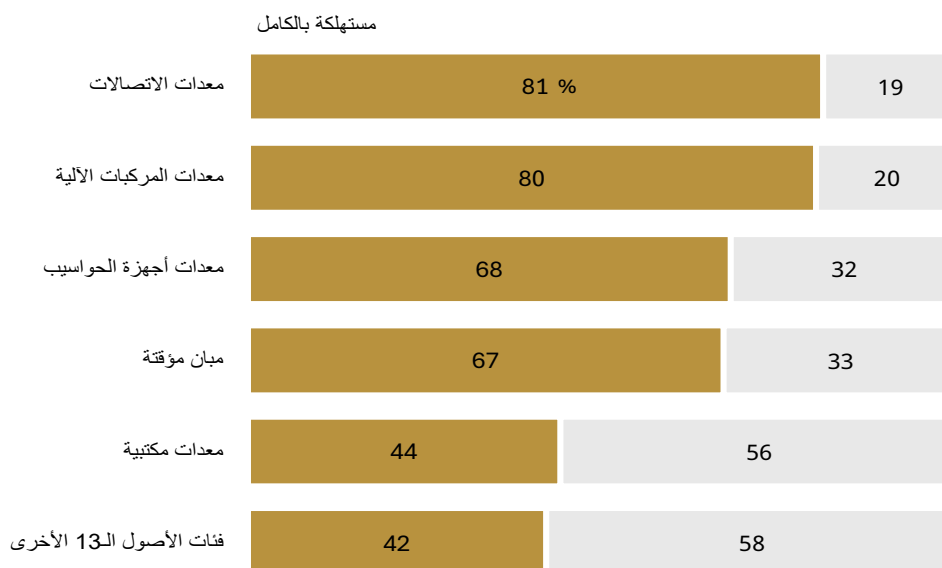
187- ووفقا لسياساته المحاسبية وتماشيا مع التعريف الوارد في المعيار 17-13 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يحدد البرنامج العمر النافع للأصول المرسمة استنادا إلى استخدامها التشغيلي المتوقع وخصائصها التقنية والخبرة التاريخية. وينبغي للبرنامج أن يستعرض العمر النافع دوريا وأن يعدّله عند الضرورة لكي يعبر عن التغييرات في ظروف الاستخدام أو أداء الأصول. ويستهلك البرنامج الأصول طوال عمرها النافع المقدر.

188- وحلّ مراجع الحسابات الخارجي سجل الأصول وركّز على الأصول المستهلكة بالكامل.

الشكل 12

غالبية الأصول المستهلكة بالكامل

لم تكن لنسبة تراوحت بين 42 و81 في المائة من الأصول المسجلة، بحسب فئة الأصول، أي قيمة دفترية صافية متبقية، وعليه كانت مستهلكة بالكامل.



- 189- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، تضمن سجل الأصول 26 127 أصلاً، منها 15 537 (59 في المائة) مستهلكة بالكامل، مقابل 10 590 أصلاً من أصول لا تزال تحمل قيمة دفترية صافية. وفي عدة فئات من الأصول، تجاوز عدد الأصول التي ليست لها قيمة دفترية صافية عدد الأصول التي لها قيمة دفترية صافية، ولا سيما معدات الاتصالات والمعدات المكتبية ومعدات أجهزة الحواسيب والمباني المؤقتة.
- 190- ويشير العدد الكبير من الأصول المستهلكة بالكامل التي لا تزال نشطة إلى وجود فجوة كبيرة بين العمر النافع المحدد والاستخدام الفعلي للأصول. وتجاوز أكثر من نصف الأصول المسجلة عمرها القابل للاستهلاك. وفي حين يقدّر مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج يواصل استخدام الأصول المستهلكة بالكامل عندما تظل صالحة للاستخدام، يشير ذلك إلى أن افتراضات العمر النافع لفئات أصول معينة قد لا تعبر عن الاستخدام الفعلي. ولا يستوفي ذلك متطلبات المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعندما تُستهلك الأصول بسرعة أكبر من اللازم، تصبح مستهلكة بالكامل بينما لا تزال تساهم في العمليات وتحمل قيمة. وقد يؤدي ذلك إلى عرض قيم الممتلكات والمنشآت والمعدات المفصح عنها في الكشوف المالية بأقل من قيمتها الفعلية وإلى المبالغة في تقدير مصروفات الاستهلاك في الفترات السابقة بصورة مقابلة. وبمرور الوقت، قد يقلل هذا النوع من عدم المواءمة القيمة المعلوماتية للأصول ومصروفات الاستهلاك وعرضها بأمانة في الكشوف المالية وفقاً لما يقتضيه المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 191- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج افتراضات العمر النافع لفئات الأصول، ولا سيما الأصول المستهلكة بالكامل التي لا تزال نشطة، وأن يوائمها مع الاستخدام الفعلي. ويهدف ذلك إلى تحقيق الامتثال لمتطلبات المعيارين 1 و17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القاضية بعرض قيم الأصول ومصروفات الاستهلاك المفصح عنها في الكشوف المالية بأمانة.
- 192- ووافق البرنامج على التوصية.

5-4-3 كشوف المرتبات

ضعف الضوابط في نظم كشوف المرتبات

- 193- يستخدم البرنامج ثلاثة نظم مختلفة لكشوف المرتبات: نظام WINGS ونظام PASPort ونظام Quantum لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبصرف النظر عن النظام المستخدم، يخصص البرنامج رقماً فريداً لتعريف الهوية في نظام WINGS إلى كل موظف. ويربط رقم تعريف الهوية ببيانات كشوف المرتبات والاستحقاقات وسجل التوظيف بالموظف.¹⁸
- 194- ووجد مراجع الحسابات الخارجي سجلات مكررة للموظفين في نظام WINGS ونظام PASPort. وفي إحدى الحالتين، دفع البرنامج للموظف بموجب رقم تعريف هوية واحد ثم تحول إلى رقم تعريف هوية آخر على مدار العام. وفي الحالة الأخرى، دفع البرنامج للموظف مرتين بموجب رقمي تعريف هوية منفصلين وصحح لاحقاً المدفوعات الزائدة.
- 195- وذكر البرنامج أن التهيئة التقنية الحالية لنظامي WINGS وPASPort تتيح إنشاء أرقام تعريف هوية منفصلة للموظف نفسه.
- 196- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن وجود رقمي تعريف هوية منفصلين لموظف واحد يمكن أن يؤدي إلى عدة مخاطر، من قبيل المدفوعات المزدوجة والاقطاعات الخاطئة والاحتساب غير الصحيح للاستحقاقات والمزايا. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج أن يطبق ضوابط لتخفيف هذه المخاطر.
- 197- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يطبق البرنامج ضوابط لمنع إنشاء أرقام تعريف هوية منفصلة للموظف نفسه في نظامي WINGS وPASPort.

¹⁸ تماشياً مع مبادئ تصميم نظام SAP للموارد البشرية، يُحدد كل سجل من سجلات الموظفين بمعرف فريد للموظفين في نظام WINGS، يُستخدم في تجهيز كشوف المرتبات والاستحقاقات وسجل التوظيف. SAP، <https://help.sap.com/docs/successfactors-platform/managing-user-information/differentiating-between-person-id-uuid-user-id-and-assignment-id>، تاريخ آخر زيارة إلى الموقع: 10 أبريل/نيسان 2026.

- 198- ووافق البرنامج على التوصية. وعالج البرنامج مخاطر تكرار أرقام تعريف هوية الموظفين عن طريق إنشاء رسالة تحذيرية في نظام WINGS. وذكر البرنامج أنه سيواصل تعزيز ضوابط النظم ذات الصلة كجزء من تحديث نظام WINGS.

6-4-3 إدارة الأدوار في نظام WINGS

تجاهل مشورة نظام SAP بشأن استخدام أدوار المستخدمين في حالات الطوارئ Firefighters

- 199- يعالج البرنامج جميع حالات القيد المالية في نظام WINGS. وبالإضافة إلى أدوار المستخدمين العادية، يستخدم البرنامج أدوار Firefighter. ووفقاً لنظام SAP، تتيح هذه الأدوار إمكانية نفاذ مميزة إلى النظام وهي مصممة للحالات الاستثنائية أو حالات الطوارئ.¹⁹ ويمكن للمستخدمين تنفيذ معاملات تكون مقيدة في العادة للحفاظ على الفصل بين الواجبات. وتُسجل جلسات المستخدمين في حالات الطوارئ لاستعراضها لاحقاً. وتُسجل حالات القيد المالية المنفذة باستخدام أدوار Firefighter تحت أرقام تعريف هوية تقنية للمستخدمين. وهي لا تحدد هوية الموظف الذي ينفذ المعاملة.
- 200- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج نفذ أكثر من 950 000 معاملة مالية (5 في المائة) من إجمالي المعاملات المالية باستخدام أدوار Firefighter. وحدد اختبار المراجعة أربعة من أدوار Firefighter على الأقل يستخدمها اثنان أو أكثر من الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، اختبر مراجع الحسابات الخارجي عينة لبند مالي واحد سُجل باستخدام دور من أدوار Firefighter.
- 201- وذكر البرنامج أن دور Firefighter لم يكن مخصصاً لحالات القيد التشغيلية. واستخدم الموظف دور Firefighter بدلاً من رقم تعريف الهوية العادي للمستخدم عن طريق الخطأ. وأقر البرنامج بأن أدوار Firefighter كانت مخصصة أصلاً للاستخدام الاستثنائي أو للاستخدام في حالات الطوارئ. وذكر البرنامج أنه منح بعض الموظفين إمكانية استخدام أدوار Firefighter لتعزيز إمكانية تتبع حالات قيد كشوف المرتبات.
- 202- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن المعاملات المسجلة باستخدام دور Firefighter تنطوي على مخاطر كبيرة بسبب عدم الفصل بين الواجبات. وتتطلب هذه المعاملات رقابة دقيقة. ويحد العدد الكبير جداً من هذه المعاملات من قدرة البرنامج على استعراضها جميعاً. ولا يمكن للبرنامج أن يضمن امتثال جميع المعاملات المنفذة باستخدام أدوار Firefighter لمتطلبات الرقابة الداخلية. وفي حالة تقاسم أدوار Firefighter، لا يمكن للبرنامج أن يحدد على الفور أي موظف نفذ معاملة معينة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج أن يقصر أدوار Firefighter بصورة صارمة على الحالات الاستثنائية أو حالات الطوارئ.
- 203- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقصر البرنامج أدوار Firefighter في نظام SAP على الحالات الاستثنائية أو حالات الطوارئ فقط وفقاً لتعليمات نظام SAP.
- 204- ووافق البرنامج على التوصية.

7-4-3 إدارة الحسابات المصرفية

عدم تطابق الموظفين المعتمدة توقعاتهم لدى المصارف

- 205- أوصى مراجع الحسابات الخارجي في تقريره عن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022 بأن يعزز البرنامج رقابته على الموظفين المعتمدة توقعاتهم لدى المصارف عندما تتغير حقوق التوقيع، وأن يجري استعراضات للموظفين المعتمدة توقعاتهم لدى المصارف على أساس الفحص العشوائي على فترات زمنية محددة سلفاً لضمان الاتساق بين الموظفين المعتمدة توقعاتهم المعيّنين والمسجلين.

¹⁹ نظام SAP، إنشاء الأدوار | بوابة المساعدة لنظام SAP، تاريخ آخر زيارة إلى الموقع: 10 أبريل/نيسان 2026.

- 206- ووفقاً للبرنامج، نُفذت التوصية في عام 2023 من خلال طلب رسائل تأكيد من جميع المصارف وإجراء فحوص عشوائية شهرية للحسابات المصرفية. واستناداً إلى هذه المعلومات وإلى الوثائق الداعمة الأساسية، اعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن هذه التوصية قد نُفذت.
- 207- ولأغراض مراجعة الكشف المالية لعام 2025، اختار مراجع الحسابات الخارجي حسابات مصرفية للبرنامج وطلب من المصارف تقديم الأرصدة والموظفين المعتمدة توقيعاتهم لديها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. وفي حين تطابقت أرصدة الحسابات المصرفية المؤكدة في نهاية العام في رسائل التأكيد المصرفية في جميع الحالات تقريباً مع المعلومات الواردة في ميزان المراجعة للبرنامج في نهاية العام، وجد مراجع الحسابات الخارجي عدة حالات من عدم تطابق الموظفين المعتمدة توقيعاتهم. ولم يتطابق الموظفون المعتمدة توقيعاتهم مع المدرجين في قاعدة بيانات Access للبرنامج الخاصة بالأرصدة المصرفية والموظفين المعتمدة توقيعاتهم إلا في 8 حسابات مصرفية من أصل 17 حساباً مصرفياً.
- 208- ووجد مراجع الحسابات الخارجي حالات عدم تطابق في الموظفين المعتمدة توقيعاتهم في تسع حالات. وفي إحدى الحالات، أبلغ المصرف عن عشرة موظفين معتمدة توقيعاتهم في حين كان البرنامج قد سجل سبعة موظفين معتمدة توقيعاتهم. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي ليس فقط فارقاً قدره ثلاثة موظفين معتمدة توقيعاتهم بل أيضاً أن موظفاً واحداً معتمد التوقيع فقط كان متطابقاً في كلتا القائمتين. وفي أربع حالات، حدد مراجع الحسابات الخارجي تباينات كبيرة تراوحت بين عدم تطابق موظفين اثنين معتمدي التوقيع وتسعة موظفين معتمدي التوقيع. وفي خمس حالات إضافية، حدثت تباينات أيضاً، وإن كان بقدر أقل.
- 209- وعلى الرغم من أن البرنامج وضع عدة تدابير، فإن النتائج التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي تبين أن الإجراءات الإضافية التي اتخذها البرنامج لم تسفر بعد عن تطابق كامل بين الموظفين المعتمدة توقيعاتهم المسجلين لدى المصارف والمسجلين لدى البرنامج. ويمكن للموظفين المعتمدة توقيعاتهم الذين لا يزالون مسجلين لدى المصارف ولكن لم يعد البرنامج يخولهم أن يبادروا بمعاملات غير مأذون بها تتسبب في خسارة مالية. ويؤكد مراجع الحسابات الخارجي من جديد شواغله المتعلقة بحالات عدم تطابق الموظفين المعتمدة توقيعاتهم بين سجلات المصارف وسجلات البرنامج.
- 210- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج من جديد عملية التأكيد المصرفي الخاصة به لضمان تطابق الموظفين المعتمدة توقيعاتهم المسجلين لدى البرنامج والمصارف.
- 211- ووافق البرنامج على التوصية. وذكر أنه سيواصل إدخال مزيد من التحسينات على العملية، بما في ذلك استكشاف الحلول التكنولوجية لتعزيز الضوابط. وذكر أيضاً أنه سيقوم ما إذا كان ينبغي تقديم موعد المطابقة الكاملة للموظفين المعتمدة توقيعاتهم إلى ما قبل نهاية العام. وعُلق البرنامج بأنه بسبب انخفاض قدرات الموظفين، فإن تواتر عمليات المطابقة الكاملة للموظفين المعتمدة توقيعاتهم محدود.

8-4-3 تدريب موظفي الحكومات المضيفة

تلقّي موظفي الحكومات المضيفة أموالاً مقابل حضور التدريب

- 212- استعرض مراجع الحسابات الخارجي دورات تدريبية مولها أحد المكاتب القطرية لصالح حكومة مضيفة. وكان المكتب القطري قد تلقى تمويلًا إجماليًا قدره 42.6 مليون دولار أمريكي لمدة سنتين.
- 213- وكان المكتب القطري قد أبرم اتفاقاً على المستوى الميداني مع شريك متعاون لتقديم التدريب في عام 2025 إلى موظفي الحكومة المضيفة المشاركين في الحماية الاجتماعية للاجئين. ونص الاتفاق على المستوى الميداني على منح تعويضات اسمية تصل إلى 500 000 دولار أمريكي للمتدربين في شكل تبرعات. وشارك 1 458 موظفاً اختارتهم الحكومة المضيفة في تدريب افتراضي مدته ساعتان. وتلقى كل مشارك 340 دولاراً أمريكياً في المتوسط. وبلغ مجموع تكاليف البرنامج 548 000 دولار أمريكي.

- 214- وكان المكتب القطري نفسه قد أبرم اتفاقاً على المستوى الميداني مع شريك متعاون آخر لتقديم التدريب في عام 2025 إلى موظفي الحكومة المضيفة المشاركين في إصلاحات الحماية الاجتماعية للسكان الضعفاء. وبموجب هذا الاتفاق على المستوى الميداني، قدم الشريك المتعاون ما مجموعه 1.2 مليون دولار أمريكي نيابة عن البرنامج إلى 3 595 مشاركاً في شكل تبرعات. وتلقى كل مشارك 322 دولاراً أمريكياً في المتوسط. ونُفذ التدريب في جلستين مدة كل منهما نصف يوم، واختارت الحكومة المضيفة المشاركين. وبلغ مجموع تكاليف البرنامج 1.3 مليون دولار أمريكي.
- 215- وقدم المكتب القطري في الدورتين التدريبيتين المشار إليهما في عام 2025 ما مجموعه 1.7 مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات إلى موظفي الحكومة المضيفة المشاركين. وفي دورات تدريبية أخرى في عام 2024، دفع المكتب القطري مبلغاً إضافياً قدره 0.5 مليون دولار أمريكي لموظفي الحكومة المضيفة المشاركين كتبرعات.
- 216- ويساور مراجع الحسابات الخارجي قلق من أن المكتب القطري دفع لموظفين حكوميين مبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي مقابل المشاركة في الدورات التدريبية. وكان ينبغي للبرنامج أن ينفق هذه الأموال على نحو أفضل في دعم الفئات الضعيفة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن من الأهمية الحاسمة أن يمنع البرنامج هذه الممارسات. ويرى مراجع الحسابات الخارجي كذلك أن مبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي المدفوع لموظفي الحكومة في عام 2025 مبلغ جوهري، ولا سيما بالنظر إلى أن متوسط التمويل السنوي للمكتب القطري لم يتجاوز 21 مليون دولار أمريكي. وينبغي للبرنامج أن يضمن آليات رقابة مناسبة لمنع تكرار هذه المدفوعات لموظفي الحكومة.
- 217- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج ألا تدفع المكاتب القطرية لموظفين حكوميين مقابل المشاركة في الدورات التدريبية.
- 218- ووافق البرنامج على التوصية. وذكر البرنامج أن الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج سيستفيد من مزيد من الوضوح للمكاتب القطرية بشأن كيفية إدارة حوافز المشاركة. وأشار البرنامج إلى أنه في هذه الحالة بالذات، تتواءم المساعدة التقنية الأوسع نطاقاً وتعزيز القدرات مع سياسات البرنامج، ولا سيما في سياقات الانتقال. وتبرز الملاحظة الحاجة إلى توجيه مؤسسي أوضح لضمان هيكلة هذه الترتيبات وتوثيقها وامتثالها لمتطلبات المراجعة على النحو السليم بما يمكن البرنامج من متابعة الاستثمارات في تعزيز النظم الوطنية وإضفاء الطابع المحلي التي يُستمد منها الأثر الطويل الأجل.
- 219- وفي رأي مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج بوجه عام أن يمتنع عن دفع حوافز للموظفين الحكوميين مقابل مجرد مشاركتهم في دورات تدريبية.

5-3 التحويلات القائمة على النقد

- 220- يحوّل البرنامج النقد إلى المستفيدين في شكل أوراق نقدية أو إلكترونية أو من خلال بطاقات سحب أو قسائم قيمة أو قسائم سلع. وفي عام 2025، حول البرنامج مبلغ 2.17 مليار دولار أمريكي من النقد. وقدم البرنامج من هذا المبلغ 1.44 مليار دولار أمريكي من خلال مقدمي الخدمات المالية. وتعامل مع 153 مقدماً نشطاً من مقدمي الخدمات المالية في عام 2025.

1-5-3 عمليات تقييم أداء مقدمي الخدمات المالية

عمليات تقييم غير مكتملة

- 221- تنص سياسة التقييم في البرنامج على أن التقييم أداة رئيسية للمساءلة أمام أصحاب المصلحة ولإثبات النتائج التي تتحقق من الموارد الموكولة إلى البرنامج. ويوفر التقييم استنتاجات قائمة على الأدلة تسترشد بها عمليات صنع القرار، ويحسن الأداء ويساهم في التعلم إطار المنظمة. وحدد البرنامج في أداة تقييم أداء مقدمي الخدمات المالية أنه يجب على المكاتب القطرية أن تجري تقييمات أداء لمقدمي الخدمات المالية سنوياً وقبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء مدة العقد.
- 222- ووفقاً للبرنامج، تُقيم أداة تقييم أداء مقدمي الخدمات المالية جودة خدمات مقدمي الخدمات المالية وفعاليتها.

- 223- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي ما إذا كانت تقييمات أداء مقدمي الخدمات المالية متاحة في منصة DOTS.²⁰ وفي نهاية عام 2025، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي ما يلي:
- ← لم تجر المكاتب القطرية تقييماً لأداء 46 (30 في المائة) من مقدمي الخدمات المالية من أصل 153.
 - ← انتهت صلاحية تقييم أداء 42 (27 في المائة) من مقدمي الخدمات المالية من أصل 153 بعد 12 شهراً.
 - ← كان تقييم أداء 22 من مقدمي الخدمات المالية البالغ عددهم 42 أقدم من 24 شهراً.
- 224- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يتعين على المكاتب القطرية أن تمتلك لأداة تقييم أداء مقدمي الخدمات المالية وأن تجري تقييماً للأداء سنوياً وقيل ستة أشهر على الأقل من انتهاء مدة العقد. وتخفف التقييمات المخاطر المالية ومخاطر السمعة. ويحتاج المقر العالمي إلى تكثيف الرقابة لضمان أن تجري المكاتب القطرية تقييمات الأداء اللازمة لمقدمي الخدمات المالية.
- 225- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج امتثال المكاتب القطرية لأداة تقييم أداء مقدمي الخدمات المالية وإجراء تقييمات أداء مقدمي الخدمات المالية على النحو المطلوب.
- 226- ووافق البرنامج على التوصية.

2-5-3 عملية العناية الواجبة تجاه مقدمي الخدمات المالية

ضعف في تنفيذ عملية العناية الواجبة وتدابير تخفيف المخاطر

- 227- وفقاً لتوجيهات البرنامج، تشكل عملية العناية الواجبة عملية رئيسية في إطار عملية اختيار مقدمي الخدمات المالية والتعاقد معهم. وتهدف عملية العناية الواجبة إلى تحديد وتقييم مواطن القوة والضعف والمخاطر المتعلقة بمقدم الخدمات المالية المحتمل وحل (حلول) الدفع المقترحة (مخاطر التسليم)؛ وإلى تقديم توصيات لتخفيف هذه المخاطر.
- 228- وتتمثل أهداف عملية العناية الواجبة في ما يلي:
- ← تعزيز إدارة مخاطر التحويلات القائمة على النقد في المكتب القطري؛
 - ← الاسترشاد بها في عملية التعاقد مع مقدمي الخدمات المالية والتعجيل بها.
- 229- وتحمل المكاتب القطرية المسؤولية عن بدء عملية العناية الواجبة وإجرائها ومتابعة التوصيات. ويستعرض المقر العالمي تقرير العناية الواجبة الصادر عن المكاتب القطرية ويجيزه. وقبل تمديد عقد مع مقدم خدمات مالية أو إبرام عقد جديد معه، ينبغي للمكتب القطري أن يقيم الحاجة إلى تحديث/صياغة تقرير العناية الواجبة وأن يلتزم إخلاء المسؤولية من المقر العالمي للاسترشاد به في تمديد العقد/إصدار عقد جديد.
- 230- وفي سياق المراجعة، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي ما يلي:
- ← لم يجر أحد المكاتب القطرية عملية بذل العناية الواجبة قبل أن يمدد العقد المنتهي الصلاحية مع مقدم خدمات مالية.
 - ← وجد مكتب قطري آخر، في عملية العناية الواجبة، أن مقدم الخدمات المالية لم ينفذ عمليات رقمية. وقدر المكتب القطري أنه قد يتعرض لمخاطر. ونتيجة لذلك، قد يكون من الصعب رصد المعاملات.
 - ← حدد المكتب القطري نفسه أن مقدم الخدمات المالية نفسه ينطوي على مخاطر أعلى بشأن التخلف عن السداد أو الإفلاس. وخلصت عملية العناية الواجبة إلى أنه ينبغي للبرنامج ألا ينظر في التعاقد مع مقدم الخدمات المالية المذكور إلا في عدم وجود مقدمي خدمات مالية آخرين. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن المكتب القطري كان قد تعاقد مع مقدم الخدمات المالية المذكور عدة مرات.

²⁰ DOTS هي منصة البرنامج المؤسسية لإدارة البيانات.

← خُصص مكتب قطري آخر، في عملية العناية الواجبة، إلى أن يقدم الخدمات المالية بطرح مخاطر عالية بسبب الخسائر المالية منذ بدء عملياته. وكان المكتب القطري قد أوصى بالفعل، في تقريره عن العناية الواجبة بشأن مقدم الخدمات المالية المذكور في عام 2024، بأن يزيد مقدم الخدمات المالية الضمان المالي إلى 100 في المائة من قيمة التحويلات الشهرية المتوقعة كتدبير لتخفيف المخاطر. ولم يقدم مقدم الخدمات المالية سوى ضمان مالي بنسبة 2.1 في المائة من متوسط التحويلات النقدية الشهرية الفعلية في عام 2025 (1.5 في المائة في عام 2024).

← حدّد مكتب قطري آخر، في عملية العناية الواجبة، أنه يتعين على مقدم الخدمات المالية تقديم كشوف مالية مراجعة عن السنوات الثلاث السابقة كتدبير لتخفيف المخاطر. ولم يدرج المكتب القطري هذا المطلب في العقد الموقع. وذكر أنه لم يتلق كشوفاً مالية مراجعة.

231- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن بذل العناية الواجبة عند اختيار مقدمي الخدمات المالية أساسي لتجنب المخاطر المالية. ومن المهم أن تتبع المكاتب القطرية العمليات المعمول بها وأن تضمن إجراء تقييمات في الوقت المناسب، ولا سيما في البلدان التي يصنفها البرنامج ضمن فئات المخاطر الأعلى. وينبغي للمكاتب القطرية تحديث تقارير العناية الواجبة في حال تغيّر المخاطر بصورة كبيرة. ويضمن التحديث أن إجراءات التخفيف الموصى بها مطبقة.

232- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج امتثال المكاتب القطرية لتوجيهات البرنامج القاضية بإجراء عملية العناية الواجبة قبل إبرام عقد مع مقدم خدمات مالية أو تمديد.

233- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج أن تنفذ المكاتب القطرية إجراءات التخفيف الرئيسية الموصى بها والمحددة في تقارير العناية الواجبة بشأن مقدمي الخدمات المالية، أو أن تحدث تقرير العناية الواجبة وتنفذ إجراءات التخفيف الرئيسية الموصى بها عندما يطرأ تغيير ملموس على تقييم مخاطر مقدم الخدمات المالية.

234- ووافق البرنامج على التوصيتين.

3-5-3 أدوار المستخدمين في منصة إدارة معلومات المستفيدين والتحويلات

الحاجة إلى استعراض أدوار المستخدمين في منصة إدارة معلومات المستفيدين والتحويلات

235- منصة إدارة معلومات المستفيدين والتحويلات (منصة SCOPE) هي منصة البرنامج الرقمية لدعم عمليات التحويلات القائمة على النقد، بما في ذلك العمليات العينية. وتدعم منصة SCOPE تسجيل بيانات المستفيدين وإدارتها، والموافقة على قوائم المدفوعات وإعداد المدفوعات أو تجهيزها.

236- ووفقاً لدليل منصة SCOPE، يُسند إلى كل مستخدم حساب فريد. ويجب على المكاتب القطرية أن تضمن إسناد كل دور من أدوار المستخدمين، من قبيل "التسجيل" أو "إنشاء قائمة مدفوعات" أو "الموافقة على قائمة مدفوعات"، إلى موظف مختلف. وينبغي للمكاتب القطرية أن تسند أدوار المستخدمين تمثيلاً مع مبدأ الفصل بين الواجبات. وفي الحالات الاستثنائية، عندما يتعين على الموظفين أداء أدوار مستخدمين متعددة، يجب على الموظفين تقديم تبرير على أساس كل حالة على حدة، ولا بد من موافقة المدير القطري. وتنتهي صلاحية هذه الاستثناءات بعد ثلاثة أشهر. ويمكن للبرنامج أيضاً أن يسند إلى أطراف خارجية أدوار مستخدمين بصلاحيات دخول مقيدة.

237- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي 1 072 حساباً من حسابات المستخدمين في 12 مكتباً قطرياً. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن 137 حساباً (12.8 في المائة) تضم عدة أدوار للمستخدمين، مثل إنشاء بيانات المستفيدين وتعديلها، والموافقة على عمليات التسجيل وإعداد المدفوعات أو تجهيزها، وذلك على النقيض من مبادئ الفصل بين الواجبات. وعلاوة على ذلك، وجد مراجع الحسابات الخارجي 178 حساباً (16.6 في المائة) مخولة بصلاحيات نظامية وتقنية ومكلفة أيضاً بأدوار برامجية.

238- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي 20 حالة وافق فيها المديرون القطريون على استثناءات من الفصل بين الواجبات. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية قدمت التبريرات التالية:

- ← ضرورة أداء المهام اليومية؛
- ← دواع تشغيلية؛
- ← دعم أنشطة منصة SCOPE.
- 239- ولم تتضمن الوثائق تقييماً للمخاطر، مثل تحديد حالات التضارب في الفصل بين الواجبات، أو سبب عدم إمكانية الفصل بين الأدوار، أو الضوابط المنفذة للحد من المخاطر ذات الصلة.
- 240- وفي معظم الحالات، وافق المديرون القطريون على الاستثناءات لمدة ستة أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، جدد المديرون القطريون الاستثناءات من الفصل بين الواجبات بعد انقضاء الأشهر الستة. ولم تظهر الوثائق أن المكاتب القطرية كانت قيمت المخاطر قبل تمديد تلك الاستثناءات.
- 241- وحلل مراجع الحسابات الخارجي عمليات تسجيل النفاذ الناجحة على مدى ثلاثة أيام، وجد أن 1 151 حساباً من حسابات المستخدمين سجل النفاذ إليها 10 000 مرة. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن نحو ربع عمليات تسجيل النفاذ تلك كانت مرتبطة بحسابات جماعية تابعة لمركز اتصال تعاقد معه أحد المكاتب القطرية لتشغيل خط المساعدة. وبعد أن سلط مراجع الحسابات الخارجي الضوء على هذه الملاحظة، استبدل البرنامج الحسابات الجماعية بحسابات فردية.
- 242- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن عملية إسناد الأدوار في منصة SCOPE تنطوي على مواطن ضعف متعددة. فالمكاتب القطرية لا تمثل متطلبات الفصل بين الواجبات. ويؤدي السماح لمستخدم واحد بأداء خطوات متعددة من العملية أو حتى العملية برمتها إلى تعطيل مبدأ العيون الأربع في النظام ويزيد من مخاطر الخطأ والتدليس. وعندما يتولى مستخدمو دعم النظام أدواراً برمجية أيضاً، يمكنهم إدارة النظام وتنفيذ سيرورات الأعمال في آن واحد. ويتربط على ذلك خطر إجراء تغييرات غير مأذون بها أو حدوث تلاعب.
- 243- ولا تفسر التبريرات العامة في طلبات الاستثناءات حالة التضارب المحددة أو الحاجة إلى طلب استثناء. ومن دون تقييم المخاطر وتوفير تدابير التخفيف، لا يمكن للبرنامج أن يقيم الاستثناء ويديره على النحو السليم. وبموافقته بصورة روتينية على استثناءات مدتها ستة أشهر وتمديداتها، يقبل البرنامج أن تظل مجموعات الأدوار المحفوفة بالمخاطر نشطة لفترات ممتدة من دون تأكيد وجود حاجة تشغيلية مستمرة أو إدارة فاعلة للمخاطر.
- 244- وأخيراً، تشكل الحسابات الجماعية خطراً أمنياً ولا يسمح بها وفقاً لدليل منصة SCOPE. وعندما يستخدم عدة أشخاص تفاصيل تسجيل النفاذ نفسها، لا يمكن للبرنامج أن يحدد هوية من قام بإجراءات محددة أو اطلع على البيانات.
- 245- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يبرر البرنامج ويوثق على النحو السليم كل استثناء من الفصل بين الواجبات المتعلقة بالأدوار في منصة SCOPE، بما في ذلك تحديد حالات التضارب في الفصل بين الواجبات، والمخاطر وتدابير التخفيف.
- 246- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج جميع حسابات المستخدمين في منصة SCOPE لضمان أن يكون لجميع المستخدمين حسابات فردية وأن تكون أي حالات تضارب حرجية في الفصل بين الواجبات مبررة؛ وأن يزيل مجموعات الأدوار غير المبررة.
- 247- ووافق البرنامج على التوصيتين. وذكر أنه يعتزم استعراض العملية الحالية وتعزيز الرقابة. وسيضمن البرنامج احترام مبدأ الفصل بين الواجبات وتوثيق الاستثناءات على النحو الواجب.

6-3 إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

- 248- يؤدي الشركاء المتعاونون دوراً حاسماً الأهمية في تنفيذ البرامج في البرنامج. وفي عام 2025، تعاون البرنامج مع 1 971 شريكاً حكومياً وغير حكومي وشريكاً من وكالات الأمم المتحدة. ووزع الشركاء المتعاونون 91 في المائة من السلع

الغذائية²¹ و10 في المائة من التحويلات القائمة على النقد في عام 2025. وبلغت مصروفات الشركاء المتعاونين 740 مليون دولار أمريكي.

السلف المدفوعة إلى الشركاء المتعاونين

249- تنص القاعدة المالية 112-31 من قواعد البرنامج المالية على أنه لا يجوز دفع أي سلف قبل تسليم السلع أو أداء الخدمات المتعاقد عليها، إلا عندما تقتضي الممارسات التجارية المعتادة أو مصالح البرنامج ذلك. ويجوز للمديرة التنفيذية أن تأذن بدفع السلف، وعليها أن تضع معايير للسلف الاستثنائية.

250- وفي ما يتعلق بالاتفاقات المبرمة مع الشركاء المتعاونين غير الحكوميين (الاتفاقات على المستوى الميداني)، وضع البرنامج شروطاً عامة وشروطاً خاصة. وتعتبر الشروط الخاصة عن القاعدة المالية 112-31 وتنص على أن يسدد البرنامج إلى الشركاء المتعاونين التكاليف المتكبدة عند تنفيذ الاتفاق. ووفقاً للشروط العامة، يجوز للبرنامج أن يوافق على تقديم دفعة سلفاً. ويجب أن تستوفي مدفوعات السلف الشرطين التاليين:

← ألا تتجاوز التكاليف التشغيلية المتوقعة للشريك المتعاون للأشهر الثلاثة المقبلة؛

← ألا تتجاوز في أي حال من الأحوال 100 000 دولار أمريكي.²²

251- ويرى البرنامج أن مدفوعات السلف ذات أهمية حاسمة لكثير من المنظمات غير الحكومية الصغيرة التي تتكبد تكاليف كبيرة لبدء التشغيل.²³ وفي عام 2025، قدم البرنامج أكثر من 171 مليون دولار أمريكي كمدفوعات سلف إلى 1 095 شريكاً متعاوناً، وهو ما يعادل أكثر من 50 في المائة من جميع الشركاء.

افتقار البرنامج إلى توجيهات داخلية بشأن مدفوعات السلف

252- لا تتناول وثائق التوجيه الداخلي في البرنامج المدفوعات إلى الشركاء المتعاونين بالتفصيل. ولا يشير دليل البرنامج التوجيهي الخاص بالبرامج ودليل الإدارة المالية إلا إلى الشروط العامة والخاصة الواردة في الاتفاق على المستوى الميداني. ويتناول دليل شراء السلع والخدمات في البرنامج مدفوعات السلف إلى الموردين بالتفصيل، داعياً إلى إجراء تحليلات للمخاطر لجميع مدفوعات السلف الاستثنائية، ومشيراً إلى أن تحليلات المخاطر لمدفوعات السلف الاستثنائية التي تتجاوز 100 000 دولار أمريكي ينبغي أن تقدم إلى شعبة الشؤون المالية. وهذا الدليل موجه إلى الموردين التجاريين ولا ينطبق صراحة على الشركاء المتعاونين.

253- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن مدفوعات السلف تنطوي بطبيعتها على مخاطر لأنها تشكل مدفوعات تُسدد قبل تلقي السلع أو الخدمات في المقابل. ومع ذلك، تسمح الشروط العامة للمكاتب القطرية بدفع سلف إلى كل شريك ما دامت تمتثل للعبءات. ونتيجة لذلك، دفعت المكاتب القطرية سلفاً إلى أكثر من 50 في المائة من الشركاء المتعاونين في عام 2025. وبسبب الافتقار إلى التوجيهات، قد لا تكون المكاتب القطرية على دراية بالمخاطر المتعلقة بمدفوعات السلف. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه سيكون من المفيد للبرنامج أن يحدد الظروف التي يمكن للمكاتب القطرية بموجبها أن تقدم أموالاً كسلف إلى الشركاء المتعاونين. وبالنسبة إلى الموردين التجاريين، وضع البرنامج توجيهات واستحدثت ضرورة إجراء تقييمات للمخاطر. غير أنه لا توجد توجيهات من هذا القبيل في ما يتعلق بالشركاء المتعاونين. وتعد التوجيهات الداخلية أساسية لأنها تزود المكاتب القطرية بمزيد من المعلومات عن مختلف الخيارات المتاحة، واصفة المخاطر وأفضل الممارسات وتدابير تخفيف المخاطر. ولا تُدرج هذه النقاط في الوثائق ذات التأثير الخارجي، مثل الشروط الخاصة المتعلقة بالاتفاق على المستوى الميداني.

²¹ 91 في المائة من قيمة السلع الغذائية بالدولار الأمريكي: وزع الشركاء المتعاونون أغذية بقيمة 1.99 مليار دولار أمريكي من أصل 2.19 مليار دولار أمريكي.

²² إذا كانت مدة الاتفاق تصل إلى ستة أشهر، لا يجوز أن تتجاوز السلفة 30 في المائة من الميزانية المتفق عليها أو 100 000 دولار أمريكي، أيهما أقل.

²³ دليل البرنامج التوجيهي الخاص بالبرامج، 4-5 دورة حياة الشراكة: المدفوعات.

254- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج توجيهات داخلية شاملة بشأن إجراءات تقديم المدفوعات إلى الشركاء المتعاونين، تحدد شروط مدفوعات السلف المقدمة إلى الشركاء المتعاونين والحكوميين وغير الحكوميين وتصف المخاطر المرتبطة بها.

255- ووافق البرنامج على التوصية. وذكر أنه، بالنسبة إلى الشركاء المتعاونين غير الحكوميين، يتضمن الاتفاق على المستوى الميداني تعريفات واضحة للسلف فضلا عن الإجراءات التي تحكم مدفوعات السلف. وبالنسبة إلى الشركاء المتعاونين الحكوميين، ذكر البرنامج أنه سيُدْرَج البنود المتعلقة بمدفوعات السلف ذات الصلة في النماذج التي تجري صياغتها حاليا، وسيقدم إيضاحات إضافية في التوجيهات التي ستصدر قريبا.

256- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الاتفاق على المستوى الميداني لا يقدم توجيهات كافية على النحو المبين في الفصل 3-6، ويلزم توفير توجيهات داخلية إضافية للشركاء غير الحكوميين والشركاء الحكوميين على حد سواء.

عدم تحديد عملية للموافقة

257- تستخدم المكاتب القطرية مسار عمل إلكتروني لطلب دفع السلف إلى طرف ثالث، بمن في ذلك الشركاء المتعاونون. وعندما تتجاوز مدفوعات السلف مبلغ 100 000 دولار أمريكي، يحال الطلب إلى رئيس الشؤون المالية للموافقة عليه. وليس لدى البرنامج مسار عمل أو عملية موافقة عندما تتجاوز السلفة التكاليف التشغيلية المتوقعة للشريك لثلاثة أشهر.

258- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من 28 اتفاقا مع الشركاء المتعاونين، ووجد أن ستة اتفاقات نصت على مدفوعات سلف تتجاوز 100 000 دولار أمريكي. وفي بعض الحالات، تجاوزت هذه المدفوعات 400 000 دولار أمريكي. ووقعت المكاتب القطرية الاتفاقات من دون موافقة مسبقة على مبالغ مدفوعات السلف.

259- ولم يحدد البرنامج معايير وفقا للقاعدة المالية 112-31 تسمح للمكاتب القطرية بدفع سلف إلى الشركاء المتعاونين. وفي ما عدا مسار العمل، لم يحدد البرنامج عملية الموافقة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج بحاجة إلى تحديد معايير وموافقات لازمة لضمان أن تطبق المكاتب القطرية العملية بصورة متسقة وتقلل المخاطر إلى أدنى حد. وينبغي للبرنامج أن يكيّف مسار العمل الإلكتروني ليراعي القيد الخاص بالتكاليف التشغيلية المتعلق بالشريك المتعاون.

260- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج أن ينظر أيضا في الآثار المترتبة على التزام المكاتب القطرية بمدفوعات سلف تتجاوز 100 000 دولار أمريكي في اتفاقات مبرمة مع الشركاء المتعاونين. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يلزم في هذه الحالات الحصول على موافقة قبل توقيع الاتفاق على المستوى الميداني.

261- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج عمليات الموافقة والشروط التي يمكن بموجبها أن تتجاوز مدفوعات السلف المدفوعة إلى الشركاء المتعاونين العتبات المنصوص عليها في الشروط العامة للاتفاق على المستوى الميداني.

262- ووافق البرنامج على التوصية.

السلف غير المستندة إلى التكاليف التشغيلية للشركاء

263- تشير الشروط العامة للاتفاق على المستوى الميداني إلى التكاليف التشغيلية للشريك المتعاون كأساس لمدفوعات السلف. ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن عدة اتفاقات لم تستند بمدفوعات السلف إلى التكاليف التشغيلية للشريك. وبدلا من ذلك، تنص الاتفاقات على ما يلي:

← تحديد شرائح دفع دقيقة إلى الشركاء المتعاونين، مثلا 30 في المائة و30 في المائة و40 في المائة أو 75 في المائة و25 في المائة من مبلغ الاتفاق؛

← إمكانية تقديم مدفوعات سلف ولكن ينبغي ألا تتجاوز 30 في المائة من مبلغ الاتفاق أو 100 000 دولار أمريكي؛

← تقديم مدفوعات سلف تتجاوز 100 000 دولار أمريكي.

264- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذه الطرائق المستخدمة في تقديم المدفوعات لا تلتزم بالشروط العامة للاتفاق على المستوى الميداني لأن مبالغ مدفوعات السلف لا تستند إلى التكاليف التشغيلية للشركاء المتعاونين. ويعتقد مراجع الحسابات الخارجي أن مدفوعات السلف غير المبررة بالتكاليف التشغيلية للشريك المتعاون تنطوي على مخاطر. ويتعين على المكاتب القطرية أن تربط المدفوعات بالتكاليف الفعلية والتقدم المحرز لتشجيع الشركاء على تنفيذ الأنشطة على النحو المخطط له وفي الوقت المناسب. ويتطلب ذلك أيضا من الشركاء الإبلاغ بانتظام عن النفقات الفعلية قبل تلقي أموال جديدة. ويؤدي تقديم مبالغ أصغر كسلف بصورة منتظمة إلى الحد من المخاطر المالية التي يتعرض لها البرنامج مع مراعاة قدرة الشريك المتعاون في الوقت نفسه. وينبغي للبرنامج بالتالي أن يضمن أن تحتفظ المكاتب القطرية بفهم واضح للتكاليف التشغيلية للشركاء المتعاونين لتقييم الحاجة إلى مدفوعات السلف.

265- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج أن تستند المكاتب القطرية في مدفوعات السلف التي تقدمها إلى الشركاء المتعاونين إلى التكاليف التشغيلية للشريك وفقا للشروط العامة للاتفاق على المستوى الميداني.

266- وافق البرنامج على التوصية.

العتبة لكل دفعة بمفردها لا نفي بالغرض

267- وجد مراجع الحسابات الخارجي في التحليل الذي أجراه حالات دفعت فيها المكاتب القطرية سلفا متعددة إلى شريك متعاون واحد في يوم واحد. وفي حين لم تتجاوز كل دفعة من مدفوعات السلف الفردية عتبة 100 000 دولار أمريكي، فقد تجاوزها مجموع المدفوعات. وعلى سبيل المثال، قدم أحد المكاتب القطرية ثلاث دفعات بقيمة 49 000 دولار أمريكي إلى شريك متعاون واحد بموجب اتفاق واحد في اليوم نفسه. وأوضح البرنامج أن طلبات السلف المقدمة من الشركاء المتعاونين تعالج بصورة منفصلة لأنها ناجمة عن متطلبات تشغيلية عاجلة.

268- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أيضا أن الشركاء المتعاونين تلقوا سلفا جديدة على الرغم من أنه لا تزال لديهم أموال غير مستخدمة، بصرف النظر عن رصيد السلف لديهم. وعلى سبيل المثال، بلغ رصيد سلف أحد الشركاء المتعاونين 180 000 دولار أمريكي عندما دفع المكتب القطري سلفة أخرى بقيمة 80 000 دولار أمريكي.

269- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن العتبة المحددة بمبلغ 100 000 دولار أمريكي لا يمكن أن تشكل تدبيرا لتخفيف المخاطر إلا إذا أخذت في الاعتبار رصيد السلف القائم لدى الشريك المتعاون. ولا تنشأ المخاطر المتأصلة التي تنطوي عليها مدفوعات السلف عن المدفوعات الفردية بل عن الأموال المتراكمة لدى الشريك المتعاون. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تقييم المخاطر استنادا إلى معاملة سلفة واحدة لا يعبر عن مستوى التعرض الفعلي للمخاطر. وعلاوة على ذلك، يمكن التحايل على العتبة لكل دفعة بمفردها، في حين لا يمكن التحايل على حد الأرصدة القائمة.

270- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج عتبة مدفوعات السلف البالغة 100 000 دولار أمريكي باعتبارها المبلغ الذي يحتفظ به الشريك المتعاون بموجب اتفاق واحد على المستوى الميداني.

271- ووافق البرنامج على التوصية وذكر أن عتبة مدفوعات السلف الحالية المحددة بمبلغ 100 000 دولار أمريكي تُطبق على مستوى الاتفاق الفردي. ومن شأن تطبيق العتبة لكل اتفاق أن يتيح للبرنامج تكيف مستويات السلف بما يتناسب مع السياق التشغيلي وسياق المخاطر المحدد لكل تدخل.

7-3 تقليص حجم العمليات

1-7-3 إغلاق المكاتب القطرية

دروس مستفادة لاستخدامها في عمليات الإغلاق في المستقبل

- 272 في عام 2024، قرر البرنامج إغلاق المكتب القطري في مولدوفا في مطلع عام 2026. وبالنظر إلى القيود الحالية على الميزانية، يعتزم البرنامج إغلاق مكاتب قطرية أخرى.
- 273 وفي أكتوبر/تشرين الأول 2025، أجرى مراجع الحسابات الخارجي زيارة مراجعة إلى المكتب القطري في مولدوفا واستعرض أيضا عملية الإغلاق. واستنادا إلى قائمة البرنامج المرجعية لعام 2019 بشأن إغلاق المكاتب، كان المكتب القطري في مولدوفا قد وضع خطة انتقالية في مطلع عام 2025 حدتها بانتظام. ولأغراض استخلاص الدروس المستفادة، طلب المكتب القطري من الموظفين المغادرين استيفاء استبيان. وأبلغ المكتب القطري في مولدوفا مراجع الحسابات الخارجي بأن البرنامج أدخل تحديثات على القائمة المرجعية المؤسسية لعام 2019 في سبتمبر/أيلول 2025.
- 274 وأثناء مراجعة المقر العالمي، قدم البرنامج توجيهات بشأن المهام التي ينبغي أدائها عند إغلاق مكتب قطري. وترفق بالتوجيهات قائمة مرجعية تتضمن المهام ذات الصلة التي ينبغي إنجازها. ولم تتضمن التوجيهات والقائمة المرجعية شروحا مفصلة عن كيفية تمكّن المكتب القطري من إنجاز معظم هذه المهام.
- 275 ويحيط مراجع الحسابات الخارجي علما بأن التوجيهات تتضمن عناصر ذات صلة ينبغي مراعاتها أثناء إغلاق المكتب، ولكنها تفتقر إلى تعريفات وتعليمات واضحة بشأن كيفية تنفيذ الخطوات المختلفة. ونظرا إلى أن البرنامج يعتزم إغلاق مكاتب قطرية أخرى، يرى مراجع الحسابات الخارجي قيمة كبيرة في تقييم الدروس المستفادة من إغلاق المكتب القطري في مولدوفا وإدماج النتائج ذات الصلة في التوجيهات.
- 276 يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستخدم البرنامج الدروس المستفادة من المكتب القطري في مولدوفا لتحسين التوجيهات لتيسير أي عمليات أخرى لإغلاق المكاتب في المستقبل.
- 277 ووافق البرنامج على التوصية. وذكر البرنامج أنه أدمج بالفعل الدروس المستفادة من عمليات الانتقال الأخيرة للمكاتب القطرية في توجيهاته المؤسسية وقائمته المرجعية المتعلقة بالوكالات غير المقيمة.

2-7-3 استراتيجيات الخروج

ضمان الامتثال لسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية بشأن ترتيب الأولويات والانتقال

- 278 تنص سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية على أن تتضمن الخطط الاستراتيجية القطرية المعايير و/أو الشروط التي قد لا يعود بموجبها دعم البرنامج مطلوبا، بما في ذلك خطط الانتقال و/أو الخروج. ووفقا للنموذج السري للخطط الاستراتيجية القطرية، يُتوقع من المكاتب القطرية أن تذكر ما يلي في إطار قسم "ترتيب الأولويات والانتقال" من النموذج:
- ← ما إذا كان من المتوقع أن يقلص البرنامج نطاق عملياته، أو يخرج، أو يتحول إلى نموذج حضور بديل بحلول نهاية مدة الخطة الاستراتيجية القطرية؛
 - ← طريقة وتوقيت تسليم المسؤولية عن عناصر الخطة الاستراتيجية القطرية إلى جهات فاعلة أخرى؛
 - ← المتطلبات التي يقوم عليها الانتقال/تسليم المسؤولية الناجح، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بقدرة الحكومة المضيفة؛
 - ← كيفية الحفاظ على استدامة حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية إلى ما بعد الإطار الزمني للخطة الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك كيفية السعي إلى إضفاء الطابع المحلي لدعم الاستدامة.

- 279- واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة من عشر خطط استراتيجية قطرية صدرت الموافقة عليها مؤخرا، ولاحظ ما يلي في قسم "ترتيب الأولويات والانتقال":
- ← في خطة استراتيجية قطرية واحدة لمكتب قطري حيث يعتزم البرنامج تنفيذ انتقال بحلول نهاية عام 2030، أدرج المكتب القطري معلومات عن جميع حصائل/برامج الخطة الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك أهداف ومعالج قابلة للقياس.
 - ← في خطة استراتيجية قطرية واحدة، أدرج المكتب القطري وصفا مفصلا للأهداف وكيفية اعتزام المكتب القطري تحقيقها. وتضمن الوصف جدولاً زمنياً وأهداف قابلة للقياس.
 - ← في خطتين استراتيجيتين قطريتين، أدرجت المكاتب القطرية وصفا عاما لأنشطة الانتقال والأهداف والشركاء المعنيين. ولم تتضمن هاتان الخطتان الاستراتيجيتان القطريتان أهدافاً محددة، على الرغم من أن أحد المكاتب القطرية كان يعتزم الانتهاء من عملية الانتقال بحلول عام 2030.
 - ← في أربع خطط استراتيجية قطرية، أدرجت المكاتب القطرية وصفا إما لأنشطة الانتقال والشركاء المعنيين وإما وصفا للأهداف العامة للانتقال من دون معلومات عن الأنشطة والشركاء اللذين لهما لتتبعها. وفي ثلاث من هذه الحالات، ظلت الأوصاف غامضة.
 - ← في خطتين استراتيجيتين قطريتين، لم تدرج المكاتب القطرية سوى إشارات عامة إلى استراتيجية لتسليم المسؤولية/الانتقال ستوضع من دون أي معلومات عن المجال البرامجي، أو الأنشطة أو الشركاء الذين سيشملهم.
- 280- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الامتثال لسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية والتخطيط لتسليم المسؤولية والانتقال والخروج طوال الدورة الكاملة للخطة الاستراتيجية القطرية وللمساعدة المقدمة إلى البلد أمر مهم. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذا الأمر يزداد أهمية في ظل ازدياد الحاجة إلى المساعدة الغذائية في جميع أنحاء العالم والضغط على ميزانيات المنظمات الإنسانية. ويبين استعراض الخطط الاستراتيجية القطرية العشر التي أُقرّت مؤخراً أنه لم تقم جميع المكاتب القطرية بإدراج استراتيجيات انتقال/تسليم للمسؤولية في الخطة الاستراتيجية القطرية تتسم بقدر كاف من التفصيل للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف طوال دورة الخطة الاستراتيجية القطرية. ولا يتضمن نصف الخطط الاستراتيجية القطرية أي بيان عن الاستراتيجية العامة أو لا يتضمن سوى بيانات مبهمة.
- 281- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يمثل البرنامج لسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية وأن يقدم المعلومات المطلوبة عن ترتيب الأولويات والانتقال في الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 282- ووافق البرنامج على التوصية. وذكر أنه سيحسن الوصف النوعي لاستراتيجيات الخروج في الخطط الاستراتيجية القطرية، في حدود عدد الكلمات المسموح به، لتقديم معلومات أفضل عن إمكانيات الانتقال وخطته.

8-3 خطة التأمين الذاتي – التأمين الاحتكاري

1-8-3 عملية المطالبات

تأخير المطالبات المتعلقة بخسائر الأغذية

- 283- وفقاً للبرنامج، تدير المنظمة خطة تأمين ذاتي داخلي تسمى "التأمين الاحتكاري". ويهدف التأمين الاحتكاري إلى توفير تغطية تأمينية تتسم بالفعالية من حيث التكلفة وتتواءم مع العمليات التشغيلية. ويؤمن نقل السلع من النقطة التي يستلم فيها البرنامج السلع حتى تسليم المسؤولية النهائي أو التوزيع. ويتمثل هدفه الرئيسي في تمكين المكاتب القطرية من استبدال السلع المفقودة على الفور وضمان عدم انقطاع عمليات توزيع الأغذية.
- 284- ويعمل التأمين الاحتكاري ضمن إطار حوكمة شامل. وبالإضافة إلى التوجيهات والسياسات المعمول بها، يطلب دليل تخفيف المخاطر التشغيلية من المكاتب القطرية ما يلي:

← تسجيل جميع خسائر النقل والتخزين على الفور في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات عند التسليم أو عند اكتشاف فروق للتمكين من الاسترداد من الأطراف الثالثة وتجهيز المطالبات من جانب التأمين الاحتكاري؛

← إرفاق الوثائق الداعمة المطلوبة، مثل وثائق الشحن أو تقارير المشرفين، عند تقديم مطالبة بتعويض الخسارة في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات؛

← تحويل جميع المبالغ المستردة من الأطراف الثالثة عن خسائر النقل إلى التأمين الاحتكاري.

285- ووجد مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية قدمت، في عام 2025، 25 في المائة من مطالباتها إلى التأمين الاحتكاري بعد مرور أكثر من 180 يوما على حدوث الخسارة.

286- واختار مراجع الحسابات الخارجي عينة من المطالبات وطلب من البرنامج تقديم الوثائق الداعمة المطلوبة لكل مطالبة مقدمة إلى التأمين الاحتكاري. ولم يقدم البرنامج الوثائق المطلوبة. ولم يجد مراجع الحسابات الخارجي الوثائق محملة في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات أيضا.

287- وذكر البرنامج أن المكاتب القطرية لم تحول باستمرار المبالغ المستردة المؤهلة من الأطراف الثالثة إلى التأمين الاحتكاري على النحو المطلوب في دليل تخفيف المخاطر التشغيلية. ولم يتمكن التأمين الاحتكاري من تحديد كمية المبالغ المستردة غير المحولة.

288- وذكر البرنامج أنه يحدث باستمرار التوجيهات والإجراءات المتعلقة بالمطالبة بتعويض خسائر الأغذية. ووفقا للتأمين الاحتكاري، يؤدي تعزيز الضوابط عند إنشاء المطالبات وأثناء تجهيزها إلى تحسين الرقابة على عملية إدارة الخسائر برمتها. واعتبر التأمين الاحتكاري أن هذه التدابير تدعم الإدارة الفعالة للخسائر، وتعزز الحوكمة وتحسن حماية موارد البرنامج.

289- ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن المكاتب القطرية لم تكن تمتثل بصورة متسقة لمتطلبات تسجيل الخسائر في الوقت المناسب، وتوفير الوثائق الكافية وتحويل المبالغ المستردة. وعلى الرغم من أن البرنامج وضع إطارا شاملا للحوكمة، فإن عدم اتساق التنفيذ على مستوى المكاتب القطرية يحد من فعالية التأمين الاحتكاري الذي يعتمد على هذا الامتثال. وتقوض مواطن الضعف هذه قدرة التأمين الاحتكاري على ضمان الإبلاغ المالي الدقيق، وتأمين المبالغ المستردة من الأطراف الثالثة وتعويض الخسائر على الفور. ويحد ذلك أيضا من قدرة المكاتب القطرية على شراء السلع البديلة من دون تأخير. ولا تدعم المطالبات المقدمة بعد مرور أكثر من 180 يوما على حدوث الخسارة عمليات التوزيع غير المنقطعة، وتقوض الموثوقية التشغيلية، وقد تؤثر سلبا على سمعة البرنامج وثقة الجهات المانحة.

290- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التأخيرات المستمرة في تسجيل الخسائر وتسويتها وعدم اتساق تحويل المبالغ المستردة يثبت أن الرقابة والدعم وحدهما لا يكفيان لإحداث تغيير سلوكي كاف في جميع المكاتب القطرية. ويخلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن الامتثال غير الكافي لا يفي بالغرض لحماية ولاية التأمين الاحتكاري وسلامته المالية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التأمين الاحتكاري يحتاج إلى أدوات إنفاذ متناسبة، بما في ذلك آليات التصعيد والجزاءات، لضمان الامتثال للمتطلبات المعمول بها. وستكمل هذه التدابير أنشطة الرقابة القائمة بدلا من أن تحل محلها. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذا ضروري لضمان تسجيل الخسائر في الوقت المناسب وحماية الإبلاغ المالي وعمليات الاسترداد.

291- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن آليات الإنفاذ مبررة في ضوء القيود المؤكدة التي تنطوي عليها التهج القائمة على التوجيهات فقط والعواقب التشغيلية المترتبة على الامتثال المتأخر أو غير الكامل.

292- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يفرض البرنامج امتثال المكاتب القطرية لدليل تخفيف المخاطر التشغيلية من خلال آليات تصعيد فعالة لضمان تسجيل الخسائر في الوقت المناسب، وحماية ولاية التأمين الاحتكاري وضمان استمرارية العمليات.

293- ووافق البرنامج على التوصية.

2-8-3 القدرة المالية للتأمين الاحتكاري

تعرّض الملاءة المالية للخطر

- 294- يدير البرنامج التأمين الاحتكاري من خلال حساب خاص تماشياً مع المادتين 1-12 و 2-12 من نظامه المالي. ويحدد البرنامج كذلك مستويات الاستبقاء ومسؤوليات التمويل وترتيبات الرقابة في دليل تخفيف المخاطر التشغيلية. ويمول التأمين الاحتكاري أنشطته أساساً من خلال تحصيل الأقساط الداخلية التي تكملها المبالغ المستردة من الأطراف الثالثة. وفي عام 2017، وسّع البرنامج التغطية بصورة كبيرة. ووسّع نطاقها لتشمل الخسائر التي تستبعتها في العادة شركات التأمين التجاري الخارجية، ولا سيما مخاطر الحرب البرية والمخاطر المتصلة بالنزاع. وفي عام 2024، وسّع البرنامج التغطية مرة أخرى لتشمل المخاطر المالية ومخاطر الممتلكات والمخاطر الناشئة أو التي يصعب التأمين عليها.
- 295- وتدهورت الملاءة المالية للتأمين الاحتكاري بصورة حادة بسبب خسائر غير مسبوقه متصلة بالنزاعات بدءاً من عام 2023. وارتفعت الخسائر من 49 مليون دولار أمريكي في عام 2023 إلى 57 مليون دولار أمريكي في عام 2024 و 112 مليون دولار أمريكي في عام 2025. ونجحت هذه الزيادة في معظمها عن النزاعات في السودان وقطاع غزة وميانمار والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وزاد من إضعاف الملاءة المالية انخفاض إيرادات الأقساط ورفض السلع والقيود الأمنية على الوصول وتأخيرات التنفيذ.
- 296- ونفذ البرنامج التدابير التالية لاستعادة الاستقرار المالي:
- ← وافق المجلس التنفيذي للبرنامج على ضخ رأس مال لمرة واحدة بقيمة 70 مليون دولار أمريكي وذلك في إطار تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027). وأذن المجلس التنفيذي بالتحويل من موارد الصندوق العام غير المخصصة لتعزيز الملاءة المالية للتأمين الاحتكاري.
 - ← طلب التأمين الاحتكاري زيادة في الأقساط من 1 في المائة إلى 1.68 في المائة. ووافقت شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ في المقر العالمي على الطلب في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
 - ← حوّل التأمين الاحتكاري جزءاً من مخاطر العنف السياسي إلى السوق الخارجية.
- 297- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، كان التأمين الاحتكاري يحتفظ برصيد قدره 113 مليون دولار أمريكي، وهو أقل بمقدار 24 مليون دولار أمريكي من متطلبات الملاءة المتوقعة البالغة 136.6 مليون دولار أمريكي. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن التأمين الاحتكاري صرف، في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نهاية فبراير/شباط 2026، مبلغ 7.2 مليون دولار أمريكي لتسوية المطالبات وتغطية النفقات الداخلية. وفي الوقت نفسه، حصل التأمين الاحتكاري على أقساط ومبالغ مستردة بلغ مجموعها 1.7 مليون دولار أمريكي. وأبلغ التأمين الاحتكاري مراجع الحسابات الخارجي بأن البرنامج ناقش داخلياً كيفية ضمان الاستدامة المالية في الأجل الطويل.
- 298- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن الخسائر المتصلة بالنزاعات، التي هي أقرب إلى صدمات إنسانية كبيرة منها إلى أحداث قابلة للتأمين، قد أثرت بصورة كبيرة ومتكررة على القدرة المالية للتأمين الاحتكاري. وتعتبر هذه الخسائر عن محركات مخاطر هيكلية رئيسية وتعرض التأمين الاحتكاري باستمرار لضغوط مالية متصاعدة مرتبطة بالحرب. ويؤدي هيكل الأقساط الحالي إلى دعم متبادل منهجي، حيث تمول العمليات المنخفضة المخاطر بصورة غير مباشرة بينات النزاعات العالية المخاطر.
- 299- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج أن يعيد تقييم القرارات المتخذة في العامين 2017 و 2024 بتوسيع التغطية لتشمل مخاطر إضافية. ولا تكفي قاعدة الإيرادات الحالية للتأمين الاحتكاري لتغطية حجم المخاطر الحالية المتصلة بالنزاعات وعدم إمكانية التنبؤ بها. وتعتمد عمليات ضخ رأس المال المتكررة على موافقة المجلس التنفيذي، وبالتالي لا تمثل حلاً تمويلياً مستداماً. وفي غياب تجديد مضمون لرأس المال، ينبغي للبرنامج أن يحدد آليات تمويل بديلة، بما في ذلك إدخال تسعير للأقساط قائم على المخاطر.

- 300- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعيد البرنامج تقييم التغطية الموسعة للمخاطر الشديدة المتصلة بالنزاعات والمخاطر التي يصعب التأمين عليها وأن يوائم بين المخاطر المالية للتأمين الاحتكاري وقدرته المستدامة على توليد الإيرادات. وينبغي للبرنامج أن يعزز ضمانات الملاءة المالية، بما في ذلك تسعير الأقساط القائم على المخاطر.
- 301- ووافق البرنامج على التوصية.

3-8-3 إدارة المبالغ المستردة من التأمين

الحاجة إلى قاعدة بيانات واحدة للمبالغ المستردة من التأمين

- 302- بناء على طلب مراجع الحسابات الخارجي، قدم البرنامج قائمة بالمبالغ المستردة من التأمين عن خسائر الأغذية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وتضمنت القائمة بيانات من نظام دعم تنفيذ اللوجستيات ونظام WINGS ونظام VENTIV IRM، وهو نظام قائم على الحوسبة السحابية لإدارة التأمين والمخاطر. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن نحو 10 في المائة من حقول بيانات القائمة كانت فارغة. وأحاط مراجع الحسابات الخارجي علماً بالتوضيح الذي يفيد بأن شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ يمكنها تقديم معلومات إضافية بصورة منفصلة لحقول البيانات الفارغة. ووجد مراجع الحسابات الخارجي في القائمة المقدمة نحو 2 000 حالة من أصل 15 277 حالة (13 في المائة) كان فيها تاريخ المطالبة سابقاً لتاريخ الحادث، وفي إحدى الحالات بفارق يصل إلى 4.5 أشهر. وفي جميع الحالات الأخرى التي كان فيها تاريخ الحادث سابقاً لتاريخ المطالبة، بلغ أكبر فارق زمني بين التاريخين أكثر من أربع سنوات.
- 303- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج ألا يعالج المطالبات إذا كانت البيانات ناقصة وإذا كان تاريخ المطالبة سابقاً لتاريخ الحادثة. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن هذا يشكل خطراً كبيراً على دقة التأمين الاحتكاري والغرض منه ووظيفته المتمثلة في استرداد خسائر الأغذية في الوقت المناسب. ويساور مراجع الحسابات الخارجي قلق إزاء الحالات التي يوجد فيها فارق زمني كبير بين تاريخ الحادثة وتاريخ المطالبة. وينبغي للبرنامج أن يجمع جميع البيانات المطلوبة التي تجمعها النظم المتعددة - نظام دعم تنفيذ اللوجستيات ونظام WINGS ونظام VENTIV IRM - ومعلومات شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ الإضافية في قاعدة بيانات واحدة.
- 304- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينشئ البرنامج قاعدة بيانات واحدة للمبالغ المستردة من التأمين في إطار التأمين الاحتكاري تتضمن بيانات موثقة من نظام دعم تنفيذ اللوجستيات ونظام WINGS ونظام VENTIV IRM ومعلومات من شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ.
- 305- وافق البرنامج على التوصية. وذكر كذلك أنه حسن منطق التقرير للفصل صراحة بين "تاريخ إنشاء المطالبة" و"التاريخ المرتبط بالخسارة" لضمان الشفافية الزمنية. ونفذ البرنامج أيضاً حدوداً زمنية صارمة لتجميع الخسائر في مطالبة واحدة.

4 استعراض مراجع الحسابات الخارجي لإفصاحات الإدارة

1-4 الخسائر والمبالغ المشطوبة ومدفوعات الإكramيات

- 306- تضمنت المذكرة 9 من الكشوف المالية تفاصيل خسائر النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى بمبلغ إجمالي قدره 116.4 مليون دولار أمريكي. وشملت الخسائر المبلغ عنها خسائر في السلع الغذائية بما قيمته 112.9 مليون دولار أمريكي، ومبالغ مشطوبة من المساهمات المستحقة القبض بما قيمته 1.3 مليون دولار أمريكي، وخسائر في الأصول الأخرى والنقدية بما قيمته 1.6 مليون دولار أمريكي، وخسائر في المواد غير الغذائية بما قيمته 0.5 مليون دولار أمريكي، وخسائر

في الممتلكات والمنشآت والمعدات بما قيمته 0.2 مليون دولار أمريكي. وأفاد البرنامج أيضا أنه دفع إكراميات قدرها 1.5 مليون دولار أمريكي، تتعلق في معظمها بمنح نهاية الخدمة.

2-4 حالات التدليس والتدليس المفترض

307- وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار 240)، يخطط مراجع الحسابات الخارجي لمراجعتها للكشف المالية بحيث يكون لديه توقع معقول لتحديد الأخطاء والمخالفات الجوهرية (بما في ذلك المخالفات الناتجة عن التدليس). ومع ذلك، ينبغي عدم الاعتماد على عمل مراجع الحسابات الخارجي لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. وتبقى المسؤولية الأساسية عن منع التدليس وكشفه على عاتق إدارة البرنامج.

308- وأثناء المراجعة، طلب مراجع الحسابات الخارجي استفسارات من الإدارة في ما يتعلق بمسؤوليتها الرقابية عن تقدير مخاطر التدليس المادي والعمليات المعمول بها لتحديد مخاطر التدليس والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر معينة تحددها الإدارة أو يوجه انتباهها إليها. كما استفسر مراجع الحسابات الخارجي عما إذا كانت الإدارة على علم بأي تدليس فعلي أو مشتبه به أو مزعوم، بما في ذلك استفسارات من جانب المراجعة الداخلية.

309- وخلال عام 2025، أبلغ البرنامج عن 132 حالة تدليس بقيمة 4.1 مليون دولار أمريكي (2024: 114 حالة بقيمة 6.5 مليون دولار أمريكي). ومن أصل هذا المبلغ، استُرد مبلغ 0.2 مليون دولار أمريكي (2024: 0.8 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ البرنامج عن 165 حالة سرقة واختلاس بقيمة 30.2 مليون دولار أمريكي (2024: 229 حالة بقيمة 12.2 مليون دولار أمريكي). ومن أصل هذا المبلغ، استُرد مبلغ 0.2 مليون دولار أمريكي (2024: 0.5 مليون دولار أمريكي). وأبلغ البرنامج عن 65 حالة من حالات التدليس المفترض بقيمة 3.9 مليون دولار أمريكي (2024: 27 حالة بقيمة 3.6 مليون دولار أمريكي). وتتعلق حالات التدليس المفترض بالتحقيقات الجارية حيث يمكن تقدير المبالغ بصورة معقولة.

5 شكر وتقدير

310- يود مراجع الحسابات الخارجي أن يعرب عن تقديره لما قدمه كل من المديرية التنفيذية ونائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات ورئيس الشؤون المالية ومساعد المديرية التنفيذية وموظفيهم من تعاون ومساعدة لموظفيه.

6 الملحق

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
1	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 22	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بجعل تسجيل الشركاء المتعاونين من قبل المكاتب القطرية أكثر موثوقية من خلال استكمال تنظيف محددات هوياتهم بحلول نهاية عام 2022 وإعداد دليل للمكاتب القطرية حول كيفية تسجيل البيانات.	من المتوقع أن يبدأ تنظيف البيانات للكيانات الحكومية في عام 2026، مع تخصيص موارد بشرية إضافية للوظيفة المخصصة في سلسلة الإمداد والتنفيذ في فبراير/شباط لدعم الشراكات الحكومية.	أجرى البرنامج عملية تنظيف للبيانات للشركاء غير الحكوميين ويخطط لتنظيف بيانات الشركاء الحكوميين في عام 2026. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
2	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 27	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإنشاء قاعدة بيانات للشركاء المتعاونين من أجل تسهيل إدارة شؤونهم والإبلاغ عن إدارتهم.	الشركاء الحكوميون متاحون في أداة تتبع الشراكات ويتم إجراء المزيد من التحقق.	يعمل البرنامج على تعزيز لوحة معلومات أداة تتبع الشراكات الخاصة به لتشمل جميع الاتفاقات مع الشركاء المتعاونين، بمن في ذلك الشركاء الحكوميون. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
3	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 41	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح وتوحيد أساليب حوكمة الشراكات التعاونية مركزيا من خلال تجميع المسؤوليات في وحدة أو شعبة واحدة في المقر وعن طريق تكييف الدليل المؤسسي بشأن إدارة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والاستمارة النموذجية للاتفاق التعاقدية لأخذ الشركاء الحكوميين في الحسبان.	تخضع ترتيبات حوكمة الشراكات التعاونية مركزيا مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين، بما في ذلك ضمان التنفيذ والرقابة وإدارة المخاطر والتعاقد، لشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، مع توجيهه المعياري والدعم من شعبة البرامج. ويتم إضفاء الطابع الرسمي على هذه الترتيبات من خلال مشروع توجيه صادر عن مساعد المديرية التنفيذية – لإدارة العمليات البرامجية لا يزال بحاجة لمزيد من التوضيح، بما في ذلك شكله النهائي، على غرار، إصداره كتعميم من المدير(ة) التنفيذي(ة). وستوضع توجيهات بشأن تعامل البرنامج مع شراكات المنظمات الحكومية وسيتم تحديث التوجيه بشأن تحويل موارد البرنامج من خلال النظم الحكومية بحسب الاقتضاء. ويقوم مكتب الشؤون القانونية بصياغة نموذج اتفاق	يرحب مراجع الحسابات الخارجي بقرار البرنامج وضع الشركاء المتعاونين غير الحكوميين والشركاء المتعاونين الحكوميين تحت إشراف شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ. وبما أنه لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذا القرار، وبما أنه لا يوجد حتى الآن نموذج للاتفاق مع الشركاء الحكوميين، فإن التوصية لا تزال قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				تعاقد للشركاء الحكوميين، وتتولى التنفيذ شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ.					
4	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 52	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي باقتراح استراتيجية لتعزيز قدرات الشركاء انطلاقاً من عام 2022.	وافق مساعد المدير التنفيذية - إدارة العمليات البرامجية على استراتيجية تعزيز القدرات للشركاء المتعاونين من المنظمات غير الحكومية المحلية.	وضع البرنامج "استراتيجية تعزيز القدرات التشغيلية للشركاء المتعاونين من المنظمات غير الحكومية المحلية". وقام البرنامج أيضاً بتحديث التوجيهات بشأن الشراكات مع المنظمات غير الحكومية وفقاً لذلك. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
5	WFP/EB.A/2022/6-H/1 الفصل الثالث، الفقرة 101	إدارة شؤون الشركاء المتعاونين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإجراء تحليل للمخاطر بشكل منهجي عند اختيار الشركاء المتعاونين وتبادل النتائج على المستويين الإقليمي والمركزي.	يتم إدماج تحليل المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين طوال دورة الشراكة بكاملها على مستوى المكاتب القطرية. وهو يبدأ باستخدام عملية العناية الواجبة في بوابة شركاء الأمم المتحدة، ويلبها تطبيق الأداة المحدثة والواعية بالمخاطر لتقييم القدرات، والتي تمكن من التحديد المبكر للمخاطر وتقييمها قبل توقيع أي اتفاق على المستوى الميداني. ويعاد النظر في المخاطر المحددة أثناء استعراض اختيار الشركاء، والتخطيط السنوي للفحوص العشوائية الواعية بالمخاطر، وتقييم أداء الشركاء المتعاونين.	يقوم البرنامج بتقييم المخاطر المرتبطة بالشركاء المتعاونين من خلال أداة تقييم القدرات المحدثة الواعية بالمخاطر قبل توقيع اتفاق مع الشريك المتعاون. ويتم التعامل مع هذه المخاطر في مراحل مختلفة من الشراكة. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
6	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 28	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح وتوحيد مفهوم الرقابة كما هو مستخدم في البرنامج.	أوضح البرنامج مفهوم الرقابة كما هو مستخدم في البرنامج من خلال إطار المساءلة والرقابة في البرنامج والذي وافق عليه المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2025. ويوفر الإطار صياغة متكاملة وموحدة للمساءلة والحوكمة والرقابة على نطاق المنظمة ويحل محل إطار الرقابة في البرنامج لعام 2018. ويحدد الإطار الجديد الرقابة على أنها أحد المكونات الرئيسية لنظام المساءلة في البرنامج، ويميزها عن الضوابط الداخلية ومسؤوليات الإدارة اليومية وتمارس في المقام الأول من خلال	أصدر البرنامج إطاراً جديداً للمساءلة والرقابة يوضح مفهوم "الرقابة". وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				خط الدفاع الثاني في إطار نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، بينما يقدم خط الدفاع الثالث الرقابة والضمان المستقلين.					
7	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 48	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتوضيح معنى مصطلح "الرصد" من أجل التمييز بشكل أفضل بين مسؤوليات خطوط الدفاع الثلاثة.	أوضح البرنامج معنى مصطلح "الرصد" من خلال إطار المساءلة والرقابة في البرنامج والذي وافق عليه المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وتحديداً، يوضح الإطار أن الرصد عنصر مهم في نظام المساءلة في البرنامج ويميزه كعنصر منفصل عن الرقابة. كما يحدد الإطار اختلاف طبيعة الرصد بما في ذلك الفرق بين رصد أداء البرامج وضوابطه ورصد الامتثال. وأخيراً، يوضح الإطار أيضاً نموذج خطوط الدفاع الثلاثة ويميز الرصد في كل خط دفاع.	أصدر البرنامج إطاراً جديداً للمساءلة والرقابة يوضح مصطلح "الرصد". وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
8	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 85	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإدخال آلية في جميع المكاتب القطرية لمتابعة التوصيات الصادرة عن المكتب الإقليمي، كما هو الحال بالنسبة للتوصيات الصادرة عن المراجعات الداخلية والخارجية، على سبيل المثال في أداة R2 لإدارة المخاطر والتوصيات.	يعمل البرنامج على تنفيذ تدفق عمل توصيات الرقابة الإدارية في أداة تتبع المخاطر والتوصيات R2. وتم الانتهاء من تصميم تدفق العمل ومتطلبات حقل البيانات في R2، في انتظار التشكيل النهائي في نظام R2.	لا يزال البرنامج في طور تنفيذ أداة جديدة لمتابعة توصيات الرقابة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			
9	WFP/EB.A/2022/6-I/1 الفصل الثالث، الفقرة 103	الرقابة من جانب الإدارة	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتعزيز الإبلاغ الآلي عن المخاطر من خلال استخدام استمارات إدخال البيانات التي تُمكن من نقل المعلومات إلى أداة R2 ومن تتبع التغييرات المتتالية.	تم إطلاق وحدة إدارة المخاطر في منصة R2 الجديدة واختبارها ونشرها في فبراير/شباط 2026. وعُقدت حلقات دراسية شكية للتعريف بالمنصة. والموعدان النهائيان للمكاتب القطرية وشعب المقر العالمي لتحميل سجلات المخاطر لعام 2026 في النظام هما 26 فبراير/شباط و 31 مارس/آذار على التوالي.	أطلق البرنامج وحدة إدارة المخاطر الجديدة لمنصة R2 الجديدة وسيتم تحميل جميع سجلات المخاطر لعام 2026. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
10	WFP/EB.A/2022/6-A/1	الحسابات السنوية	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتنقيح التوجيهات والتعميمات والوثائق	منذ عام 2021، وحد البرنامج إطار سياساته لاتفاقات التمويل، وتعزيز الحوكمة،	يقر مراجع الحسابات الخارجي بتعميم المدير(ة) التنفيذي(ة) الذي	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
	القسم 1، الفصل الثالث، الفقرة 47	المراجعة لعام 2021	التوجيهية بشأن إدارة اتفاقات التمويل لضمان الاتساق ولتضمنين، بحسب الاقتضاء، شجرة قرارات تُحدد المشاورات والقرارات في كل مرحلة، بحسب ظروف وأنواع المساهمات.	وتقويض السلطات، وعتبات الموافقة (بما في ذلك البنود غير القياسية ومعدلات تكاليف الدعم غير المباشرة)، والتوجيهات التشغيلية من خلال دليل إدارة المساهمات والمنح وإطار رسمي الطابع لاسترداد التكاليف بالكامل. وتعمل التوجيهات بشأن البنود غير القياسية ومشروع تعميم المدير (ة) التنفيذي (ة) على زيادة مواءمة تقويض السلطة. كما أنشأ البرنامج وحدة مركزية لإدارة العقود والمنح لدعم الاتساق والرقابة. وتعالج هذه الإجراءات التوصية.	تمت صياغته والذي يتناول إدارة اتفاقات التمويل. ومع ذلك، لم تتم الموافقة على تعميم المدير (ة) التنفيذي (ة) بعد. ولذلك، لا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
11	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 38	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج باستعراض قائمة الموردين وتحديثها على الأقل مرة في السنة.	أجري استعراض قائمة بائعي وقود الطائرات بشكل مشترك داخل شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ. وضمنت قائمة البائعين الحالية التي تم تنظيفها وتحديد البائعين المحتملين الجدد. واستناداً إلى قائمة البائعين الأولية، أدرجت شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ البائعين المعتمدين في قائمة JetA1 باستخدام عملية التسجيل القياسية في منصة SmartSourcing. ويتم تنظيم عملية الاستعراض القائمة من خلال النسخة المحدثة من الدليل ذي الصلة لإدارة العلاقات مع الموردين.	يقر مراجع الحسابات الخارجي بأخر استعراض القائمة ويشير إلى أن الأمر استغرق أكثر من عام. وذكر البرنامج أنه سيبدأ الاستعراض التالي في مارس/أذار 2026. ويحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على استعراض القائمة قبل تقديم أي مناقصة جديدة. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
12	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 100	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج برسملة الوقود المحتفظ به كمخزون من أجل تحسين الرقابة على إدارة الوقود.	الحل التقني قيد الإعداد وسيطرح على المستوى العالمي بمجرد اكتماله واختباره. وخططت الاتصالات المشتركة لدعم الطرح على المستوى العالمي، بما في ذلك التوجيهات بشأن رسملة الوقود والتدريب عليها.	ذكر البرنامج أن هناك حلاً تقنياً قيد التنفيذ وسيتم طرحه على المستوى العالمي بمجرد الانتهاء منه واختباره. وسيشمل الطرح التوجيهات بشأن رسملة الوقود والتدريب عليها. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
13	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 104	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج توجيهات مؤسسية بشأن العملية المحاسبية المتعلقة بوقود الطائرات والمركبات والمرافق بحيث تُوفّر تعليمات بشأن الاعتراف بالأصول بصورة متسقة وإدارة الوقود.	الحل التقني قيد الإعداد وسيتم طرحه على المستوى العالمي بمجرد اكتماله واختباره. وخططت الاتصالات المشتركة لدعم الطرح على المستوى العالمي، بما في ذلك التوجيهات بشأن رسملة الوقود والتدريب عليها.	ذكر البرنامج أن هناك حلاً تقنياً قيد التنفيذ وسيتم طرحه على المستوى العالمي بمجرد الانتهاء منه واختباره. وسيشمل الطرح التوجيهات بشأن رسملة الوقود والتدريب عليها. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
14	WFP/EB.A/2023/6-G/1 الفصل جيم، الفقرة 116	إدارة الوقود	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتسجيل البيانات المتعلقة بإنتاج الطاقة من نظم الطاقة الشمسية ورصدها بانتظام، وتحليل أسباب انخفاض مستوى إنتاج الطاقة.	خلال عام 2025، تم تركيب عدادات إضافية في المكاتب القطرية، بدعم من التوجيهات الموضوعية للتقنيين الميدانيين. وتم تحسين اتصالات الشبكة لتمكين التحقق من صحة البيانات وتصورها. واكتمل تقييم ARCHIBUS ورصد البنية التحتية الميدانية عن بعد وتم استعراض التسعير. وقُيّم ARCHIBUS على أنه ممثل تقنياً وبشكل أفضل قيمة مقابل المال. وتم الانتهاء من شراء الوحدة الفرعية للطاقة في ARCHIBUS في مايو/أيار 2025. وتم الانتهاء من تشكيل لوحة المعلومات لتسجيل البيانات العالمية المتعلقة بإنتاج الطاقة من نظم الطاقة الشمسية ورصدها بانتظام والمساعدة على استكشاف أخطاء أداء نظام الطاقة الشمسية وتصحيحها في يونيو/حزيران 2025.	قام البرنامج بتركيب عدادات طاقة إضافية، وتحسين توصيلية الشبكة للتحقق من صحة البيانات وتصورها، وتشكيل لوحة معلومات عالمية لتسجيل إنتاج الطاقة الشمسية ورصده بانتظام ودعم استكشاف الأخطاء وإصلاحها. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد تُنفذ.		X		
15	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 15	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدد البرنامج معايير إلزامية لتسجيل موردي السلع والخدمات وأن ينظر في التفريق بين مستويات التسجيل المختلفة.	وضعت التوجيهات بشأن إدارة العلاقات مع الموردين ونشرتها في جميع مكاتب البرنامج من خلال الدليل ذي الصلة الذي يتضمن الإلحاق بالعمل، والحد الأدنى من معايير التسجيل، ومستوى التسجيل، والمتطلبات الإضافية المحتملة الخاصة بالفترة. وتظل عملية التسجيل في نظام WINGS من دون تغيير، حيث تكمل منصة SmartSourcing وتغذي عملية التسجيل الحالية لـ WINGS.	مع تنفيذ نظام SmartSourcing الجديد واعتماد إدارة الفئات، قرر البرنامج اتباع نهج مختلف. ويتضمن دليل الشراء الجديد معايير التأهيل المسبق والتسجيل في النظام. ويمكن لمديري الفئات إنشاء أكثر من قائمة واحدة، بحسب تعقيد الفئة. وتبقى عملية التسجيل في نظام WINGS من دون تغيير. وتُعتبر التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
16	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 23	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدد البرنامج الحد الأدنى من المتطلبات التي يتعين على المورد الوفاء بها لإدراجه في قائمة الموردين؛ وتقديم التوجيهات الخاصة للمكاتب خارج المقر.	توضع التوجيهات بشأن إدارة العلاقات مع الموردين وتُنشر في جميع مكاتب البرنامج من خلال الدليل ذي الصلة. ويتضمن الدليل الإلحاق بالعمل، والحد الأدنى من معايير التسجيل، ومستوى التسجيل، والمتطلبات الإضافية المحتملة الخاصة بالفترة. وباختصار، هناك حد أدنى من المعايير الإلزامية المطلوبة من جميع البائعين للتأهيل المسبق. وبالنسبة إلى فئات محددة، تكون متطلبات المؤهلات المعززة إما إلزامية أو مطلوبة وفقاً لتقدير مدير الفئة أو المكتب القطري. وينطبق هذا الهيكل على نطاق المكاتب، لإتاحة إطار متناسب بحسب السياق.	يحدد دليل الشراء الجديد معايير التأهيل المسبق. وأكد البرنامج أنه سيحل محل دليل شراء السلع والخدمات، الذي يحتوي على شروط مخالفة، بحلول أبريل/نيسان 2026. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
17	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 37	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينص البرنامج، كقاعدة عامة، على أنه يجب تلقي ثلاثة عروض أسعار على الأقل تفي بمتطلبات البرنامج؛ وتحديد الحالات التي يكون مسموحاً فيها طلب عرض أسعار واحد فقط قبل إسناد طلب الشراء الصغير للمورد.	يتطلب دليل الشراء من المكاتب القطرية الحصول على ثلاثة طلبات عروض أسعار وتقديم مبرر في حالة توافر أقل من ثلاثة طلبات عروض أسعار. ويتم تعزيز ذلك من خلال التشكيل في SmartSourcing لأوامر الشراء الصغير التنافسية وغير التنافسية المنفصلة مع متطلبات لمبررات قوية لأوامر الشراء الصغير غير التنافسية. وأكد البرنامج أن الانتقال إلى الدليل الجديد لشراء السلع والخدمات جاري.	سيقوم البرنامج بتحديث دليل الشراء الجديد وبطلب من المكاتب القطرية الحصول على ثلاثة طلبات عروض أسعار وتقديم مبرر في الحالات التي يتوافر فيها أقل من ثلاثة عروض أسعار. وأكد البرنامج أن الدليل الجديد سيحل محل دليل شراء السلع والخدمات، الذي يحتوي على شروط مخالفة. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
18	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 38	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات بأن يُعزز البرنامج استعراضه ورقابته في ما يتعلق بأوامر الشراء الصغير لشعب المقر والمكاتب خارج المقر لضمان الامتثال للقواعد وتقديم المشورة وتحديد خيارات لعمليات الشراء الموحدة.	وضع البرنامج لوحة معلومات للرقابة على أوامر الشراء الصغير، يسهلها التشكيل في SmartSourcing لأوامر الشراء الصغيرة التنافسية وغير التنافسية المنفصلة. ويُطلب من جميع جهات الاتصال المعنية بأوامر الشراء الصغير بشكل إلزامي التوقيع على إعلان "تضارب المصالح" كجزء من الالتزام بالاضطلاع بالمسؤولية عن عمليات أوامر الشراء الصغير. ويستعرض البرنامج بيانات ضمان أوامر الشراء الصغير ربع السنوية من الوظائف العالمية والمكاتب القطرية. وباستخدام لوحة المعلومات، أجرى البرنامج عمليات فحص عشوائي للامتثال، وأعد التقرير السنوي للرقابة على الاستثناءات للاحقة المشتريات لعام 2024 وقدمه إلى مساعدي المديرين التنفيذيين والمديرين المعنيين في مايو/أيار 2025.	أنشأ البرنامج لوحة معلومات. وباستخدام لوحة المعلومات، أجرى البرنامج عمليات فحص عشوائي للامتثال وأعد التقرير السنوي للرقابة على الاستثناءات للاحقة المشتريات. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد تُنفذ.	X			
19	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 68	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يواصل البرنامج تسوية وضع الوظائف بما يتماشى مع احتياجات التوظيف ومقتضيات إطار التوظيف.	يواصل البرنامج تسوية وضع الوظائف بما يتماشى مع الاحتياجات الوظيفية ومتطلبات إطار التوظيف في البرنامج. وأحرز البرنامج تقدماً كبيراً في تنفيذ إطار التوظيف من خلال معالجة نسبة العقود القصيرة الأجل، حيث انخفضت من 61 في المائة في سبتمبر/أيلول 2021 إلى 41 في المائة في نهاية سبتمبر/أيلول 2025. ومع ذلك، وإدراكاً للصعوبات في هذا الوقت في تحويل الأدوار القصيرة الأجل إلى أدوار طويلة الأجل، قرر البرنامج تمديد الفترة الانتقالية لإطار التوظيف لمدة عام حتى نهاية عام 2026.	مدد البرنامج الفترة الانتقالية لإطار التوظيف مرة أخرى حتى نهاية عام 2026. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			
20	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 93	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج المشهد الحالي لتكنولوجيا المعلومات لتحديد القدرات/الحلول المتداخلة ولتجنب الازدواجية.	بعد عملية الترشيد المرحلة في عام 2025، أجرت شعبة التكنولوجيا سلسلة من عمليات التنظيف لمعالجة التطبيقات التي تم تحديدها على أنها مكررة أو كوححدات ضمن حلول أوسع. وستواصل شعبة التكنولوجيا استعراض المشهد المؤسسي ضمن مبادئ البنية المؤسسية وبما يتواءم مع البنية المستهدفة.	قام البرنامج باستعراض المشهد الحالي لتكنولوجيا المعلومات وأوقف بالفعل تشغيل عدد كبير من الحلول وأحال عدداً كبيراً منها إلى التقاعد. ويشجع مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على مواصلة استعراضه والتنظيف. ويعتبر	X			

رقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
					مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.				
21	WFP/EB.A/2023/6-F/1 الفصل جيم، الفقرة 94	خدمات الدعم	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز البرنامج سلطة شعبة التكنولوجيا في ما يتعلق بتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة.	يظل مشروع تعميم المدير(ة) التنفيذي(ة) بشأن مساءلات ومسؤوليات كبير موظفي المعلومات ووظيفة المعلومات والتكنولوجيا مع فريق القيادة لاتخاذ القرار وتواصل شعبة التكنولوجيا دعم الإدارة التنفيذية في مداولاتها. وطلبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تحديثات مستمرة حول هذه المسألة.	يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي بقلق أن مشروع التعميم ظل عالقا في عملية المشاورات الداخلية لأكثر من عام. ويحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على تعزيز سلطة شعبة التكنولوجيا في أقرب وقت ممكن. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ	X			
22	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 38	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج وجود إدارة بيانات شاملة لجميع اتفاقات المساهمات بما في ذلك الملاحق وإتاحتها إلكترونيا لجميع الموظفين المعنيين.	في مارس/آذار 2026، سيبدا البرنامج في طرح أداة جديدة لإدارة دورة حياة العقود، وستكون المستودع المؤسسي لاتفاقات المساهمة والنظام الذي ستدار المفاوضات من خلاله. وكان من المقرر في الأصل طرح هذا النظام في عام 2025، ولكن تم تأجيله إلى الربع الأول من عام 2026 لاستيعاب أولويات الأعمال الأخرى والمواءمة مع الجداول الزمنية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات الهامة الأخرى.	يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج قد بدأ نظاما جديدا لإدارة البيانات لجميع اتفاقات المساهمة. ويتوقع البرنامج الانتهاء من هذه العملية بحلول نهاية عام 2026. وإلى حين اكتمال طرح النظام، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X			
23	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 53	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر البرنامج في وضع أداة تعريف لمدفوعات المساهمات للمطابقة الآلية بين المدفوعات الواردة والمساهمات المستحقة القبض المفتوحة.	بدأ البرنامج مشروعا لوضع أداة تعريف آلية لمدفوعات المساهمات للمطابقة بين مدفوعات المساهمات الواردة والمساهمات المستحقة القبض المفتوحة، والتي كان من المقرر في الأصل تشغيلها في عام 2025. ومع ذلك، نظرا إلى التحديات التشغيلية الكبيرة وتحديات إدارة التغيير الكبيرة والأولويات المؤسسية المتنافسة، أزيلت الأولوية عن مكون الأتمتة، ومشروع أداة التعريف معلق حاليا إلى أجل غير مسمى. وفي غضون ذلك، تستمر الضوابط الحالية وإجراءات المطابقة اليدوية في العمل بفعالية.	جرت البرنامج وضع أداة تعريف المدفوعات من الأولوية ووضع أعمال الأتمتة قيد التعليق إلى أجل غير مسمى. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			
24	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 64	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يغير البرنامج سياسته المحاسبية بشأن الاعتراف بالسلع الغذائية التي يتم تسليمها إلى الشركاء المتعاونين كمصروفات، وتسجيل هذه السلع	وافقت المديرية التنفيذية على مذكرة قرار في 4 سبتمبر/أيلول 2025 تضيي الطابع الرسمي على تغيير في السياسة المحاسبية للسلع الغذائية المسلمة إلى الشركاء المتعاونين، سارية اعتبارا من 1	أصدر البرنامج مذكرة قرار تشكل التغيير في السياسة المحاسبية للبرنامج بشأن الاعتراف بنفقات السلع الغذائية المسلمة إلى الشركاء المتعاونين. وتتعلق بتسجيل السلع	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
			كمخزونات وعدم اعتبارها مصروفات إلا عند توزيعها الفعلي على المستفيدين.	يناير/كانون الثاني 2026، وتتطلب الاعتراف بها كمخزونات والتحميل المباشر على المصروفات عند التوزيع. ويجري دعم التنفيذ من خلال طرح النظم المؤسسية للتوزيعات العينية، التي تم نشرها الآن أو يجري نشرها في عدد كبير من المكاتب القطرية، ومن خلال عملية مطابقة مؤقتة لضمان الامتثال في عام 2026. في حين أنه تم الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على تغيير السياسة وأن التنفيذ موجود، ستكون الأدلة الوثائقية متاحة في أبريل/نيسان 2026.	الغذائية كمخزونات عند الاحتفاظ بها من جانب الشركاء المتعاونين واعتبارها كمصروفات فقط عند توزيعها على المستفيدين. والشرط المسبق هو التنفيذ على المستوى المؤسسي لأداة إدارة أسهم الشركاء المتعاونين وSCOPE In-Kind المقرر في عام 2026. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.				
25	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 87	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُعزز البرنامج عملية التخلص من الأصول الملموسة غير المستخدمة أو المكسورة أو المتقادمة وإجراء تحليل لتحديد السبب الجذري لارتفاع النسبة المئوية للممتلكات والمنشآت والمعدات المستهلكة بالكامل.	لتسريع وتيرة التخلص من الأصول المتعطلة أو الفائضة، قدم البرنامج عدة أدوات ومبادرات، بما في ذلك مزاد منظومة الأمم المتحدة عبر الإنترنت، وروابط تعزيز الوظائف ذات الصلة لزيادة أحجام عمليات التخلص. وبعد إصدار التوجيه بشأن تبسيط عمليات التخلص من الأصول في البرنامج في مايو/أيار 2025، قد تجري المكاتب القطرية مزايدات تصل إلى عتبات محددة، مما يدعم التخلص في وقت أنسب. وبالإضافة إلى المزايدات العلنية، يعطي البرنامج الأولوية لطرائق التخلص البديلة لضمان التخلص المناسب من الأصول الملموسة غير المستخدمة والتآلفة والمتقادمة والمستهلكة بالكامل.	نُفذ البرنامج تدابير لتسريع عملية التخلص. وأصبحت المكاتب القطرية الآن أكثر مرونة في إجراء مزايدات الخاصة حتى عتبات محددة. وهذا يمكن فريق إدارة الأصول في المقر العالمي من التركيز على المزايدات ذات الأحجام الأكبر. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
26	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 118	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُجري البرنامج تحليلًا شاملاً لتكاليف وفوائد الاستعانة بمصادر خارجية لأجزاء من عملية كشوف المرتبات لتنفيذها من جانب مقدم خدمات خارجي مع مراعاة المخاطر والفوائد المحققة التي ينطوي عليها ذلك.	تم الانتهاء من دراسة الجدوى وتحليل التكاليف والفوائد.	أجرى البرنامج تحليل التكاليف والفوائد ويخطط لإدارة كشوف المرتبات حصرياً في نظام WINGS. أما بالنسبة إلى كشوف المرتبات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فسيتعين على البرنامج انتظار نتائج مبادرة الأمم المتحدة 80. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
27	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 134	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتحسين عملية بدل الخطر من حيث الأتمتة، وإصدار الشهادات، والحساب، والرصد في المكاتب القطرية لضمان حساب بدل الخطر بشكل صحيح ودفعه فقط عن الأيام المؤهلة.	سيبدأ تصميم واختبار الوصلة البيئية لمدفوعات بدل الخطر بين منصتي WINGS و Workday بعد فترة تجميد منصة WINGS المؤجلة حالياً. وفي غضون ذلك، يعمل البرنامج على تعزيز نزاهة المدفوعات إلى جانب استقرار الإدماج، مع رصد إضافي لمنع المدفوعات المكررة أو غير الموافق عليها.	من المقرر أن تنتهي فترة تجميد WINGS في أغسطس/آب 2026. ويخطط البرنامج لتنفيذ واجهة ربط إدخال كشوف المرتبات بين Workday و WINGS لأتمتة حساب ودفع بدل الخطر. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
28	WFP/EB.A/2023/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 195	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بأتمتة عملية إلغاء المعاملات الداخلية لضمان اكتمالها، ولتحد من مخاطر الأخطاء اليدوية، ولجعل العملية أكثر كفاءة من حيث الوقت.	الصوابط ليست مشكلة. ولم يعد مكون الأتمتة يمثل أولوية بسبب قيود التمويل وهو معلق حالياً إلى أجل غير مسمى.	جُرد البرنامج وضع عملية مؤتمتة لإلغاء المعاملات الداخلية من الأولوية ووضع أعمال الأتمتة في حالة تعليق إلى أجل غير مسمى. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
29	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 34	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسن البرنامج موثوقية توقعاته التمويلية ويضع عتبات واضحة عندما يتعين إرسال إخطارات تكميلية مخصصة إلى المجلس التنفيذي.	أعاد البرنامج مواعيد تقييم التوقعات الخاص به مع جلسات المجلس التنفيذي لضمان توافر أحدث توقعات قبل كل جلسة. ويتم إبلاغ المجلس بشكل منهجي من خلال الملاحظات الافتتاحية للمديرة التنفيذية ومن خلال المشاورات أثناء إعداد خطة الإدارة، والتي تعد التوقعات بالنسبة إليها معياراً مهماً للتخطيط. ونتيجة لذلك، فإن أعضاء المجلس على دراية بأرقام التوقعات قبل الموافقة عليها، وتُجرى في السنة تنقيحات لخطة الإدارة بحسب الحاجة لتبني التوقعات المحدثة، بما في ذلك خلال تحديثات خطة الإدارة 2025-2027.	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علماً بمذكرة قرار البرنامج بشأن استعراض تواتر التوقعات العالمية لعام 2025 وتقييم التوقع المحدث الخاص بالبرنامج. وتنص المذكرة على أنه يمكن إجراء تحديثات مخصصة للتوقعات في حالة وجود أحداث استثنائية يمكن أن تؤدي إلى تغيير كبير في التوقعات قبل التحديث المجدول التالي. ويحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على الاستفادة من التحديثات المخصصة للتوقعات وإبلاغها إلى المجلس التنفيذي. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.			X	
30	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 35	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقترح البرنامج على المجلس التنفيذي معايير للتنقيحات المطلوبة لخطة الإدارة في حالة وجود فروقات في توقعات التمويل للتمكين من تعديل اللانحة العامة أو النظام المالي.	تتضمن خطة الإدارة 2026-2028 نقطة في مشروع القرار تحدد سلطة المديرية التنفيذية لتعديل الميزانية استجابة للتغيرات في توقعات المساهمات، مع التنقيحات المطلوبة إذا كانت التعديلات تقع خارج المعايير المتفق عليها. ويقترح البرنامج أيضاً إدماج نقطة القرار هذه في النظام المالي لموافقة المجلس. وقد تؤدي فروقات توقعات التمويل إلى إجراء تنقيحات لخطط	يحيط مراجع الحسابات الخارجي علماً بنقطة القرار 4 في خطة الإدارة 2026-2028 في البرنامج بالإضافة إلى اقتراح إدراج صياغة مماثلة في التغييرات المقترحة على النظام المالي، والتي سيتم تقديمها للموافقة عليها في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2026. ويقدر مراجع الحسابات		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية، وعند الاقتضاء، لميزانيات دعم البرامج والإدارة بما يتماشى مع السلطة المفوضة. وخلافا لذلك، يتم تقديم تنقيح لخطة الإدارة. ولا يزال البرنامج ملتزما بإبقاء المجلس التنفيذي على علم بالتغييرات المتوقعة في التوقعات وما ينتج عنها من تنقيحات للميزانية.	الخارجي التزام البرنامج بإبلاغ المجلس التنفيذي بالتغييرات في توقعات التمويل العالمية وتنقيحات الميزانية السنوية للبرنامج الناتجة عن الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة وتنقيحات الميزانية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
31	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 49	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج، تمثيلاً مع المادة 9-4 من النظام المالي، بتزويد المجلس التنفيذي بوثيقة واحدة تقارن الميزانية المقترحة بالميزانية الموافق عليها الحالية والميزانية الحالية المعدلة وتسمح بالموافقة على ميزانية البرنامج السنوية، على سبيل المثال في ملحق لخطة الإدارة يحتوي على الخطط الاستراتيجية القطرية لجميع المكاتب القطرية في فترات الموافقة.	حافظت خطة الإدارة 2026-2028 على النهج الذي أدخل في خطة الإدارة 2025-2027 من خلال تضمين الملحق السادس.1 (الجدول ميم-سادسا-1-3) تفاصيل ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها والمتطلبات التشغيلية المتوقعة بحسب البلد، مع مطابقة إجمالي المتطلبات التشغيلية مع الكشف الخامس على أنها الميزانية الأصلية. واستجابة للطلب اللاحق لمراجع الحسابات الخارجي، أعدت الإدارة أيضاً وثيقة إجرائية تحدد العناصر التي سترج بشكل متكرر في خطط الإدارة المستقبلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية وخطط التنفيذ، على النحو المبين في هذه التوصية.	يضمن الملحق السادس.1 لخطة الإدارة 2026-2028 قائمة بميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها لجميع المكاتب القطرية بالإضافة إلى المتطلبات التشغيلية المتوقعة، والتي تأخذ في الاعتبار ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية قيد الإعداد حالياً وتنقيحات الميزانية المخطط لها. ويتوافق مجموع خطط التنفيذ المؤقتة مع ميزانية البرنامج في الجدول 1-4. ويوضح الجدول 1-4 مبلغ ميزانية العام السابق ومبلغ الميزانية الحالية بالإضافة إلى مجموع خطط التنفيذ. كما أدرج البرنامج هذا الإعداد في وثيقة إجرائية. وتعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
32	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 57	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بإعادة صياغة المعلومات المتعلقة بحساب دعم البرامج والتسوية الإدارية في خطة الإدارة، وأن يزود المجلس التنفيذي بأخر القيم الفعلية للميزانية، ويضمن مطابقة الأرصدة الختامية والأرصدة الافتتاحية وأن يقدم إيضاحات إذا تغيرت الافتراضات بأثر رجعي.	حافظت خطة الإدارة 2026-2028 على النهج الذي أدخل في خطة الإدارة 2025-2027 من خلال تضمين الجدول 4-6 والملاحظة الختامية المصاحبة له، ومعلومات مفصلة عن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، بما في ذلك الرصيد الافتتاحي المتوقع لعام 2026، ومطابقة الرصيد الختامي لأحدث الحسابات المراجعة مع تعديلات الميزانية. وبعد المناقشة مع أعضاء المجلس التنفيذي، اتفق على أن العرض في جدول يمكن أن يسبب الإرباك. وتمشيا مع الطلب اللاحق لمراجع الحسابات الخارجي، أعدت الإدارة وثيقة إجرائية تحدد العناصر التي	أدرج البرنامج معلومات إضافية عن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في خطة الإدارة. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج وثيقة إجرائية لتحديد متطلبات العروض التقديرية لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في خطة الإدارة لإثبات ذلك كمعلومات متكررة ولتوسيع أو استبدال المعلومات السردية بجدول. وتعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

رقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				سُدرج بشكل متكرر في خطط الإدارة المستقبلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحساب تسوية دعم البرامج والإدارة.					
33	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 68	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتحسين طلب الموافقة على مبادراته المؤسسية الحاسمة في خطة الإدارة، وعرض الحركة التاريخية للمبادرات الفردية، والمبالغ المرحلة من السنوات السابقة، والنققات.	حافظت خطة الإدارة 2026–2028 على النهج الذي أُدخل في خطة الإدارة 2025-2027 من خلال تضمين الملحق الثالث (الجدول ميم-ثالثا-1) تفاصيل عن المبادرات المؤسسية الحاسمة، بما في ذلك الحركة التاريخية للمبادرات الفردية، والمبالغ المرحلة من السنوات السابقة، والنققات. وتماشيا مع الطلب اللاحق لمراجع الحسابات الخارجي، أعدت الإدارة وثيقة إجرائية تحدد العناصر التي سيتم إدراجها بشكل متكرر في خطط الإدارة المستقبلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمبادرات المؤسسية الحاسمة. وسيستمر الإبلاغ عن نتائج ونققات السنوات السابقة، بما في ذلك أرصدة نهاية العام، من خلال تقرير الأداء السنوي وملحقه المقابل.	أدرج البرنامج معلومات إضافية عن المبادرات المؤسسية الحاسمة في خطة الإدارة والملحق الثالث لخطة الإدارة. ووضع البرنامج وثيقة إجرائية لتحديد متطلبات العروض التقديمية للمبادرات المؤسسية الحاسمة في خطة الإدارة لإثبات ذلك كمعلومات متكررة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
34	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 69	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقترح البرنامج على المجلس التنفيذي تعاريف ومعايير تحدد متى وتحت أي ظروف يمكن تخصيص التمويل للمبادرات المؤسسية الحاسمة. وينبغي أن يمكن هذا المقترح المجلس التنفيذي من تنفيذ دوره في مجال الحوكمة والنظر في تعديل اللائحة العامة أو النظام المالي.	استعرضت الإدارة النظام المالي المتعلق بالميزانية واقرحت على المجلس التنفيذي إدخال تعديلات، كما هو موضح في القسم الخامس من خطة الإدارة 2026–2028، لمعالجة توصيات مراجعة الحسابات ذات الصلة، بما في ذلك هذه التوصية. وسيتبع ذلك المزيد من الاستعراضات للنظام المالي والتوجيهات الداخلية بحسب الاقتضاء. ومن المقرر إدماج تعريف ومعايير للمبادرات المؤسسية الحاسمة في بند من بنود النظام المالي بمجرد الموافقة على التعديلات المقترحة. وفي غضون ذلك، المعايير محددة في خطة الإدارة، وتعرّف المبادرات المؤسسية الحاسمة على أنها مبادرات لمرة واحدة، ومتعددة السنوات لا يغطيها التمويل العادي، ولا ترتبط بمشروع واحد، ومن غير المرجح أن تجذب مساهمات موجهة كافية من الجهات المانحة، وتركز على التغيير التنظيمي.	أعد البرنامج مقترحات تغييرات على النظام المالي سيقدمها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في الدورة السنوية في يونيو/حزيران 2026. وذكر البرنامج أنه سيضع بعد ذلك تعريفا ومعايير للمبادرات المؤسسية الحاسمة كقاعدة مالية. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
35	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 78	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتحديث وتوحيد أدلته ووثائقه التوجيهية المتعلقة بالميزانية، وتحديد تواريخ الاستعراض لضمان تحديث الوثائق، وإنشاء نظام لحفظ ملفات إطار الميزانية المعمول به في مكان واحد بشكل منهجي.	حدثت الإدارة الأدلة المتعلقة بالميزانية. وبالنسبة إلى عملية إعداد الميزانية المؤسسية، قام البرنامج بتوحيد التوجيهات ضمن دليل الإدارة المالية لضمان وضع إطار الميزانية المؤسسية والإطار المالي في مكان واحد وإزالة التكرار بين الأدلة. ويشير دليل الإدارة المالية الآن أيضا إلى الوثيقة الإجرائية التي تحدد العناصر التي سيتم إدراجها في كل خطة إدارة. وتم تحديث دليل الميزانية والبرمجة مع التركيز المستمر على المتطلبات التشغيلية.	قام البرنامج بتحديث دليل الإدارة المالية ودليل الميزانية والبرمجة. ولا يشير دليل التخطيط الاستراتيجي القطري، الذي يعد جزءا من الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج، "مركز جامع للمبادئ التوجيهية والنماذج والجدول الزمنية المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية" إلى أي من الأدلة المتعلقة بالميزانية حتى الآن. ويحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على ربط هذه الأدلة. ومع ذلك، تُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
36	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 80	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج باستعراض التعاريف والقرارات المتعلقة بالميزانية على مستوى أدنى من اللانحة العامة والنظام المالي لمعرفة مدى الحاجة إلى تحويلها إلى لائحة عامة أو نظام مالي وتقديم مقترح بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي.	أجرى البرنامج استعراضا شاملا للنظام المالي المتعلق بالميزانية لتحديد العناصر التي تتطلب الإدراج أو التحديث. ولتحسين التعديلات المقترحة، أجرى البرنامج مقارنة معيارية للممارسات عبر كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الرؤى من استعراض وحدة التفقيش المشتركة للميزنة، وأجرى مشاورات داخلية لتقييم الآثار التشغيلية، وتعاون مع أعضاء المجلس التنفيذي من خلال مشاورات غير رسمية ورسمية، كان آخرها في يناير/كانون الثاني 2026. وتم عرض التعديلات المقترحة في القسم الخامس من خطة الإدارة 2026-2028 ومن المقرر الموافقة عليها في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2026.	أعد البرنامج مقترحا لإدخال تغييرات على النظام المالي سيقدمه إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في الدورة السنوية في يونيو/حزيران 2026. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
37	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 87	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج ويحسن محتوى خطة الأداء السنوية وشكلها، ولا سيما تقصير السرد لصالح العروض الجدولية للميزانية المتكاملة للنظم والكشوف المالية للتمكين من قياس الأداء وإدارته على نحو أفضل.	تجاوزت عملية إعادة الهيكلة التنظيمية العمل الذي بدأ في إطار المبادرة المؤسسية الحاسمة للفترة 2022-2025 "تنفيذ الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية"، بما في ذلك إدخال إطار المساءلة الإدارية ونموذج مساءلة جديد من مستويين. وبموجب هذا النموذج، تقع مسؤولية إدارة أداء المكاتب القطرية الآن بالكامل على عاتق المديرين القطريين من خلال خط الرقابة الخاص بهم إلى الرئيس التنفيذي للعمليات، ولم تكن خطة الأداء السنوية شرطاً مؤسسياً إلزامياً خلال العامين الماضيين. وبما أن خطة الأداء السنوية لم تعد أداة للتخطيط المؤسسي، لن يقوم البرنامج باستعراضها أو أتمتتها، ريثماً يتم اتخاذ قرارات بشأن نهج تخطيط المكاتب القطرية ضمن الإطار الجديد.	في حين ذكر البرنامج أن خطة الأداء السنوية لم تعد أداة تخطيط مؤسسية، فقد تم تحديث دليل التخطيط السنوي في يناير/كانون الثاني 2026 ليقول إن الرئيس التنفيذي للعمليات لا يزال بحاجة إلى وقت لتحديد الطريق للمضي قدماً بشأن هذه العملية حتى يتم إصدار توجيهات مؤسسية جديدة. ولم يتم تنفيذ التوصية.			X	
38	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 96	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج استبياناته المتعلقة بالضوابط الداخلية بحثاً عن التداخلات والتوحيد المحتمل، وأن يستكمل الأسئلة بصيغة نعم أو لا بمؤشرات أداء رئيسية محسوبة بموضوعية، وأن يستعرض أداة البرمجيات من حيث سهولة الاستخدام وفعالية وظائفها من حيث التكاليف.	استعرض البرنامج الاستبيانات بشأن خطاب التمثيل وعملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية، وإزالة التكرار وقام بتنقيح خطاب التمثيل. وتهدف كلتا العمليتين إلى تقديم رد واحد ومتسق، مع الاعتراف بأن الملكية تمتد إلى شعبة رئيس الشؤون المالية وشعبة إدارة المخاطر. وتم تطوير العمليتين من خلال نظام المخاطر والتوصيات المبني على Salesforce مما يضمن استفادة عمليات كل من شعبة رئيس الشؤون المالية وشعبة إدارة المخاطر من المنصة نفسها لتحسين التكامل والاتساق عبر دورة حياة إدارة المخاطر. وتتضمن الدراسة الاستقصائية تحسينات في هيكل الدراسات الاستقصائية، والتغطية، والاستجابات الموضوعية والمدخلات القائمة على البيانات.	قام البرنامج بتحديث خطاب التمثيل وعملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية، وإزالة التكرار. وتحتوي الآن عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية على تعاريف واضحة لخيارات الإجابات. وأنشأ البرنامج نموذجاً أساسياً لتحسين أتمتة تحليل الاستجابات. وتعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
39	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 107	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر البرنامج في اتخاذ إجراءات إضافية لضمان الامتثال لسياسته بشأن مكافحة التدليس والفساد، ولا سيما في بها، والتوجيهات ودليل الشراء، والتي	يتحقق البرنامج من جميع الشركاء التعاقديين مقابل قائمة العقوبات الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفقاً لتعليمات المدير(ة) التنفيذي(ة) المعمول بها، والتوجيهات ودليل الشراء، والتي	لم يشرع البرنامج في اتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة التدابير في ضوء البائعين الخاضعين للعقوبات ومتطلبات الجهات المانحة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
			ضوء البائعين الخاضعين لعقوبات ومتطلبات الجهات المانحة.	تحدد هذه القائمة على أنها خط الأساس المؤسسي الملزم الوحيد. ويبين هذا النهج الموقف المؤكد لأمين عام الأمم المتحدة بأن التحقق مقابل قوائم العقوبات الوطنية أو الإقليمية لن يكون مناسباً من الناحية القانونية ولا متسقاً مع المبادئ الإنسانية. وفي حين أنه يجب على الشركاء أن يتمتعوا بالأهلية القانونية للعمل في البلد المعني، فإن الاستبعاد لا يستند إلا إلى قائمة الأمم المتحدة. وفي حالات محدودة، قد يتعاون البرنامج مع الجهات المانحة لضمان الامتثال للالتزامات القانونية المحددة للجهات المانحة، من دون إجراء تحقق منهجي مقابل قوائم العقوبات غير التابعة للأمم المتحدة.					
40	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 117	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يجري البرنامج استعراضات للحالات اللاحقة للوقائع في المقر مرتين في السنة استناداً إلى قائمة كاملة للحالات اللاحقة للوقائع، وإعداد التقرير النهائي عن الأنشطة العالمية بما في ذلك التحليل والتعليقات، وتقديم التقرير إلى نائب المديرية التنفيذية ورئيس الشؤون المالية للعلم واتخاذ المزيد من الإجراءات، إذا اعتبر ذلك ضرورياً، على أساس سنوي.	بالإضافة إلى التحديث السابق بشأن تصميم وتنفيذ نوع محدد من أوامر الشراء اللاحقة للوقائع في حل التوريد الذكي، تم الآن طرح هذه الوظيفة على مستوى العالم وهي تمكن من تحديد أوامر الشراء اللاحقة الوقائع بشكل متسق وموثوق من خلال الانتقال التدريجي من استخدام النظامين المزدوجين (SmartSourcing وWINGS). ولتعزيز الرقابة، تجتمع لجنة عقود الشراء اللاحقة للوقائع في المقر مرة واحدة في السنة لاستعراض حالات وحدة الأعمال في المقر العالمي وكذلك الحالات اللاحقة للوقائع في المكاتب القطرية والتي تزيد عن 50 000 دولار أمريكي.	يقر مراجع الحسابات الخارجي بالجهود التي يبذلها البرنامج. ومع ذلك، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي عمليات الشراء اللاحقة للوقائع خلال فحصه المؤقت للعينة. ولم تُدرج هذه الحالات في استعراض البرنامج. ولذلك، لا تزال البيانات الأساسية للبرنامج لاستعراض الحالات اللاحقة للوقائع تفتقر إلى الاكتمال. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			
41	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 118	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقلل البرنامج الحالات اللاحقة للوقائع ضمن فئات سوء التخطيط والرقابة الداخلية، وأن يضمن قصر الحالات اللاحقة للوقائع على الحالات الاستثنائية.	بالإضافة إلى التحديث السابق بشأن تصميم وتنفيذ نوع محدد من أوامر الشراء اللاحقة للوقائع وتدفق العمل في SmartSourcing الذي يجمع فئات المبررات اللاحقة للوقائع، تم طرح هذه الوظيفة على مستوى العالم مع الانتقال التدريجي من استخدام النظامين المزدوجين (SmartSourcing وWINGS). ويتم تعزيز ذلك بشكل أكبر في تدفق العمل من خلال تقييد الموافقات	لاحظ مراجع الحسابات الخارجي حالة واحدة لاحقة للوقائع أثناء فحص العينة. وتحقق مراجع الحسابات الخارجي مما إذا كانت هذه الحالة جزءاً من قائمة الحالات في البرنامج. ووجد أن هذه الحالة اللاحقة للوقائع لم تُدرج. ولذلك، لا تزال البيانات الأساسية للبرنامج لاستعراض الحالات اللاحقة للوقائع تفتقر إلى الاكتمال. ويرى	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				على مستوى المديرين، مع تفويض فرعي محدود. ويُبلغ عن جميع المشتريات اللاحقة للوقائع ليستعرضها كبار المديرين مع اشتراط وجود وثائق داعمة كافية.	مراجع الحسابات الخارجي أنه من الضروري تحديد جميع الحالات اللاحقة للوقائع للحفاظ على لمحة عامة وحوادث كهذه. ولذلك، يعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.				
42	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 131	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يكرر مراجع الحسابات الخارجي توصيته بأن يضمن البرنامج عدم تسجيل التصحيحات لأغراض إبلاغ الجهات المانحة في سنوات مالية لاحقة.	تنص المبادئ التوجيهية لإغلاق الحسابات الآن بوضوح على أنه "ينبغي إجراء أي تعديلات ضرورية على النفقات خلال فترة الإبلاغ والسنة المالية نفسها للمصروفات الأصلية". وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج بتعديل القوائم المرجعية للإدارة المالية في المكاتب القطرية والإقليمية لضمان قيام جميع المكاتب القطرية بإجراء التعديلات اللازمة قبل الإغلاق المالي لنهاية العام، مما يدعم دقة السجلات المالية.	قام البرنامج بتعديل المبادئ التوجيهية لإغلاق الحسابات والقائمة المرجعية للإدارة المالية. وتنص هذه الوثائق على أنه ينبغي إجراء أي تعديلات ضرورية على النفقات خلال فترة الإبلاغ والسنة المالية نفسها للمصروفات الأصلية. ويبحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على ضمان امتثال المكاتب القطرية للتوجيهات. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد تُنفذ.	X			
43	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 147	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُسرّع البرنامج جمع المعلومات المتعلقة بخسائر السلع الغذائية ويحسنها وأن يضمن توفر قرار الشطب الذي يتخذه المدير التنفيذي في وقت إعداد الكشوف المالية على النحو المطلوب في المادة 4-12 من النظام المالي.	النظم والإجراءات الموحدة موجودة في جميع المكاتب القطرية لضمان الاعتراف بخسائر السلع والتصديق عليها في الوقت المناسب. ويتم تضمين هذه العمليات في المنصات المؤسسية في البرنامج، بما في ذلك LESS، وتتواءم مع الضوابط المالية والتشغيلية القائمة. وعلى هذا الأساس، يعتبر البرنامج أن توصية المراجعة قد عولجت بالكامل ويطلب إغلاقها.	وجد مراجع الحسابات الخارجي حالات مماثلة من التأخر في حالات قيد خسائر السلع الغذائية والتأخر في معالجة مطالبات الخسائر في عام 2025. وقدم مراجع الحسابات الخارجي توصيات جديدة بشأن الخسائر المتكررة في السلع الغذائية ومخطط التأمين الذاتي. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد تجاوزتها الأحداث.			X	

رقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
44	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 148	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع مقر البرنامج، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، ضوابط إضافية، مثل عمليات الفحص العشوائي، للتحقق من تقارير خسائر المخزون والمخزون الحاضر في السجلات.	عالج البرنامج هذه التوصية من خلال تعزيز ضوابط التحقق من المخزونات المضمنة في جميع عمليات البرنامج. وأضفى البرنامج الطابع الرسمي على عمليات الجرد المادي للمخزون وإجراءات الفحص العشوائي، وعزز التحقق من خسائر المخزون مقارنة بالمخزون الحاضر وسجلات النظام، ووضّح متطلبات التحقق المستقل. ويتم إجراء التحقق اليومي من الصحة، والمطابقات الشهرية، والإحصاءات المستقلة الفصلية والسنوية، مع تحليل التباينات وتوثيقها واستعراضها من جانب إدارة المكتب القطري. وبالنسبة إلى المخزون الذي تحتفظ به أطراف ثالثة أو شركاء متعاونون، يفرض البرنامج إجراء عمليات جرد مادي بمشاركة البرنامج أو الإبلاغ يتم التحقق منه في الأماكن التي يكون الوصول إليها مقيدا. ويجري المقر العالمي رقابة دورية للتحقق من الامتثال وتوثيق إجراءات المتابعة.	ينص دليل اللوجستيات على أن عمليات الفحص العشوائي في المستودعات تشمل التحقق العشوائي من مستويات المخزون في مواقع محددة لضمان الدقة. وعمليات الفحص العشوائي عشوائية وتركز على بنود أو مناطق محددة، مما يوفر لمحة عن دقة المخزون ويساعد على تحديد التناقضات أو الأخطاء التي تتطلب التصحيح. ومن أجل الامتثال للمتطلبات، قدم البرنامج عينات من عمليات الفحص العشوائي التي أجريت. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
45	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 159	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يكرر مراجع الحسابات الخارجي التوصية بأن يحسن البرنامج دقة واكتمال نماذج الإبلاغ على أساس الاستحقاق، ولا سيما أنه ينبغي للبرنامج - كأفضل الممارسات والأنشطة المعيارية للإغلاق في نهاية العام - أن يطلب من الوحدات المالية إبلاغ أوامر الشراء المفتوحة إلى وحدات الإنفاق من أجل استعراضها إذا كان من الضروري أخذها في الاعتبار لأغراض الاستحقاق في نهاية العام.	عزز البرنامج دقة واكتمال الإبلاغ عن الاستحقاقات من خلال تعديل التوجيهات بشأن الإغلاق للتشديد على جودة الاستحقاق وتعزيز إجراءات الاستعراض. وأبلغ البرنامج عن أوامر الشراء المفتوحة وورقة دخول الخدمة المحتمل والبنود المستبعدة من مذكرة استلام البضائع للاستعراض المنهجي، مما عزز الضوابط على الإبلاغ عن نهاية الفترة ودعم التطبيق المتسق للتوجيهات المحدثة.	زادت المبالغ المستحقة غير المسجلة مقارنة بالعام السابق. ولذلك، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
46	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 168	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد البرنامج الانحرافات بين أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وأسعار السوق (ضوابط وقائية)، وألا يصرف منحة التعليم إلا في حدود المصروفات الفعلية بالعملة الأجنبية المحولة إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار السوق، وإصدار لائحة ملزمة خاصة بذلك.	يرصد البرنامج بانتظام الفروق بين أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وأسعار الصرف في السوق. وتحدد التقارير الشهرية العملات في حالة الإنذار بناء على فروقات كبيرة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية وترشد القرارات بشأن الوقت الذي لا تكون فيه أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة مناسبة لحساب استحقاقات منح التعليم. وتم تعديل دليل الموارد البشرية، الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، لتوفير أساس قانوني لاستخدام سعر صرف بديل حيث لا تعبر أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة عن ظروف السوق الفعلية.	ينشر البرنامج تقريراً شهرياً يحدد العملات المبلغ عنها بأنها نقاط ساخنة أو في حالة إنذار، والذي يعمل كمرجع رئيسي لتحديد متى قد يكون من المناسب عدم استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة لحساب استحقاقات الموظفين. كما عدّل البرنامج دليل الموارد البشرية لتوفير أساس قانوني لاستخدام سعر صرف بديل. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
47	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 193	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج إطاره الحالي لرصد الشركاء المتعاونين في ضوء المعايير المنسقة والإلزامية القائمة على المخاطر مع الأخذ في الاعتبار الأساليب المطبقة في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على سبيل المثال الجوانب التي حظيت بقبول جيد في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية.	وضعت اللمسات الأخيرة على إطار ضمان الشراكات مع المنظمات غير الحكومية بما في ذلك الحد الأدنى من التدابير لرصد الأداء.	وضع البرنامج اللمسات الأخيرة على إطار ضمان إدارة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والذي يتضمن معياراً بشأن التنفيذ وإدارة الأداء. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
48	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 194	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج وثائق رصد الشركاء المتعاونين وينسقها.	تم إطلاق إطار ضمان الشراكات مع المنظمات غير الحكومية في مايو/أيار 2025، وهو يحدد الحد الأدنى من التدابير لرصد أداء الشركاء، مدعوماً بأدوات رصد موحدة وضوابط داخلية إلزامية، بما في ذلك تقييمات أداء الشركاء وعمليات الفحص العشوائي الواعية بالمخاطر. ويجري رصد الامتثال لمعايير الضمان باستخدام أدوات داخلية مثل القوائم المرجعية ومؤشرات الأداء الرئيسية، مع تضمين العناصر المهمة في عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية لعام 2025. وسيتم زيادة تعزيز الرصد والإبلاغ من خلال رقمنة وأتمتة بيانات الضمان من خلال أداة DOTS في عام	أدرج البرنامج أسئلة تتعلق بإدارة الشركاء المتعاونين في عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية لعام 2025. كما زاد البرنامج تعزيز رصد الشركاء المتعاونين وتنسيق الوثائق من خلال القائمة المرجعية للمكاتب القطرية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تبلغ عن الحد الأدنى من تدابير أطر ضمان إدارة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية. وتُعد الرقمنة في أداة DOTS خطوة إضافية مفيدة نحو وثائق أكثر تناسقاً. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				2026، مما يتيح الرقابة المركزية على معلومات الضمان المبلغ عنها ذاتيا في المكاتب القطرية.					
49	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 201	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يرصد المقر عن كثب ما إذا كانت المكاتب القطرية تمتثل لمتطلبات الفحص العشوائي وفقا للتوجيهات المؤسسية، وأن يدعم المكاتب القطرية في تحسين العمليات الخاصة بكل منها.	يرصد المقر العالمي امتثال المكاتب القطرية لمتطلبات الفحص العشوائي من خلال مصادر بيانات متعددة، بما في ذلك استجابات الضمان في نهاية العام، ومؤشرات الأداء الرئيسية للضمان في منتصف العام، وأدوات التتبع الفصلي، والإبلاغ المستمر من خلال وحدة الفحص العشوائي في Partner Connect، والقوائم المرجعية للرقابة المدمجة في إجراءات الرقابة الإدارية. ويقوم البرنامج بشكل دوري بالتحقق بالتأليف من النتائج عبر هذه المصادر، بما في ذلك تقارير المراجعة الداخلية والخارجية وبيانات تتبع الشراكات، لتحديد الثغرات أو التناقضات وإرشاد المتابعة، بدعم من التوجيهات بشأن الفحص العشوائي المستتير بالمخاطر.	يعكف البرنامج على تنفيذ وحدة الفحص العشوائي في Partner Connect وقد أنشأ أداة تتبع عالمية لرصد تنفيذ عمليات الفحص العشوائي المخطط لها. وتوفر أداة التتبع للمقر العالمي لمحة عامة عن مخاطر شركائه المتعاونين، وعدد عمليات الفحص العشوائي المخطط لها، وعدد عمليات الفحص العشوائي التي أجريت. وتعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
50	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 208	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدّث البرنامج توجيهاته بشأن البرامج المدرسية ويؤكد، مع ضمان أن تكون التوجيهات ذات الصلة في مختلف الوثائق مرجعية ومترابطة لتسهيل تنفيذ المكاتب القطرية للبرامج المدرسية خلال جميع مراحل دورة المشروع.	تم تحديث الإحالات المرجعية والوصلات الشبكية داخل التوجيهات بشأن الوجبات المدرسية في الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج. ووضع البرنامج وأصدر التوجيهات المؤسسية المتعلقة بفسانم السلع والتوجيهات بشأن الانتقال. وستتم إتاحة كلتا الوثيقتين من خلال الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج بموجب القسم 4-7 من الوجبات المدرسية، الاستدامة وتسليم المسؤولية (التوجيهات بشأن الانتقال)، والقسم 4-5، تنفيذ التغذية المدرسية القائمة على النقد (التوجيهات المتعلقة بفسانم السلع).	قام البرنامج بتحديث توجيهاته بشأن البرامج المدرسية في الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج بما في ذلك الإحالات المرجعية عبر الوصلات الشبكية وأضاف توجيهات جديدة بشأن نهج منظم للانتقال من التنفيذ المباشر من جانب البرنامج إلى برامج الوجبات المدرسية الوطنية. ويغطي الدليل الآن جميع مراحل برنامج الوجبات المدرسية. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
51	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 213	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسّن البرنامج عملية المطابقة والرصد المالي للتحويلات المدرسية عن طريق نشر المتطلبات الدنيا الإلزامية والنماذج المؤسسية لدعم عملية المطابقة والرصد والتوثيق، مع الأخذ في الاعتبار	يواصل البرنامج طرح الحل الرقمي School Connect في المكاتب القطرية وتعزيز الأداة لتعزيز المطابقة والضمان في ما يخص برامج الوجبات المدرسية التي يديرها البرنامج. وتم اعتماد School	نفذ البرنامج بالفعل School Connect في 25 بلدا ويخطط لطرحه في بلدان إضافية. ويتيح School Connect عرض البيانات في الوقت الفعلي على مستوى المدارس بشأن تقديم	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
			سيناريوهات التنفيذ والنماذج التشغيلية المختلفة.	Connect كحل قياسي لتكنولوجيا المعلومات لرصد توزيع التغذية المدرسية والإبلاغ عنها، وتم تعزيزه لدعم نماذج التنفيذ المتنوعة، بما في ذلك المساعدة العينية والتحويلات القائمة على النقد، بما يتواءم مع القدرات الحكومية. ويتم تحقيق أهداف الطرح باستمرار، وأعطيت الأولوية لـ School Connect في السياسات المؤسسية، وخطط الإدارة وأطر الاستثمار، مما يدعم الشفافية والوضوح على مستوى المدارس وأهداف الضمان الأوسع في البرنامج.	المساعدة، وإدارة المخزون وشراء السلع الغذائية. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.				
52	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 219	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يكرر مراجع الحسابات الخارجي توصيته بأن يُعيد البرنامج النظر في تعريف قسائم السلع، وينشئ فئة محاسبية مناسبة، ويضمن التصنيف الصحيح وصحة الإفصاحات المدرجة في المذكرات لمختلف أنواع قسائم السلع، على سبيل المثال التحويلات المدرسية.	عالج البرنامج التوصية من خلال استكمال التوجيهات الموحدة بشأن قسائم السلع والموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، فأُضفى بالتالي الطابع الرسمي على الإطار ووُجده بما يتماشى مع توصية مراجع الحسابات الخارجي.	أصدر البرنامج توجيهات شاملة بشأن قسائم السلع وقام بتحديث التوجيهات المحاسبية ذات الصلة. وتضمن توضيحات الفئة المحاسبية التصنيف والإفصاح الصحيحين. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
53	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 220	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يسلط البرنامج الضوء على أهمية الفصل بين تكاليف التحويلات وقيمة التحويلات في توجيهاته الموحدة المحدثة بشأن التغذية المدرسية.	قام البرنامج بتطوير ونشر توجيهات مؤسسية بشأن قسائم السلع، والتي توفر توجيهات شاملة على المستوى المؤسسي تعالج هذه التوصية وغيرها من التوصيات.	أصدر البرنامج توجيهات شاملة بشأن قسائم السلع وقام بتحديث التوجيهات المحاسبية ذات الصلة. وتحتوي كلتا الوثيقتين على أقسام محددة تتعلق بقيمة التحويلات، وتكاليف التحويلات وفصلها. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
54	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 237	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحسن البرنامج عمليات الميزانية ذات الصلة بأسطول الأمم المتحدة عن طريق تزويد المجلس التنفيذي بخطط شاملة وشفافة للميزانية، بما في ذلك تحديثات هيكل تكاليف العملية.	عزز البرنامج الحوكمة، والرقابة المالية والشفافية لأسطول الأمم المتحدة ضمن إطار التفويض والحوكمة المعتمد للعملية المشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتوجد ترتيبات حوكمة واضحة، مدعومة بتعميمات المدير (ة) التنفيذي (ة) التي ترسي سلطة الإدارة، والاستخدام الإلزامي لتأجير أسطول الأمم المتحدة، والرقابة المركزية على تكاليف الأسطول.	عزز البرنامج الحوكمة والرقابة المالية للعملية المشتركة لأسطول الأمم المتحدة. وتضفي تعميمات المدير (ة) التنفيذي (ة) الطابع الرسمي على هيئات الحوكمة، وتوضح السلطة المفوضة، وتضفي الطابع المركزي على الضوابط المالية. وأنشأ البرنامج حساباً خاصاً، امتثالاً للمادة الخامسة من			X	

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				ويقوم البرنامج بحساب حصته من خلال حساب خاص قائم بموجب النظام المالي الحالي، مع ضوابط موافقة محددة والإفصاح الكامل في الكشف المالية المراجعة. وتوفر هذه الترتيبات المساءلة، وإمكانية المراجعة، والشفافية، وبالتالي يُقترح إغلاق التوصية.	النظام المالي. وتعرض خطة الإدارة 2026-2028 (الملحق الخامس) النفقات المتوقعة لعام 2026. وتتوفر الحوكمة والشفافية القويتان. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد تجاوزتها الأحداث.				
55	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 252	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُنشئ البرنامج مركزا جامعاً لجميع وثائق وتوجيهات تفويض السلطة، وتبسيط عملية تفويض السلطة إلى أقصى حد ممكن، ومواءمة المسؤوليات مع هذا الهيكل.	في إطار تحضيره للهيكل التنظيمي الجديد المكون من مستويين، أنشأ البرنامج مستودعاً يستند إلى Excel لتفويضات السلطة في عام 2025، يحدد جميع أدوات تفويض السلطة التي تتطلب تحديثات لتتواءم مع الهيكل الجديد. وتم تنقيح عدة أدوات في أواخر عام 2025، وتم توحيد التغييرات المتبقية في تعميم إطاره صدر في أوائل عام 2026 لضمان الاستمرارية التشغيلية. وسيستخدم البرنامج هذا المستودع لمواصلة إنشاء مستودع شامل لتفويضات السلطة أثناء العمل مع شعبة التكنولوجيا لاستكشاف الحلول الرقمية. وتم تحديد منسق تفويضات السلطة لرئاسة تدفق العمل اعتباراً من أوائل عام 2026.	قام البرنامج بتقييم أدوات تفويض السلطة ولكنه لا يزال يعمل على إنشاء مستودع شامل. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
56	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 257	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينظر البرنامج في حل رقمي للتفويض الفرعي للسلطة بدلاً من إصدار مذكرات لضمان الشفافية والوضوح، وألا يُفوض سلطات إضافية إلا لفترة زمنية محدودة.	بناء على العمل الذي تم تنفيذه بالإضافة إلى الأدوات المتاحة، يعمل البرنامج مع شعبة التكنولوجيا بهدف تحديد المتطلبات التكنولوجية لحل رقمي محتمل لدعم أطر تفويض السلطة الخاصة به. وسينظر هذا الحل أيضاً في فترات صلاحية السلطات المحددة. ويرتبط هذا بالتركيز المعزز على تفويض السلطة في عام 2026.	لا يزال البرنامج في طور استعراض المتطلبات التقنية لحل رقمي يراعي الأدوات الحالية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
57	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 264	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج الأتعاب والاستحقاقات على أساس قانوني سليم يوافق عليه على المستوى المناسب.	في الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023، أبدى البرنامج عدم موافقته على هذه التوصية. ومع ذلك، ذكر البرنامج أنه على استعداد لاستعراض تفويض السلطة والمستوى، وإذا لزم الأمر، تأكيده بشكل أوضح. واستعرض البرنامج تفويض السلطة لإنشاء فئات أجور الخبراء الاستشاريين، رغم وجوده بالفعل، وتعزيزه من خلال مذكرة قرار جديدة للمديرة	قرر البرنامج أن يواصل مديرو الموارد البشرية والخدمات الإدارية تحديد الرسوم والاستحقاقات. وقامت المديرية التنفيذية بتفويض سلطة تحديد أتعاب الخبراء الاستشاريين بشكل صريح إلى مدير الموارد البشرية. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				التنفيذية. وترد فئات الأجور في دليل الموارد البشرية، وهو الصك المعين رسمياً كإطار تنظيمي للبرنامج وسياساته بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وفي ما يتعلق بمبلغ المعيشة الشهري، فوضت مذكرة قرار المدير (ة) التنفيذي(ة) السابقة بالفعل السلطة بشكل صريح والتي تم تفويضها فرعياً بشكل مناسب.					
58	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 278	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يربط البرنامج بين تدفقات العمل لتفويض السلطات المالية والأدوار ذات الصلة في نظام WINGS، وأن يضمن ألا تُمنح الأدوار في نظام WINGS إلا للموظفين الذين يتمتعون بالسلطات المطلوبة.	بسبب ترقية نظام WINGS، تم إيقاف جميع أنشطة تطوير النظام مؤقتاً حتى أغسطس/آب 2026. وبالتوازي مع ذلك، أدى انتقال البرنامج إلى ServiceNow كآداته الجديدة لإدارة الخدمات إلى تقييد التقدم في تكامل النظم. وعلى الرغم من هذه التحديات، عزز البرنامج تعيين أدوار التصديق في COUPA، وهنا بتوافر مهام مسؤول التصديق في لوحة معلومات تفويض السلطة المالية، بما يتماشى مع الإجراءات التشغيلية الموحدة الصادرة في عام 2025. ونتيجة لذلك، يتم الآن استخدام لوحة المعلومات لأغراض الرقابة، مما يمثل خطوة أولية ولكن إيجابية نحو تنفيذ التوصية.	يطلب البرنامج الآن إجراء فحوصات بين COUPA ولوحة معلومات تفويض السلطة المالية. وينصح مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بالسعي إلى الحلول المؤتمتة، بدلاً من الاعتماد على الضوابط اليدوية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
59	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 284	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُنشئ البرنامج عمليات وإجراءات للرصد والإبلاغ مع مؤشرات أداء لممارسة السلطة المفوضة.	بعد تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد المكون من مستويين، والذي أدى إلى تغييرات كبيرة في الهيكل السابق للمكاتب الإقليمية وزيادة المساءلة الوظيفية، يقوم البرنامج باستعراض إدارته العامة لتفويض السلطة لضمان تحديثها وسهولة تحديدها. وكجزء من هذا العمل، سيواصل البرنامج أيضاً عمله لتعزيز الرصد والإبلاغ عن السلطات المفوضة مع الإشارة إلى أن النموذج القياسي للقائمة المرجعية للرقابة المستخدم لبعثات الرقابة الإدارية يتضمن بالفعل توجيهات بشأن وظائف المقر العالمي للنظر في تفويض السلطة كجزء من تدابير الرقابة الإلزامية ضمن مجالات العمليات ذات الصلة.	لا يزال البرنامج يحدد عمليات الرصد والإبلاغ لممارسة السلطة المفوضة. وينبغي للبرنامج أن ينظر أيضاً في مزيد من الأدوات والعمليات إلى جانب القوائم المرجعية للرقابة. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
60	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 296	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحلل البرنامج أسباب العدد الكبير من الخبراء الاستشاريين المعاد تعيينهم واستخدام النتائج في تخطيط قوته العاملة.	في حين أن استخدام الخبراء الاستشاريين كان يؤخذ عادة في الاعتبار في التخطيط التشغيلي للقوة العاملة والمواءمة التنظيمية، فقد أجرى البرنامج الآن تحليلاً مفصلاً لأسباب إعادة تعيين الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل، بما في ذلك الخبراء الاستشاريون. ويأتي ذلك بعد تنقيح أجري في أوائل عام 2025 لاستمارة طلب تعيين الخبراء الاستشاريين حيث يُطلب من مكاتب التوظيف تحديد سبب ومبرر إعادة التعيين. وسيزيد هذا التحليل من دعم عمليات تخطيط القوة العاملة المؤسسية.	قام البرنامج بتحليل استخدام الخبراء الاستشاريين واستخدم النتائج لتخطيط قوته العاملة. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
61	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 301	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقلل البرنامج التعاقد مع المتقاعدين من الأمم المتحدة كخبراء استشاريين وأن يمتثل للحدود المفروضة على هذا التعاقد.	ذكر البرنامج جميع مديري المكاتب وجهات الاتصال المعنية بالموارد البشرية على المستوى العالمي بالقواعد التي تحكم مشاركة المتقاعدين من الأمم المتحدة وقام بتحديث استمارة طلب تعيين الخبراء الاستشاريين لتشمل تذكيراً مماثلاً وتطلب تبريرات معززة لتوظيف المتقاعدين من الأمم المتحدة. وانسجاماً مع مراجعة الحسابات الخارجية في فبراير/شباط 2025، أجرى البرنامج تحليلاً لتحديد أثر التغيير في ما يتعلق بتوظيف المتقاعدين من الأمم المتحدة من عام 2024 إلى عام 2025. وتُظهر النتائج انخفاضاً في التوظيف وزيادة في الامتثال للحدود.	يبحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على عدم دفع أكثر من 22 000 دولار أمريكي للمتقاعدين من الأمم المتحدة المعيّنين كخبراء استشاريين. ونظراً إلى أن البرنامج قد قلل من مشاركة المتقاعدين من الأمم المتحدة، يعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
62	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 321	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُحدث البرنامج تعميم المدير التنفيذي (OED2020/015) بشأن عملية الإعفاء لضمان اتخاذ موظفي المشتريات قراراً بشأن نهج السوق المناسب؛ وإدراج معلومات عن فئات الإعفاء والوثائق المطلوبة إما في التعميم أو في دليل شراء السلع والخدمات.	تم تحديث تعميم المدير (OED2025/011) بشأن تفويض السلطة مع شروط للعمليات على مستوى أعلى واستراتيجي، وبالتالي، يتم تناول عملية الإعفاء بدلاً من ذلك في دليل السلع والخدمات، والذي يعرض الخطوات والمتطلبات التفصيلية لطلب الإعفاءات والموافقة عليها. ويجري تحديث دليل السلع والخدمات، وهو يوضح أدوار كل من الوحدات الطالبة وموظفي المشتريات.	يحدد دليل الشراء عملية الإعفاءات ويوضح أدوار كل من الوحدات الطالبة وموظفي المشتريات. ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن التعميم الجديد لا يحل محل تعميم عام 2020 في ما يخص الإعفاءات ذات الشروط المتعارضة ولكنه يشير إليه بشكل صريح. ويبحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على تحديث أو إلغاء تعميم عام 2020 لتجنب الشروط المتضاربة. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
63	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 327	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج إجراء المفاوضات كجزء من إجراءات الشراء التنافسية قبل قرار منح العقود وفقا لما ينص عليه دليل شراء السلع والخدمات.	يحدد دليل الشراء إجراءات ومبادئ التفاوض. ويوضح أن المفاوضات، في سيناريوهات الشراء التنافسية، قد تعتبر ضرورية بعد اختتام التقييم، من جانب فريق تفاوض معين، وبموافقة هيئة المشتريات، ولكن قبل منح العقد رسميا. وسيتم توفير توجيهات بشأن المفاوضات الاستثنائية اللاحقة للمنح بشأن الشروط والأحكام في دليل الشراء النهائي المحدث. وإجراءات الرقابة التي تستعرض الجوانب في المفاوضات موجودة. وتتضمن القائمة المرجعية للرقابة على المشتريات سؤالا محددا يستعرض ما إذا كانت المناقصات تعالج وفقا لمبادئ الشراء الخاصة بالمنافسة والشفافية والإنصاف.	ذكر البرنامج أنه سيقوم بتحديث دليل الشراء ليشمل المفاوضات الاستثنائية اللاحقة للمنح. وذكر البرنامج جميع موظفي المشتريات بشروط المفاوضات. وعلاوة على ذلك، تتضمن القائمة المرجعية للرقابة سؤالا عن المناقصات التنافسية والشفافة والمنصفة. وتعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
64	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 333	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد مقر البرنامج أفضل الممارسات المتعلقة بمعايير تقييم الخدمات الاستشارية ويشاركها مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية.	يستعرض البرنامج بانتظام دليل الشراء وستظهر التوضيحات بشأن أفضل الممارسات لمعايير التقييم بما في ذلك القوائم النموذجية في التحديث المستمر لدليل شراء السلع والخدمات.	ذكر البرنامج أنه سيدرج أفضل الممارسات والقوائم النموذجية في دليل الشراء. ونظرا إلى أن البرنامج قد شارك عينة من القوائم النموذجية مع جميع موظفي المشتريات عبر البريد الإلكتروني، يعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
65	WFP/EB.A/2024/6-A/1 القسم 1، الفصل جيم، الفقرة 338	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2023	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج استخدام الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين العمليات وتجنب الاعتماد على الموظفين المتعاقدين ووضع تدابير تصحيحية.	نفذت شعبة التكنولوجيا أداة مخصصة في نظام ServiceNow لتتبع بائعي تكنولوجيا المعلومات، ورصد اتجاهات الاستخدام، وتحديد الاعتماد المفرط وضمان المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية. ويقوم البرنامج أيضا باستعراض استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل لتوظيف المطورين والاستعداد لنشر المبادئ التوجيهية بشأن WFPgo لتعزيز أفضل الممارسات في توظيف وإدارة الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويشمل ذلك توصيات لتحسين ممارسات التوريد مثل تشجيع مسابقات العطاءات الثانوية ضمن مجموعات الاتفاقات الطويلة الأجل للمشاريع الجارية وتنفيذ آليات لدعم النقل	نفذ البرنامج أداة لتتبع الخدمات الاستشارية ويقوم باستعراض الاتفاقات الطويلة الأجل. ويعمل البرنامج أيضا على المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات للاستعانة بالخدمات الاستشارية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				السلسل للمعرفة التطبيقية إلى الموردين الجدد. وتهدف هذه التدابير إلى ضمان استمرارية الأعمال وتقليل التوتر خلال عملية الإلحاق.					
66	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 53	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يفصح البرنامج في المذكرات المرفقة بالكشوف المالية عن المكونات الرئيسية لتكاليف الموظفين والعوامل الرئيسية لفروقات هذه التكاليف، وأن يقدم لمراجع الحسابات الخارجي تحليله لمعقولية الفروقات في تكاليف الموظفين.	أفصح البرنامج عن المكونات الرئيسية لتكاليف الموظفين والدوافع الرئيسية للفروقات في تكاليف الموظفين في المذكرات المرفقة بالكشوف المالية وقدم إلى مراجع الحسابات الخارجي تحليلاً لمعقولية الفروقات في تكاليف الموظفين، مما يعزز الشفافية ويدعم استعراض التحركات على أساس سنوي.	أدرج البرنامج جدولاً في المذكرات المرفقة بالكشوف المالية يكشف عن المكونات الرئيسية لتكاليف الموظفين ويبين الدوافع الرئيسية للفروقات في تكاليف الموظفين. وزود البرنامج مراجع الحسابات الخارجي بتحليله لمعقولية الفروقات في تكاليف الموظفين. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
67	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 60	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يفصح البرنامج عن معلومات بشأن السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد التي يوزعها الشركاء المتعاونون في المذكرات المرفقة بالكشوف المالية.	أفصح البرنامج في المذكرات المرفقة بالكشوف المالية لعام 2025 عن السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد التي وزعها الشركاء المتعاونون.	أدرج البرنامج معلومات عن التحويلات القائمة على النقد التي وزعها الشركاء المتعاونون في المذكرة 4-1 المرفقة بالكشوف المالية. كما أدرج البرنامج معلومات عن السلع الموزعة من خلال الشركاء المتعاونين في المذكرة 4-2 المرفقة بالكشوف المالية. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
68	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 68	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج توجيهات محاسبية واضحة وإلزامية لتسجيل مصروفات الشركاء المتعاونين، من خلال تعريف الشركاء المتعاونين وتحديد حسابات المصروفات المناسبة التي يجب استخدامها، وأن يعزز الإفصاح عن مصروفات الشركاء المتعاونين في الكشف المالية من خلال تقديم معلومات إضافية عن الأنشطة المنقّدة.	قام البرنامج بمواءمة تعريف الشريك المتعاون وحساباته، وأصدر توجيهات محاسبية شاملة، وقام بتحديث دليل الإدارة المالية، وعزز الإفصاحات في الكشف المالية لعام 2025.	وضع البرنامج توجيهات محاسبية لتسجيل نفقات الشركاء المتعاونين، وأدرج تعريفاً للشركاء المتعاونين في دليل الإدارة المالية، وأدرج مزيداً من المعلومات حول مصروفات الشركاء المتعاونين في المذكرة 4-3 المرفقة بالكشوف المالية لعام 2025. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
69	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 75	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج سياسته المحاسبية بشأن مخزونات البند غير الغذائية، وأن يضمن تسجيل البنود ذات القيمة المادية،	استعرض البرنامج سياسته المحاسبية لمخزونات البند غير الغذائية، وأكد المعالجة المناسبة للمصروفات للبنود الموزعة على المستفيدين، وقام بتحديث	استعرض البرنامج سياسته المحاسبية للمخزونات البند غير الغذائية، ولضمان الشفافية الكاملة، قام البرنامج بتصنيف هذه البنود	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
			التي يورّعها البرنامج على المستفيدين ضمن أنشطته البرامجية في فئة مصروفات مناسبة غير الإمدادات والمواد الاستهلاكية.	التوجيهات ذات الصلة، وعزز إفصاحات الكشوف المالية لشرح طبيعة وتصنيف تكاليف توزيع البنود غير الغذائية بشكل أفضل.	في بند تكاليف منفصل يسمى "الإمدادات والمواد الاستهلاكية للمستفيدين" في المذكرة 4-6 المرفقة بالكشف الثاني، مما يميزها بوضوح عن الإمدادات والمواد الاستهلاكية لاستخدام البرنامج الخاص. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.				
70	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 81	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُدرج البرنامج تواريخ استحقاق الدفع في نظام WINGS وأن يفصح في الكشوف المالية عن التقادم الزمني للمساهمات المستحقة القبض استنادا إلى تواريخ الاستحقاق بدلا من سنة المساهمة.	شرع البرنامج في العمل على معالجة التوصية من خلال استعراض قائم على المخاطر لمعلومات تقادم المساهمات في سياق التغييرات المستمرة في النظام، بما في ذلك الانتقال إلى SAP S/4HANA (SAP Business Suite for SAP High Performance Analytic Appliance). ويتضمن هذا العمل فحص كيفية تسجيل توقيت وشروط الدفع في النظم والعمليات، مع الانتباه إلى العوامل التي تؤثر على مخاطر التحصيل، وإجراء استعراض وظيفي شامل لكيفية تمثيل شروط الدفع المختلفة من منظور إدارة المخاطر. وبالتوازي مع ذلك، يعكف البرنامج على تقييم جدوى تنقيح إفصاحات الكشوف المالية لعرض التقادم بناء على تواريخ الاستحقاق بدلا من سنة المساهمة، مع مراعاة قيود النظام، وموثوقية البيانات، ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع مواصلة التعاون مع مراجع الحسابات الخارجي.	يقوم البرنامج بتقييم كيفية إدماج المعلومات المتعلقة بتواريخ استحقاق الدفع في ترقيات نظامه. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X			
71	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 90	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج خيارا في نظام WINGS لاستخراج البيانات لشركائه المتعاونين بشكل منفصل لكل واحد من الشركاء واتفاقات الشركاء، بما في ذلك الميزانية والمبالغ الفعلية.	تم وضع تقرير مخصص يستفيد من نظامي WINGS و COMET لاستخراج البيانات على مستوى الشركاء وتم تقديمه إلى مراجع الحسابات الخارجي بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.	وضع البرنامج تقريرا في نظام WINGS يعرض مصروفات الشركاء المتعاونين عبر حسابات دفتر الأستاذ العام ويتضمن معلومات عن رقم الاتفاق، والمبالغ المدرجة في الميزانية، وأوامر الشراء والشركاء المتعاونين. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
72	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 98	الحسابات السبوعية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يجري البرنامج تحليلًا شاملاً للتكاليف مقارنة بالفوائد بشأن كيفية إنشاء عملية كشوف مرتبات قائمة على تكنولوجيا المعلومات دون حدوث فجوة في تدفق البيانات.	تم إنجاز دراسة الجدوى وتحليل التكاليف والفوائد.	أجرى البرنامج تحليل التكاليف والفوائد ويخطط لإدارة كشوف المرتبات حصرياً في نظام WINGS. أما بالنسبة إلى كشوف المرتبات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فسيتعين على البرنامج انتظار نتائج مبادرة الأمم المتحدة 80. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
73	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 109	الحسابات السبوعية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحد البرنامج من تسجيل بدل الخطر وحسابه دون الاتصال بالإنترنت وأن يقوم بأتمتة مدفوعات بدل الخطر للموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من خلال نظام WINGS.	تم بالفعل أتمتة الحوسبة والتصديق بالكامل في منصة Workday. وتتم معالجة الصرف على المستوى المؤسسي لنظام WINGS. ويقوم البرنامج بتصميم واجهة ربط إدخال كشوف المرتبات لتمكين نتائج Workday من التدفق إلى دورة SAP وWINGS الشهرية. ومن المقرر أن يبدأ التصميم والاختبار بعد انتهاء فترة تجسيد نظام WINGS المقبلة.	من المقرر أن تنتهي فترة تجسيد نظام WINGS في أغسطس/آب 2026. ويخطط البرنامج لتنفيذ واجهة ربط إدخال كشوف المرتبات بين Workday وWINGS لأتمتة دفع بدل الخطر. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			
74	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 116	الحسابات السبوعية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحد البرنامج من استخدام حسابات البائعين لتحويل المدفوعات اليدوية إلى الموظفين وأن يضع ضوابط إضافية في هذه الحالات.	يجري تحديث التوجيهات بشأن توزيعات التحويلات القائمة على النقد من خلال السلف التشغيلية لموظفي البرنامج. وفي ما يتعلق بعائدات مبيعات المركبات الشخصية، ذكر البرنامج المكتب القطري المعني بالحاجة إلى الالتزام بالشروط والعبءات الموضحة في القسم رابعاً-2 من دليل الموارد البشرية. وستكون ضوابط النظام على التجاوزات اليدوية لأسعار صرف العملات الأجنبية ممكنة بعد ترقية نظام WINGS. وفي غضون ذلك، تم تنفيذ الضوابط اليدوية.	يعمل البرنامج على الكثير من تدابير الضوابط اليدوية، مثل الشروط الواضحة في التوجيهات بشأن التحويلات القائمة على النقد. ويدرس البرنامج أيضاً الضوابط التلقائية على التجاوزات اليدوية لأسعار صرف العملات الأجنبية بعد ترقية نظام WINGS. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			
75	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع، الفقرة 128	الحسابات السبوعية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يكتف البرنامج برقبته على موردي الأغذية لضمان استيفاء السلع الغذائية التي يجري تسليمها لمعايير الجودة المطلوبة، وعلى وجه الخصوص، استعراض عمليات مرفق الإدارة الشاملة للسلع لضمان الاستفادة من السلع في الوقت المناسب قبل حلول تاريخ الموعد	عزز البرنامج الرقابة على موردي الأغذية من خلال تحسين مواصفات المنتجات، ومعايير التعبئة، وإجراءات التفتيش وضوابط الجودة في المراحل النهائية لضمان تلبية السلع لمعايير الجودة المطلوبة. وبالبناء على الدروس المستفادة من مسألة فائض المخزون، اتخذ البرنامج تدابير للحد من مخاطر التكرار، بما في	حدد البرنامج المتطلبات التقنية وإجراءات التفتيش وأبلغها إلى موردي الأغذية. ويعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

رقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
			النهائي المفضل للاستهلاك لتجنب خسائر السلع الغذائية.	ذلك زيادة رصد المخزون المعرض للمخاطر، وتعزيز مبدأ "ما تنتهي صلاحيته أولاً يخرج أولاً" للمبيعات في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع، وخفض الشراء من المصادر الخاضعة لقيود الجهات المانحة أو مدى قبول، واستراتيجية منقحة لإدارة المخزون المؤسسي من الأغذية المغذية المتخصصة.					
76	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 134	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضع البرنامج سياسة وتوجيهات بشأن المعالجة المحاسبية لـ"البرمجيات كخدمة" وأن يستعرض التكاليف المتعلقة بتنفيذ منصة Workday من أجل متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المحتملة بشأن الرسملة.	اعتمد البرنامج السياسة المحاسبية الخاصة بالبرمجيات كخدمة ووضعها في صيغتها النهائية، وحذت التوجيهات ذات الصلة، وأبلغ بهذه التغييرات عبر رسالة بالبريد الإلكتروني وجهها رئيس الشؤون المالية. واستعرض البرنامج أيضاً تكاليف تنفيذ منصة Workday في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأكد المعالجة الملائمة لرسملتها بما يتماشى مع السياسة المعتمدة.	X				
77	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 141	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يمثل البرنامج لأنظمته بالآلا يقدم تمويلاً مسبقاً لتقديم خدمات شراء السلع الغذائية عند الطلب من دون وجود إعفاءات لمدفوعات السلف مدعومة بتقييمات كافية للمخاطر لتجنب تكبد تكاليف إضافية وخسائر في السلع الغذائية.	عولج الشرط المؤسسي المتعلق بمدفوعات السلف في تقديم الخدمات عند الطلب بالكامل من خلال تعميم المدير(ة) التنفيذي(ة) OED2023/006 والمذكرة التوجيهية بشأن تقديم خدمات مشتريات الأغذية في إطار ميزانية الحافظة القطرية. وتعزز التوجيهات المحدثة إجراءات مدفوعات السلف وتوضحها، بما في ذلك شروط منح الإعفاءات والعملية المتبعة في ذلك، مدعومة بتقييمات موثقة للمخاطر، وتخول مدير شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ ورئيس الشؤون المالية الموافقة على هذه الإعفاءات. وقد أصدر البرنامج هذه الأحكام ونشرها ونفذها، بما يضمن تطبيقها على نحو متسق في جميع العمليات، بما يتماشى مع توصية المراجعة الخارجية للحسابات.	X				

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
78	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 147	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يسعى البرنامج إلى المشاركة في أسطول الأمم المتحدة كما هو مزمع أو أن يعدل تحليله للتكاليف مقارنة بالفوائد ويعيد النظر في مشاركته المالية.	بعد الموافقة على التوصية، انتهى البرنامج من تحويل جميع عمليات تأجير المركبات الجديدة إلى أسطول الأمم المتحدة اعتباراً من عام 2026. وتم تنفيذ المشروع الداعم في عام 2025 وشمل إدخال تعديلات على النظم، ومواءمة الإجراءات الداخلية، واستكمال الترتيبات التشغيلية والمالية وترتيبات إدارة التغيير. ونتيجة لذلك، بدأ أسطول الأمم المتحدة تقديم خدمات التأجير إلى المكاتب القطرية للبرنامج في يناير/كانون الثاني 2026، ويتم الآن تدبير جميع عقود تأجير المركبات الجديدة من خلال هذه الطريقة حصراً. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هيكل الخدمات المنقح من خلال تعميم للمدير (ة) التنفيذي(ة)، ويعتبر البرنامج أن التوصية قد نُفذت بالكامل.	وفقاً لتعميم المدير(ة) التنفيذي(ة) OED2026/005 الصادر بتاريخ 26 يناير/كانون الثاني 2026، يتعين على جميع مكاتب البرنامج تلبية احتياجاتها من المركبات الخفيفة والمصفحة عن طريق أسطول الأمم المتحدة. ولن يقدم مركز الأسطول التابع للبرنامج بعد الآن أي خدمات تأجير جديدة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
79	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 156	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج ويعدل مجالات المخاطر المالية وأنواع المخاطر المتعلقة بالتخلف عن السداد في توجيهات ونموذج سجل المخاطر الخاصة به باستخدام تعقيبات المكاتب القطرية المتاحة من سجلات المخاطر الخاصة بها، وعملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية، ومشروع الضمان العالمي.	قامت شعبة إدارة المخاطر بتحليل سجلات مخاطر المكاتب القطرية لعام 2025، وعملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية لعام 2024، والدروس المستفادة من مشروع الضمان العالمي. ويظهر التحليل أنه يتم تحديد المخاطر المالية بشكل متسق في مجالات متعددة للمخاطر، مما يظهر حالات تعرض معقدة للمخاطر. وتبرز عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية ومشروع الضمان العالمي مزيداً من التحديات المستمرة في الرقابة المالية، بما في ذلك عدم اتساق تقييمات المخاطر، والقيود المتعلقة بالقدرات، والثغرات في التكامل الرقمي. وبعد المشاورات، اتفقت شعبة إدارة المخاطر ورئيس الشؤون المالية على إضافة خمسة مخاطر فرعية مالية جديدة، منها غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ليصل عدد المخاطر المالية إلى 9 من أصل 97 مدخلاً في القائمة. وسيجري تعزيز ذلك من خلال حلقات دراسية شبكية من المقرر عقدها في أوائل عام 2026.	حلل البرنامج سجلات مخاطر المكاتب القطرية والتعقيبات المتاحة من المكاتب القطرية. ووسّع البرنامج قائمة المخاطر الخاصة بالمكاتب القطرية، وحدث نموذج سجل المخاطر ومجموعة الأدوات المستخدمة في إعداد سجل المخاطر. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
80	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 171	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يتوقف البرنامج عن دفع تعويضات انتهاء الخدمة غير المنصوص عليها في النظامين الأساسيين والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة على أساس الإكramيات.	على النحو المتوخى، توقفت في نهاية عام 2025 التدابير الخاصة، باعتبارها مبادرة تنظيمية واسعة النطاق كانت مدفوعات الإكramيات تُستخدم لأجلها. وفي المقابل، يجري حالياً تضمين العناصر الأساسية للتدابير الخاصة في الإطار التنظيمي المعمول به في البرنامج، ووفقاً للنظامين الأساسيين والإداري للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة. وفي هذا الصدد، تم إعداد مشروع تنقيح، ووافق عليه مكتب الشؤون القانونية، وهو الآن قيد المشاورات النهائية مع الإدارة العليا. ومن المتوقع تضمين التغييرات خلال الشهر المقبل.	استمر البرنامج بدفع تعويضات انتهاء الخدمة على أساس الإكramيات في عام 2025. وقد أعد البرنامج مشروع تنقيح وافق عليه مكتب الشؤون القانونية، وهو الآن قيد المشاورات النهائية مع الإدارة العليا. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
81	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 172	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يتوقف البرنامج عن استخدام آلية الإكramيات للمدفوعات لعدد متوقع من الموظفين دون أساس قانوني، بينما يعترف وضع قاعدة تتماشى مع النظامين الأساسيين والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة.	على النحو المتوخى، توقفت في نهاية عام 2025 التدابير الخاصة التي كانت مدفوعات الإكramيات تُستخدم لأجلها. ويجري تضمين العناصر الأساسية للتدابير الخاصة في الإطار التنظيمي المعمول به في البرنامج، وفقاً للنظامين الأساسيين والإداري للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة. وتم إعداد مشروع تنقيح، تمت الموافقة عليه من خلال استعراض داخلي، وهو الآن قيد المشاورات النهائية مع الإدارة العليا. ومن المتوقع تضمين التغييرات خلال الشهر المقبل.	استمر البرنامج بدفع تعويضات انتهاء الخدمة على أساس الإكramيات في عام 2025. وقد أعد البرنامج مشروع تنقيح وافق عليه مكتب الشؤون القانونية، وهو الآن قيد المشاورات النهائية مع الإدارة العليا. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قيد التنفيذ.		X		
82	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 182	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يتولى البرنامج إدارة موارده البشرية بما يتماشى مع النظامين الأساسيين والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المصالح المالية للمنظمة.	يجري إدماج العناصر الأساسية للتدابير الخاصة في الإطار التنظيمي المعمول به في البرنامج، وفقاً للنظامين الأساسيين والإداري للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة. وقد تم إعداد مشروع تنقيح وافق عليه مكتب الشؤون القانونية، وهو الآن قيد المشاورات النهائية مع الإدارة العليا قبل تضمينه. وبالتوازي مع ذلك، يستمر العمل على تنقيح الإطار التاديبى لتوضيح معايير الإيقاف عن العمل بأجر أو بدون أجر. وبانتظار وضع الصيغة النهائية، طبق البرنامج نهجاً أكثر استناداً إلى المخاطر، بما في ذلك زيادة استخدام الإيقاف عن العمل بدون أجر في الحالات	لا يزال البرنامج يعمل على تنفيذ هذه التوصية. ويذكر مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأنه ينبغي له وضع قواعد خاصة - بالاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة - بشأن التدابير المتعلقة بالموظفين التي تتجاوز النظامين الأساسيين والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				التي تنطوي على ادعاءات خطيرة مثل الفساد، أو التدليس، أو سوء السلوك الجنسي.					
83	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 192	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يمثل البرنامج إلى دليل الموارد البشرية للبرنامج ولا يدفع إجازة خاصة بأجر كامل بعد فترة أقصاها 12 شهرا للموظفين غير المكلفين.	تم تعزيز إدارة شؤون الموظفين غير المكلفين الذين يصلون إلى الحد الأقصى لمدة الإجازة الخاصة بأجر كامل لضمان اتخاذ المزيد من الإجراءات في الوقت المناسب، وتوثيقها على نحو أكثر اتساقا عند الاقتضاء. وقد نقتت شعبة الموارد البشرية تدفقات العمل الداخلية والمواد الداعمة المتعلقة بإنهاء خدمة الموظفين غير المكلفين على نحو مناسب. وتطبق حاليا سياسة محدثة تنص على تقليص فترة الإجازة الخاصة المدفوعة بأجر كامل (إلى مدة أقصاها 6 أشهر بدلا من 12 شهرا، على أن تتاح لهم الفرصة ليشاركوا ويؤخذوا في الاعتبار في عملية إعادة التكلفة السنوية)، مع خيار أن يُعرض عليهم إنهاء الخدمة بشروط متفق عليها بدلا من فترة الستة أشهر.	قُص البرنامج الحد الأقصى لفترة الإجازة الخاصة بأجر كامل للموظفين غير المكلفين من 12 شهرا إلى 6 أشهر. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج مبررات للحالات التي تجاوزت الحد الأقصى. ويحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على ضمان بدء المحادثات المهنية في الوقت المناسب. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
84	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 194	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم البرنامج بتحليل كيفية تعزيز عملية إعادة التكلفة وتقليل التكاليف، وذلك أيضا من خلال استعراض كيفية تنظيم كيانات الأمم المتحدة الأخرى لعملية إعادة التكلفة.	أجريت مشاورات مع منظمات أخرى، ونُفذت تدابير جديدة لتعزيز عملية إعادة التكلفة. ولخفض التكاليف، تم تحديث السياسة لتقليص فترة الإجازة الخاصة بأجر كامل للموظفين غير المكلفين من 12 شهرا إلى 6 أشهر، ولتوفير خيار إنهاء الخدمة بشروط متفق عليها بدلا من الفترة المخفضة. وبما أن سياسات المنظمات الأخرى تتطور أيضا في السياق العالمي الراهن، فمن المقرر إجراء مشاورات أكثر شمولاً على مستوى الأمم المتحدة بشأن سياسة إعادة التكلفة في عام 2026. وتشارك شعبة الموارد البشرية حاليا في عملية للمراجعة الداخلية من شأنها أن تساعد على توفير مقارنات معيارية بشأن إعادة التكلفة.	بدأ البرنامج استعراض عملية إعادة التكلفة الخاصة به، وتشاور مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ومن بين تدابير أخرى، استحدث البرنامج تصنيفا جديدا للوظائف. كما يعززم البرنامج مواصلة تعزيز هذه العملية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
85	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 202	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن ينشئ البرنامج آليات تمكن الموظفين من أخذ إجازاتهم السنوية في الوقت المناسب وأن يقلل تكاليف الإجازات السنوية غير المستخدمة المدفوعة.	في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تم توجيه تذكير بالبريد الإلكتروني إلى جميع الموظفين في جميع أنحاء العالم بضرورة التخطيط لإجازاتهم المستحقة واستخدامها. وأوضحت الرسالة القواعد المنطبقة التي تحكم استحقاقات الإجازات. وبالتوازي، يعمم البرنامج رسائل تذكير آلية عبر منصة Workday لتنبيه الموظفين والمشرفين بشأن أرصدة الإجازات السنوية غير المستخدمة في عدة نقاط خلال السنة، تُستكمل برسائل تذكير بالبريد الإلكتروني موجهة على النطاق العالمي. وسيجري البرنامج أيضا تحليلا للاتجاهات المتعلقة بالإجازات غير المستخدمة والمدفوعات ذات الصلة من أجل رصد الأثر وتحسين النهج قبل الموعد المستهدف في يوليو/تموز 2026.	تذكر البرنامج موظفيه بأخذ الإجازات السنوية، ويعمل على إدخال تحسينات على النظم. وينبغي للبرنامج أيضا استعراض الحالات الخارجة عن النمط المعتاد والعلاقات السلبية المرتبطة بأيام العمل عن بُعد. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
86	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 208	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يكلف البرنامج الموظفين غير المكلفين، وخاصة على مستوى المديرين الذين يتقاضون راتبا كاملا بمهام مؤقتة على الأقل بما يحقق فائدة للبرنامج.	أطلق البرنامج مبادرة عالمية للتكليف المؤقت من أجل نشر الموظفين غير المكلفين الممولين مؤسسيا لتولي المهام ذات الأولوية، وتيسير إعادة نشرهم عقب عمليات إعادة التكليف. ويجري تحديد الموظفين غير المكلفين وإسنادهم إلى الاحتياجات المؤقتة من خلال المديرين ومنسقي التوظيف، ويُتوقع منهم الاضطلاع بالمهام عند تحديدها. وتم تذكير المديرين ومنسقي التوظيف باستعراض مجموعة الموظفين غير المكلفين قبل السعي إلى حلول مؤقتة أخرى، كما تُستعرض طلبات الإعفاء من التوقف المؤقت للتوظيف لضمان مراعاة ذلك. وتدعم تحسينات في النظم هذه الجهود، بما في ذلك لوحة معلومات مخصصة تنتج رؤية أوضح لحالة الموظفين غير المكلفين، وتوافرهم، وطلباتهم.	نذ البرنامج تدابير لتكليف الموظفين غير المكلفين. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذه التوصية قد نُفذت.			X	
87	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 212	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج أن يكمل المديرين القطريون ونواب المديرين القطريين دورة تكليفهم.	رغم أن البرنامج رأى أن المديرين القطريين ونواب المديرين القطريين ينجزون عموما دورات تكليفهم، في ما عدا الحالات الاستثنائية، فإنه استعرض عمليات إعادة التكليف المبكرة التي جرت	استعرض البرنامج أسباب عمليات إعادة التكليف المبكرة. وفي عدة حالات، ذكر البرنامج أنه اضطر إلى إعادة تكليف المديرين لغياب متقدمين مؤهلين للوظائف الجديدة.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				مؤخراً، وأكد أن العدد المحدود من الحالات كان يستند إلى أسباب مقنعة. وتخضع أي إعادة تكليف مبكرة لعملية حوكمة منظمة، تشمل طلب إعفاء، ومنح الحالة أولوية أدنى، واستعراضاً من قبل لجنة التوظيف، وموافقة المديرية التنفيذية. ويجري دعم الامتثال والوضوح من خلال لوحات معلومات إعادة التكليف التي تبرز بوضوح المتقدمين الذين لم يحن موعد إعادة تكليفهم بعد. وعلى هذا الأساس، يعتبر البرنامج أن التوصية قد أغلقت.	وأدى ذلك إلى تغيير مبكر في القيادة في مكاتبهم القطرية السابقة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذا يشير إلى قصور في إدارة المواهب والتخطيط للتعاقب الوظيفي. ولذلك، لا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
88	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 219	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحل البرنامج المتطلبات التي قد تكون الوظيفة بموجبها غير خاضعة للتناوب استثنائياً، وأن يعيد تعريف معايير إنشاء الوظائف غير الخاضعة للتناوب، واستئناف الاستعراض المنتظم للوظائف غير الخاضعة للتناوب.	يواصل البرنامج استعراض سياسته المتعلقة بالوظائف غير الخاضعة للتناوب. وقد أجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل فهم أفضل لكيفية تطبيق المعايير الحالية للوظائف الخاضعة للتناوب وغير الخاضعة للتناوب على مختلف الوظائف والأفرقة. وقد تم الاسترشاد بالأفكار المستخلصة من هذه المشاورات في إعداد مشروع مقترح، يجري عرضه على إدارة الموارد البشرية في أوائل عام 2026. وبناء على توجيهاتها، من المتوقع أن تبدأ صياغة السياسة المنقحة في الربع الأول من عام 2026، وأن يتم الانتهاء منها في الربع الثاني من عام 2026.	لا يزال البرنامج بصدد استعراض نهجه إزاء الوظائف الخاضعة للتناوب والوظائف غير الخاضعة للتناوب. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
89	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 225	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج المجالات الوظيفية وعبء العمل لمنسقي التوظيف والمزايا والمساوئ المترتبة على وجود منسقي توظيف وظيفيين منفصلين عن شعبة الموارد البشرية.	تم تقييم دور منسقي التوظيف ونطاق عملهم في مختلف المهام في إطار مبادرة أوسع لاستعراض النموذج التشغيلي لشعبة الموارد البشرية، تهدف إلى تقييم الممارسات الحالية وتحديد فرص التحسين. وأسفر الاستعراض عن توصيات، تشمل إحداها فكرة دمج شركاء الأعمال في الموارد البشرية في الوظائف، مع مراعاة نطاق العمل ومستوى الأقدمية، بحيث يمكنهم الاضطلاع بهذا الدور ودعم تنسيق التوظيف. ومن المقرر وضع التوصيات في صيغتها النهائية وتنفيذها في إطار الجهود الأوسع التي يبذلها البرنامج لتعزيز النهج الوظيفي.	استعراض البرنامج الهيكل القائم وسبل زيادة مشاركة شعبة الموارد البشرية. غير أن الاستعراض لم يتناول الهيكل القائم على المجالات الوظيفية وعبء العمل الواقع على منسقي التوظيف. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
90	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 238	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج مسؤوليات واضحة في المقر في ما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الحكومية.	يعكف البرنامج على تحديد عملية الموافقة اللازمة لتوضيح الأدوار والمسؤوليات داخل إدارة العمليات البرامجية عند تنفيذ برامج المساعدة المباشرة من خلال النظم الحكومية.	قرر البرنامج وضع الشركاء المتعاونين غير الحكوميين والشركاء المتعاونين الحكوميين تحت إشراف إدارة العمليات البرامجية. ولا يزال البرنامج بصدد توضيح الأدوار والمسؤوليات. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
91	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 239	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعدل البرنامج توجيهاته الحالية بشأن التعاون مع الكيانات الحكومية من خلال إدراج توجيهات استراتيجية وإجرائية ورقابية، وتقييم المخاطر، ومتطلبات الإبلاغ والرصد، والاستمارات النموذجية للميزانيات والاتفاقات، والرسوم الإدارية.	أعيد تكليف موظفين فنيين دوليين من ذوي الخبرة (من الرتبتين ف-4 وف-3) بإدارة الشراكات مع الحكومات. وسيتولى شاعلا الموظفين قيادة تصميم إطار شراكات التعاون مع الحكومات.	يعمل البرنامج على إعداد إطاره الخاص بالتعاون مع الشركاء المتعاونين الحكوميين. ولا يزال البرنامج منذ سنوات عديدة يعمل على وضع قالب نموذجي للاتفاقات مع الشركاء المتعاونين الحكوميين. ويحث مراجع الحسابات الخارجي البرنامج على إعطاء الأولوية لوضع القالب النموذجي هذا في صيغته النهائية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
92	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 245	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج قيام المكاتب القطرية بتنفيذ معايير الاختيار والالتزام بالمعايير عند اختيار الشركاء المتعاونين.	ستستعرض شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ المعايير الحالية المشتركة بين الوكالات لاختيار الشركاء من أجل تحديد التحسينات الممكنة، وتوضيح الاستخدام المبرر لخيار "أخرى" كاستثناء في حالات محددة. وعقب هذا الاستعراض، سيتم تحديث التوجيهات المتعلقة بالشراكات مع المنظمات غير الحكومية لضمان التقيد بالمعايير عند اختيار الشركاء المتعاونين.	لا يزال البرنامج بصدد تحديد التحسينات الممكنة. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
93	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 251	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحل البرنامج الإجراءات الحالية التي تستخدمها المكاتب القطرية لإنشاء قوائم الشركاء المتعاونين، وتنفيذ عملية واضحة لضمان عملية اختيار موحدة وشفافة، وتعزيز الرقابة عليها.	تم الانتهاء من تحليل الإجراءات الحالية التي تستخدمها المكاتب القطرية لوضع قوائم الشركاء المتعاونين في فبراير/شباط 2026. واستناداً إلى النتائج، تم تحديث التوجيهات الرامية إلى ضمان عملية اختيار موحدة وشفافة وإتاحتها في الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج.	استعرض البرنامج الممارسات الحالية للمكاتب القطرية. وحدثت توجيهاته المتعلقة بالشراكات مع المنظمات غير الحكومية في فبراير/شباط 2026. وبهذا التحديث، أوقف البرنامج الاختيار المستند إلى القوائم باعتباره ممارسة مؤسسية. وتعتبر التوصية قد نُفذت.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
94	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 256	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستخدم البرنامج بوابة شركاء الأمم المتحدة للرقابة عن طريق تحليل البيانات بانتظام لكشف التناقضات أو عدم الامتثال لإطار السياسات، ووضع ترتيبات لتصحيح البيانات وتنظيفها.	يمضي البرنامج في جهوده الرامية إلى تعزيز الرقابة على استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة. وتعمل شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، بالتعاون مع شعبة التكنولوجيا، على تحسين إمكانيات تكامل البيانات والإبلاغ، بما في ذلك مدخلات البائعين، وتحديثات الشركاء، وتكامل البيانات في نظام DOTS. وستعزز هذه الخطوات قدرة البرنامج على رصد استخدام البوابة، وكشف حالات عدم الامتثال، ودعم التنظيف المنتظم للبيانات، بما يعزز الشفافية والمساءلة في الشراكات مع المنظمات غير الحكومية.	حدد البرنامج كيفية تحسين بوابة شركاء الأمم المتحدة وقاعدة البيانات ذات الصلة. غير أن مراجع الحسابات الخارجي يؤكد مجدداً أنه ينبغي للبرنامج أيضاً تحليل البيانات القائمة في بوابة شركاء الأمم المتحدة على أساس منتظم لأغراض الرقابة. وتُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		X		
95	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 263	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يوضح البرنامج - في سياسته - الشروط التي يجوز بموجبها للمكاتب القطرية تمديد اتفاقات على المستوى الميداني، أو تعديل اتفاقات على المستوى الميداني، أو إصدار دعوة جديدة للإعراب عن الاهتمام؛ وينبغي أن تتضمن هذه الشروط الحد الأقصى للمدة المسموح بها والحد الأقصى لزيادة الميزانية.	تم الانتهاء من مذكرة توجيهية بشأن الاتفاقات على المستوى الميداني، تحدد الشروط التي يجوز في إطارها للمكاتب القطرية تمديد الاتفاقات أو تعديلها أو الدعوة إلى تقديم إعراب جديد عن الاهتمام، وتم اعتمادها وإدراجها في التوجيهات المتعلقة بالشراكات مع المنظمات غير الحكومية ضمن الدليل التوجيهي الخاص بالبرامج.	حدّث البرنامج التوجيهات المتعلقة بالشراكات مع المنظمات غير الحكومية، ووضح الشروط التي يجوز في إطارها للمكاتب القطرية تمديد الاتفاق، أو تعديله، أو إصدار دعوة جديدة لتقديم إعراب جديد عن الاهتمام. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.		X		
96	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 270	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقدم البرنامج المزيد من التوجيهات والأدوات لتحديد المخاطر وتقييمها إلى المكاتب القطرية، وأن ينشئ مستودعاً لجمع وتخزين ورصد المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين.	يعالج البرنامج توصية المراجعة من خلال تحديث متسلسل واستراتيجي لإطار المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين، يستند إلى توجيهات واضحة، وأدوات منسقة، وتكامل رقمي. ويشمل ذلك أداة تقييم المخاطر، وأداة تقييم القدرات، والتوجيهات بشأن عمليات الفحص العشوائي الواعية بالمخاطر، وأداة تقييم أداء الشركاء، ووحدة الفحص العشوائي في منصة Partner Connect، وقد تم إبلاغ المكاتب القطرية بهذه الوحدة من خلال حلقات دراسية شبكية.	يقدّر مراجع الحسابات الخارجي التقدم الذي أحرزه البرنامج في تعزيز إطار تقييم المخاطر، والفحص العشوائي، ووحدة تقييم القدرات وتقييم الأداء في منصة Partner Connect. وأن طرح منصة Partner Connect لم يُنجز بعد، وأن تغطية المكاتب القطرية ليست كافية بعد، لا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
97	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 283	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج امتثال المكاتب القطرية للإطار المعياري وتنفيذ التوصيات من خلال الرقابة الفعالة، وإنفاذ المساءلة.	وضع البرنامج وأصدر توجيهات معيارية مفصلة تحدد المسؤوليات عن الرقابة الإدارية وإجراءات المتابعة على مستوى المقر العالمي والمكاتب القطرية، وذلك من خلال تحديث إطار الرقابة الإدارية.	وضح البرنامج المسؤوليات والمساءلة في إطار مساءلة الإدارة وإطار الرقابة الإدارية. ويعتزم البرنامج إنفاذ مساءلة المديرين القطريين من خلال تنقيح		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				وسيعمل البرنامج على تنقيح اختصاصات المديرين القطريين والمديرين الإقليميين والقالب النموذجي لاتفاق "الميثاق" (Compact)، للتعبير عن المساءلات الواضحة، وتوقعات الأداء، ومسؤوليات الرقابة بما يتماشى مع إطار الرقابة الإدارية المحدث.	الاختصاصات واتفاق "الميثاق". ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.				
98	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 289	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحلل البرنامج التبعيات على الكيانات الحكومية التي حددتها المكاتب القطرية في خطط عمل الضمان الخاصة بها لتحديد تدابير التخفيف ومستويات المخاطر المقبولة.	يلتزم البرنامج بصون استقلاله التشغيلي بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، واتخذ إجراءات ملموسة لتعزيز قدرته على تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها وتخفيفها، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن مشاركة الحكومة. واعتمد البرنامج أدوات وتوجيهات ونظماً قابلة للتكيف تنطبق على سياقات متنوعة، مع مواصلة المواءمة مع المعايير المؤسسية، بما يضمن إدارة المخاطر التي تهدد الاستقلال التشغيلي من خلال رقابة مؤسسية مناسبة وتصعيد مناسب. وتشمل التدابير التوجيهات المؤسسية، وأدوات اتخاذ القرارات القائمة على المبادئ، وأطر الاستهداف، وآليات تصعيد المخاطر، والبروتوكول المنقح لتفعيل حالات الطوارئ، وعمليات الضمان من جانب المديرية التنفيذية، والتوجيهات بشأن نقل الموارد من خلال النظم الحكومية.	حلل البرنامج استبيان عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية لعام 2024، وخلص إلى ما يلي: "تم طرح مشاركة الحكومة في اختيار المستفيدين واستهدافهم باعتبارها تحدياً مستمراً في بعض العمليات". ونظراً إلى المسائل التي كُشِف عنها في السنوات السابقة، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن ثمة حاجة إلى إجراء تحليل أكثر شمولاً، يشمل تقييماً للمخاطر المحددة لكل مكتب قطري، بما يضمن أن تكون لدى المقر العالمي صورة واضحة عن المخاطر. ويقر مراجع الحسابات الخارجي بالمواد التوجيهية التي أصدرها البرنامج. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			
99	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 300	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تحدد كل وظيفة في المقر مؤشرات الأداء الرئيسية والطريقة التي يجري بها رصد امتثال المكاتب القطرية والتحقق منه، مع مراعاة معايير الضمان العالمية.	تحدد الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2026-2029 تعميم الضمان باعتبار أنه أحد الأولويات الشاملة السبع التي تدعم جودة البرامج في جميع العمليات. وتقاس هذه الأولوية من خلال إطار النتائج المؤسسية للفترة 2026-2029، الذي يتضمن مؤشرات أداء رئيسية مخصصة تتواءم مع معايير الضمان العالمي الأربعة ويتم الإبلاغ عنها إلى المجلس التنفيذي من خلال تقرير الأداء السنوي، بالإضافة إلى آليات الرصد الوظيفية لإدارة الهوية وإدارة الشركاء المتعاونين، وهي ليست من مؤشرات إطار النتائج المؤسسية،	بالاستناد إلى مشروع الضمان العالمي، وضع البرنامج مؤشرات الأداء الرئيسية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد تُنفذت.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				ولكنها تشكل جزءاً من إطار الضمان والرقابة الأوسع نطاقاً في البرنامج.					
100	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 306	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يبني البرنامج على المخاطر المحددة من خلال مشروع الضمان العالمي لاستعراض وتحديد متطلبات سيرورات أعماله التشغيلية من أجل تحقيق التكامل الرقمي.	عالج البرنامج هذه التوصية من خلال وضع الخطة الخمسية للتحويل الرقمي للأعمال والموافقة عليها رسمياً، بالاستناد إلى استعراض مشترك بين الشعب استرشد بمخاطر مشروع الضمان العالمي، بما في ذلك التشرذم الرقمي، ومحدودية التكامل الشامل، والاعتماد على حلول مخصصة. وتم توحيد هذه الأفكار الرئيسية في إطار متسق ومحدد الأولويات للاستثمار الرقمي، مما يقلل الاعتماد على التوجيهات والإعفاءات لمرة واحدة.	وضع البرنامج خطة للتحويل الرقمي للأعمال، توثق استعراضات سيرورات العمل، وتقييم الاحتياجات، وتحديد الأولويات. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
101	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 312	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج مشروع الضمان العالمي لتحديد أفضل الممارسات الفعالة (من حيث التكلفة) وتعزيزها.	استعرض البرنامج مشروع الضمان العالمي لتحديد أفضل الممارسات الفعالة من حيث التكلفة وتعزيزها عبر ستة مجالات وظيفية. وتم ذلك من خلال عملية لاستخلاص الدروس المستفادة، تلاها استعراض مؤسسي على مستوى فرقة العمل الرفيعة المستوى. وتم توحيد أفضل الممارسات وتحسينها في أطر وظيفية، وإدراجها في خطط التعميم، والمعايير والأدوات، مع نشرها مبكراً على جميع المديرين القطريين. ووفرت فرقة العمل الرفيعة المستوى الحوكمة المؤسسية، وعززت الترويج لهذه الممارسات، والتتبع المنظم لاعتمادها والامثال لها. وتؤكد هذه الإجراءات مجتمعة أنه تم تحديد أفضل الممارسات الفعالة من حيث التكلفة وتعزيزها ورصدها في جميع الوظائف.	أجرى البرنامج عملية لاستخلاص الدروس المستفادة وأبلغ المكاتب القطرية بنتائجها. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			
102	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 313	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج نهجاً طويل الأجل لضمان تحديد جميع الثغرات والمخاطر ذات الصلة بمجال الضمان والتخفيف منها من خلال التدابير المناسبة.	تقود شعبة إدارة المخاطر الإدماج الكامل لعمليات الضمان في نظام إدارة المخاطر المؤسسية التابع للبرنامج. ويشمل ذلك دعم المكاتب في إدراج المخاطر الجوهرية المتعلقة بمعايير الضمان العالمي في سجلات المخاطر، استناداً إلى نتائج عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية، من خلال توجيهات محدثة، وحملات التوعية، وبناء القدرات المستهدفة. وبالتوازي،	نُفذ البرنامج تدابير، ويعتزم تنفيذ تدابير إضافية لمعالجة التوصية، مثل الضوابط الإضافية في التقييم الذاتي السنوي للضوابط الداخلية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
				تعمل الشعبة، بالتعاون مع الوظائف العالمية، على تعزيز قوائم التحقق الموحدة للرقابة الداخلية الوظيفية، وإدماج ضوابط ضمان إضافية في عملية الضمان السنوية من جانب المديرية التنفيذية، وتنقيح الإجراءات التشغيلية الموحد الخاص بالرقابة الإدارية من أجل التحقق من صحة التقييمات الذاتية وتتبع إجراءات المتابعة بشكل منهجي. وترسي هذه التدابير مجتمعة نهجاً منظماً، ومتسقاً، ومستداماً للضمان، بما يعزز نزاهة البرامج، والمساءلة، واتخاذ قرارات واعية بالمخاطر على نطاق البرنامج.					
103	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 320	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج ويوضح قواعده المؤسسية في ما يتعلق بمؤشرات الرصد الإلزامية في الأطر المنطقية للخطط الاستراتيجية القطرية لضمان إبلاغ المكاتب القطرية على نحو أكثر اتساقاً وإدراج المؤشرات المفيدة والواقعية فقط في تخطيطها للرصد في السياق المحدد.	يحدد إطار النتائج المؤسسية، المؤشرات الإلزامية والتكميلية والخاصة بكل بلد على المستوى القطري. وسيجري تحديث توجيهات الأطر المنطقية للمكاتب القطرية وفقاً لذلك. وفي غضون ذلك، تضمن عدة تدابير تطبيق الإطار على نحو متسق. وستحدد خلاصة المؤشرات للفترة 2026-2029 بوضوح متطلبات المؤشرات وستكون متاحة خارجياً. وستدخل التحسينات على نظام COMET عمليات فحص آلية للتنبيه إلى المؤشرات الإلزامية الناقصة. ويجري تنفيذ خطة شاملة للتدريب والتوعية في أوائل عام 2026. كما سيجري رصد استخدام المؤشرات والامتثال لها من خلال استعراضات سنوية لجودة البيانات واكتمالها، ولا سيما خلال دورة التقرير القطري السنوي، بدعم من لوحات معلومات داخلية. ومن شأن استعراض لاحق لإعادة المواءمة أن يؤكد المواءمة الكاملة مع المعايير المؤسسية.	حدّث البرنامج توجيهاته الداخلية بشأن الرصد. وفي إطار النتائج المؤسسية، استعرض البرنامج أيضاً المؤشرات وحدّثها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الإلزامية وتلك الموصى بها للمكاتب القطرية. وترد مجموعة المؤشرات المنقحة في خلاصة المؤشرات وتوجيهات الأطر المنطقية والتوجيهات الداخلية. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
104	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 325	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يستعرض البرنامج دليل الرصد في ما يتعلق بالتخطيط ويقيم ما إذا كان من الممكن إدماج خطط الرصد المختلفة في خطة واحدة.	وافقت لجنة الاستثمار في التكنولوجيا على ميزانية المشروع وصرف حصة الربع الأول البالغة قيمتها 141 350 دولاراً أمريكياً. ولا يزال المشروع جارياً.	وافق البرنامج على مشروع لتطوير حل رقمي موحد لتيسير التخطيط للتقييمات وعمليات الرصد، ووضع ميزانيته، وتنفيذها. ومن المقرر إجراء المشروع التجريبي الأول في أواخر عام 2026. ويرى مراجع	X			

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
					الحسابات الخارجي أن هذه التوصية قد نُفذت.				
105	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 331	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يعزز البرنامج التوثيق بشأن الخطوات المختلفة نحو تحديد قيمة التحويلات، مع ضمان أن تكون القرارات ذات الصلة مثبتة وقابلة للمطابقة بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين.	وضع البرنامج قوالب نموذجية موحدة توثق المنهجية المتبعة لتحديد قيمة التحويلات. وتوفر القوالب النموذجية توجيهات تدريبية لدعم المكاتب القطرية في تحديد قيمة التحويلات. وقد تمت الموافقة على القوالب النموذجية هذه ونُشرت على منصة WFPgo.	وضع البرنامج قوالب نموذجية لتوثيق تحديد قيم التحويلات. وتمثل القوالب النموذجية توجيهات البرنامج وتضمن التوثيق السليم للخطوات المختلفة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
106	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 336	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحل البرنامج ما إذا كانت قاعدة بيانات مركزية بشأن قيم التحويلات يمكن أن تساعد في تحسين تبادل المعرفة بشأن كيفية تحديد قيمة التحويلات بين المكاتب القطرية، وكيفية ذلك.	تم تنفيذ مستودع مركزي (SharePoint) لجمع القرارات بشأن قيمة التحويلات والوثائق الداعمة. كما تم تعزيز العمليات الإلزامية لتوثيق قيمة التحويلات من خلال استحداث نماذج موحدة وأدوات رقابة، مع تحسين الآليات تبادل المعرفة والتوثيق.	يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج أنشأ موقعا على منصة SharePoint لكي تتبادل المكاتب القطرية الوثائق المتعلقة بكيفية تحديد قيم التحويلات. ومن شأن هذا الموقع، إلى جانب التوجيهات والقوالب النموذجية المعززة، تيسير تبادل المعرفة داخل المنظمة. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
107	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 341	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يشير البرنامج إلى المذكرات التوجيهية المتعلقة بأهلية العمر لمتلقي المساعدة النقدية الرئيسيين/للأسر من النقد في إطاره التنظيمي المتعلق بالتحويلات القائمة على النقد.	تم إدراج المذكرة التوجيهية "إرسال الأموال إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم وأرباب الأسر من الأطفال" في دفتر النقد CashBook، بما يضمن الإشارة المتسقة إلى التوجيهات المعمول بها والمواءمة مع الإطار التنظيمي.	ضمن البرنامج رابطا للمذكرة التوجيهية "إرسال الأموال إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم وأرباب الأسر من الأطفال" في دفتر النقد. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
108	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 352	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يضمن البرنامج قابلية تكامل حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة من خلال تحديد المتطلبات التقنية باعتبارها إلزامية أو إعطاء وزن كافٍ للمعايير، وأن يأخذ البرنامج في الاعتبار التكاليف الكاملة في عملية المناقصة.	أدرج البرنامج استعراض المذكرة المشتركة "الموافقة التقنية على شراء برمجيات تكنولوجيا المعلومات، وأجهزتها، وخدماتها الاستشارية" في خطة العمل لعام 2026.	يستعرض البرنامج مذكرة الموافقة التقنية من أجل شراء برمجيات تكنولوجيا المعلومات، وأجهزتها، وخدماتها الاستشارية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.	X			
109	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 361	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحل البرنامج أوجه القصور الأمنية المحددة في تقييم الإذن بالتشغيل لمنصة Workday في الوقت المناسب.	تم حل جميع المسائل الأمنية المتبقية التي حُددت في تقييم الإذن بالتشغيل الذي أجري سابقا. وتم أيضا تمديد الإذن بالتشغيل لمدة ثلاث سنوات حتى عام 2027، اعتبارا من فترة الإصدار الأولية.	حل البرنامج جميع المسائل الأمنية التي حُددت في تقييم الإذن بالتشغيل الذي أجري سابقا. وعلاوة على ذلك، مدد البرنامج الإذن بالتشغيل حتى عام 2027. وتُعتبر التوصية قد نُفذت.	X			

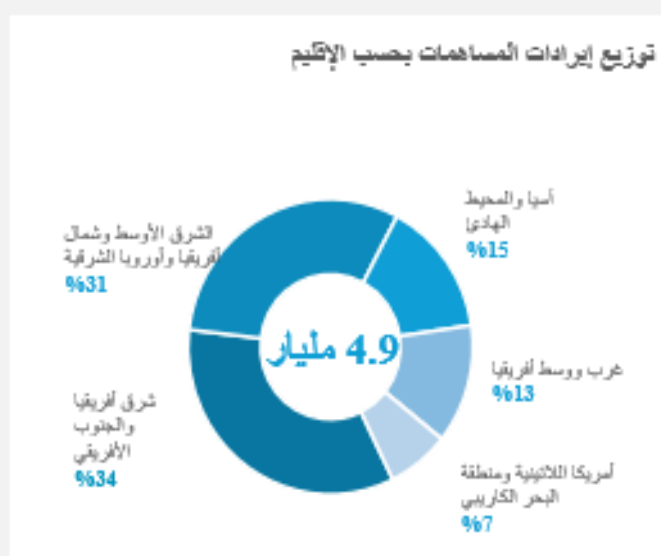
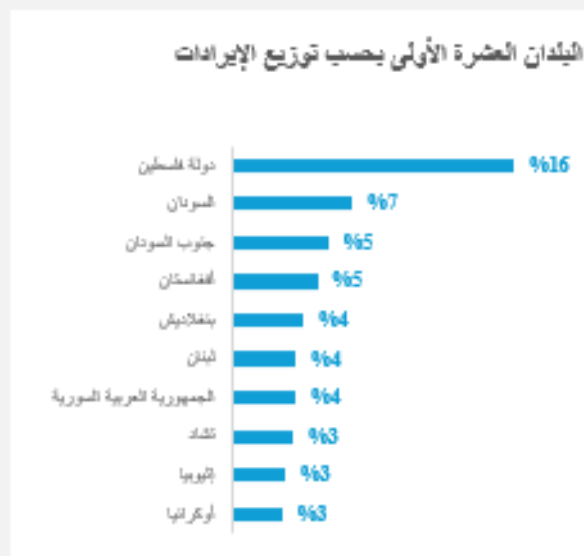
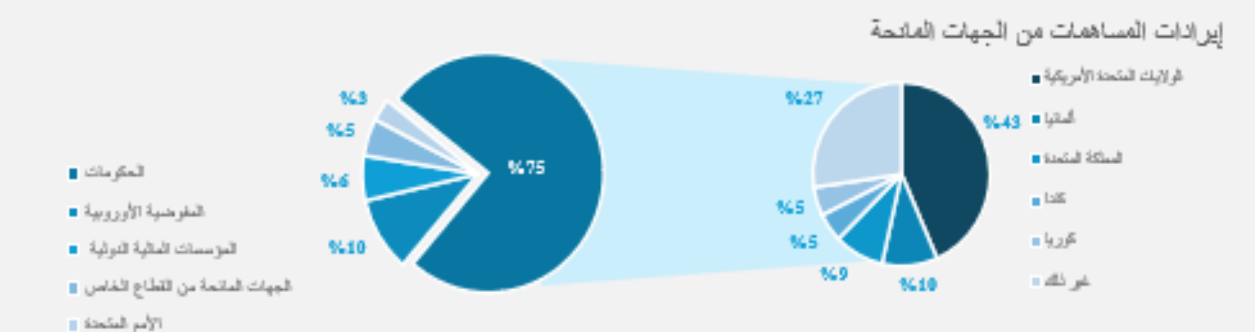
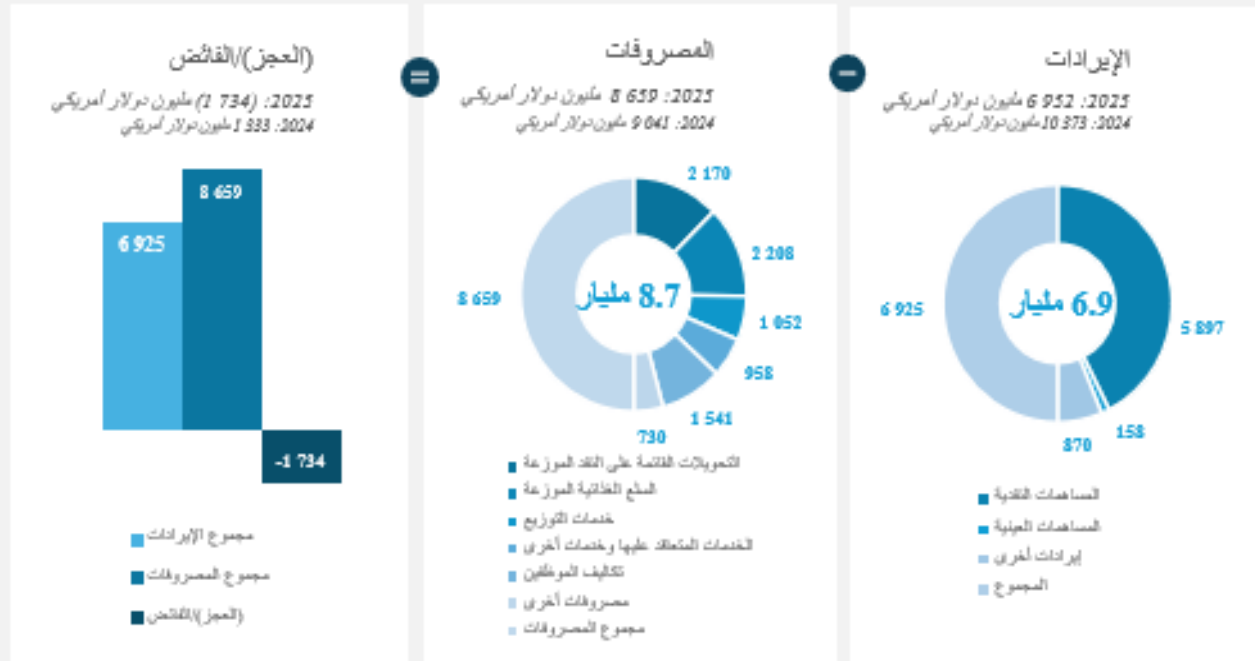
الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
110	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 362	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحل البرنامج ما إذا كان بإمكانه تبسيط واجهات ربط منصة Workday وكيفية فعل ذلك من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية مع تقليل التكاليف والمخاطر الأمنية وجهود الصيانة طويلة الأجل.	أحرز البرنامج تقدماً كبيراً في تعزيز واجهات الربط، ولا سيما تلك المتعلقة بالتكامل بين منصة Workday ونظم كشوف المرتبات. وقد أصبحت واجهات ربط الغياب والاستحقاقات فاعلة، في حين لا تزال عدة عمليات تكامل إضافية في مرحلة التثبيت، بما في ذلك عمليات مواعمة بيانات إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة، والهوية، والمعالين. ومن المقرر في عام 2026 تنفيذ واجهات ربط رئيسية للمرحلة الثانية، بما في ذلك الواجهة الجديدة لمدخلات كشوف المرتبات التي تمكن المدفوعات الآلية لبدل الخطر، وإيقاف تشغيل PASport، وإعادة التكامل مع نظام SAP-s/4. ومن المقرر أيضاً في عام 2026 معالجة ضوابط الميزانية السابقة لكشوف المرتبات وغيرها من واجهات ربط مقدمي الخدمات في المراحل اللاحقة.	يحرص البرنامج تقدماً في تبسيط واجهات ربط منصة Workday وتحسينها، إذ أصبحت عدة عمليات تكامل أساسية فاعلة، في حين لا تزال عمليات أخرى في مرحلة التثبيت. ويعتزم البرنامج إنجاز عملية التكامل بحلول أواخر عام 2026. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
111	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 368	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج بوضوح المعايير التي يجب على المكاتب القطرية بموجبها وضع خطة للتعافي من الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ عليها.	من المقرر إصدار صك حوكمة مبسط (في شكل مذكرة معلومات) في عام 2026، مع تحديد شهر سبتمبر/أيلول موعداً مستهدفاً للإنجاز. ويمكن أن يتأثر إنجازه في الوقت المناسب بالتغييرات في تخصيص الموارد والأولويات التنظيمية المتنافسة.	يعمل البرنامج على وضع التوجيهات. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
112	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 374	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بالآلا يمنح البرنامج بصفة عامة إذن "تصحيح الأخطاء باستخدام الاستبدال" في نظام WINGS، ولكن فقط في حالات استثنائية في ظل ظروف خاضعة للرقابة (مبدأ العيون الأربعة، والوصول المؤقت، والتوثيق).	استعرض مراجع الحسابات الخارجي خمس عينات لتقييم العملية التي يستخدمها البرنامج لمنح الأدونات الاستثنائية المشمولة في التوصية، ولاحظ أن العملية لا تزال غير آمنة بما يكفي وينبغي إيقافها. واستجابة لذلك، يجري البرنامج استعراضاً مفصلاً للعمليات الأساسية وهيئة نظام WINGS ووظائفه.	ذكر البرنامج أنه تولى إدارة إذن "تصحيح الأخطاء باستخدام الاستبدال" من خلال عملية طلبات مقدمة عبر البريد الإلكتروني. واستعرض مراجع الحسابات الخارجي عينة، ووجد أن الطلبات وحالات الاستخدام لم تكن مبررة بما فيه الكفاية. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		
113	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 380	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحدد البرنامج إجراءات لملفات حزم البيانات المدخلة لضمان استعراضها بانتظام وتصحيحها إذا لزم الأمر.	مسار العمل معلق حتى يتم تحديث نظام SAP، كما هو مبين في تحديث لجنة الاستثمار في التكنولوجيا.	أوقف البرنامج مسار العمل مؤقتاً لأنه يعتمد على التحديث الجاري لنظام SAP، وسيستأنف عند الانتهاء من التحديث. ولا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	مرجع التقرير	اسم التقرير	التوصية	رد الإدارة	تقييم مراجع الحسابات الخارجي	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
114	WFP/EB.A/2025/6-A/1 القسم 1، الفصل الرابع الفقرة 386	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يمثل البرنامج للنظام المالي وأن يفصح عن عمليات شطب الأصول في المذكرة 9 من الكشف المالية.	أفصح البرنامج عن الخسائر في الممتلكات والمنشآت والمعدات في المذكرة 9 من الكشف المالية لعام 2025.	أفصح البرنامج عن الخسائر في الممتلكات والممتلكات والمنشآت والمعدات في المذكرة 9 من الكشف المالية لعام 2025. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصية قد نُفذت.	X			
المجموع						59	51	1	3
النسبة المئوية						52	45	1	2

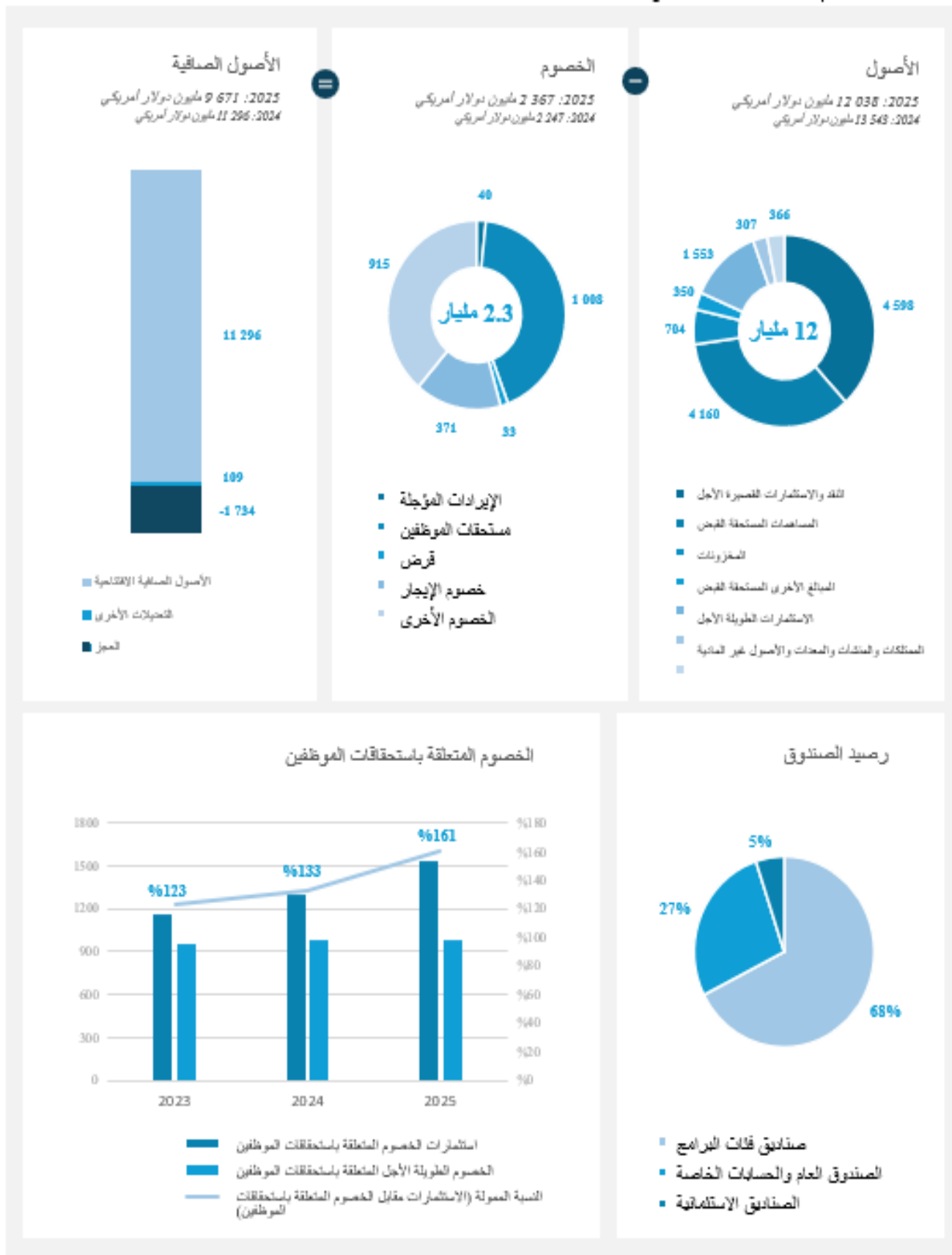
القسم الثاني

لمحة عامة عن الكشف المالي لعام 2025

كشف الأداء المالي



كشف المركز المالي



بيان المديرية التنفيذية

مقدمة

1- وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي والمادة 1-13 من النظام المالي، أشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي (المجلس) الكشف المالية للبرنامج التي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، للموافقة عليها. وأصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيه وتقريره بشأن الكشف المالية لعام 2025، وكلاهما مقدم أيضا إلى المجلس بحسب ما تقتضيه المادة 8-14 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

السياق التشغيلي

البيئة التشغيلية

2- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. ويحكم البرنامج مجلس تنفيذي يضم 36 عضوا ويقدم الدعم الحكومي الدولي والتوجيه والإشراف لأنشطة البرنامج. ويقدم البرنامج المساعدة في 120 بلدا وإقليما. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، عمل لدى البرنامج 19 854 موظفا في جميع أنحاء العالم، منهم 87 في المائة في بلدان وأقاليم يقدم فيها البرنامج مساعدات.

3- وترد تفاصيل الاستراتيجية المؤسسية للبرنامج في خطته الاستراتيجية التي تجدد كل أربع سنوات. وارتكزت الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 على الالتزام العالمي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمثلت رؤية الخطة الاستراتيجية تحديدا في القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والالتزام منظومة الأمم المتحدة بالعمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية.

4- كان عام 2025 آخر عام عمل فيه البرنامج في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. ووافق المجلس على الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2026-2029 خلال دورته العادية الثانية التي انعقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وتضع الخطة الاستراتيجية الجديدة توجيهها واضحا يتمثل في حماية الأرواح أثناء الأزمات مع تقليل الاحتياجات الإنسانية بشكل حاسم على الأمد الطويل، في سياق يتسم بتزايد الجوع ومحدودية الموارد، وذلك من خلال زيادة التركيز والتكامل والأثر. وتُبسّط الخطة عمل البرنامج بحيث يتمحور حول ثلاث حصائل استراتيجية متكاملة – الاستجابة في حالات الطوارئ، وتقليل الاحتياجات وتعزيز القدرة على الصمود، وتمكين البرامج الحكومية وبرامج الشركاء – وتشدّد على تقديم المساعدة المناسبة للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب، مع تغليب الجودة على الكمية.

5- وتحدد الخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج سياق تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية على المستوى القطري، بينما يوفر إطار النتائج المؤسسية الوسيلة التي يستخدمها البرنامج لرصد الأداء من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية والإبلاغ عنه، ويساهم في التحسينات البرامجية خلال فترة الخطة الاستراتيجية المؤسسية. ويتواءم إطار النتائج المؤسسية للبرنامج للفترة 2026-2029، الذي وافق عليه المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تواءما تاما مع الخطة الاستراتيجية الجديدة، وهو يفعّل تركيز الخطة على تلبية الاحتياجات العاجلة، وتقليل الاعتماد على المساعدة الإنسانية من خلال القدرة على الصمود وتعزيز النظم والشرائط الوطنية عبر ربط الأولويات المؤسسية بالنتائج القابلة للقياس على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

6- وفي عام 2025، ظلت الاحتياجات العالمية مرتفعة في وقت يواجه فيه مجتمع الأمن الغذائي والمجتمع الإنساني أزمة تمويل غير مسبوق. ويقدر أن 319 مليون شخص في 67 بلدا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو أكثر من ضعف عدد ما قبل جائحة مرض فيروس كورونا في عام 2019 (كوفيد-19). وتتعرض حياة 44.4 مليون شخص وسبل كسب عيشهم لمخاطر مباشرة في 47 بلدا. ويواجه رقم قياسي من الأشخاص يبلغ 1.9 مليون شخص جوعا كارثيا، كما أن هناك، للمرة الأولى على الإطلاق، مجاعتين متزامنتين، في قطاع غزة وفي السودان.

- 7- وفي الوقت نفسه، تقوم جهات مانحة رئيسية بتقليص مساعدتها، مما يؤثر على البرنامج وشركائه في منظومة الأمم المتحدة ويكتف النداءات الداعية إلى الإصلاح. كما تأثرت المنظمات غير الحكومية التي يعمل معها البرنامج في مجال تقديم المساعدة تأثراً شديداً. وفي عام 2025، بلغ مجموع إيرادات المساهمات في البرنامج 6 مليارات دولار أمريكي، مما يشكل انخفاضا قدره 38 في المائة مقارنة بمستوى إيرادات المساهمات في عام 2024، ويتوقع البرنامج استمرار انخفاض مستويات التمويل في السنوات القادمة. وظلت فجوة التمويل بين إيرادات المساهمات والاحتياجات التشغيلية، البالغة 15.6 مليار دولار أمريكي في عام 2025 كبيرة، مما أجبر البرنامج على تقليص مساعداته وإعادة التركيز على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. كما تعامل البرنامج مع تخفيض التمويل من خلال وضع تدابير صارمة لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة، ومراجعة بصمته العالمية، وتقليص قوته العاملة.
- 8- وتمكن البرنامج، من خلال الموارد المتاحة له وبالشراكة مع الحكومات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة وأكثر من 1 000 شريك من المنظمات غير الحكومية، من الوصول إلى 116 مليون²⁴ مستفيد مباشر في عام 2025، وقدم 2.2 مليار دولار أمريكي من السلع الغذائية و2.2 مليار دولار أمريكي من التحويلات القائمة على النقد على التوالي. وظلت الاستجابة لحالات الطوارئ محور التركيز في عام 2025، في حين كانت الأنشطة في مجال الوقاية من سوء التغذية والعلاج التغذوي، وأنشطة الوجبات المدرسية، وأنشطة إنشاء الأصول ودعم سبل كسب العيش، وتوفير الخدمات المشتركة، من بين أمور أخرى، من الأهمية بمكان.

التحليل المالي

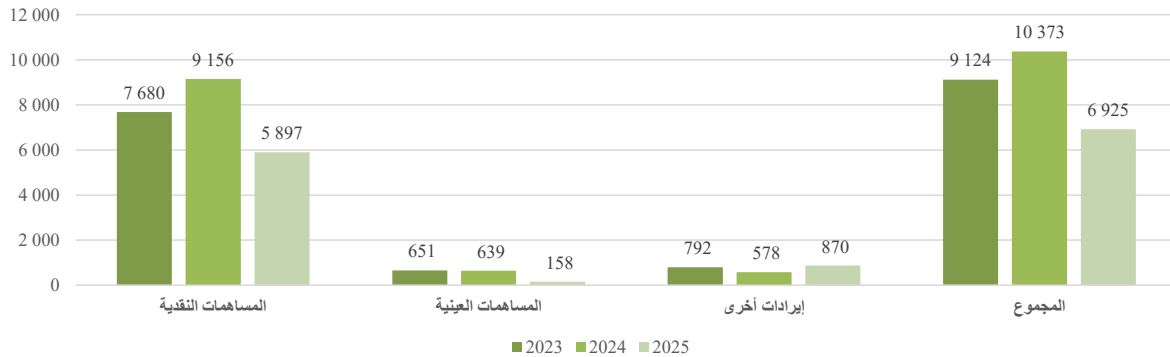
ملخص

- 9- تشكل المساهمات الطوعية من الجهات المانحة مصدر الإيرادات الرئيسي في البرنامج. ويعترف بالإيرادات عندما تؤكد المساهمة خطياً، ولا تخضع للاعتمادات البرلمانية أو لشروط مماثلة ستحدث في المستقبل، وعندما يفى البرنامج بأي التزام حالي في ما يتعلق بتلك المساهمة. وترتبط المصروفات الرئيسية للبرنامج بالسلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزعة. ويُعترف بالمصروفات عندما تسلم السلع الغذائية إلى الشركاء المتعاونين أو، في حالة التسليم المباشر إلى المستفيدين، أو عندما توزع التحويلات القائمة على النقد على المستفيدين.
- 10- ويوجد فارق زمني متأصل بين الاعتراف بالإيرادات والاعتراف بالمصروفات. ويمكن أن تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات في تلك السنة، مما يؤدي إلى عجز أو فائض في فترة الإبلاغ، على التوالي، مع استخدام البرنامج لأرصدة الصناديق أو تجديد مواردها. وعندما تنخفض الإيرادات، كما هو الحال في عام 2025، من المتوقع أن يسجل البرنامج عجزاً، ويسحب من أرصدة الصناديق المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات عن المصروفات في الفترات المالية السابقة.
- 11- ونظراً لطبيعة عمليات البرنامج، فإن معظم أصوله هي أصول جارية يتوقع أن تستخدم في غضون 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ. ويتوقع أن تكون الأصول الجارية أعلى بكثير من الخصوم الجارية بسبب الفارق الزمني بين الاعتراف بالإيرادات وبالمصروفات على النحو المبين أعلاه.
- 12- ويشمل مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات أرصدة الصناديق المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات عن المصروفات (بما في ذلك المكاسب والخسائر المعترف بها مباشرة في الأصول الصافية) في الفترات المالية السابقة، والاحتياطيات التي يقرر المجلس استخدامها في تمويل أنشطة محددة في ظروف محددة.

²⁴ يشكل عدد المستفيدين المباشرين الذين تم الوصول إليهم رقماً أولياً. وسيوفر تقرير الأداء السنوي لعام 2025، الذي سيعرض في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي الرقم النهائي للمستفيدين الذين تم الوصول إليهم.

الأداء المالي

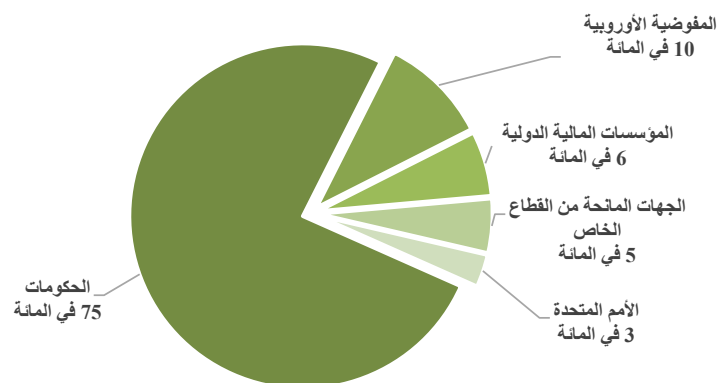
الإيرادات

الشكل 1 - الإيرادات
(بملايين الدولارات الأمريكية)

13- وفي عام 2025، شهد البرنامج انخفاضاً في الإيرادات قدره 3 447.7 مليون دولار أمريكي، أو 33 في المائة من إيرادات قدرها 10 373.1 مليون دولار أمريكي تم الاعتراف بها في عام 2024. وبلغ مجموع الإيرادات في عام 2025 ما قدره 6 925.4 مليون دولار أمريكي، منها 6 055 مليون دولار أمريكي من إيرادات المساهمات و870.4 مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأخرى.

14- وانخفضت إيرادات المساهمات بنسبة 38 في المائة من 9 795.2 مليون دولار أمريكي في عام 2024، لتصل إلى 6 055 مليون دولار أمريكي مخصصاً منها المخصصات والتخفيضات الأخرى في الإيرادات، وهي تتألف من 5 896.6 مليون دولار أمريكي من المساهمات النقدية و158.4 مليون دولار أمريكي من المساهمات العينية. وتم الاعتراف بنسبة 53 في المائة من إيرادات المساهمات في النصف الثاني من عام 2025.

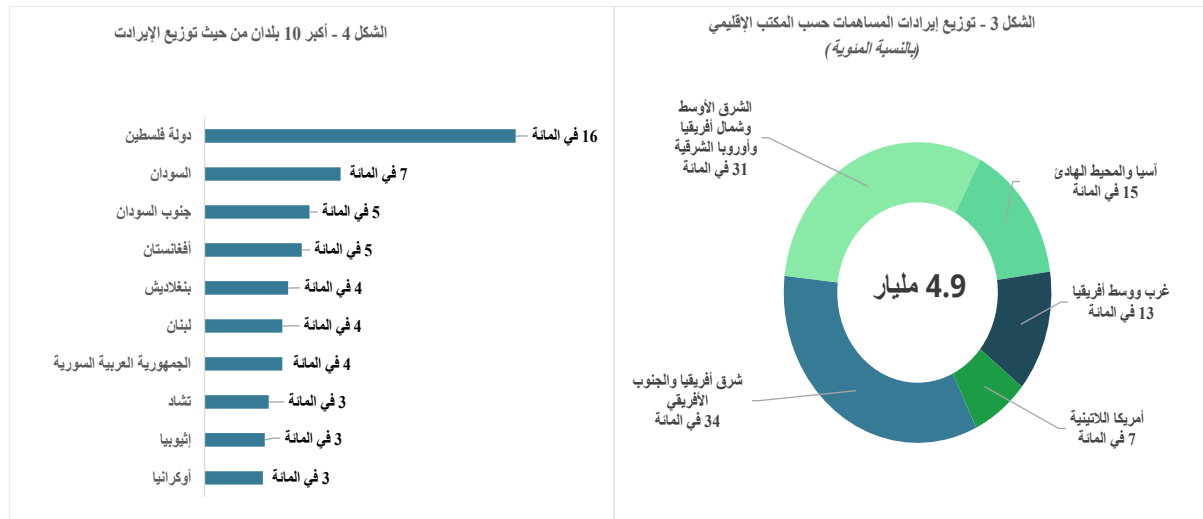
15- ويعزى الانخفاض في إيرادات المساهمات في عام 2025 إلى انخفاض المساهمات المقدمة من عدد من الجهات المانحة وبلغ أكبر انخفاض 55 في المائة ويرجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي شكلت مساهماتها في البرنامج في عام 2025 حصة قدرها 33 في المائة (عام 2024: حصة قدرها 45 في المائة) من مجموع إيرادات المساهمات. وخفّضت الجهات المانحة الرئيسية الأخرى مساهماتها في عام 2025، بما في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمفوضية الأوروبية. وسجلت المساهمات المباشرة المقدمة من البنك الدولي في عام 2025 زيادة بلغت ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2024.

الشكل 2 - إيرادات المساهمات بحسب الجهات المانحة
(بالنسبة المئوية)

16- وكان 4 937.8 مليون دولار أمريكي أو 82 في المائة من إيرادات مساهمات عام 2025 البالغة 6 055 مليون دولار أمريكي لصناديق فئات البرامج في البرنامج، و199.7 مليون دولار أمريكي أو 3 في المائة للصناديق الاستثمارية، و917.5 مليون دولار أمريكي أو 15 في المائة كانت مسجلة في البداية ضمن شريحة الصندوق العام والحسابات الخاصة. وتُسجل المساهمات المتعددة الأطراف، البالغة 382 مليون دولار أمريكي في عام 2025، مبدئياً ضمن شريحة الصندوق العام والحسابات الخاصة، ويتم تخصيصها لاحقاً لبرامج محددة.

17- وتم توجيه 65 في المائة من إيرادات المساهمات في إطار صناديق فئات البرامج للبلدان الواقعة في إقليم شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية (34 في المائة و31 في المائة على التوالي) بسبب الاحتياجات الواسعة للعمليات الكبرى في هذين الإقليمين، ولا سيما في دولة فلسطين، والسودان، وجمهورية السودان. وتم توجيه 15 في المائة من إيرادات المساهمات إلى البلدان الواقعة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، حيث ترجع نسبة 5 في المائة من مجموع إيرادات المساهمات في إطار صناديق فئات البرامج لأفغانستان. ويرجع أكثر من ثلثي إيرادات المساهمات في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى عمليات في هايتي وكولومبيا وهندوراس.

18- وتم توزيع إيرادات المساهمات في إطار صناديق فئات البرامج على الأقاليم الخمسة وعلى أكبر عشر بلدان على النحو التالي.



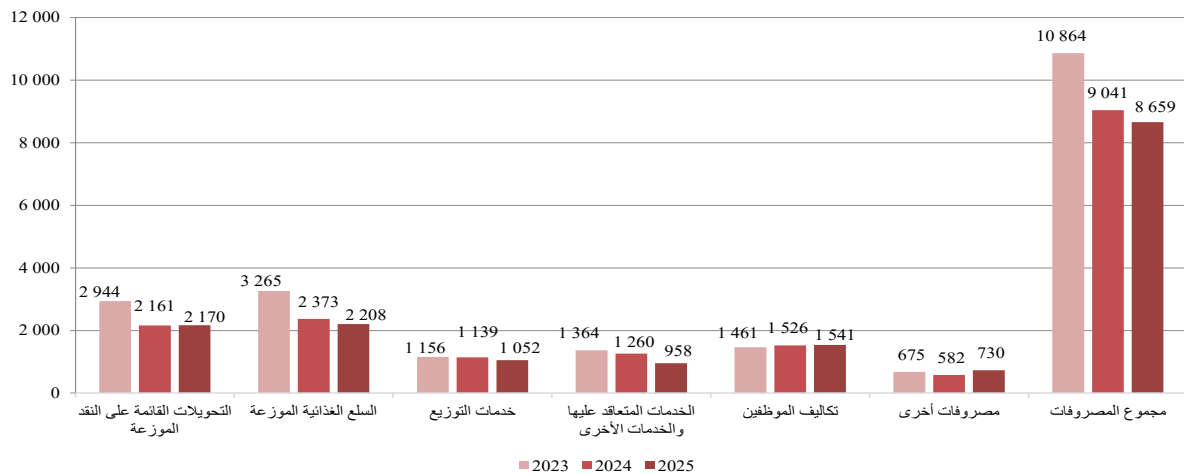
19- وبلغت الإيرادات الأخرى 870.4 مليون دولار أمريكي في عام 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 292.5 مليون دولار أمريكي أو 51 في المائة بالمقارنة مع 577.9 مليون دولار أمريكي في عام 2024. وتعزى الزيادة أساساً إلى مكاسب سعر الصرف والعائد على الاستثمارات. وتتألف الإيرادات الأخرى من:

(أ) الإيرادات المتأتية من تقديم السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة الأخرى - 255.5 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 12 في المائة، بسبب الانخفاض في إيرادات تقديم الخدمات؛

(ب) الفروق في أسعار صرف العملة - مكاسب قدرها 166.4 مليون دولار أمريكي (عام 2024: خسائر قدرها 43.5 مليون دولار أمريكي)، نتيجة زيادة المكاسب المتحققة من عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية والمكاسب غير المتحققة من إعادة تقييم النقدية والمبالغ المستحقة القبض المحتفظ بها بعملة أجنبية (معظمها بسبب اليورو)؛

(ج) العائد على الاستثمارات - مكاسب بقيمة 448.5 مليون دولار أمريكي (عام 2024: مكاسب قدرها 330.1 مليون دولار أمريكي) بسبب المكاسب غير المتحققة على الاستثمارات في صناديق الاستثمار في الأسهم ذات العائد المفتوح وارتفاع إيرادات الفوائد المُحصَّلة.

الشكل 5 - المصروفات
(بملايين الدولارات الأمريكية)



المصروفات

20- في عام 2025، بلغت مصروفات البرنامج 8 659.3 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 381.2 مليون دولار أمريكي أو 4 في المائة من 9 040.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024.

21- وتعتبر بنود المصروفات الرئيسية، وهي "التحويلات القائمة على النقد" و"السلع الموزعة"، عن الولاية الأساسية للبرنامج المتمثلة في تقديم المساعدة للمستفيدين. وتسجل التكاليف المتعلقة بأنشطة البرنامج في مجال تعزيز القدرات ضمن جميع بنود المصروفات الأخرى بحسب طبيعة التكاليف المتكبدة. وبالمثل، تسجل تكاليف الخدمات التي يُكلف البرنامج بتقديمها إلى منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الإنساني الأوسع – مثل خدمات الطيران وإدارة إمدادات الطوارئ (الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية) – فضلا عن الخدمات الأخرى المقدمة عند الطلب في مجالات سلسلة الإمداد والتحويلات النقدية، وتكنولوجيا المعلومات والشؤون الإدارية لمنظمات الأمم المتحدة، والحكومات والمنظمات غير الحكومية ضمن بنود المصروفات المتبقية.

22- ويتم تنفيذ معظم أنشطة توزيع السلع الغذائية للبرنامج من خلال شركاء متعاونين. وفي عام 2025، قام البرنامج بتوزيع أغذية في 70 بلدا، من خلال 883 من الشركاء المتعاونين. وتسلم التحويلات القائمة على النقد من خلال آليات تسليم مختلفة تضم وكلاء تحويل مختلفين مثل مقدمي الخدمات المالية وشركات التحويلات المالية ومقدمي خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول وتجار التجزئة والكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أو مؤسسات الأمم المتحدة وبواسطة البرنامج مباشرة. وفي عام 2025، أجرى البرنامج تحويلات قائمة على النقد في 77 بلدا في شراكة مع 483 وكيل تحويل.

23- وزادت التحويلات القائمة على النقد التي تم توزيعها والتي بلغت قيمتها 2 170.4 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك 169.1 مليون دولار أمريكي من تحويلات قسائم السلع)، بمقدار 9.6 مليون دولار أمريكي أو 0.4 في المائة بالمقارنة مع 2 160.8 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك 124.9 مليون دولار أمريكي من تحويلات قسائم السلع) في عام 2024. ومن أصل 2 170.4 مليون دولار أمريكي من مجموع التحويلات القائمة على النقد، تم توزيع 193.1 مليون دولار أمريكي من خلال الشركاء المتعاونين (175.2 مليون دولار أمريكي في عام 2024). وتعزى الزيادة الطفيفة في توزيعات التحويلات القائمة على النقد بشكل كبير إلى الزيادات في التوزيعات في السودان (92.3 مليون دولار أمريكي)، ودولة فلسطين (91.9 مليون دولار أمريكي)، والجمهورية العربية السورية (63.4 مليون دولار أمريكي)، وقابلها انخفاض في عمليات التوزيع في الصومال والجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى، في حين حصلت عشرة بلدان على نسبة 60 في المائة من إجمالي التوزيع.

24- وبلغ إجمالي قيمة السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة 2 207.5 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 7 في المائة بالمقارنة مع 2 372.9 مليون دولار أمريكي موزعة في عام 2024. وفي عام 2025، بلغت كمية السلع الغذائية الموزعة 2.5 مليون طن متري، بانخفاض قدره 0.1 مليون طن متري أو 4 في المائة مقارنة بعام 2024. وكانت القيمة المقابلة للسلع

الغذائية الموزعة قدرها 2 185.3 مليون دولار أمريكي في عام 2025، بانخفاض قدره 7 في المائة مقارنة بعام 2024. ومن أصل 2 185.3 مليون دولار أمريكي من السلع الغذائية الموزعة، تم توزيع 1 992.5 مليون دولار أمريكي (2.1 مليون طن متري) من خلال الشركاء المتعاونين (2 135.9 مليون دولار أمريكي و2.3 مليون طن متري في عام 2024). وترجع نسبة 62 في المائة من السلع الغذائية الموزعة بالطعن وبالقائمة إلى عمليات البرنامج في السودان، واليمن، وإثيوبيا، وأفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، وبنغلاديش، والجمهورية العربية السورية، وباكستان.

25- وانخفضت تكاليف التوزيعات والخدمات ذات الصلة في عام 2025 بمقدار 86.4 مليون دولار أمريكي أو 8 في المائة لتصل إلى 1 052.1 مليون دولار أمريكي من 1 138.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ويتألف التوزيع والخدمات ذات الصلة من تكاليف تحركات السلع داخل البلدان حتى الوصول إلى نقطة التسليم النهائية، وكذلك في نقطة التسليم النهائية نفسها، فضلا عن التكاليف المتكبدة من خلال الشركاء المتعاونين من أجل تنفيذ الأنشطة بالنيابة عن البرنامج، مثل توزيع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد وتعزيز القدرات، وفقا للاتفاقات على المستوى الميداني أو مذكرات التفاهم. كما تشمل هذه الفئة تكاليف المعاملات المرتبطة بالتحويلات القائمة على النقد إلى المستفيدين.

26- وانخفضت تكاليف الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى البالغة 957.7 مليون دولار أمريكي بمقدار 302.5 مليون دولار أمريكي أو 24 في المائة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاضات في تكاليف العمليات الجوية. وتمشيا مع المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعتماد عقود الإيجار، فإن تكاليف عقود الإيجار البالغة 144.6 مليون دولار أمريكي والمقدمة كجزء من تكاليف الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى تقتصر على مصروفات عقود الإيجار التي تقع خارج نطاق المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو المستثناة منه (عقود الإيجار العينية وعقود إيجار الممتلكات والسفن والطائرات المنخفضة القيمة أو القصيرة الأمد).

27- وزادت التكاليف الإجمالية المتعلقة بالموظفين والقوة العاملة المنتسبة بمقدار 14.7 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 1 540.8 مليون دولار أمريكي في عام 2025، بزيادة قدرها 1 في المائة مقارنة بعام 2024. وبلغ مجموع عدد الموظفين والقوة العاملة المنتسبة في نهاية السنة 19 854 موظفا، أي بانخفاض نسبته 12 في المائة مقارنة بنهاية عام 2024.

28- وتمثل تكاليف الموظفين البالغة 1 157.9 مليون دولار أمريكي المرتبات والاستحقاقات والمزايا الخاصة بالموظفين الدوليين والوطنيين في البرنامج. وفي عام 2025، ارتفعت تكاليف الموظفين بمقدار 46.1 مليون دولار أمريكي (4 في المائة) على الرغم من انخفاض عدد الموظفين بنسبة 7 في المائة. وتتمثل المحركات الرئيسية لهذه الزيادة في تعديلات جدول مرتبات الأمم المتحدة للموظفين المعيّنين محليا (بشكل رئيسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وأوغندا) وزيادة في الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين من الفئة الفنية وموظفي الفئات العليا، اعتبارا من 1 فبراير/شباط 2025. وبالإضافة إلى ذلك، تكبد البرنامج تكاليف أعلى لإنهاء الخدمة نظرا لحالات إنهاء الخدمة المتفق عليها والتدابير الخاصة لإنهاء الخدمة المتعلقة بتقليص حجم المنظمة، فضلا عن التكاليف المرتبطة بالتحويل المستهدف للوظائف القصيرة الأجل إلى وظائف طويلة الأجل.

29- وتشمل تكاليف القوة العاملة المنتسبة البالغة 383 مليون دولار أمريكي المرتبات وتكاليف الموظفين الأخرى المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وعقود الخدمة واتفاقات الخدمة الخاصة. وانخفضت هذه التكاليف بمقدار 31.4 مليون دولار أمريكي أو 8 في المائة، في حين انخفض عدد القوة العاملة المنتسبة بنسبة 17 في المائة.

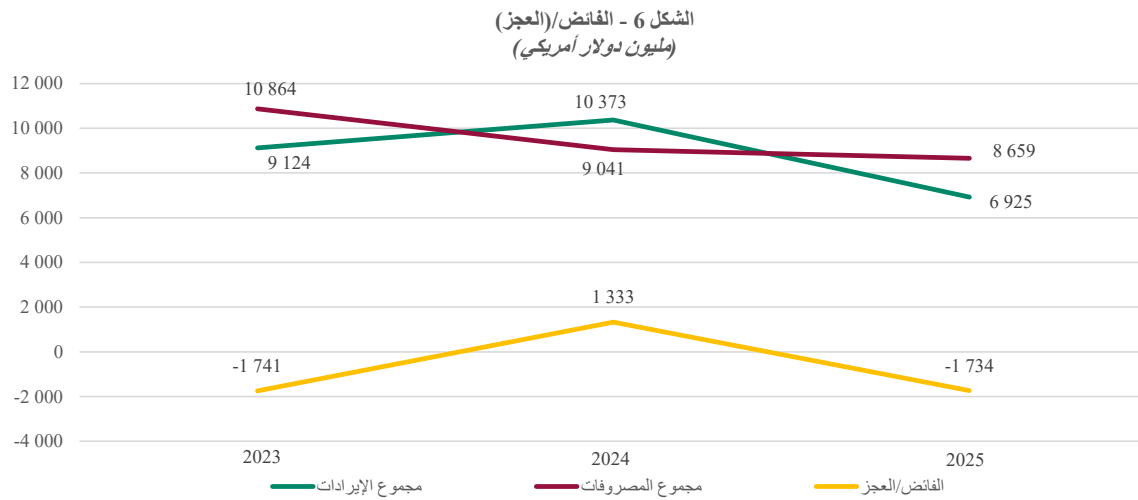
30- وارتفعت بنود المصروفات المتبقية التي قُدمت على أنها "مصروفات أخرى" في الشكل 5 والبالغة 730.7 مليون دولار أمريكي بمقدار 148.8 مليون دولار أمريكي أو 26 في المائة مقارنة بعام 2024، ويرجع ذلك في الأساس إلى الاعتراف للمرة الأولى بمصروفات الاستهلاك البالغة 163.1 مليون دولار أمريكي المتعلقة بالأصول الخاضعة لحق الاستخدام الناجمة عن تنفيذ المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتألف هذه التكاليف مما يلي:

(أ) الإمدادات، والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية الأخرى – 303.7 مليون دولار أمريكي؛

(ب) تكاليف الاستهلاك والإهلاك – 236.5 مليون دولار أمريكي؛

(ج) تكاليف السفر – 80.2 مليون دولار أمريكي؛

- (د) تكاليف التمويل – 33.2 مليون دولار أمريكي؛
 (هـ) المصروفات الأخرى – 77.1 مليون دولار أمريكي.



الفائض

- 31- في عام 2025، بلغ العجز في الإيرادات عن المصروفات 1 733.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بالفائض البالغ 1 332.6 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ويرجع هذا العجز إلى انخفاض في الإيرادات في عام 2025 بنسبة 33 في المائة، في حين انخفضت المصروفات بنسبة قدرها 4 في المائة فقط. ولا يزال الفارق الزمني بين الاعتراف بالإيرادات والمصروفات هو العامل الرئيسي للفائض/العجز في أي فترة إبلاغ.
- 32- ويتألف العجز في هذه الفترة من العجز في معظم العمليات حيث تكون الإيرادات المعترف بها أقل من المصروفات المتكبدة خلال الفترة نفسها. وهذا العجز تقابله جزئياً الفوائض المحققة في بعض العمليات.
- 33- وفي عام 2025، تحقق أكبر عجز في البلدان التالية: اليمن، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوكرانيا، وأفغانستان. وتحققت أعلى الفوائض في البلدان التالية: دولة فلسطين، وكولومبيا، وطاجيكستان، وميانمار، وأرمينيا، مما يبين الإيرادات المستلمة في عام 2025 التي ستدعم استمرار تنفيذ الأنشطة في الفترات المقبلة.

المركز المالي

الجدول 1- موجز المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (بملايين الدولارات الأمريكية)		
2024	2025	
5 098.5	4 597.5	النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل
5 434.8	4 160.4	المساهمات المستحقة القبض
1 044.1	703.9	المخزونات
352.6	349.7	المبالغ الأخرى المستحقة القبض
1 316.8	1 552.9	الاستثمارات طويلة الأجل
296.5	307.1	الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية
-	366.1	الأصول الخاضعة لحق الاستخدام
13 543.3	12 037.6	مجموع الأصول
24.6	39.8	الإيرادات المؤجلة
1 028.9	1 007.8	استحقاقات الموظفين
38.5	32.8	القرض
-	370.9	الخصوم المتعلقة بعقود الإيجار
1 155.3	915.4	الخصوم الأخرى
2 247.3	2 366.7	مجموع الخصوم
11 296.0	9 670.9	الأصول الصافية
10 502.5	8 999.3	أرصدة الصناديق
793.5	671.6	الاحتياطيات
11 296.0	9 670.9	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات

مجموع الأصول

34- انخفض مجموع الأصول في عام 2025 بمقدار 1 505.7 مليون دولار أمريكي، أو بنسبة 11 في المائة، وهذا يرجع أساساً إلى انخفاضات في المساهمات المستحقة القبض، بما يتسق مع انخفاض إيرادات المساهمات في عام 2025.

35- وانخفض مجموع النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل البالغ 4 597.5 مليون دولار أمريكي في عام 2025 بمقدار 501 مليون دولار أمريكي أو 10 في المائة من 5 098.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ويعود هذا الانخفاض إلى التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية. وتغطي النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل للبرنامج المدرجة في شريحة صناديق فئات البرامج البالغة 2 795.1 مليون دولار أمريكي أربعة أشهر من النشاط التشغيلي (عام 2024: خمسة أشهر). وزادت الاستثمارات طويلة الأجل بمقدار 236.1 مليون دولار أمريكي أو 18 في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى المكاسب غير المتحققة من صناديق الاستثمار في الأسهم، وكذلك بسبب الإضافات إلى الأصول المستثمرة. ويتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات بهدف تغطية استحقاقات الموظفين طويلة الأجل.

36- وانخفض مجموع المساهمات المستحقة القبض البالغة 4 160.4 مليون دولار أمريكي بمقدار 1 274.4 مليون دولار أمريكي أو 23 في المائة من 5 434.8 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ويتمشى هذا الانخفاض مع الانخفاض في إيرادات المساهمات. ويبلغ متوسط فترة التحصيل ثمانية أشهر (سبعة أشهر في عام 2024).

37- وتشتمل المخزونات على مخزونات السلع الغذائية التي تبلغ قيمتها 678.9 مليون دولار أمريكي ومخزونات المواد غير الغذائية التي تبلغ قيمتها 25 مليون دولار أمريكي. وتتمثل أنواع السلع الغذائية الرئيسية التي يحتفظ بها البرنامج في الحبوب، والبقول، والخضروات، والزيوت، والدهون. وانخفضت قيمة مخزونات السلع الغذائية للبرنامج في نهاية عام 2025 بمقدار 333.1 مليون دولار أمريكي أو 33 في المائة مقارنة بقيمة عام 2024 البالغة 1 012 مليون دولار أمريكي، بينما انخفضت المخزونات المحتفظ بها بالطن المتري بنسبة 30 في المائة عن مخزونات عام 2024 (0.9 مليون طن متري في عام 2025 بالمقارنة

مع 1.3 مليون طن متري في عام 2024). وتحفظ عشر عمليات بنسبة 60 في المائة من المخزونات من حيث الكمية و63 في المائة من حيث القيمة: دولة فلسطين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والسودان، واليمن، وتشاد، وإثيوبيا، وبوركينا فاسو، وكينيا. ويُحفظ بنسبة 13 في المائة من مخزونات السلع الغذائية في مواقع استراتيجية في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وباستخدام المتوسط التاريخي للسلع الموزعة، فإن 0.9 مليون طن متري من السلع الغذائية الموجودة في المخزونات تمثل ما يقرب من خمسة أشهر من النشاط التشغيلي.

38- تم الاعتراف للمرة الأولى بالأصول الخاضعة لحق الاستخدام البالغة 366.1 مليون دولار أمريكي عند اعتماد المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهي تمثل حق البرنامج في استخدام حافظة الأصول الأساسية (الممتلكات والطائرات) طوال مدة عقد الإيجار.

39- وبلغ مجموع المبالغ المستحقة القبض الأخرى 349.7 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 1 في المائة مقارنة بعام 2024. ويعبر هذا الانخفاض في المبالغ المستحقة القبض الأخرى بشكل أساسي عن تسوية السلف المقدمة للشركاء المتعاونين ومقدمي الخدمات المالية لأنشطة التحويلات القائمة على النقد في عمليات موزامبيق والنيجر، إلى جانب السلف المقدمة لترتيبات تأجير سفن الشحن البحري التي تدعم أنشطة الشحن البري في عمليات اليمن وإثيوبيا.

مجموع الخصوم

40- زاد مجموع الخصوم بمقدار 119.4 مليون دولار أمريكي أو 5 في المائة من 2 247.3 مليون دولار أمريكي في عام 2024 إلى 2 366.7 مليون دولار أمريكي في عام 2025.

41- وتم الاعتراف بالخصوم المتعلقة بعقود الإيجار البالغة 370.9 مليون دولار أمريكي للمرة الأولى عند اعتماد المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتمثل هذه الخصوم التزام البرنامج بسداد مدفوعات مستقبلية مقابل حق استخدام الأصول الأساسية (الممتلكات والطائرات) طوال مدة عقد الإيجار.

42- وانخفضت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 21.1 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 2 في المائة، لتصل إلى 1 007.8 مليون دولار أمريكي. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى زيادة في معدلات الخصم.

43- وتبين الإيرادات المؤجلة إيرادات المساهمات المخصصة للسنوات المقبلة حيث على البرنامج التزام قائم معترف به كأحد الخصوم. وزادت الإيرادات المؤجلة في عام 2025 بمقدار 15.2 مليون دولار أمريكي أو 62 في المائة لتصل إلى 39.8 مليون دولار أمريكي.

44- وانخفضت الخصوم الأخرى بمقدار 239.9 مليون دولار أمريكي أو 21 في المائة. وتشمل الخصوم الأخرى أساساً المبالغ المستحقة والمبالغ المستحقة الدفع للبايعين والخصوم المتعلقة بتقديم الخدمات. ويعزى الانخفاض في الخصوم الأخرى أساساً إلى الانخفاض في المبالغ المستحقة، بعد انخفاض الإيرادات المسجلة في عام 2025 مما ترتب عليه انخفاض الأنشطة التشغيلية. وتمثل المبالغ المستحقة المصروفات المتكبدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن لم يتم إصدار فواتير بها بحلول تاريخ الإبلاغ، مما يعبر عن تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق حيث يتم الاعتراف بالتكاليف في الفترة التي يتم فيها تلقي السلع والخدمات ذات الصلة أو التي تنشأ فيها الالتزامات. وتندرج الانخفاضات الرئيسية في المبالغ المستحقة ضمن عمليات مرافق الإدارة الشاملة للسلع، والعمليات في جنوب السودان، وإثيوبيا، وأفغانستان، واليمن.

الأصول الصافية

45- تمثل الأصول الصافية الفرق بين مجموع أصول ومجموع خصوم البرنامج. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت الأصول الصافية للبرنامج 9 670.9 مليون دولار أمريكي، مما يشكل انخفاضا مقداره 1 625.1 مليون دولار أمريكي أو 14 في المائة مقارنة بعام 2024. ومن بين هذه الأصول الصافية (أرصدة الصناديق والاحتياطيات)، يتعلق مبلغ 6 533.1 مليون دولار أمريكي بالبرامج، وهو ما يمثل حوالي خمسة أشهر من النشاط التشغيلي (سنة أشهر في عام 2024). وتتعلق أرصدة الصناديق التشغيلية بدعم الجهات المانحة الموجه أساسا إلى برامج محددة في مراحل مختلفة من التنفيذ، ولا يُعترف بالمصروفات وما يرتبط بها من انخفاض في رصيد الصناديق إلا عند تسليم السلع الغذائية وتوزيع التحويلات القائمة على النقد. ويتعلق الرصيد المتبقي وقدره 2 466.2 مليون دولار أمريكي بالصندوق العام والصندوق الاستئماني والحسابات الخاصة بينما يتعلق مبلغ 671.6 مليون دولار أمريكي بالاحتياطيات.

46- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، انخفضت أرصدة الاحتياطيات بمقدار 121.9 مليون دولار أمريكي أو 15 في المائة مقارنة بالأرصدة المحتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض قدره 69.1 مليون دولار أمريكي في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وإلى انخفاض قدره 52.8 مليون دولار أمريكي في حساب الاستجابة العاجلة.

تحليل الميزانية

إعداد الميزانية والموافقة عليها

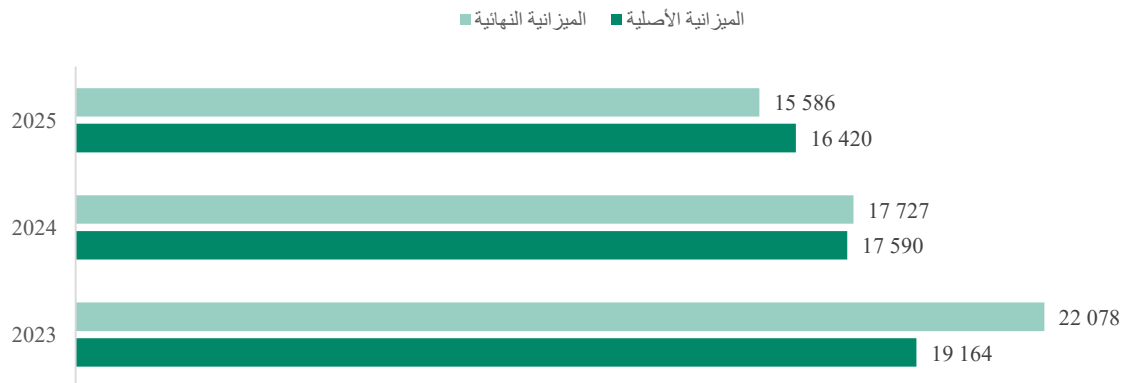
47- يرد السياق الاستراتيجي والبرامجي لإعداد الميزانية في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025)²⁵ وهو جزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط المصممة للاستفادة من المساعدات في حالات الطوارئ ذات الأولوية التي يقدمها البرنامج بطرق لا تؤدي إلى إنقاذ الأرواح فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تغيير الحياة. وتعمل المكاتب القطرية للبرنامج على أساس إطار الخطط الاستراتيجية القطرية الذي يتألف من الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وعمليات حالات طوارئ محدودة. وتشمل الخطط الاستراتيجية القطرية ميزانيات الحافظات القطرية وتعمل كأداة لتعبئة الموارد وإدارة الأموال. وهي متوائمة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025) وإطار النتائج المؤسسية (2022-2025).²⁶

48- ويوافق المجلس على الخطط الاستراتيجية القطرية ويمكن تنقيحها للاستجابة للتغيرات السياقية والتشغيلية. ويجوز للمديرة التنفيذية الموافقة على التنقيحات التي يمولها البلد المضيف بالكامل. ويتم تفويض المزيد من الصلاحيات من المجلس إلى المديرة التنفيذية مثل الموافقة على عملية حالة طوارئ محدودة بحد أقصى قدره 50 مليون دولار أمريكي، والزيادة في الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي لا تتجاوز 15 في المائة من الميزانية الإجمالية الحالية والتنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في الملحق الثالث للتحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (WFP/EB.1/2020/4-A/1/Rev.2).

²⁵ "الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2).

²⁶ "إطار النتائج المؤسسية للبرنامج (2022-2025)" (WFP/EB.1/2022/4-A/Rev.1).

الشكل 7- تطور الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)



أساس الميزانية

49- وتُستمد أرقام الميزانية الأصلية للخطط الاستراتيجية القطرية وميزانية دعم البرامج والإدارة التي تم الإفصاح عنها في الكشف المالي الخامس - كشف مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية من خطة البرنامج للإدارة للفترة (2025-2027). وتستند ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية إلى حد كبير إلى الاحتياجات ويتم تحديثها على مدار العام. وتتاح الموارد اللازمة لتغطية تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية عندما تؤكد الجهات المانحة المساهمات للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها ومن خلال تسهيلات التمويل بالسلف في البرنامج. ويتم منح صلاحيات رصد الموارد في الميزانية لتحمل تكاليف دعم البرامج والإدارة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

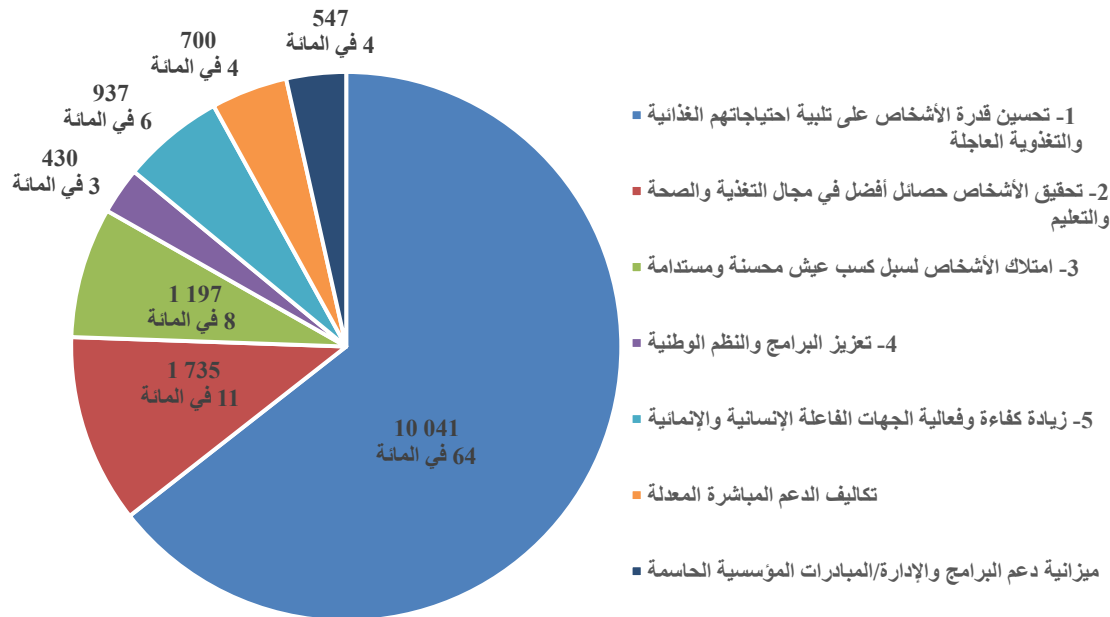
لمحة عامة عن متطلبات الميزانية في عام 2025

50- عرضت خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)،²⁷ التي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، برنامج عمل عام 2025 الذي تبلغ قيمته 16 419.90 مليون دولار أمريكي، والذي تم الإفصاح عنه باعتباره "الميزانية الأصلية" في الكشف المالي الخامس بشأن المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

51- وبحلول نهاية 2025، تم تخفيض برنامج العمل بمقدار 834.4 مليون دولار أمريكي أو 5 في المائة لتصبح الميزانية النهائية 15 585.5 مليون دولار أمريكي، تم الإفصاح عنها باعتبارها "الميزانية النهائية" في الكشف الخامس. وانخفضت الاحتياجات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، والصومال، والجمهورية العربية السورية، وإثيوبيا وقابلها جزئياً زيادة في المتطلبات في عمليات أخرى.

²⁷ "خطة البرنامج للإدارة (2024-2026)" (WFP/EB.2/2023/5-A/1).

الشكل 8 - الميزانية النهائية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
(بملايين الدولارات الأمريكية)

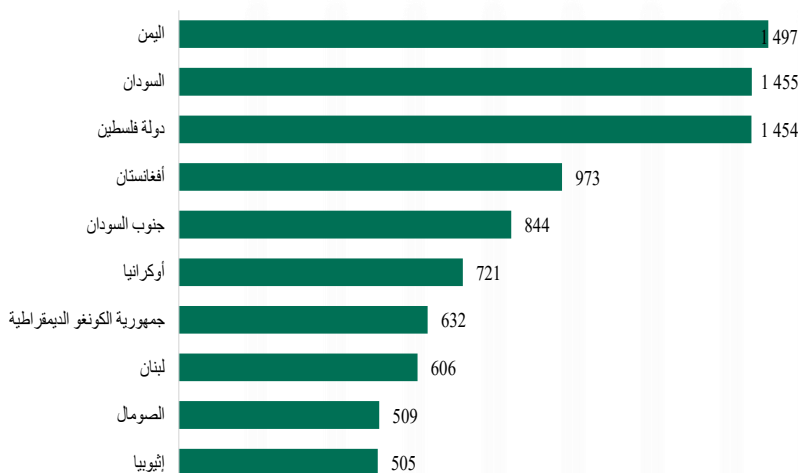


52- وتحتاج البلدان المتأثرة بالنزاعات إلى مساعدات غذائية وبرامج تغذية عاجلة ومستهدفة وغير مشروطة، تتكيف مع حجم النزاع وتقلبات الاحتياجات. ومن المنظور البرامجي، شكلت التكاليف البرامجية المباشرة لدعم هدف التنمية المستدامة 2 والحصائل الاستراتيجية 1 (تحسين قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذية العاجلة) و 2 (تحقيق الأشخاص حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم)، و 3 (امتلاك الأشخاص لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة) 83 في المائة أو 12 972.5 مليون دولار أمريكي من مجموع الميزانية النهائية البالغ 15 585.5 مليون دولار أمريكي (انخفاض نسبته 5 في المائة مقارنة بالميزانية الأصلية لعام 2025).

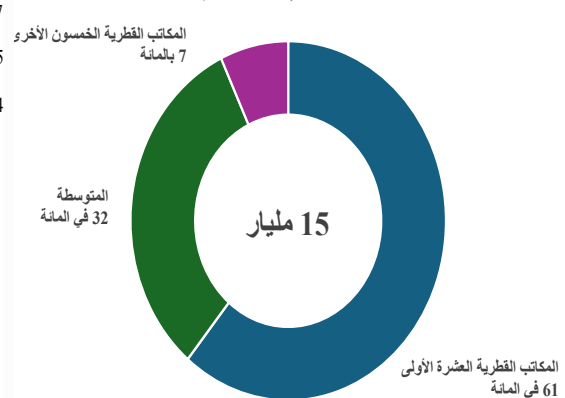
53- وعلاوة على ذلك، تم تخصيص 9 في المائة أو 1 366.5 مليون دولار أمريكي من مجموع الميزانية النهائية لدعم هدف التنمية المستدامة 17، والحصيلتين الاستراتيجيتين 4 (تعزيز البرامج والنظم الوطنية)، و 5 (زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية) بما يشمل الانخفاضات في لبنان، والسودان، وملاوي.

54- وفي عام 2025، شكلت عشر عمليات 61 في المائة من مجموع الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية.

الشكل 10 - البلدان العشرة الأولى من حيث الميزانية النهائية
(بملايين الدولارات الأمريكية)

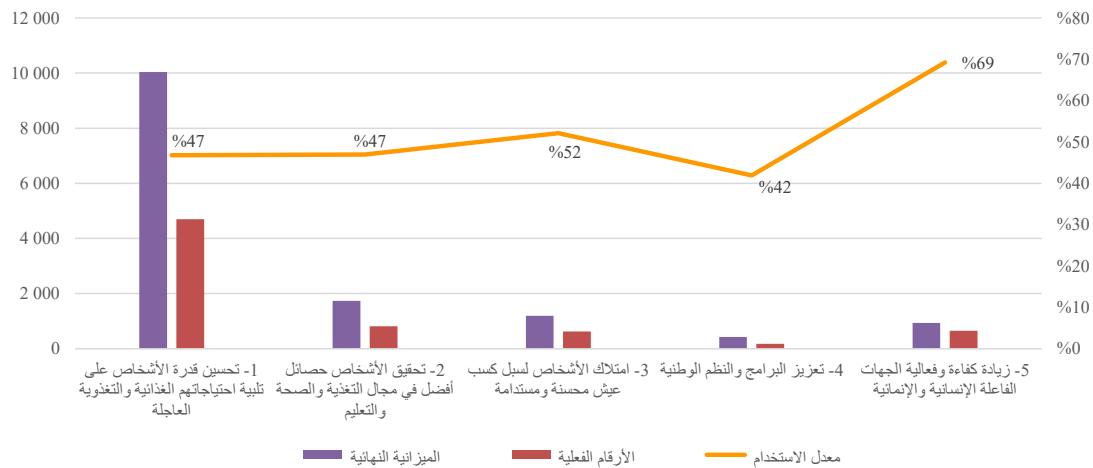


الشكل 9 - الميزانية النهائية بحسب الحجم -
الخطوة الاستراتيجية القطرية
(بالنسبة المئوية)



استخدام الميزانية

استخدام الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية

الشكل 11 - الاستخدام النهائي للميزانية بحسب الحصائل الاستراتيجية
(بملايين الدولارات الأمريكية)

55- تتاح الموارد للخطط الاستراتيجية القطرية عندما تؤكد الجهات المانحة مساهماتها للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها أو عند توفير أموال عن طريق آليات التمويل بالسلف. وبالتالي يكون استخدام الميزانية مقيدا خلال السنة بحجم المساهمات وتوقيتها وإمكانية التنبؤ بها وكذلك القيود التشغيلية الكامنة.

56- وفي عام 2025، بلغت الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية باستثناء تكاليف الدعم غير المباشرة 15 038.6 مليون دولار أمريكي (تم الإفصاح عنها في الكشف المالي الخامس تحت عنوان "المجموع الفرعي لتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية" في إطار الميزانية النهائية)، وبلغ الاستخدام العام للميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية 49 في المائة، وهو ما ظهر في مختلف الحصائل الاستراتيجية على النحو المبين أدناه:

(أ) الحصيلة الاستراتيجية 1 (تحسين قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة) بلغ فيها معدل الاستخدام 47 في المائة. ويتعلق ما يقرب من 98 في المائة من التكاليف الفعلية البالغة 4 701.7 مليون دولار أمريكي في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1 بأنشطة تحويلات الموارد غير المشروطة والوقاية من سوء التغذية وعلاج التغذية. وكانت أكبر ثلاث عمليات من حيث التحويلات غير المشروطة للموارد في دولة فلسطين (605.1 مليون دولار أمريكي)، والسودان (499.6 مليون دولار أمريكي)، وجنوب السودان (243.4 مليون دولار أمريكي).

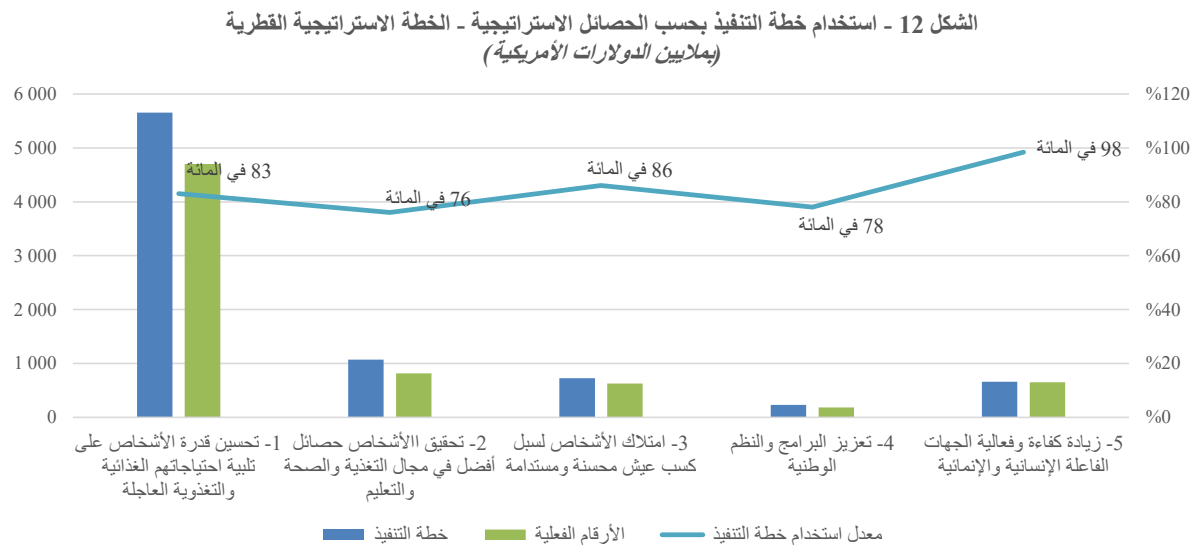
(ب) الحصيلة الاستراتيجية 2 (تحقيق الأشخاص حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم) بلغ فيها معدل الاستخدام 47 في المائة. وشكلت أنشطة الوجبات المدرسية، والوقاية من سوء التغذية وعلاجه، وتحويلات الموارد غير المشروطة 96 في المائة من مجموع التكاليف الفعلية البالغة 814.5 مليون دولار أمريكي في إطار الحصيلة الاستراتيجية 2. وكانت أكبر ثلاث عمليات في هذه الفئات باكستان (92.9 مليون دولار أمريكي)، وجنوب السودان (76.2 مليون دولار أمريكي)، وهايتي (58.1 مليون دولار أمريكي).

(ج) الحصيلة الاستراتيجية 3 (امتلاك الأشخاص لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة) بلغ فيها معدل الاستخدام 52 في المائة. ويمثل إنشاء الأصول وبرامج دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة والإجراءات الرامية إلى الحماية من الصدمات المناخية فئات النشاط الأساسية التي تساهم في الحصيلة الاستراتيجية 3. وكان البرنامج أكثر نشاطا في السودان، وتشاد، وجنوب السودان، وإثيوبيا.

(د) الحصيلة الاستراتيجية 4 (تعزيز البرامج والنظم الوطنية)، بلغ فيها معدل الاستخدام الإجمالي 42 في المائة. وتشكل برامج الحماية الاجتماعية والبرامج المدرسية فئتي النشاط الأساسيتين اللتين تساهمان في الحصيلة الاستراتيجية 4. وكان البرنامج أكثر نشاطاً في أوكرانيا، وموزامبيق، ومصر.

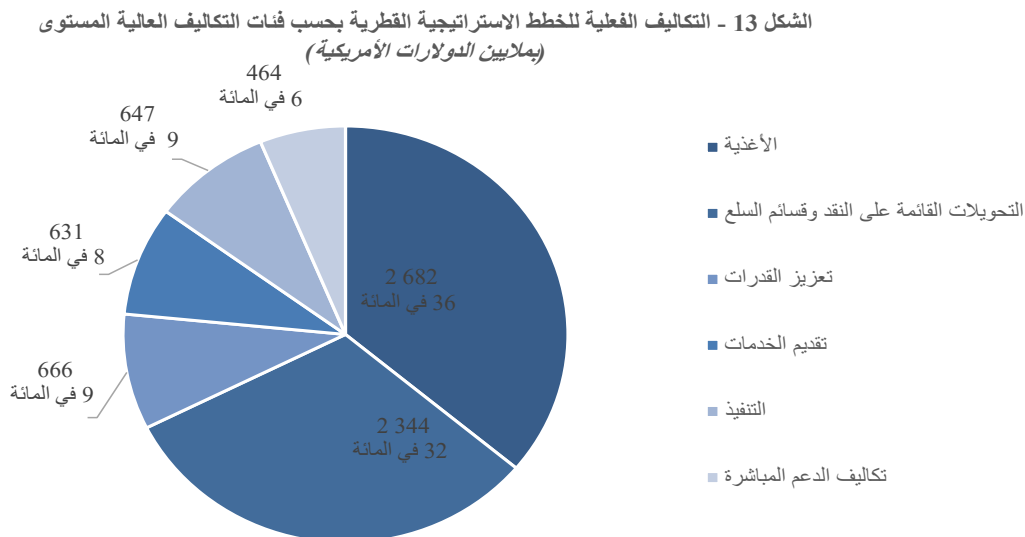
(هـ) الحصيلة الاستراتيجية 5 (زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية)، بلغ فيها معدل الاستخدام الإجمالي 69 في المائة. وتمثل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة والخدمات المقدمة عند الطلب فئتي النشاط الأساسيتين اللتين تساهمان في الحصيلة الاستراتيجية 5. وكان البرنامج أكثر نشاطاً في لبنان، وجنوب السودان، ودولة فلسطين.

استخدام خطة تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية



57- وتمثل خطة التنفيذ الواردة في الكشف الخامس البالغة 8 867.2 مليون دولار أمريكي الاحتياجات التشغيلية ذات الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، المستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية. وحقق البرنامج معدل استخدام إجمالي قدره 84 في المائة مقابل خطة التنفيذ. وشكلت خطط التنفيذ في أكبر عشرة بلدان نسبة 55 في المائة من خطة التنفيذ الكلية، حيث بلغ متوسط معدل التنفيذ 80 في المائة.

تحليل التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية بحسب طرائق التحويل



- 58- ويشمل هيكل ميزانيات الحوافز القطرية أربع فئات للتكاليف العالية المستوى: تكاليف التحويلات، وتكاليف التنفيذ، وتكاليف الدعم المباشرة، وتكاليف الدعم غير المباشرة. وتقابل تكاليف التحويلات القيمة النقدية للأغذية المحوّلة، والتحويلات القائمة على النقد، وتعزيز القدرات وتقديم الخدمات، وكذلك تكاليف التسليم ذات الصلة، واستأثرت بنسبة 85 في المائة من مجموع التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2025.
- 59- ومن مجموع تكاليف التحويلات البالغ 6 322.2 مليون دولار أمريكي، خُصص 2 681.8 مليون دولار أمريكي لتحويلات الأغذية. وكان كل من دولة فلسطين، والسودان، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وأفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، وبوركينا فاسو، وباكستان، واليمن البلدان التي سجلت أعلى نسبة من حيث تسليم الأغذية، وشكلت 70 في المائة من مجموع تكاليف تحويلات الأغذية.
- 60- وبلغت التحويلات القائمة على النقد 2 343.5 مليون دولار أمريكي في عام 2025. وتمثل عمليات لبنان، وبنغلاديش، وأوكرانيا، والسودان، وأفغانستان، والصومال، ودولة فلسطين، وتشاد، والجمهورية العربية السورية، ونيجيريا أكبر حصة من التحويلات القائمة على النقد، بنسبة 55 في المائة من مجموع تكاليف التحويلات القائمة على النقد.
- 61- وبلغت قيمة تعزيز القدرات 665.9 مليون دولار أمريكي أو 9 في المائة من مجموع تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية، وتشير إلى تحويل المواد، والمعدات، والمعرفة، والموارد الأخرى إلى المستفيدين الأفراد أو المجتمعات المحلية أو الأطراف النظرية الأخرى دعماً للأهداف الاستراتيجية للبرنامج. وانخفضت تكاليف تحويلات تقديم الخدمات إلى 631 مليون دولار أمريكي في عام 2025، مع انخفاض الطلب على خدمات التحويلات النقدية.
- 62- وشكلت تكاليف التنفيذ وتكاليف الدعم المباشرة 9 في المائة و6 في المائة على التوالي من التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية.

التكاليف غير المباشرة

- 63- يتم منح صلاحيات رصد الموارد في الميزانية لتحمل نفقات دعم البرامج والإدارة من خلال الموافقة على خطة الإدارة. وبلغت الميزانية الأصلية لدعم البرامج والإدارة التي وافق عليها المجلس التنفيذي 480 مليون دولار أمريكي. وبالنظر إلى تخفيض توقعات التمويل، تم تقديم خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة قدرها 432 مليون دولار أمريكي، التي تعبر عن انخفاض بنسبة 10 في المائة، إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية. ومن ميزانية دعم البرامج والإدارة الموافق عليها، تم استخدام 432.3 مليون دولار أمريكي، أو 90 في المائة، مما أدى إلى وفورات في ميزانية دعم البرامج والإدارة قدرها 47.7 مليون دولار أمريكي. ويُظهر خفض ميزانية دعم البرامج والإدارة الجهود المؤسسية لمعالجة النفقات بما يتناسب مع مستوى الموارد. وبلغت الميزانية النهائية الموافق عليها للمبادرات المؤسسية الحاسمة 66.9 مليون دولار أمريكي، تم استخدام 55.4 مليون دولار أمريكي (83 في المائة) من هذا المبلغ في عام 2025.

تعزيز الشفافية والمساءلة

- 64- يعد البرنامج الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان الإبلاغ المالي في الوقت المناسب وذي الصلة والمفيد، وبالتالي تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.
- 65- وضماناً لاستمرار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يقيم البرنامج الأثر ويطبق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام ويغير السياسات المحاسبية عندما تقتضي التغييرات في المعايير المحاسبية إدخال تنقيحات. ويواصل البرنامج العمل في تعاون وثيق مع منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى من خلال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتتيح فرقة العمل المذكورة منبراً لمناقشة المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحقيق الاتساق في تطبيق التطورات في هذه المعايير وتحسين إمكانية مقارنة التقارير المالية.

- 66- ويجتمع فريق القيادة بانتظام لمناقشة الاتجاه الاستراتيجي وإطار صنع القرار، بما في ذلك استعراض مجموعة مختارة من الملامح المالية البارزة القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي تغطي المجالات الرئيسية للأداء المالي في البرنامج ومركزه المالي.
- 67- وصُمم إطار إدارة المخاطر المؤسسية لتحديد المخاطر التي يتعرض لها البرنامج وإدارتها والإبلاغ عنها، ولتقديم ضمانات معقولة في ما يتعلق بتحقيق أهداف البرنامج. وتقوم شعبة إدارة المخاطر بإعداد البيان السنوي بشأن الرقابة الداخلية نيابة عن المديرية التنفيذية. ويسترشد البيان بعملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية، وهي عملية سنوية على نطاق المنظمة يعمل المديرون العالميون في الميدان والمقر العالمي من خلالها على تقييم تصميم الضوابط الرئيسية وتنفيذها مقارنة بالمعايير المؤسسية، ويكملها استعراض الإدارة ومداخلات الرقابة. ويجري توحيد نتائج هذه العملية وتحليلها من أجل تحديد المسائل المتعلقة بالمخاطر الجوهرية والرقابة التي تتطلب اهتماما من الإدارة، ويتم التعبير عنها في استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة.
- 68- وفي عام 2025، حوّل البرنامج مشروع الضمان العالمي من مبادرة مستهدفة تغطي 31 من المكاتب القطرية العالية المخاطر إلى نهج جرى تعميمه بشكل كامل على نطاق المنظمة. وقد أنشئت هذه المبادرات في الأصل بهدف تعزيز الترتيبات "الشاملة" المتعلقة بالضمان والرقابة الداخلية في العمليات العالية المخاطر، غير أنها أصبحت الآن مدمجة في جميع المكاتب القطرية. وأنشأ المشروع حداً أدنى لمعايير الضمان عبر خمسة مجالات شديدة المخاطر: آليات الرصد والتعقيبات المجتمعية، والاستهداف، وإدارة الهوية، وإدارة الشركاء المتعاونين، وسلسلة الإمداد. وأدمجت هذه المعايير تدريجياً في السياسات والنظم وعمليات الرقابة المؤسسية، ويجري تطبيقها حالياً في جميع العمليات، بالاسترشاد بالدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستخلصة من السياقات العالية المخاطر.
- 69- وفي عام 2025، عزّز البرنامج هيكل الحوكمة والمساءلة الخاص به من خلال إطار مساءلة الإدارة، الذي أوضح الأدوار والمسؤوليات ومسارات التصعيد، وحدد بشكل أوضح الدور الحاسم الذي يضطلع به المديرون القطريون والمساءلة التي يخضعون لها في ما يتعلق بضمان تنفيذ البرامج وجودة العمليات والإدارة الفعالة للمخاطر. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، وافق المجلس التنفيذي على إطار المساءلة والرقابة الشامل في البرنامج، الذي حل محل إطار الرقابة لعام 2018 مما عزّز هيكل الحوكمة والرقابة في البرنامج. وعلاوة على ذلك، أصدر البرنامج إطار الرقابة الإدارية المحدّث لتعزيز الخط الثاني من الرقابة من خلال مشاركة الوظائف العالمية على نحو أكثر تنسيقاً واستناداً إلى المخاطر. وتعزز هذه التدابير مجتمعة الشفافية ومساءلة الإدارة والضمان على نطاق المنظمة.
- 70- وفي عام 2025، استمر تنسيق تقييم المخاطر على المستوى المؤسسي بصورة مركزية من خلال شعبة إدارة المخاطر، وأجري بشكل شامل من خلال الاستناد إلى تقييمات المخاطر الوظيفية والمخاطر على المستوى القطري، فضلاً عن المخاطر التي تؤثر على البرنامج ككل. وتم تحديث سجل المخاطر المؤسسية بانتظام خلال السنة لكي يعبر عن التغييرات في أولويات البرنامج المتعلقة ببيئة المخاطر وإدارتها. ويقدم سجل المخاطر المؤسسية، الذي يتم استعراضه من جانب الإدارة العليا ولجنة المخاطر، نظرة موحدة لأهم المخاطر التي يواجهها البرنامج على المستوى التنظيمي، ويسترشد به في تحديد أولويات إجراءات التخفيف وأنشطة الضمان.
- 71- واضطلعت شعبة إدارة المخاطر، بصفتها الجهة المسؤولة عن إطار الرقابة الداخلية في البرنامج، برصد التنفيذ من خلال الإبلاغ المنتظم عن المسائل المتعلقة بالمخاطر للجان العليا المعنية بالحوكمة والرقابة، وشمل ذلك تحديثات تشغيلية مخصصة للمكاتب القطرية وبيانات الضمان السنوية الصادرة عن الإدارة العالمية. وفي عام 2025، حدّثت شعبة إدارة المخاطر بروتوكولات التصعيد للتصدي للمخاطر الرئيسية والإبلاغ عن الحوادث ومسائل الرقابة الداخلية.
- 72- وخلال السنة، عملت لجنة السياسات في البرنامج ولجنة المخاطر في البرنامج بصفتها الهيئتين الدائميتين للحوكمة. وعملت لجنة المخاطر، برئاسة نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات بصفتها منتدى استشارياً يقدم التوجيه الاستراتيجي بشأن توصيات الرقابة وإدارة المخاطر المؤسسية وجودة العمليات وضمانها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2025، استعرضت

لجنة المخاطر سجل المخاطر المؤسسية لعام 2026، حيث شددت الإدارة العليا على المساءلة بشأن معالجة تسعة مخاطر مؤسسية ذات أولوية²⁸ والمضي قدماً بإجراءات التخفيف ذات الصلة.

73- ويحتفظ البرنامج بسياسات قوية تتعلق بالإفصاح العلني عن نتائج التقييمات والمراجعات المستقلة. وتقارير التقييمات الموجزة والمراجع الخارجي وردود الإدارة المصاحبة لها التي يعود تاريخها حتى عام 1999 منشورة على الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديثات السنوية بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة متاحة أيضاً على الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي ويعود تاريخها حتى عام 1999. وتُنشر تقارير المراجعة الداخلية وتعليقات الإدارة المصاحبة لها ويعود تاريخها حتى عام 2013 في الموقع الشبكي العام للبرنامج وفقاً للسياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام (النسخة الرابعة منذ عام 2010) والتي تسمح للممثلين الدائمين المعتمدين لدى البرنامج بطلب التقارير المختلفة (على سبيل المثال التحقيقات)²⁹ من مكتب المفتش العام (ة) والرقابة، ويقدم المكتب تحديثات فصلية إلى المجلس التنفيذي منذ عام 2017.

74- ويواصل البرنامج رصد حالة توصيات الرقابة الداخلية والخارجية والإبلاغ عنها بانتظام إلى الإدارة العليا والمجلس التنفيذي وهيئاته الاستشارية، مع مواصلة التركيز على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها وإغلاقها في الوقت المناسب. ويتم تتبع التقدم المحرز بشكل نشط من جانب المديرية التنفيذية وفريق القيادة، بما يضمن ترجمة نتائج الرقابة إلى إجراءات إدارية ملموسة. ويتم الإبلاغ عن مسائل الرقابة بانتظام إلى لجنة المخاطر واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمجلس التنفيذي من خلال الآليات المعمول بها.

75- ولزيادة الشفافية التشغيلية توفر بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية معلومات عن الميزانية والمالية والأداء على مدى فترات حياة الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، ولضمان احتفاظ المجلس التنفيذي بما هو مطلوب من حيث الوضوح والرقابة. وبناء على طلب المجلس التنفيذي وفقاً لسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية³⁰ تشمل جميع الخطط الاستراتيجية القطرية قسماً مخصصاً لإدارة المخاطر.

76- والبرنامج عضو رائد في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وهي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين لزيادة الشفافية في التعاون الإنمائي. وتمشيا مع الالتزام بالشفافية في إطار هذه المبادرة، ينشر البرنامج علناً شهرياً في سجل المبادرة معلومات مفصلة عن الأنشطة البرامجية للبرنامج، بما في ذلك الأموال الواردة، والنفقات والنتائج (النواتج). ومنذ عام 2015، احتل البرنامج المرتبة الأولى في إحصاءات ملخص المبادرة الدولية للشفافية في المعونة حيث يتم تقييم جميع الكيانات التي تنشر بيانات (يزيد عددها حالياً عن 1 800) من خلال تسجيل الدرجات لثلاثة أبعاد – حسن التوقيت، والطبيعة الاستشارية، والشمولية. ويقدم البرنامج، منذ عام 2019، تقارير إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في امتثال تام لستة من أصل سبعة من معايير الإبلاغ المالي التي حددها مكعب بيانات الأمم المتحدة، ويحز البرنامج تقدماً في الوقت الحالي في تنفيذ المعيار السابع بشأن مؤشر الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين. ويعد مكعب بيانات الأمم المتحدة ركيزة أساسية لاستراتيجية بيانات الأمين العام لعام 2020 لزيادة الشفافية وتعزيز نهج قائم على البيانات داخل منظومة الأمم المتحدة.

إدارة مخاطر الخزنة

77- يتعرض البرنامج بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغير الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركز سياسات إدارة المخاطر المالية في البرنامج على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي للبرنامج.

²⁸ فجوة التمويل، والتدليس والفساد، وعدم حماية المستفيدين والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (جديد)، والأمن السيبراني (جديد)، وعدم تواؤم القوة العاملة، وعدم تحقيق المستوى الأمثل في واجب الرعاية للموظفين، وعدم تحقيق المستوى الأمثل في ضمان التشغيل، والركود الرقمي، والتكيف غير الفعال مع الوضع الطبيعي الجديد.

²⁹ بالإضافة إلى ذلك، وضع البرنامج إطار جزاءات البائعين الذي يوفر توجيهات بشأن عمليات الجزاءات المتعلقة بحالات التحقيق التي يثبتها بأدلة مكتب المفتش العام (ة) والرقابة بشأن التدليس أو الفساد أو الممارسات المحظورة الأخرى التي يرتكبها البائعون المتعاقدون والمنظمات غير الحكومية.

³⁰ "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1).

- 78- وتتولى وظيفة خزانة مركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعتها المديرية التنفيذية استنادا إلى مشورة لجنة إدارة المخاطر المالية التابعة للبرنامج. وتغطي السياسات صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار فائض السيولة.
- 79- وحققت استثمارات البرنامج أداء إيجابيا خلال العام، إذ واصلت الحواجز الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة المطلقة في أسواق رأس المال ومن بيئة نمو مواتية وانخفاض توقعات التضخم في الاقتصادات المتقدمة. وشهدت حواجز الاستثمارات قصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء زيادات قوية في قيمتها بسبب ارتفاع أسواق الأسهم والسندات العالمية بفعل حماس المستثمرين لشركات الذكاء الاصطناعي والبيئة الائتمانية الداعمة في أسواق الدخل الثابت. واستشرافا لعام 2026، وعلى الرغم من أن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط قد زادت من انعدام اليقين بشأن التوقعات، فإنه من المتوقع أن يظل أداء الاستثمار في الاستثمارات قصيرة الأجل إيجابيا، وإن كان عند مستويات أقل مما كان عليه في عام 2025 مدعوما في ذلك بالعائد الحالي والمتوقع في السوق. وقد تتأثر الاستثمارات الأطول أجلا نظرا لتعرضها لأسواق الأسهم والسندات طويلة الأجل.
- 80- وبلغت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في البرنامج 1 007.8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. ويُجنب البرنامج أصولا للخصوم طويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين في شكل نقد واستثمارات طويلة الأجل (سندات وأسهم). واعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغ مستوى الأصول المجنبة (1 531.3 مليون دولار أمريكي) لتمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين طويلة الأجل (952.2 مليون دولار أمريكي) مستوى تمويل بنسبة 161 في المائة. ويمثل ذلك زيادة عن مستوى التمويل البالغ 133 في المائة في عام 2024، حيث تجاوز ارتفاع قيمة الأصول الارتفاع في الخصوم.
- 81- ويلتزم البرنامج بتخفيف المخاطر المتعلقة بالنقد وتعزيز المساءلة أمام الأشخاص والجهات المانحة والحكومات. وتطبق عمليات البرنامج عمليات قوية لإدارة الهوية وأطر ضمان التحويلات القائمة على النقد، التي صممت من أجل ضمان حصول الأشخاص المناسبين على المساعدة المناسبة في الوقت المناسب. وبالنظر إلى هذه الضمانات، يسعى البرنامج إلى منع احتمالية حدوث التدليس أو الخطأ البشري أو أي مخالفات أخرى، وإلى حماية المستفيدين مع زيادة فعالية تدخلاته إلى أقصى حد.
- 82- وتنفذ الضوابط طوال دورة برامج التحويلات القائمة على النقد، بدءا من استهداف المستفيدين مروراً بالتسجيل وإزالة التكرار ووصولاً إلى التحويل والمطابقة، حيث يتم إدماج آليات التعقيبات المجتمعية المعززة طوال العملية. ويجري البرنامج كذلك تقييمات العناية الواجبة لمقدمي الخدمات المالية الذين اختارهم البرنامج وفقا لقواعد الشراء، واستخدام النماذج المؤسسية لجميع العقود والاتفاقات، وعمليات الدفع الآمنة، وفصل المهام، وأخيرا، الرصد والتقييم ما بعد التوزيع لضمان أن يتم تحقيق الأهداف البرمجية على النحو المنشود.
- 83- وقد أدى بدء تنفيذ أطر الضمان والنظم الداعمة داخل المكاتب القطرية إلى تعزيز إجراءات المطابقة بشكل أكبر. ويتم إدماج الرؤى المستخلصة من بدء تنفيذ تدابير الضمان هذه في العمليات على نطاق المنظمة. ولا يقتصر هذا النهج على إبراز الفرص المتاحة لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة فحسب، بل إنه يقوم أيضا بتحديد أفضل الممارسات ونشرها، مما يدعم التحسين المستمر على نطاق برامج المساعدة القائمة على النقد في البرنامج.

الاستدامة

- 84- تُعد الكشوف المالية للبرنامج على أساس استمرارية العمل.
- 85- لدى اتخاذ هذا القرار، وضعت في الاعتبار: ولاية البرنامج بوصفه المنظمة الإنسانية الرائدة، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ؛ وتوفير الموارد الحالية والمتوقعة، بما في ذلك أي أثر على التمويل المستقبلي لبرامج البرنامج؛ وحالة السيولة والالتزامات لدى البرنامج.

86- ويدعم بياني بشأن استمرارية العمل ما يلي:

- (1) المتطلبات التشغيلية المتوقعة التي طرحتها في خطة البرنامج للإدارة (2026-2028) البالغة 13 مليار دولار أمريكي لعام 2026، وخطة التنفيذ المؤقتة البالغة 7.7 مليار دولار أمريكي، واعتمادات ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2026 البالغة 380 مليون دولار أمريكي، التي وافق عليها المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام 2025؛
- (2) الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2026-2029) التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2025؛
- (3) مجموع الأصول المحتفظ بها في نهاية عام 2025 البالغة 12 مليار دولار أمريكي، وهي أعلى بخمس مرات تقريبا من مجموع خصوم البرنامج، مما يعيد تأكيد قدرة البرنامج على الوفاء بجميع التزاماته المستحقة؛
- (4) ضمن مجموع الأصول المحتفظ بها في نهاية عام 2025، يتعلق مبلغ 4.6 مليار دولار أمريكي بالنقدية والسيولة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل، مما يؤكد قوة مركز السيولة لدى البرنامج لدعم الإنفاق التشغيلي في عام 2026؛
- (5) أرصدة الصناديق البالغة 9 مليارات دولار أمريكي في نهاية عام 2025، بعد خصم العجز البالغ 1.7 مليار دولار أمريكي الذي تحقق في عام 2025 نتيجة انخفاض إيرادات المساهمات من الجهات المانحة لدعم ولاية البرنامج، والمُرَّخلة إلى عام 2026؛
- (6) مستوى احتياطات البرنامج المحتفظ بها في نهاية عام 2025 والبالغة 671.6 مليون دولار أمريكي؛
- (7) مجموع الإيرادات المستلمة في عام 2025 والبالغة 6.9 مليار دولار أمريكي؛ ومستوى المساهمات المتوقع لعام 2026 والبالغ 6 مليارات دولار أمريكي، كما هو موضح في أحدث توقعات المساهمات العالمية في البرنامج.

87- وفي حين أنني على ثقة من أن البرنامج لديه موارد كافية لمواصلة العمل على المدى القصير والمتوسط بفضل الدعم المقدم من الجهات المانحة، فإن تعبئة الموارد تُشكل الأولوية الحاسمة التي يُعالجها البرنامج مع مجلسه التنفيذي والجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، واستجابة لتوقعات انخفاض التمويل، بدأ البرنامج باتخاذ خطوات استباقية لتبسيط الهيكل التنظيمي وتحقيق الكفاءات في العمليات والتكلفة من خلال إعادة التنظيم الهيكلي. وطوال السنوات الماضية، تضمنت هذه التدابير تخفيض القوة العاملة المتوقع أن يستمر في عام 2026، والهيكل الجديد ذي المستويين، الذي يدمج المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب العالمية في مقر عالمي واحد، والذي تم إدماجه بالكامل بالفعل في عام 2026.

88- وبوجه عام، يُشكل التخفيض المرتقب للتمويل في عام 2026 والذي من المتوقع أن يصل إلى 6 مليارات دولار أمريكي تحديا مستمرا لقدرة البرنامج التشغيلية على التصدي لتفاقم انعدام الأمن الغذائي بين الفئات السكانية الضعيفة، الذي يزيد تفاقمًا بسبب عدم الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط مما يؤدي إلى ارتفاعات حادة في أسعار الأغذية والطاقة، ويترك أثرا مدمرا على المدنيين من خلال النزوح الجماعي والخسائر في الأرواح وتدمير البنى التحتية الأساسية. ويستلزم هذا الوضع المعقد تحديد الأولويات بشكل استراتيجي، ويُقيّم البرنامج باستمرار الآثار المبكرة التي تخلفها النزاعات على الأمن الغذائي والمساعدة الإنسانية، لتكثيف عمليات حالات الطوارئ في المنطقة وتوسيع نطاقها من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة.

المسائل الإدارية

89- يبين ملحق هذه الوثيقة مكان العمل الرئيسي للبرنامج، وأسماء وعناوين المستشار العام والخبراء الاكثوريين والمصرفيين الرئيسيين ومراجع الحسابات الخارجي.

المسؤولية

90- وفقا لما تقتضيه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرني أن أقدم الكشوف المالية التالية التي أعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقا لأفضل ما يتوفر لدي من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد

أدخلت في السجلات المحاسبية بالشكل الصحيح، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية، والتي تشكل تفاصيلها جزءاً من هذه الوثيقة، تعبر بأمانة عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

الكشف الأول	كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
الكشف الثاني	كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
الكشف الثالث	كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
الكشف الرابع	كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
الكشف الخامس	كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

مذكرات على الكشوف المالية

سيندي ماكين

المديرة التنفيذية

روما، 26 مارس/آذار 2026

بيان المديرية التنفيذية عن الرقابة الداخلية

نطاق الرقابة الداخلية والغرض منها

- 1- المدير (ة) التنفيذي(ة) للبرنامج مسؤول(ة) أمام المجلس التنفيذي عن إدارة البرنامج وتنفيذ برامج ومشاريعه وأنشطته الأخرى. وتقضي المادة 12-1 من النظام المالي بأن يضع المدير (ة) التنفيذي(ة) ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقيق، لضمان استخدام موارد البرنامج بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله.
- 2- ويُعرّف البرنامج الرقابة الداخلية بأنها عملية يقوم بها المجلس التنفيذي للبرنامج والإدارة والموظفون الآخرون بهدف توفير ضمان معقول بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال.³¹ ويوفّر البيان عن الرقابة الداخلية ضمانا من المدير (ة) التنفيذي(ة) بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية في البرنامج.

بيئة البرنامج التشغيلية

- 3- يلتزم البرنامج، انطلاقا من واجبه الإنساني، بالاستجابة عندما تقضي الحاجة ذلك. ويعرّض هذا المبدأ البرنامج لبيئات تشغيلية ومواقف حيث تشتد المخاطر الكامنة، بما في ذلك ما يتصل منها بأمن موظفيه والمستفيدين، وبقدرته على الحفاظ على أعلى معايير الرقابة الداخلية في بعض الحالات.

إطار الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر المؤسسية

- 4- يتماشى إطار الرقابة الداخلية في البرنامج مع التوجيهات الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. ووفقا لتوجيهات اللجنة، يشمل نظام الرقابة الداخلية في البرنامج خمسة عناصر، هي: بيئة الرقابة؛ وتقييم المخاطر؛ وأنشطة الرقابة؛ والمعلومات والاتصالات؛ وأنشطة الرصد.
- 5- ويتواءم إطار إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج مع توجيهات لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي بشأن إدارة المخاطر المؤسسية، والتي تغطي المخاطر والاستراتيجية والأداء. وتهدف سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 في البرنامج إلى إرساء نهج عملي، ومنظم ومنضبط لتحديد المخاطر وإدارتها على نطاق البرنامج، يكون مرتبطا بتحقيق أهدافه الاستراتيجية بشكل واضح.
- 6- ويحدد إطار المساءلة والرقابة في البرنامج نهج المنظمة إزاء المساءلة والرقابة، ويوفر التوجيه للوظائف والمكاتب بشأن مسؤوليات كل منها. ويصف هيكل الرقابة والحوكمة، بما في ذلك الأساس الاستراتيجي وهيكل صنع القرار اللازمة لترتيبات الحوكمة الفعالة، وأطر مساءلة المجلس التنفيذي والرقابة وآليات الإبلاغ ذات الصلة.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

- 7- يوفر المديرون في البرنامج المسؤولون عن تنفيذ الضوابط الداخلية والرقابة عليها في مجالات مسؤولياتهم المعلومات اللازمة لإجراء استعراض سنوي لفعالية الضوابط الداخلية في البرنامج يأخذ في الاعتبار ما يلي: التعقيبات الواردة من الإدارة العالمية في إطار عملية الضمان السنوي للمدير (ة) التنفيذي(ة) ("عملية الضمان")؛ وأدلة الرقابة الإدارية والمستقلة المتاحة والمناسبة.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

- 8- نفّذ البرنامج في عام 2025 نهجا منقحا لتحديد المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية وتقييمها، واضعا خط أساس جديدا لتقييم الإدارة. ونتيجة لذلك، لا تنطبق المقارنات بين السنوات مع فترات الإبلاغ السابقة انطباقا مباشرا. وفي إطار هذه المنهجية المحدثة، حُدّدت أربع مسائل تستدعي اهتمام الإدارة، كما هو مبين أدناه.

³¹ تعميم المدير التنفيذي بشأن "إطار الرقابة الداخلية" OED2015/016، 17 سبتمبر/أيلول 2015.

- 9- **إدارة شؤون الشركاء المتعاونين.** لا تزال إدارة شؤون الشركاء المتعاونين تتطوي على مخاطر رقابية، إذ تُبلغ المكاتب القطرية عن تحديات مستمرة سواء كانت هيكلية أو متعلقة بالقدرات والضمان على الرغم من إحراز تقدم تدريجي وتوافر توجيهات مستفيضة. ويتمثل أحد المخاطر الرئيسية في عدم كفاية هياكل إدارة شؤون الشركاء المتعاونين وترتيبات المساءلة على مستوى المكاتب القطرية. ولا يزال **البرنامج** يواجه قيوداً هيكلية في كثير من السياقات التشغيلية، حيث القدرات المالية والإدارية وقدرات الحوكمة لدى الشركاء المحليين محدودة. وعلاوة على ذلك، أدت قيود التمويل التي يواجهها **البرنامج** إلى اختيار الشركاء على أساس اعتبارات التكلفة بدلاً من القدرة التنظيمية.
- 10- ويزيد النقص في الموظفين المؤهلين لإدارة شؤون الشركاء المتعاونين في المكاتب القطرية من التعقيد المتصور لتوجيهات إدارة شؤون الشركاء المتعاونين وعملياتها وإطار الضمان. ويؤدي هذا النقص في القدرات أيضاً إلى تفاقم التحديات المتعلقة بعمليات الاتفاقات على المستوى الميداني واستخدام أدوات من قبيل بوابة شركاء الأمم المتحدة ومنصة Partner Connect، التي أشارت إليها المكاتب القطرية باعتبارها من مواطن ضعف الرقابة. وبالتالي، لا تزال إدارة شؤون الشركاء المتعاونين تشكل تحدياً رقابياً كبيراً، وقد أُبلغ عنها ذاتياً بوصفها تحتل المرتبة الرابعة بالنسبة إلى الشركاء من المنظمات غير الحكومية والمرتبة السابعة بالنسبة إلى الشركاء الحكوميين.
- 11- وتعزز النتائج الصادرة عن هيئات الرقابة المتعددة هذه الاستنتاجات، إذ تحدد باستمرار مواطن ضعف في الحوكمة والرقابة والامتثال بما يتواءم مع مجالات المخاطر المحددة في عملية الضمان. وللتصدي لهذه التحديات، دفع **البرنامج** قُدماً بتدابير مؤسسية رئيسية لتعزيز الرقابة على الشركاء المتعاونين، بما في ذلك تحديث أطر الضمان، وتوجيهات الفحص العشوائي الواعية بالمخاطر، وأدوات تقييم القدرات المنقحة، واستراتيجية تعزيز قدرات الشركاء المتعاونين من المنظمات غير الحكومية المحلية. وبالتوازي مع ذلك، استمر التوسع في نشر منصة Partner Connect، مما يعزز الشفافية والرقابة والكفاءة من حيث التكلفة على نطاق العمليات.
- 12- **إدارة الموارد البشرية.** واصل **البرنامج** في عام 2025 العمل في ظل قيود التمويل الكبيرة وعملية إعادة المواءمة التنظيمية، مما فرض ضغوطاً مستمرة على إدارة الموارد البشرية من خلال تقييد تخطيط القوة العاملة، والفصل بين الواجبات، والحد من قدرة المكاتب على تنفيذ أنشطة الضمان المقررة. ووفقاً لعملية الضمان لعام 2025، حُدثت إدارة الموارد البشرية باعتبارها ثاني أكبر التحديات الرقابية، مما يبرز الأثر الكبير للضغوط المستمرة بسبب الميزانية والتغيير التنظيمي على فعالية هذا المجال من مجالات الرقابة.
- 13- وسلط معظم المشاركين في عملية الضمان الضوء على أن التخفيضات الكبيرة في التمويل إلى جانب تدابير الكفاءة المؤسسية،³² بما في ذلك تمديد فترات تجميد التوظيف، أدت إلى انخفاض مستويات التوظيف وتركز أعباء العمل. وفي بعض السياقات، حُدثت هذه الظروف من تنفيذ إطار التوظيف وقُتلت قدرة المكاتب على الحفاظ على الأدوار الحاسمة الأهمية، ولا سيما توصيفات الوظائف التقنية والأدوار القيادية.
- 14- وأبلغت المكاتب أيضاً عن تحديات مستمرة في التوظيف، مع صعوبات في اجتذاب المرشحين المؤهلين وتوظيفهم مرتبطة بتوافر التمويل والظروف في مراكز العمل. وفي بعض المواقع، أثرت هذه التحديات كذلك على الاستمرارية التشغيلية وزادت من مخاطر الثغرات الرقابية، على الرغم من الاعتماد على تدابير عملية من قبيل ترتيبات الإنابة والموظفين المسؤولين، وإعادة التكاليف الداخلي، والقوائم الخاصة بالأدوار الرئيسية، ومهام العمل المؤقتة.
- 15- وأبلغ أيضاً عن تعقيدات وتحديات تتعلق بالنظم والعمليات في منصة Workday، بما في ذلك محدودية التكامل مع شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (نظام WINGS) ونظام PASport، مما أدى إلى أوجه قصور في معالجة بيانات الموارد البشرية استلزمت ضوابط تعويضية.

³² ظلت تدابير الكفاءة في مجال الموارد البشرية سارية خلال معظم عام 2025، ولم تُرفع عن المكاتب القطرية إلا في نهاية السنة المشمولة بالتقرير. وأبلغ عن ذلك في 1 ديسمبر/كانون الأول 2025 من مساعد المدير التنفيذي لإدارة مكان العمل والتسيير، مما أتاح إعادة الموافقات المتعلقة بالتوظيف والسفر في مهام رسمية والمشتريات وحلقات العمل والعمليات المتصلة بالمرافق إلى المبادئ التوجيهية المعتادة، تحت إشراف المدير القطري.

- 16- ولتخفيف هذه المخاطر وتعزيز الضوابط، دفع البرنامج قُدمًا بمجموعة واسعة من تدابير تخطيط القوة العاملة وبناء القدرات. وخلال العام، أنجزت المنظمة 20 عملية تخطيط استراتيجي للقوة العاملة و50 عملية مواءمة تنظيمية، مما ساعد المكاتب على تحقيق مواءمة أفضل بين الهياكل والملك الوظيفي والاحتياجات التشغيلية. وسُرّعت أيضا وتيرة جهود تعزيز تخطيط التعاقب الوظيفي للقيادة العليا وتوسيع نطاق مبادرات تنمية المهارات الإشرافية والقيادية. وبالتوازي مع ذلك، وسّع البرنامج نطاق عروض دعم الموظفين وطوّر مجموعات المواهب والقوائم لتعزيز استبقاء الخبرات الحاسمة الأهمية وتقديرها. ونفّذت المنظمة أيضا تدابير لإدارة تقليص القوة العاملة وعمليات الانتقال، بما في ذلك إيقاف التوظيف مؤقتا وحالات إنهاء الخدمة بالاتفاق وعمليات إعادة التكاليف المستهدفة.
- 17- **إدارة المخاطر.** برزت إدارة المخاطر بوصفها أهم تحدّي رقابي أُبلغ عنه ذاتيا في عملية الضمان لعام 2025. ويعبر ذلك عن القيود في القدرات ومسؤولية المنظمة عن الحفاظ على ممارسات فعالة لإدارة المخاطر والضمان في بيئات تشغيلية متنوعة وعالية المخاطر. وتساهم هذه المتطلبات، إلى جانب متطلبات الضمان والإبلاغ المتعددة، في إرهاق رقابي في بعض المكاتب، مما يؤكد الحاجة إلى توقعات متناسبة وواعية بالمخاطر تعزز المساءلة مع بقائها قابلة للتنفيذ في حدود الموارد المتاحة الحالية.
- 18- وفي حين تحافظ معظم المكاتب على ممارسات إدارة المخاطر الأساسية، فإن مدى استخدام هذه الممارسات لاستباق المخاطر ورصدها والاستجابة لها بطريقة منظمة وفي الوقت المناسب لا يزال متفاوتا. وتهدف أدوات مثل سجلات المخاطر وتقييمات مخاطر التدليس وخطط استمرارية الأعمال إلى تزويد المكاتب بصورة واضحة عن مدى تعرضها للمخاطر، وإبراز المجالات التي تحتاج فيها الضوابط إلى تعزيز، والمساعدة في ضمان استمرارية العمليات الحاسمة الأهمية. غير أن الثغرات في التحديث والمتابعة، ومحدودية استخدام معلومات المخاطر في عملية صنع القرار الروتينية، والتحديات في تتبع إجراءات التخفيف وتوصيات الرقابة، تشير إلى أن هذه الممارسات لم تترسخ بعد بصورة كاملة في جميع السياقات. ولا تزال تحديات الفصل بين الواجبات سائدة، ولا سيما في المكاتب الأصغر حجما أو التي تمر بمرحلة انتقالية، مما يؤكد كذلك الحاجة إلى نهج عملية وواعية بالمخاطر. وتُبرز هذه التحديات الحاجة إلى تعزيز تولي المسؤولية عن المخاطر، وإجراء متابعة أكثر منهجية، وتوفير معلومات أكثر موثوقية لدعم القرارات الإدارية في الوقت المناسب.
- 19- ولمعالجة هذه التحديات، واصل البرنامج تعزيز إطار إدارة المخاطر من خلال التحديثات التدريجية لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية وإطار الرقابة الإدارية؛ وتوسيع نطاق استخدام معلومات المخاطر التشغيلية المركزية لدعم صنع القرار؛ وتوفير توجيهات أوضح بشأن دورة إدارة المخاطر وبروتوكولات التصعيد. وفي الوقت نفسه، يتخذ البرنامج خطوات للحد من الإرهاق الرقابي من خلال مواءمة التوقعات مع مستويات المخاطر، وتبسيط التوجيهات حيثما أمكن، وتعزيز رقابة أكثر تنسيقا ووعيا بالمخاطر. ومن المتوقع أن يؤدي بناء القدرات المستهدف والدعم التقني للمكاتب ذات القدرات المحدودة في إدارة المخاطر، فضلا عن نشر الوحدات الجديدة من أداة تتبع المخاطر والتوصيات، إلى تحسين إمكانية الوصول والتكامل والرصد الآني، مما يعزز نهجا مؤسسيا أكثر اتساقا واستدامة.
- 20- **المشتريات.** لا تزال عمليات المشتريات تواجه تحديات رقابية ناجمة عن قيود قدرات الموردين وضغوط إدارة التغيير وتحديات تنفيذ النظم. وتستمر القيود المتعلقة بالقدرات داخل قاعدة الموردين، إلى جانب القيود السوقية الأوسع نطاقا، في التأثير على قدرة بعض المكاتب على استيفاء معايير المنافسة في البرنامج باستمرار. وساهمت هذه العوامل في مواطن ضعف في حوكمة الإعفاءات، وقرارات توريد دون المستوى الأمثل، واستمرار الاستخدام الموازي للنظم القديمة. وأثرت القيود في ملاك موظفي المشتريات أيضا على فعالية عمليات المشتريات وكفاءتها. وتعزز النتائج الصادرة عن هيئات الرقابة هذه الملاحظات، إذ تحدد باستقلالية وباستمرار مواطن ضعف في الحوكمة والرقابة والضوابط متوائمة مع التحديات المُبلغ عنها من خلال عملية الضمان.
- 21- وواصلت وظيفة المشتريات العمل بنشاط على تحقيق استقرار نظام التوريد الذكي وتعزيز دعم المستخدمين؛ وإن كانت مسائل التنفيذ في مراحله الأولى ونقص التمويل قد أثرت على التقدم ومددت الجدول الزمني لتحقيق الاستقرار الكامل. ويتوافق ذلك مع ما أبرزه المشاركون في عملية الضمان من تحديات تقنية في عملية النشر، إلى جانب مواطن ضعف في تخطيط المشتريات والمواءمة مع الاحتياجات التشغيلية.

22- وعلى المستوى المؤسسي، يوسع البرنامج نطاق استخدام التحليلات لتعزيز الرقابة ورصد الضوابط، ويشجع على استخدام أداة تقييم أداء الموردين بصورة أكثر انتظاماً لدعم قرارات التوريد. ويدفع البرنامج أيضاً قُدماً بجهود تحسين المواءمة بين استراتيجيات المشتريات وعمليات إلحاق البائعين، مع دعم العمليات في الإلغاء التدريجي للنظم القديمة وفي تعزيز قدرات المشتريات وتخطيط الطلب.

البيان

23- تتطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود كامنة - بما في ذلك إمكانية التحايل - ولذلك لا يمكن للبرنامج أن يوفر سوى قدر معقول من الضمان بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات، والإبلاغ، والامتثال. وعلاوة على ذلك، ونظراً للظروف المتغيرة، قد تتفاوت فعالية الضوابط الداخلية بمرور الوقت.

24- وبناء على ما تقدم، أرى، على حدّ أفضل ما توفّر لدي من معرفة ومعلومات، أن نظام الرقابة الداخلية في البرنامج كان مرضياً في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بما يتماشى مع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي الصادر في مايو/أيار 2013.

25- والبرنامج ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحددة أعلاه كجزء من التحسين المستمر لنظامه الخاص بالرقابة الداخلية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزز الموثوقية والنضج الشاملين لبيئة الرقابة الداخلية في البرنامج.

سيندي ماكين

المديرة التنفيذية

روما، 10 أبريل/نيسان 2026

برنامج الأغذية العالمي		
الكشف الأول		
كشف المركز المالي		
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025		
(ملايين الدولارات الأمريكية)		
2024	2025	مذكرة
الأصول		
الأصول الجارية		
2 849.4	2 004.3	1-2 النقدية ومكافآت النقدية
2 249.1	2 593.2	2-2 الاستثمارات القصيرة الأجل
5 245.3	4 065.3	3-2 المساهمات المستحقة القبض
1 044.1	703.9	4-2 المخزونات
352.6	348.6	5-2 الأصول المستحقة القبض الأخرى
11 740.5	9 715.3	
الأصول غير الجارية		
189.5	95.1	3-2 المساهمات المستحقة القبض
1 316.8	1 552.9	6-2 الاستثمارات طويلة الأجل
270.6	280.7	7-2 الممتلكات والمنشآت والمعدات
25.9	26.4	8-2 الأصول غير المادية
-	366.1	9-2 أصول حق الاستخدام
-	1.1	5-2 المبالغ الأخرى المستحقة القبض
1 802.8	2 322.3	
13 543.3	12 037.6	16-2 مجموع الأصول
الخصوم		
الخصوم الجارية		
1 148.3	906.9	10-2 الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
13.9	24.7	11-2 الإيرادات المؤجلة
7	7	12-2 المخصصات
52.7	55.6	13-2 استحقاقات الموظفين
5.6	5.5	14-2 القرض
-	135.5	15-2 خصوم عقود الإيجار
1 227.5	1 135.2	
الخصوم غير الجارية		
10.7	15.1	11-2 الإيرادات المؤجلة
-	1.5	12-2 المخصصات
976.2	952.2	13-2 استحقاقات الموظفين
32.9	27.3	14-2 القرض
-	235.4	15-2 خصوم عقود الإيجار
1 019.8	1 231.5	
2 247.3	2 366.7	مجموع الخصوم
11 296	9 670.9	الأصول الصافية
أرصدة الصناديق والاحتياطيات		
10 502.5	8 999.3	17-2 أرصدة الصناديق
793.5	671.6	17-2 الاحتياطيات
11 296	9 670.9	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

Wendy Bigham
رئيسة الشؤون المالية - بالإنابة
روما، 26 مارس/أذار 2026

سيندي ماكين
المديرة التنفيذية

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الثاني

كشف الأداء المالي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

(ملايين الدولارات الأمريكية)

2024	2025	مذكرة	
الإيرادات			
9 156.4	5 896.6	1-3	المساهمات النقدية
638.8	158.4	2-3	المساهمات العينية
(43.5)	166.4	3-3	فروق أسعار صرف العملات
330.1	448.5	4-3	عائد الاستثمارات
291.3	255.5	5-3	إيرادات أخرى
10 373.1	6 925.4		مجموع الإيرادات
المصروفات			
2 160.8	2 170.4	1-4	التحويلات القائمة على النقد الموزعة
2 372.9	2 207.5	2-4	السلع الموزعة
1 138.5	1 052.1	3-4	التوزيع والخدمات ذات الصلة
1 260.2	957.7	4-4	الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
1 111.8	1 157.9	5-4	تكاليف الموظفين
414.4	383	5-4	تكاليف القوة العاملة المنتسبة
303.4	303.7	6-4	الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى
69.1	236.5	7-4	الاستهلاك والإهلاك
132.4	80.2	7-4	تكاليف السفر
15.4	33.2	7-4	تكاليف التمويل
61.6	77.1	7-4	مصروفات أخرى
9 040.5	8 659.3		مجموع المصروفات
1 332.6	(1 733.9)		الفائض (العجز) للسنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثالث

كشف التغيرات في الأصول الصافية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

(ملايين الدولارات الأمريكية)

مذكرة	الفائض المتراكم/ أرصدة الصناديق	الفائض (العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	9 169.9	1 332.6	793.5	11 296
تخصيص الفائض لعام 2024	1 332.6	(1 332.6)	-	-
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2025				
التحويل من الاحتياطيات وإليها	(121.9)	-	(121.9)	-
الخسائر الصافية غير المتحققة على الاستثمارات	(5.9)	-	-	(5.9)
مكاسب اكتوارية مرتبطة بخصوص استحقاقات الموظفين	114.7	-	-	114.7
العجز للسنة	-	(1 733.9)	-	(1 733.9)
مجموع التحركات أثناء السنة	230.7	(1 733.9)	121.9	(1 625.1)
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025	10 733.2	(1 733.9)	671.6	9 670.9

مذكرة	الفائض المتراكم/ أرصدة الصناديق	الفائض (العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	10 996.4	(1 740.7)	659	9 914.7
تخصيص العجز لعام 2023	(1 740.7)	1 740.7	-	-
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2024				
التحويل من الاحتياطيات وإليها	(134.5)	-	134.5	-
الخسائر الصافية غير المتحققة على الاستثمارات	(16.1)	-	-	(16.1)
مكاسب اكتوارية مرتبطة بخصوص استحقاقات الموظفين	64.8	-	-	64.8
الفائض للسنة	-	1 332.6	-	1 332.6
مجموع التحركات أثناء السنة	(85.8)	1 332.6	134.5	1 381.3
مجموع الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	9 169.9	1 332.6	793.5	11 296

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الرابع
كشف التدفقات النقدية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
(ملايين الدولارات الأمريكية)

2024	2025	مذكرة	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
1 332.6	(1 733.9)		(العجز) الفائض للسنة
تسويات لمطابقة (العجز) الفائض مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
69.1	236.5	9-2/8-2/7-2	الاستهلاك والإهلاك
(11)	(171.6)	6-2	(المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات طويلة الأجل
(2.1)	(1.7)	6-2/2-2	(الزيادة) في القيمة المهلكة من الاستثمارات طويلة الأجل
(0.3)	(0.3)	14-2	(النقص) في القيمة المهلكة من القرض الطويل الأجل
1.3	1.1	14-2	مصرفوات الفائدة على القرض الطويل الأجل
-	0.1	5-2	جزء الفائدة المتأتي عن عقود الإيجار التمويلية من الباطن
-	0.3	15-2	الخسائر الصافية الناشئة عن تعديلات عقود الإيجار
-	163.2	15-2	تسوية الأرصدة الافتتاحية عند الاعتراف بخصوص عقود الإيجار
247.5	340.2	4-2	النقص في المخزونات
(1 089.6)	1 274.4	3-2	(الزيادة) النقص في المساهمات المستحقة القبض
(12)	6.9	5-2	(الزيادة) النقص في المبالغ الأخرى المستحقة القبض
0.2	5.4	7-2	الممتلكات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)
243.4	(241.4)	10-2	(النقص) الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
(5.9)	15.2	11-2	(النقص) الزيادة في الإيرادات المؤجلة
(10.8)	(1.1)	12-2	(النقص) في المخصصات
78.2	93.6	13-2	الزيادة في استحقاقات الموظفين مخصوما منها المكاسب/الخسائر الاكتوارية في استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
840.6	(13.1)		التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
(479.4)	(332.1)	2-2	(الزيادة) في الاستثمارات القصيرة الأجل
(3.4)	(2.9)	6-2	(الزيادة) في الفوائد المستحقة القبض
(149.7)	(78.5)	7-2	(الزيادة) في الاستثمارات طويلة الأجل
(76.7)	(244.3)	8-2	(الزيادة) في الممتلكات والمنشآت والمعدات
(11.2)	(8.2)	9-2	(الزيادة) في الأصول غير المادية
(720.4)	(666)		التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
(1.3)	(1.1)	14-2	الفوائد المدفوعة على القرض
(5.3)	(5.3)	14-2	سداد الأصل السنوي للقرض
-	(157.3)	15-2	سداد أصل الجزء المستحق من خصوم عقود الإيجار
(6.6)	(163.7)		التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل
113.6	(842.8)		صافي الزيادة (النقص) في النقدية ومكافآت النقدية
2 735	2 849.4	2-1	النقدية ومكافآت النقدية في بداية السنة
(0.8)	(2.2)		المكاسب (الخسائر) غير المتحققة على مكافآت النقدية في الأصول الصافية/حقوق الملكية
2 849.4	2 004.3	1-2	النقدية ومكافآت النقدية في نهاية السنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي					المذكرة 6
الكشف الخامس					
كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية ¹					
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025					
(ملايين الدولارات الأمريكية)					
خطة التنفيذ ⁵	الفرق بين الميزانية النهائية والمبلغ الفعلي	المبلغ الفعلي على أساس مقارن ⁴	المبلغ المحدد في الميزانية		
			الميزانية الأصلية ²	الميزانية النهائية ³	
5 658.3	5 339.3	4 701.7	10 041	10 238.6	تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية
1 070.9	920.3	814.5	1 734.8	2 120.6	الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسين قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذية العاجلة
725.1	572.8	623.9	1 196.7	1 324.6	الحصيلة الاستراتيجية 2: تحقيق الأشخاص حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم
230.8	249.7	180.1	429.8	450.5	الحصيلة الاستراتيجية 3: امتلاك الأشخاص لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة
658.5	288.1	648.6	936.7	1 086.9	الحصيلة الاستراتيجية 4: تعزيز البرامج والنظم الوطنية
523.6	235.7	463.9	699.6	671.3	الحصيلة الاستراتيجية 5: زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية
8 867.2	7 605.9	7 432.7	15 038.6	15 892.5	تكاليف الدعم المباشرة
432.3	47.7	432.3	480	480	المجموع الفرعي لتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية
66.9	11.5	55.4	66.9	47.4	تكاليف دعم البرامج والإدارة
499.2	59.2	487.7	546.9	527.4	المبادرات المؤسسية الحاسمة
9 366.4	7 665.1	7 920.4	15 585.5	16 419.9	المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة
					المجموع

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

¹ أعد على أساس الالتزامات. وتُمثّل الالتزامات خصوصاً مستقبلياً ناشئة عن اتفاق تعاقدى حالي، وتشمل أوامر شراء وعقوداً قائمة لم تُسلّم فيها بعد السلع والخدمات.

² تتضمن الميزانية الأصلية المتطلبات التشغيلية، واعتماد دعم البرامج والإدارة، وتخصيص المبادرات المؤسسية الحاسمة التي يتم عرضها على المجلس التنفيذي في خطة البرنامج للإدارة قبل بداية كل عام وفي التحديثات التي تطرأ على خطة الإدارة خلال العام، إذا تم إصدارها.

³ تمثل الميزانية النهائية الاحتياجات التشغيلية المعتمدة في 31 ديسمبر/كانون الأول من السنة المشمولة بالتقرير.

⁴ الأساس المقارن يعني المبالغ الفعلية المعروضة باستخدام الأساس المحاسبي نفسه وأساس التصنيف نفسه للمبالغ نفسها وفترة الميزانية المعتمدة نفسها.

⁵ تمثل خطة التنفيذ الاحتياجات التشغيلية المحددة الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها، المستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

الكيان المعد للتقرير

- 1- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. والغرض من إنشاء البرنامج هو: (أ) تقديم المعونة الغذائية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (ب) تلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين وفي حالات الطوارئ الأخرى وعمليات الإغاثة الممتدة؛ (ج) النهوض بالأمن الغذائي العالمي وفقا لتوصيات الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة.
- 2- ويحكم البرنامج مجلس تنفيذي مؤلف من 36 عضوا يوفر الدعم الحكومي الدولي والتوجيه والإشراف لأنشطة البرنامج. ويرأس البرنامج مدير(ة) تنفيذي(ة) يُعيّنه الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.
- 3- ويقع مقر البرنامج في روما بإيطاليا. وقدم البرنامج خلال عام 2025 مساعدات في نحو 120 بلدا وإقليما.
- 4- وتشمل الكشوف المالية عمليات البرنامج، بينما تبين المذكرة 11 الكيانات الخاضعة لمراقبة مشتركة.

أساس الإعداد

- 5- أعدت الكشوف المالية للبرنامج من خلال المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية المعدلة عن طريق إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي الحالات التي لا يعالج فيها معيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسألة معينة، يشار إلى الإصدارات ذات الصلة للهيئات الأخرى المعنية بوضع المعايير، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 6- وأعدت الكشوف المالية على أساس استمرارية العمل. ويستند هذا التقييم إلى الميزانية المعتمدة وتوقعات التمويل والأصول الصافية المتاحة والأهمية المستمرة لولاية البرنامج.
- 7- وأعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- 8- والعملة المستخدمة في البرنامج، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تحول إلى هذه العملة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتحول الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى العملة المذكورة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال في نهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

اعتماد معايير جديدة في عام 2025

المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عقود الإيجار

- 9- في يناير/كانون الثاني 2022، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار المحاسبي 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عقود الإيجار، ليحل محل المعيار المحاسبي 13، بعنوان عقود الإيجار. ودخل المعيار 43 حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025، واعتمده البرنامج في التاريخ نفسه.
- 10- وتشتمل التغييرات الرئيسية التي أدخلها المعيار المحاسبي 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المحاسبية المتعلقة بالمستأجر على إلغاء الشرط السابق بتصنيف عقود الإيجار إما كعقود إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي، واشتراط الاعتراف بالأصول (أصول حق الاستخدام) والخصوم (خصوم عقود الإيجار) في ما يتعلق بالحقوق والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار. ويعرّف المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية عقد الإيجار بأنه عقد، أو جزء من عقد، يمنح الحق في استخدام أصل لفترة من الزمن لقاء مقابل.

- 11- ويُقاس أصل حق الاستخدام مبدئياً بسعر التكلفة، الذي يتألف من مبلغ القياس الأولي لخصوم عقد الإيجار، وأي تكاليف مباشرة أولية، وتقدير للتكاليف التي ستتكبد لتفكيك أو إزالة الأصل الأساسي أو إعادته إلى الحالة التي تتطلبها شروط عقد الإيجار.
- 12- وتقاس خصوم عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية، تُخصم باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار، أو في حال لم يكن متاحاً بسهولة، بسعر الاقتراض الإضافي الخاص بالمستأجر. ويستخدم البرنامج الطريقة الأخيرة لخصم مدفوعات الإيجار المستقبلية. وتشمل مدفوعات الإيجار المدرجة ضمن خصوم عقد الإيجار مدفوعات ثابتة، ومدفوعات متغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر، وتكاليف أخرى إذا كانت مدرجة في عقود الإيجار في ما يتعلق بغرامات إنهاء العقد وسعر ممارسة خيار الشراء وأي مبالغ مستحقة الدفع من جانب المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- 13- ويُعترف بمصروفات الاستهلاك المتعلقة بأصول حق الاستخدام ومصروفات الفائدة على خصوم عقد الإيجار في الكشف الثاني للأداء المالي.
- 14- ويشمل المعيار 43 من المعايير المحاسبية للقطاع العام عدة أحكام مستمرة وانتقالية، اختار البرنامج أن يعتمد عليها. وتشمل الأحكام المستمرة ما يلي:
- (أ) الإعفاء من متطلبات الاعتراف والقياس والعرض، باستثناء الحد الأدنى من الإفصاح، في ما يتعلق بعقود الإيجار القصيرة الأجل المعفاة التي تعرّف بأنها عقود تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل؛
- (ب) الإعفاء من متطلبات الاعتراف والقياس والعرض، باستثناء الحد الأدنى من الإفصاح، في ما يتعلق بعقود الإيجار ذات القيمة المنخفضة المعفاة التي يحددها البرنامج بأنها تلك التي تقل قيمتها عن 5 000 دولار أمريكي أو تساويها؛
- (ج) يُعترف بمصروفات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار القصيرة الأجل المعفاة وعقود الإيجار ذات القيمة المنخفضة بأنها مصروفات متكبّدة في الكشف الثاني للأداء المالي.
- 15- وتشمل الأحكام الانتقالية بشأن اعتماد المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ما يلي:
- (أ) تطبيق المعيار على العقود التي تم تحديدها مسبقاً على أنها عقود إيجار بموجب المعيار 13 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (ب) تطبيق المعيار بأثر رجعي مع الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي في تاريخ التطبيق الأولي في 1 يناير/كانون الثاني 2025 من دون إعادة بيان الأرقام المقارنة، من خلال الاعتراف بأصل حق الاستخدام المساوي للخصوم المتعلقة بعقد الإيجار، يُقاس بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية ويسوّى بالمدفوعات المسددة مقدماً والمدفوعات المستحقة المعترف بها في الكشف المالية في 31 يناير/كانون الثاني 2024؛
- (ج) استخدام المعيار 19 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية، اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول لتحديد عقود الإيجار المرهقة وتعويض أي مخصصات لعقود الإيجار المرهقة القائمة في ذلك التاريخ مقابل أصل حق الاستخدام؛
- (د) تطبيق الإعفاء القصير الأجل على عقود الإيجار التي تقل المدة المتبقية فيها عن 12 شهراً اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025 وكذلك الإعفاء الذي يكون ذو قيمة منخفضة عند الانتقال؛
- (هـ) استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ الانتقال؛
- (و) استخدام المعرفة اللاحقة في التعامل مع تاريخ الانتقال، مثلاً في ما يتعلق بتحديد مدة عقد الإيجار، إذا كان العقد يحتوي على خيارات لتمديد عقد الإيجار أو إنهائه.
- 16- ويلخص الجدول أدناه الأثر على الكشف المالية الناجم عن اعتماد المعيار الجديد.

1 يناير/كانون الأول 2025 (ملايين الدولارات الأمريكية)	كشف المركز المالي
359.1	أصول حق الاستخدام، ابتداء من 1 يناير/كانون الثاني 2025
133.5	خصوم عقود الإيجار، الجزء الجاري، ابتداء من 1 يناير/كانون الثاني 2025
219.8	الخصوم عقود الإيجار، الجزء غير الجاري، ابتداء من 1 يناير/كانون الثاني 2025
157.3	المدفوعات النقدية لعام 2025 للجزء الأساسي من خصوم عقود الإيجار
14.7	المدفوعات النقدية لجزء الفائدة لعام 2025
	البرنامج بصفته مؤجرا من الباطن
0.2	صافي الاستثمارات في عقود الإيجار من الباطن، الجزء الجاري، ابتداء من 1 يناير/كانون الثاني 2025
1.2	صافي الاستثمارات في عقود الإيجار من الباطن، الجزء غير الجاري، ابتداء من 1 يناير/كانون الثاني 2025
	كشف الأداء المالي
	البرنامج بصفته مستأجرا
20.9	مصروفات الفائدة على خصوم عقود الإيجار لعام 2025
132.7 ¹	عقود الإيجار المعفاة
20	مدفوعات عقود الإيجار المتغيرة غير المشمولة في قياس خصوم عقود الإيجار
	البرنامج بصفته مؤجرا من الباطن
0.1	إيرادات الفوائد من عقود الإيجار التمويلية من الباطن لعام 2025

المعيار 44 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

- 17- في مايو/أيار 2022، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 44 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *الأصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة*. ودخل المعيار 44 حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025، واعتمده البرنامج في التاريخ نفسه.
- 18- يصنف الأصل غير الجاري (أو مجموعة الأصول المعدة للتصرف) على أنه محتفظ به للبيع عندما يتم استرداد قيمته الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر، ويتعين أن يكون الأصل متاحا للبيع الفوري في حالته الحالية وبموجب الشروط المعتادة، وأن يكون البيع مرجحا للغاية. ويتطلب المعيار 44 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن يقاس الأصل غير الجاري المحتفظ به للبيع بالقيمة الأقل بين قيمته الدفترية والقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع. وبمجرد تصنيف الأصل على أنه محتفظ به للبيع، لا يعود خاضعا للاستهلاك والإهلاك. ويجب عرض الأصل المصنف على أنه محتفظ به للبيع بشكل منفصل عن الأصول الأخرى في الكشف الأول للمركز المالي.
- 19- تتكون العملية المتوقفة من مجال أعمال رئيسي منفصل أو منطقة عمليات جغرافية منفصلة، حيث يمكن تمييز العمليات والتدفقات النقدية بشكل واضح من الناحية التشغيلية ولأغراض الإبلاغ المالي، وتُشكّل جزءا من خطة منسقة واحدة للتصرف فيها، وقد تم التصرف فيها بالفعل أو صُنّفت بأنها محتفظ بها للبيع. ويتعين على الكيان الإفصاح عن مبلغ واحد كفائض أو عجز في العمليات المتوقفة في الكشف الثاني للأداء المالي.
- 20- واستعرض البرنامج المعيار 44 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وخلص إلى أنه ليس في أصوله غير الجارية ما يستوفي المعايير اللازمة لتصنيفها على أنها أصول محتفظ بها للبيع.
- 21- وفي عام 2025، أجرى البرنامج استعراض البصمة العالمية للبلدان حيث ينفذ برامجه. وتضمن هذه العملية الدورية أن تظل البصمة التشغيلية للبرنامج متوائمة مع ولايته وأهميته واستدامته المالية. ونتيجة لهذا الاستعراض، سينتقل الكثير من المكاتب القطرية للبرنامج (كابو فيردي، ومولدوفا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإريتريا، وتونس) إلى وضع الوكالات غير المقيمة. وعملية انتقال هذه البلدان جارية حاليا ومن المتوقع أن تنتهي خلال عام 2026. وسيتم إدراج الإفصاحات ذات الصلة في الكشف المالي للبرنامج لعام 2026.

¹ 46.7 مليون دولار أمريكي مُرسلة تحت بند تكاليف النقل في بند المخزونات الوارد في الكشف الأول للمركز المالي.

المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الممتلكات والمنشآت والمعدات

22- في مايو/أيار 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *الممتلكات والمنشآت والمعدات*، ليحل محل المعيار 17، بعنوان *الممتلكات والمنشآت والمعدات*. ودخل المعيار حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025، واعتمده البرنامج في التاريخ نفسه.

23- يدرج المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الأصول التراثية وأصول البنية التحتية ضمن نطاقه بالكامل، حيث يستوجب الاعتراف بها إذا كانت تستوفي تعريف الأصول ومعايير الاعتراف (تشكل مورداً، وخاضعة للسيطرة، ومرتبطة بوقائع سابقة، ولديها إمكانية توفير خدمة محتملة، ويمكن قياسها بشكل موثوق).

24- وتشمل خصائص الأصول التراثية القيود المفروضة على استخدامها أو التصرف فيها، وعدم قابليتها للاستبدال، وطول عمرها النافع، الذي غالباً ما يكون غير محدد، وندرته وأهميتها الثقافية والتاريخية والفنية، وإمكانية حفظها للأجيال القادمة. في حين تشكل أصول البنى التحتية مجموعة فرعية من الممتلكات والمنشآت والمعدات تُعرف بخصائص تتمثل في كونها شبكات أو نظم تخدم المجتمع ككل، وطول عمرها النافع، بسبب صيانة مكوناتها واستبدالها وتجديدها بشكل مستمر، مثل شبكات نقل الكهرباء وشبكات الطرق ونظم المياه. وخُص الاستعراض الذي أجراه البرنامج إلى أنه لا يوجد في الوقت الحالي أصول محفظة بها تستوفي تعريف الأصول التراثية أو أصول البنى التحتية، باستثناء جائزة نوبل التي مُنحت للبرنامج في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2020 تقديراً لمجهوداته في مجال مكافحة الفقر ولمساهمته في تحسين الظروف المواتية للسلام في المناطق المتضررة من النزاعات وللعمل كقوة محركة في الجهود الرامية إلى منع استخدام الجوع كسلاح في الحروب والنزاعات.

25- تلقى البرنامج ميدالية من الذهب المعاد تدويره عيار 18 قيراط، وشهادة على ورق مصنوع يدوياً تُلبّخ خصيصاً لهذا الغرض، وجائزة نقدية قدرها 10 ملايين كرونة سويدية (حوالي 1.1 مليون دولار أمريكي). وترجع أهمية جائزة نوبل إلى مساهمتها في تحقيق أهداف البرنامج. وخُص البرنامج إلى أن جائزة نوبل الخاصة به تستوفي تعريف الأصول التراثية ولكنها لا تستوفي معايير القياس. ولا يمكن تطبيق أي من النهج المطلوبة لتحديد القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ للأصول غير المادية التي تم الحصول عليها من خلال المعاملات غير التبادلية. ولا يمكن تطبيق نهج السوق بسبب عدم وجود سوق لجوائز نوبل، ولا يوجد مشاركون في السوق لجائزة ممنوحة لكيان واحد، ولا يمكن التنازل عنها أو تحويلها أو نقلها بأي شكل آخر. كما أن نهج التكلفة غير مناسب لهذا النوع من الأصول. ويفترض نهج الدخل وجود فوائد اقتصادية مستقبلية يمكن تحديدها وتعزى إلى الأصل غير المادي؛ غير أن جائزة نوبل لا تولّد مثل هذه الفوائد. إذ أن من شأن تطبيق نهج الدخل أن يؤدي إلى الاعتراف بالقيمة العادلة الناشئة عن الشهرة المتولدة داخلياً، وهو أمر محظور بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

26- ويتطلب المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استخدام التكلفة المفترضة عند اقتناء أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات من خلال معاملات غير سوقية، مثل التبرعات. وبالنسبة للبرنامج، لا ينتج عن ذلك أي فرق جوهري عن القيمة العادلة، حيث إن الأصول المتبرع بها عادة ما تكون جديدة وتعكس ظروف السوق عينها عند الاعتراف الأولي بها.

27- وفي ما يتعلق بالقياس اللاحق لأصول الممتلكات والمنشآت والمعدات، يسمح المعيار 45 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للكيانات باختيار التكلفة التاريخية أو القيمة الحالية. واختار البرنامج الاستمرار بقياس التكلفة التاريخية لأنه لا يمكن قياس القيمة الحالية بشكل موثوق به في ما يتعلق بالأصول السريعة التغير والقصيرة العمر، مثل معدات تكنولوجيا المعلومات والمركبات، ولأنها لن تحسن من قابلية الفهم أو قابلية المقارنة. كما أن التقييم الحالي للمباني لن يكون متوائماً مع توقعات المستخدمين أو السياق التنظيمي الذي يعمل فيه البرنامج.

المعيار 46 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، القياس

28- في مايو/أيار 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 46 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *القياس*، الذي دخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025.

29- وبشكل المعيار 46 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معياراً إطارياً يحدد أسس قياس الأصول والخصوم. ويوفر التوجيهات بشأن أسس القياس الشائعة الاستخدام، ويوضح القيمة العادلة، ويستحدث القيمة التشغيلية الجارية – وهي القيمة

الجارية الخاصة بالقطاع العام. وتُطبق هذه التهج من خلال المعايير الفردية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تتطلب تحديد أسس القياس المحددة في المعيار 46 أو تسمح بها، كما هو الحال في ما يتعلق بالمعيار 45 الموضح أعلاه.

استخدام التقديرات والأحكام

30- يتطلب إعداد الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الإدارة إصدار أحكام وإجراء تقديرات ووضع افتراضات تؤثر على استخدام السياسات المحاسبية ومبالغ الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. وتستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة ومختلف العوامل الأخرى التي يعتقد أنها معقولة في هذه الظروف، والمعلومات المتاحة في تاريخ إعداد الكشوف المالية، وتشكل نتائجها الأساس للأحكام الصادرة بشأن القيمة الدفترية للأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من المصادر الأخرى. ويمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتستعرض التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. ويتم الاعتراف بالتقديرات التي تدخل على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تنقضي فيها التقديرات وأية فترات تتأثر بتلك التقديرات في المستقبل.

31- وتشمل التقديرات والافتراضات المهمة التي يمكن أن تسفر عن تعديلات جوهرية في الفترات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ وضمحلل قيمة الأصول؛ واختيار الأعمار النافعة وطريقة الاستهلاك/الإهلاك لقيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير المادية؛ وتحديد مدة عقود الإيجار، ومعدل الاقتراض الإضافي المستخدم في قياس خصوم عقود الإيجار وأصول حق الاستخدام؛ وتكلفة استبدال المخزونات والمخصصات والخصوم الاحتمالية.

المعايير المحاسبية الجديدة والمنقحة التي لم تصبح نافذة بعد

32- يتابع البرنامج الإصدارات الجديدة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويقيم مدى ملاءمتها وأثرها على السياسات والإجراءات المحاسبية للبرنامج، ويعتمد المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام بناءً على ملاءمتها، وبما يتماشى مع بدء النفاذ الفعلي للمعايير على النحو الذي يحدده مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعتبر المعايير الجديدة ومسودات العرض التالية ذات صلة بالبرنامج.

33- في مايو/أيار 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *الإيرادات*، والذي يغطي الإيرادات مع التزامات الأداء، والإيرادات من دون التزامات الأداء، ليحل محل المعيار 9 بعنوان *الإيرادات من المعاملات التبادلية*، والمعيار 23 بعنوان *الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)*، والمعيار 11 بعنوان *عقود البناء*. كما أصدر المعيار 48 بعنوان *مصرفات التحويلات*. ويدخل هذان المعياران حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2026، وسينفذ البرنامج كلا المعيارين وفقاً لتاريخ دخولهما حيز النفاذ.

34- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2024، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عقود *الإيجار التيسيرية وغيرها من الترتيبات التي تنقل الحقوق المتعلقة بالأصول* (مع تعديلات على المعيار 43 والمعيار 47 والمعيار 48 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، الذي سيدخل حيز النفاذ اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2027، ويمكن تطبيقه مبكراً. وسيمثل أثر هذه التعديلات بالنسبة للبرنامج في عقود الإيجار التيسيرية وعقود الإيجار بدون مقابل، وسينفذ البرنامج جميع التعديلات المطلوبة وفقاً لتاريخ دخولها حيز النفاذ.

35- وفي أغسطس/آب 2025، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام *تعديلات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نتيجة لتطبيق المعيار 46، بعنوان القياس*، الذي يدخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2028. واستحدث هذا الإفصاح القيمة التشغيلية الجارية في المعيار 12 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *المخزونات*، والمعيار 21 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان *اضمحلال قيمة الأصول غير المدرة للنقد*، وأضاف تعريفاً للتقديرات المحاسبية في المعيار 3، بعنوان *السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية*، بما يتواءم مع المصطلحات المستخدمة في المعيار 46. وسيستعرض البرنامج جميع التعديلات التي تم إدخالها وسينفذها حسب الاقتضاء، وفقاً لتواريخ دخولها حيز النفاذ.

36- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2025، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعريف الجوهريّة (تعديلات على المعيار 1 والمعيار 3 والإطار المفاهيمي)، تدخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2027. ومن غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثراً جوهرياً بالنسبة للبرنامج.

37- وفي 29 يناير/كانون الثاني 2026، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أول معيار عام وهو المعيار 1 من معايير الإبلاغ عن الاستدامة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، ويدخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2028. ويتطلب المعيار من كيانات القطاع العام الإفصاح عن معلومات بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي قد تؤثر على استدامتها المالية على الأجل الطويل. وسيقيم البرنامج متطلبات المعيار الصادر حديثاً.

النقدية ومكافآت النقدية

38- تتألف النقدية ومكافآت النقدية من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل ذات أجل استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، بما في ذلك النقدية التي يديرها مديرو الاستثمار.

39- ويُعترف بإيرادات الاستثمار عند استحقاقها، مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

40- يُعترف بالأدوات المالية عندما يصبح البرنامج طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة إلى أن ينتهي أجل الحق في تلقي تدفقات نقدية من تلك الأصول أو يتم تحويلها، أو يكون البرنامج قد حوّل أساساً جميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيّتها.

41- وتُصنف الأدوات المالية وفقاً لمعيارين: (1) نموذج إدارة الأصول المالية في البرنامج، و(2) خصائص التدفقات التعاقدية للأصل المالي. وتبعا للمعيارين، تُقاس الأصول المالية لاحقاً بالتكلفة المُهلكة أو القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية أو القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

42- وتقاس الأصول المالية بالتكلفة المُهلكة بصورة مبدئية على أساس القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تُعزى إليها مباشرة، وتقاس بعد ذلك بالتكلفة المُهلكة مخصصاً منها أي خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة. وتشمل هذه الأصول المالية مبالغ المساهمات المستحقة القبض نقداً، والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، والنقدية المودعة في المصارف، والسندات التي تصدرها خزانة الولايات المتحدة في إطار برنامج التداول المنفصل للفوائد والأصول المسجلة (سندات خزانة الولايات المتحدة) الداخلة في حافظة الاستثمارات طويلة الأجل. ويتمثل نموذج الإدارة في الاحتفاظ بهذه الأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتنشأ عن شروطها التعاقدية تدفقات مالية تقتصر على أصل الدين والفائدة.

43- وتقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية في البداية بالقيمة العادلة مضافاً إليها أي تكاليف معاملات تُعزى مباشرة إليها. وتسجل بعد ذلك بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة، بخلاف المكاسب والخسائر الناشئة عن أسعار صرف العملات الأجنبية وازمحلال القيمة، في كشف التغيرات في الأصول الصافية. ويُعاد تصنيف المكاسب والخسائر من أصول صافية إلى فائض أو عجز عند إلغاء الاعتراف بالأصول. وتتألف هذه الأصول من مكافآت النقدية (باستثناء صناديق أسواق المال) والاستثمارات القصيرة الأجل التي تُمثل حوافز السيولة وأدوات الدين (السندات) المحتفظ بها كاستثمارات طويلة الأجل والمخصصة لصناديق استحقاقات الموظفين. ويتحقق الهدف من نموذج إدارة هذه الأصول عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع على حد سواء، وتنشأ عن شروطها التعاقدية تدفقات مالية تقتصر على أصل الدين والفائدة.

44- وتقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في البداية بالقيمة العادلة وأي مكاسب أو خسائر ناشئة عن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة يتم احتسابها من خلال الفائض أو العجز وتُدرج في الكشف الثاني للأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتشمل هذه الأصول صناديق أسواق المال، وصناديق الاستثمار في الأسهم المفتوحة والمخصصة كصناديق استحقاقات الموظفين والأصول المشتقة (العقود الآجلة). ولا ينشأ عن الشروط التعاقدية لهذه الأصول تدفقات مالية مقتصرة على أصل الدين والفائدة.

- 45- وفي حين أن أدوات الدين (السندات) وصناديق الاستثمار في الأسهم المفتوحة تُصنف كصناديق لاستحقاقات الموظفين وتُشكل بالتالي جزءاً من نموذج الإدارة نفسه، لا يمكن تصنيف صناديق الاستثمار في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية لأنها لا تستوفي اختبار توليد تدفقات مالية مقتصرة على أصل الدين والفائدة ولا يُسمح بهذا التصنيف.
- 46- ويتم الاعتراف بجميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- 47- ووفقاً لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يعترف البرنامج بخسائر الائتمان المتوقعة على الأصول المالية التي تقاس بالقيمة المهلكة والأصول المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية. وخسائر الائتمان المتوقعة هي مبالغ تقديرية مرجحة على أساس احتمال حدوث خسائر في الائتمان. وتُقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات نقص النقدية، أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبرنامج وفقاً للاتفاق والتدفقات النقدية التي يتوقع البرنامج تلقيها. والنموذج المستخدم في الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة هو نموذج تطلي يتطلب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة من اليوم الأول. ويقاس البرنامج مخصصات الخسارة على أصوله المالية، باستثناء المساهمات المستحقة القبض وغيرها من المبالغ المستحقة القبض، بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة اثني عشر شهراً أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة إذا زادت مخاطر الائتمان على مخاطر الأداة المالية بدرجة كبيرة منذ الاعتراف الأولي. وتُمثل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة اثني عشر شهراً جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال الاثني عشر شهراً بعد تاريخ الإبلاغ. ويقاس البرنامج مخصصات خسائر مبالغ المساهمات المستحقة القبض أو المبالغ الأخرى المستحقة القبض بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة وفق "النهج المبسط" للمعيار 41 من المعايير المحاسبية للقطاع العام.

المخزونات

- 48- إن الغالبية العظمى من مخزونات البرنامج عبارة عن سلع غذائية محتفظ بها للتوزيع على المستفيدين. وتشتمل المخزونات أيضاً على مواد غير غذائية محتفظ بها في مرافق التخزين المختلفة.
- 49- وتسجل السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة في نهاية الفترة المالية كمخزونات، وتقيم بسعر التكلفة أو بتكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة² إذا تم التبرع بها عينياً وجميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإحضار السلع الغذائية إلى عهدة البرنامج عند نقطة دخولها لأول مرة إلى البلد المتلقي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إدراج أي تكاليف كبيرة للتحويل مثل الطحن أو التعبئة. ويتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- 50- وبموجب الإطار القانوني الذي يعمل البرنامج في نطاقه، ينتقل سند الملكية القانونية للسلع الغذائية عادة إلى حكومة البلد المتلقي عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المتلقي حيث تصبح قابلة للتوزيع. وعلى الرغم من أن السند القانوني لملكية السلع الغذائية التي يحتفظ بها البرنامج في مخازن لدى البلدان المتلقية ربما يكون قد انتقل من البرنامج، يحتسب البرنامج هذه السلع كمخزونات ويحتفظ بالسيطرة عليها.
- 51- وتشمل تكاليف المخزونات الأخرى جميع تكاليف الشراء وجميع التكاليف الأخرى لإحضار المواد إلى مستودعات التخزين الاستراتيجية أو التسليم مباشرة إلى البلد المتلقي.
- 52- وعندما يتم اقتناء المخزونات أو عناصر من تكلفتها من خلال معاملة غير تبادلية، يتم قياس تكلفتها بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء.
- 53- وتقيم المخزونات بصافي قيمتها بعد احتساب أي اضمحلال في القيمة. ويخصص مبلغ لاضمحلال القيمة للخسارة أو التلف المحتملين للمخزونات الموجودة في عهدة البرنامج.

² تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كنبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المساعدة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

المساهمات المستحقة القبض

- 54- يعترف البرنامج بالمساهمة المستحقة القبض عندما يكون قد دخل، بحلول تاريخ الإبلاغ، في ترتيب ملزم كتابة مع إحدى الجهات المانحة، وحصلت الجهة المانحة على جميع الموافقات على الاعتمادات المطلوبة بموجب ولايتها القضائية، وكان التدفق الداخل للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المستقبلية محتملاً، ويمكن للبرنامج أن يقيس بشكل موثوق الأموال التي سيتم تحويلها.
- 55- وتعرض المساهمات المستحقة القبض صافية من مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات. ويخصم البرنامج مبالغ المساهمات المستحقة القبض المتعلقة بالسنوات المقبلة، مستخدماً في ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق للأدوات المماثلة ذات التصنيف الائتماني المماثل (معدل خصم يُعبر عن المخاطر الكامنة في الاحتفاظ بالأصل).
- 56- ويُعترف بالمساهمات المستحقة القبض العينية للخدمات التي تدعم مباشرة العمليات والأنشطة المعتمدة، والتي لها أثر على الميزانية، ويمكن قياسها بشكل موثوق، عندما تؤكد الجهات المانحة كتابة، وعندما تحدد قيمتها بالقيمة العادلة. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني، والمرافق، والنقل، والموظفين.
- 57- ويُعترف بالمساهمات المستحقة القبض العينية للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية المتبرع بها كممتلكات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير مادية وإيرادات مساهمات عندما تؤكد الجهات المانحة كتابة وعندما تحدد قيمتها بالقيمة السوقية العادلة.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

- 58- تقاس قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية. وتسجل بعد ذلك في الدفاتر بالقيمة الأصلية مخصصاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن اضمحلال قيمتها.
- 59- وتتكون التكاليف من سعر شراء الأصل وأية تكاليف أخرى تعزى مباشرة لجعل الأصل في حالة تشغيل للاستخدام المقصود. ولا تتم رسمة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات بالقيمة العادلة، ويعترف بها كممتلكات ومنشآت ومعدات وإيرادات مساهمات.
- 60- وتتم رسمة البنود الفردية للممتلكات والمنشآت والمعدات إذا كانت تكلفتها أكبر من حد العتبة المحددة عند 5 000 دولار أمريكي أو مساوية له. ويجري استعراض العتبة دورياً.
- 61- ويُعترف بتحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيم بسعر التكلفة وتستهلك على امتداد العمر النافع المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.
- 62- ويرد استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على امتداد العمر النافع المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. والعمر النافع المقدر لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

الفئة	العمر النافع المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
الموقّعة	5
أجهزة الحواسيب	3
معدات أخرى	3
نظم الطاقة الشمسية	10
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
المركبات الآلية	
المركبات الخفيفة	5
المركبات الثقيلة والمصفحة	8
معدات الورش	3

63- ويراجع اضمحلال قيمة جميع الأصول سنويا على الأقل.

الأصول غير المادية

64- إن الأصول غير المادية هي الموارد التي لا تشمل مضمونا ماديا يتحكم فيه البرنامج. وهي تتكون أساسا من برمجيات مشتراة خارجيا أو مطورة أو داخليا والحقوق المرتبطة بها. ويعترف بالأصول غير المادية عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي تعزى إلى الأصول إلى البرنامج، وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصول بشكل موثوق. ولا تتم رسملة البرمجيات كخدمة، وترتيبات الحوسبة السحابية، وتكييفها مع البرمجيات الرئيسية إلا في الحالات التي يمنح فيها البرنامج التحكم الجوهرى على البرمجيات أو وظائف البرمجيات المكثفة، وعندما يستفيد البرنامج بشكل جوهري من جميع منافعها الاقتصادية.

65- وتقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها. وتسجل الأصول غير المادية بعد ذلك في الدفاتر بقيمتها الأصلية مخصصا منها الإهلاك المتراكم وأية خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة العادلة ويُعترف بها كأصول غير مادية وإيرادات مساهمات.

66- ويتم رسملة الأصول غير المادية إذا تجاوزت تكلفتها حد 5 000 دولار أمريكي باستثناء البرمجيات التي يتم تطويرها داخليا، حيث تكون العتبة 100 000 دولار أمريكي. ولا تشمل القيمة القابلة للرسملة للبرمجيات التي يتم تطويرها داخليا التكاليف المتعلقة بالبحث والصيانة. وتُحسب تكلفة خدمات تطوير البرمجيات السحابية على أنها مصروفات بالقيمة المتكبدة عندما لا تفي الحلول المنفذة بالمعايير التي تؤهلها لأن تكون أصولا.

67- ويُطبق الإهلاك على امتداد العمر النافع المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. وفي ما يلي الأعمار النافعة المقدرة لفئات الأصول غير المادية:

الفئة	العمر النافع المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المطورة داخليا	6
البرمجيات المشتركة خارجيا	3
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

68- يعترف البرنامج بالفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

← استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل؛

← استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛

← استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى؛

← استحقاقات إنهاء الخدمة.

69- واستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي تلك التي تستحق تسويتها في غضون 12 شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظف الخدمة ذات الصلة. وهي تتكون من الإجازة السنوية ومنح التعليم. وتشتمل خصوم استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المبالغ المتكبدة، ولكن غير المدفوعة المتعلقة بجميع خطط الاستحقاقات. وباستثناء الاستحقاقات المتكبدة، ولكن غير المدفوعة، والتي يقيسها خبير اكتواري، يقوم البرنامج بقياس استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالقيمة الاسمية.

70- واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة هي تلك المستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة أو عند نهاية الخدمة، باستثناء مدفوعات إنهاء الخدمة. وهي خطط استحقاقات محددة تتكون من خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة وخطط مدفوعات نهاية الخدمة وصندوق احتياطي خطة التعويضات. ويقيس خبراء اكتواريون مؤهلون مهنيا استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة على أساس الافتراضات

الاكتوارية، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. ويتم الاعتراف بالمكاسب أو بالخسائر الاكتوارية لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في كشف التغيرات في الأصول الصافية.

71- واستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى هي تلك التي لا تستحق بالكامل خلال 12 شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة. وهي تتألف من السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة مثل الإجازة المتراكمة ومنح الوفاة ومنح العودة إلى الوطن ومصروفات السفر والإعادة إلى الوطن ونقل الأمتعة. وباستثناء السفر في إجازة زيارة الوطن، ويقس خبراء اكتواريون مؤهلون مهنيًا استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل على أساس الافتراضات الاكتوارية، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. ويتم الاعتراف بالمكاسب أو بالخسائر الاكتوارية من استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل في كشف الأداء المالي.

72- ولا يعترف باستحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا عندما يكون البرنامج ملتزما التزاما واضحا تنتهي معه أية إمكانية واقعية للتراجع، سواء بإنهاء عمل الموظف قبل تاريخ التقاعد المعتاد أو تقديم استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يقدم لتشجيع الانسحاب الطوعي من الخدمة، وعندما يعترف البرنامج بتكاليف إعادة الهيكلة التي تنطوي على دفع استحقاقات إنهاء الخدمة.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

73- البرنامج منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (صندوق المعاشات التقاعدية أو الصندوق)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والإعاقة والاستحقاقات ذات الصلة إلى الموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. وعلى النحو المحدد في المادة 3(ب) من نظامه الأساسي، فإن العضوية فيه مفتوحة أمام جميع الوكالات المتخصصة وأية منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والشروط الأخرى للخدمة فيها وفي الوكالات المتخصصة.

74- ويُعرض صندوق المعاشات التقاعدية للمنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بمشاركة الموظفين الحاليين والسابقين من المنظمات الأخرى المشاركة فيه، وتكون النتيجة هي عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات الفردية المشاركة في الخطة. وليس بوسع البرنامج وصندوق المعاشات التقاعدية، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد حصة البرنامج النسبية من الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بالقدر الكافي من الموثوقية للأغراض المحاسبية. وتعامل البرنامج بالتالي مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقا لمتطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان استحقاقات الموظفين. ويعترف بمساهمات البرنامج في الصندوق أثناء الفترة المالية كمصروفات في كشف الأداء المالي.

المخصصات والخصوم الاحتمالية

75- ترصد مخصصات للخصوم والرسوم المستقبلية عندما يكون على البرنامج التزام قانوني أو تقديري نتيجة وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة البرنامج بتسوية هذا الالتزام.

76- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى، التي لا تفي بمعايير الاعتراف بالخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم احتمالية عندما لا يتأكد وجودها إلا عند وقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كلياً لسيطرة البرنامج.

الأصول الاحتمالية

77- الأصول الاحتمالية هي أصول محتملة تنشأ عن أحداث ماضية ولن يتم تأكيد وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تخضع كلياً لسيطرة البرنامج. ويتم الإفصاح عن الأصول الاحتمالية عندما يكون حدوثها مرجحاً.

إيرادات المساهمات

78- تنشأ الإيرادات المتأتية من المساهمات (النقدية والعينية) عن معاملة غير تبادلية، حيث يتلقى البرنامج الموارد من دون إعطاء مقابل مماثل تقريبا في المقابل للجهة المانحة. ويعترف البرنامج بإيرادات المساهمات بمجرد استيفائها لمتطلبات الاعتراف بالأصول وبعد الوفاء بأي التزام حالي معترف به كخصوم في ما يتعلق بذلك الأصل المحول. وبالنسبة للمساهمات التي لدى البرنامج فيها التزام حالي يفي بمعايير الشروط الواردة في المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاعتراف بها كخصم، يعترف البرنامج بأصل (مساهمة مستحقة القبض) وخصم (إيرادات مؤجلة) بمجرد استيفائها لمتطلبات الاعتراف بالأصول. ويخفض البرنامج الإيرادات المؤجلة ويعترف بالإيرادات عندما يفي بالالتزام الحالي المعترف به كخصوم. وفي الحالات التي لا تتضمن فيها الاتفاقات جميع الالتزامات المتعلقة برد التكاليف للوفاء بشرط ما بالمعنى المقصود في المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُعترف بالأصول (مبالغ المساهمات المستحقة القبض) وإيرادات المساهمات عندما يؤكد الاتفاق كتابة في ما يتعلق بالمبلغ الإجمالي للاتفاق، على الرغم من أن اتفاق الجهات المانحة ينص على تواريخ تنفيذ ومبالغ مساهمات في المستقبل. وعندما يكون توفير التمويل في السنوات المقبلة مرهونا باعتماد برلماني أو شروط مماثلة، ولن يفي هذا التمويل في السنة المقبلة بمعايير الاعتراف بالأصول بموجب المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا يعترف البرنامج بأصل (مساهمة مستحقة القبض) ولا بخصم (إيرادات مؤجلة). ويُفصح البرنامج عن أصل احتمالي في الحالات التي يكون فيها التدفق المالي الداخلي محتملا.

إيرادات أخرى

79- الإيرادات الأخرى هي الإيرادات المتحققة من المعاملات التبادلية. والمعاملة التبادلية هي المعاملة التي يتلقى فيها البرنامج موارد، أو أصولا أو خدمات، أو خصوما مسقطة، وتُعطى بصورة مباشرة للطرف الآخر في المقابل قيمة متساوية تقريبا (تكون أساسا في شكل سلع أو خدمات أو استخدام لأصول). ويعترف بالإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات في الفترة المالية التي تُقدّم فيها الخدمة، تبعا للمرحلة المقدّرة لإتمام تلك الخدمة. ويعترف بالإيرادات المتأتية من تحويل السلع عندما تنتقل مخاطر ملكية السلع ومزاياها إلى الطرف الطالب. وعند تقديم سلع أو خدمات تحويلات نقدية، يعترف بتكلفة خدمة التحويل كإيرادات أخرى، بينما يعترف بقيمة السلع أو المبالغ النقدية المحوّلة كخصوم مستحقة للطرف الطالب لحين سقوط الخصوم.

السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزعة

80- تسجل السلع الغذائية كمصروفات عندما يوزعها البرنامج مباشرة أو بمجرد تسليمها للشركاء المتعاونين أو لمقدمي الخدمة لتوزيعها. ويتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

81- وتسجل التحويلات القائمة على النقد كمصروفات عندما يوزعها البرنامج بصورة مباشرة أو بمجرد توزيعها بواسطة الشركاء المتعاونين أو مقدمي الخدمة.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

82- الصناديق كيانات محاسبية ذاتية التوازن يتم إنشاؤها لحساب المعاملات لغرض أو لهدف محدد. وتفصل الصناديق بغرض إجراء أنشطة محددة أو تحقيق أهداف معينة وفقا للوائح أو قيود أو حدود محددة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، وتبين في نهاية الفترة الموضع الموحد لجميع صناديق البرنامج. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والمصروفات.

83- وتعد الشرائح نشاطا متميزا أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم أداء كيان معين في السابق من حيث تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف البرنامج جميع المشروعات والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: (1) صناديق فئات البرامج؛ (2) الصندوق العام والحسابات الخاصة؛ (3) الصناديق الاستثنائية. ويبلغ البرنامج عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية الفترة.

- 84- وتمثل شريحة صناديق فئات البرامج كيانا محاسبيا أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والمصروفات لجميع فئات البرامج المنشأة لتنفيذ أغراض البرنامج. وتشمل فئات البرامج: الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وعمليات الطوارئ المحدودة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية. وتُعد الخطط الاستراتيجية القطرية بعد تحليل للتنمية المستدامة وتشمل حافظة البرنامج الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية في بلد ما.
- 85- والصندوق العام هو كيان محاسبي أنشئ كي يسجل في حسابات منفصلة قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، واحتياطي التشغيل والمساهمات المستلمة التي لم تخصص لفئة برامجية محددة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المديرية التنفيذية هي التي تنشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن ترحيل أرصدها إلى الفترة المالية التالية.
- 86- وتمثل أيضا الصناديق الاستثمارية تقسيمات فرعية محددة لصندوق البرنامج. وهذه الصناديق تنشئها المديرية التنفيذية بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لمحاسبة المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الغرض منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق استثمارية معينة.
- 87- ويحتفظ بالاحتياطيات في الصندوق العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي التشغيل في إطار الصندوق العام بموجب المادة 5-10 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى احتياطي التشغيل أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.
- 88- ويجوز للبرنامج إبرام اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتماشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كمصروفات للبرنامج. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الصندوق العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن الإيرادات الأخرى.

مقارنة الميزانيات

- 89- تعد ميزانية البرنامج على أساس الالتزامات وتعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتصنف المصروفات في كشف الأداء المالي على أساس طبيعة هذه المصروفات، بينما تصنف النفقات في كشف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية في فئات تكاليف البرنامج بحسب الحصائل الاستراتيجية. وتركز الحصائل الاستراتيجية الموضحة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025) على استجابات البرنامج لاحتياجات البلدان. وترتبط الأهداف والحصائل الاستراتيجية للبرنامج بغايات هدف التنمية المستدامة 2 و17، وهي غايات ذات صلة بقدرات البرنامج ومهمته، وتوائم بين الدعم المقدم من البرنامج والجهود الوطنية والعالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 90- ويعتمد تخطيط ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية على هيكل ميزانيات الحوافز القطرية. ويوافق المجلس على الميزانيات إما بصورة مباشرة أو عن طريق تفويضه للسلطة. ويوافق أيضا على خطة الإدارة السنوية، بما في ذلك الاعتمادات المرصودة لتكاليف دعم البرامج والإدارة والمبادرات المؤسسية الحاسمة. ويمكن تعديل الميزانيات لاحقا عن طريق المجلس أو من خلال عملية تفويض السلطة.
- 91- يقارن الكشف الخامس، وهو كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على الأساس نفسه الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظرا للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.
- 92- وتمثل الميزانية الأصلية والنهائية الواردة في الكشف الخامس متطلبات البرنامج التشغيلية على أساس تقييم الاحتياجات. وهي تشمل التكاليف المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية، والتكاليف المعتمدة لميزانية دعم البرامج والإدارة، والمبادرات المؤسسية الحاسمة للجزء المتعلق بالتكاليف غير المباشرة. وتُعرض بالإضافة إلى ذلك خطة التنفيذ. وتُمثل خطة التنفيذ الاحتياجات التشغيلية ذات الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها، المستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل

والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية. وبالنظر إلى أن البرنامج منظمة ممولة من التبرعات، فإن عملياته وإدارته المالية تعتمد على المستوى الفعلي للتمويل الذي يتلقاه البرنامج.

المذكرة 2-1: النقدية ومكافآت النقدية

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		النقدية ومكافآت النقدية
302.4	196.8	الحسابات المصرفية والنقدية في المقر
209.5	143.7	الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والقطرية
996.6	621.4	حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر
1 340.9	1 042.4	النقدية ومكافآت النقدية المحتفظ بها لدى مديري الاستثمار
2 849.4	2 004.3	مجموع النقدية ومكافآت النقدية

93- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		الاستثمارات القصيرة الأجل
2 242.8	2 587.1	الاستثمارات القصيرة الأجل
6.3	6.1	الجزء الجاري من الاستثمارات طويلة الأجل (المذكرة 2-7)
2 249.1	2 593.2	مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

94- تماشياً مع المادة 11-2 من النظام المالي، يجوز استثمار النقدية غير المطلوبة في الحال للأنشطة التشغيلية على أن تراعى دواعي السلامة والسيولة والربحية. وتنقسم الاستثمارات قصيرة الأجل إلى عدة حوافظ لكل منهما أفق استثماري متميز وتسير وفق خطوط توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. ولم يتغير موجز مخاطر الائتمان للاستثمارات القصيرة الأجل بشكل كبير في عام 2025. واستمرت المصارف المركزية باعتماد سياسات نقدية تقييدية بهدف كبح جماح التضخم طيلة العام.

95- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 2 587.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (2 242.8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024). وخصص من هذا المبلغ 1 258.5 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمونها الحكومات أو الوكالات الحكومية (972.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)؛ وخصص 771.7 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (749.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024) كما خصص مبلغ 556.9 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (521.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024). وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

96- وفي عام 2025، اقتصر استخدام المشتقات المالية في الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة، واعتُبرت مسألة الاستثمار في المشتقات المالية المعرضة للمخاطر بأنها ليست ذات أهمية جوهرية. واعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، تبلغ القيمة الإسمية للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها في حافظة الاستثمار 27.1 مليون دولار أمريكي (لم تكن هناك أدوات مالية مشتقة محتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024).

97- وفي ما يلي التحركات في حسابات الاستثمارات القصيرة الأجل خلال السنة:

2024	إضافات/ (استقطاعات) صافية	فوائد مستلمة/ مُهْلَكة	مكاسب صافية متحققة	مكاسب صافية غير متحققة	2025
ملايين الدولارات الأمريكية					
2 242.8	226.4	101.7	10.5	5.7	2 587.1
6.3	(0.5)	0.3	-	-	6.1
2 249.1	225.9	102	10.5	5.7	2 593.2

98- وزاد إجمالي الاستثمارات القصيرة الأجل في عام 2025 بمقدار 344.1 مليون دولار أمريكي. وتشمل هذه الزيادة مكاسب صافية غير متحققة قدرها 5.7 مليون دولار أمريكي معترف بها في الأصول الصافية/حقوق الملكية. وعرضت الفائدة المهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار الطويل الأجل البالغة 0.3 مليون دولار في مطابقة الفائض/العجز مع التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية كجزء من الزيادة في القيمة المهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 1.7 مليون دولار أمريكي. ويُعرض الرصيد المتبقي البالغ 332.1 مليون دولار أمريكي، بعد إعادة تصنيف مبلغ قدره 6 ملايين دولار أمريكي من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		التركيبة:
5 245.3	4 065.3	جارية
189.5	95.1	غير جارية
5 434.8	4 160.4	مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض
5 045	4 062.4	المساهمات النقدية المستحقة القبض
464.5	177.7	المساهمات العينية المستحقة القبض
5 509.5	4 240.1	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص والخصم
(33.7)	(22.2)	أثر الخصم
(33.4)	(51.7)	مخصص انخفاض إيرادات المساهمات
(7.6)	(5.8)	مخصص اضمحلال القيمة
5 434.8	4 160.4	مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض

99- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا، وأما المساهمات المستحقة القبض غير الجارية فهي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

100- وتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والصناديق الاستثمارية أو في الصندوق العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من البرنامج استخدام المساهمة في هدف أو نشاط أو بلد محدد في غضون مدة زمنية محددة.

101- ويبين الجدول التالي تركيبة المساهمات المستحقة القبض بحسب التقادم، وتُعرض المساهمات المستحقة القبض بحسب التقادم قبل المخصص وقبل تأثير الخصم:

2024		2025		التقادم
النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	
		63	2 650.2	2025
80	4 410.9	26	1 110	2024
14	801	7	273.5	2023
6	331.5	4	162.4	2022 وما قبلها
100	5 543.4	100	4 196.1	المجموع الفرعي
-	(33.9)		44	تسويات إعادة التقييم (المساهمات المستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)
	5 509.5		4 240.1	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص والخصم

102- وتُخصم مبالغ المساهمات المستحقة القبض بمعدل يُعبر عن التقييم السوقي الحالي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالتدفقات النقدية، وذلك باستخدام أسعار الفائدة الخالية من المخاطر المعمول بها في الولايات المتحدة بالإضافة إلى فرق السعر الذي يُحدد بناء على تصنيف كل جهة مانحة. ويُحتفظ بسعر الخصم الأصلي المطبق على كل اتفاق من اتفاقات المساهمة طيلة مدة الاتفاق. وتبلغ أسعار الفائدة الخالية من المخاطر في الولايات المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 للفترة من 1 إلى 3 سنوات 3.48 في المائة و3.47 في المائة و3.55 في المائة على التوالي. وتبلغ إيرادات الفائدة المتراكمة في عام 2025 بسبب تصفية الخصم على مبالغ المساهمات المستحقة القبض 11.5 مليون دولار أمريكي، ويرد بيان ذلك في كشف الأداء المالي.

103- وتعرض المساهمات المستحقة القبض مخصصا منها مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات.

104- ويمثل مخصص انخفاض إيرادات المساهمات مبلغا يقدر لأي انخفاض في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل البرنامج أو النشاط المتصل بالمساهمات. ويستند هذا المخصص إلى الخبرة السابقة.

105- وفي ما يلي تغيرات مخصص الانخفاض في إيرادات المساهمات في عام 2025:

2025	الزيادة	الاستخدام	2024	
ملايين الدولارات الأمريكية				
51.7	247.7	(229.4)	33.4	مجموع مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات

106- وخلال عام 2025، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 229.4 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض كاستخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويدرج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة 51.7 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجلت زيادة قدرها 247.7 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيراد المساهمات النقدية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

107- ويسجل مخصص اضمحلال القيمة على أساس استعراض للمساهمات المفتوحة المستحقة القبض لتحديد أية بنود قد لا تكون قابلة للتحويل. وهذا المخصص يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض المتكبدة بالفعل من دون توقع الحصول على تمويل من الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، يُحدد البرنامج خسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة للمساهمات المستحقة القبض باستخدام نهج معدل الخسارة كما هو موضح في المذكرة 2-16. وتتطلب المبالغ الفعلية المشطوبة تحويلا من الصندوق العام وموافقة من المديرية التنفيذية على المبالغ التي تزيد على 10 000 دولار أمريكي.

108- وفي ما يلي تغيير مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2025:

2024	الاستخدام	الانخفاض	2025
ملايين الدولارات الأمريكية			
7.6	(0.5)	(1.3)	5.8

مجموع مخصصات اضمحلال القيمة

109- وخلال عام 2025، شطبت مساهمات مستحقة القبض قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي كاستخدام لمخصص اضمحلال القيمة ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة لتغطية اضمحلال القيمة 5.8 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجل انخفاض قدره 1.3 مليون دولار أمريكي كتسوية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

110- يبين الجدولان التاليان تحركات المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة بين مخزونات الأغذية التي تعبر عن الرصيد الافتتاحي والإضافات خلال العام بعد تخفيضها بما يساوي قيمة السلع الموزعة ومخصص اضمحلال القيمة خلال السنة.

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
838	560.9	أغذية حاضرة
259.3	162.2	أغذية قيد الوصول
1 097.3	723.1	المجموع الفرعي للأغذية
(8.7)	(7)	ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة
(76.6)	(37.2)	الشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها
1 012	678.9	مجموع الأغذية
33.4	26.2	مواد غير غذائية
(1.3)	(1.2)	ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة
32.1	25	مجموع المواد غير الغذائية
1 044.1	703.9	مجموع المخزونات
2024	2025	مطابقة مخزونات الأغذية
ملايين الدولارات الأمريكية		
1 258.5	1 012	الرصيد الافتتاحي
137.4	85.3	إضافة: مخصص اضمحلال القيمة والشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها
1 328.7	1 105.5	مشتريات الأغذية
396.1	385.3	السلع العينية المستلمة
317.8	320.3	النقل والتكاليف المتصلة به
3 438.5	2 908.4	الرصيد الإجمالي المتاح للتوزيع
(2 341.2)	(2 185.3)	ناقصا: الأغذية الموزعة
(85.3)	(44.2)	ناقصا: مخصص اضمحلال القيمة والشطب إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها
1 012	678.9	مجموع الأغذية

111- وفي ما يتعلق بعام 2025، بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 207.5 مليون دولار أمريكي (2 372.9 مليون دولار أمريكي في 2024) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ويتعلق من هذا المبلغ 2 185.3 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية و22.2 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية (2 341.2 مليون دولار أمريكي و31.7 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2024).

112- وفي ما يتعلق بالأغذية، يدرج ضمن المخزونات ما يتم تكبده من تكاليف حتى نقطة الدخول الأولى إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال الأغذية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.

113- ويتم التحقق من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم البرنامج لتتبع الأغذية، بالحصص المادي للمخزون وتقيم على أساس المتوسط المتحرك.

114- ويبين الجدول الوارد أدناه تكوين مخزون الأغذية بحسب نوع السلع.

2024		2025	
آلاف الأطنان المتريّة	ملايين الدولارات الأمريكية	آلاف الأطنان المتريّة	ملايين الدولارات الأمريكية
الحبوب	615.3	298.2	432.6
الأغذية المخلوطة والممزوجة	84.9	169	252.8
الزيوت والدهون	51.8	88.6	144.7
البقول والخضروات	118.2	83.3	116.7
أخرى	36.9	39.8	65.2
مجموع الأغذية	907.1	678.9	1 012

115- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحفوظ بها في مستودعات البرنامج في دبي وفي مخازن استراتيجية مختلفة تديرها شبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

116- وتشمل المواد غير الغذائية الوقود، ووحدات العزل والمعالجة، والمستودعات الجاهزة، والمباني المسبقة الصنع، ومولدات الكهرباء، وقطع الغيار.

117- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت أرصدة السلع الغذائية 0.9 مليون طن متري بقيمة 678.9 مليون دولار أمريكي (1.3 مليون طن متري بقيمة 1 012 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024).

118- وتم شطب قيمة السلع الغذائية بمبلغ 37.2 مليون دولار أمريكي إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها (76.6 مليون دولار أمريكي في عام 2024). ويرجع الانخفاض في تكلفة الاستبدال أساساً إلى الانخفاض في السلع الرئيسية المحفوظ بها واتجاهات الأسعار المستقرة نسبياً لهذه السلع. وبالإضافة إلى ذلك، تم رصد مخصص لاضمحلال القيمة لتغطية الخسائر أو الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمخزونات التي تقع في عهدة البرنامج. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.98 في المائة من مجموع السلع الغذائية 4.7 في المائة من المواد غير الغذائية (بلغت المخصصات المرصودة للأغذية والمواد غير الغذائية في عام 2024 ما نسبته 0.79 في المائة و4.1 في المائة على التوالي). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، أصبح المخصص النهائي المقدّر والمطلوب لتغطية اضمحلال القيمة 8.2 مليون دولار أمريكي وسُجل كاستخدام 0.5 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، يرد في كشف الأداء المالي انخفاض في مخصص اضمحلال القيمة قدره 1.3 مليون دولار أمريكي.

119- ويرد في ما يلي تغيير مخصصات اضمحلال القيمة في عام 2025:

2024	الاستخدام	الزيادة/(النقصان)	2025
ملايين الدولارات الأمريكية			
8.7	-	(1.7)	7
1.3	(0.5)	0.4	1.2
10	(0.5)	(1.3)	8.2

المذكورة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

2024	2025
ملايين الدولارات الأمريكية	
352.6	348.6
-	1.1
352.6	349.7

120- ستكون المبالغ المستحقة القبض الجارية مستحقة السداد في غضون 12 شهرا في حين أن المبالغ المستحقة القبض غير الجارية هي تلك المستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

2024	2025
ملايين الدولارات الأمريكية	
105.1	91.3
46.4	56.9
39.8	15.9
27.1	31.1
39.3	45.2
89.9	107.5
78.6	90.4
426.2	438.3
(73.6)	(89.7)
352.6	348.6

121- السلف المدفوعة للبائعين هي مدفوعات تقدم سلفا عن توريد البضائع والخدمات.

122- والسلف المدفوعة للموظفين هي سلف نقدية لأغراض المرتبات، ومنح التعليم، والإيجارات، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين. ولا تحسب أية فوائد على هذه السلف وفقا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

123- وتُصرف السلف للتحويلات القائمة على النقد للمبالغ المصروفة للشركاء المتعاونين ومقدمي الخدمات المالية لتنفيذ برامج التحويلات القائمة على النقد. وتُستخدم السلف وفقا للاتفاقات ذات الصلة، وتتم مطابقتها بالنفقات الفعلية.

124- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقدا ملزما قانونا بين البرنامج وطرف آخر حيث يقوم البرنامج بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وتنعكس المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع

في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة المستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

- 125- وتشمل المبالغ المستحقة القبض من العملاء مبالغ مستحقة منهم نظير سلع وخدمات مقدمة من البرنامج.
- 126- وتُمثل المبالغ المستحقة القبض من ضرائب القيمة المضافة مبالغ مستحقة القبض من الحكومات مقابل ضريبة القيمة المضافة المشمولة في سعر السلع والخدمات المقدمة إلى البرنامج التي لم تُمنح إعفاءات ضريبية أولية.
- 127- وتشمل المتنوعات المستحقة القبض الفوائد المتراكمة المستحقة القبض والمبالغ المستحقة القبض من منظمات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمبالغ المستحقة القبض من عقود الإيجار التمويلية.
- 128- ويتم استعراض المبالغ المستحقة القبض الأخرى لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لرصد أي مخصص لتغطية اضمحلال القيمة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وصلت المخصصات التقديرية المطلوبة إلى مبلغ 89.7 مليون دولار أمريكي، منه 84 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة و 5.7 مليون دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (69.6 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض و 4 ملايين دولار أمريكي لمبالغ أخرى مستحقة القبض في عام 2024).
- 129- وترد في ما يلي تغييرات مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2025:

2024	الاستخدام	الزيادة/ (النقصان)	تسوية إعادة التقييم	2025
ملايين الدولارات الأمريكية				
73.6	(0.1)	15.7	0.5	89.7
مجموع مخصصات اضمحلال القيمة				

- 130- تعبر تسويات إعادة التقييم عن إعادة تقييم المخصصات المقومة بعملة غير الدولار الأمريكي.
- 131- وسجلت الزيادة في مخصصات اضمحلال القيمة البالغة 15.7 مليون دولار أمريكي كمصروفات لتلك الفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.
- 132- وتشمل المبالغ المستحقة القبض غير الجارية صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلية من الباطن البالغ 1.1 مليون دولار أمريكي، ويؤجر البرنامج من الباطن أجزاء من مبانيه المؤجرة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى لمدة عقد الإيجار الرئيسي نفسها. ويساعد هذا النهج على تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة وتقاسم النفقات مع الوكالات التي تعمل في الموقع نفسه. ولإدارة المخاطر، يقوم البرنامج بمواءمة شروط عقود الإيجار من الباطن مع شروط عقود الإيجار الرئيسية، بما يضمن عدم تكبد تكاليف أو مخاطر في ما يتعلق بالمناطق المستخدمة حصراً من قبل الوكالات الأخرى. ولا يتضمن عقد الإيجار الرئيسي ولا عقد الإيجار من الباطن ضمانات بشأن القيم المتبقية.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
35.2	30.4	سندات خزانة الولايات المتحدة
(6.3)	(6.1)	الجزء الجاري (المذكرة 2-2)
28.9	24.3	الجزء الطويل الأجل من سندات خزانة الولايات المتحدة
633	735.8	السندات
654.9	792.8	الأسهم
1 287.9	1 528.6	مجموع السندات والأسهم
1 316.8	1 552.9	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل

- 133- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة، والسندات والأسهم.
- 134- واشترت في سبتمبر/أيلول 2001 سندات خزانة الولايات المتحدة ويحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. وبحين أجل استحقاق السندات على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض سلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-14)، المقومة عملته بعملة سندات خزانة الولايات المتحدة نفسها وللفترة نفسها. ولا تحمل هذه السندات فائدة اسمية، واشترت بخصم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.5 في المائة حتى أجل استحقاق سندات خزانة الولايات المتحدة ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من السندات المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض طويل الأجل.
- 135- ولا يعترف بالتغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات سندات خزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 31.9 مليون دولار أمريكي (36.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024).
- 136- وتعتبر الاستثمارات في السندات والأسهم كمقايير محتفظ بها لتغطية الخصوم الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين في البرنامج. ورغم تخصيص تلك الاستثمارات لهذه الغاية، وعدم إتاحتها لتمويل العمليات الجارية، فإن الاستثمارات لا تخضع لقيود قانونية منفصلة ولا تستوفي الشروط اللازمة لاعتبارها من "أصول الخطة" وفقا لتعريف المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "استحقاقات الموظفين".
- 137- وتوظف الاستثمارات في الأسهم من خلال صندوقين للحوكمة البيئية، والاجتماعية والمؤسسية يتبعان تركيب وأداء المؤشر العالمي الشامل لجميع البلدان الذي وضعته شركة Morgan Stanley Capital International، وهو مؤشر معتمد لأسهم جميع أسواق العالم. ويتيح هذا الهيكل الاستثماري إمكانية الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطر والعائد تُعبر عن المؤشر المذكور.
- 138- وترجع الزيادة في قيمة الاستثمارات الطويلة الأجل في السندات والأسهم بمبلغ 240.7 مليون دولار أمريكي إلى الأداء الإيجابي في حافظتي الأسهم العالمية، وأسواق الأسهم العالمية التي سجلت عاما آخر من العائدات المكونة من رقمين على إثر النمو الاقتصادي الإيجابي، على خلفية تجدد التفاؤل بشأن شركات التكنولوجيا، وانخفاض التضخم، والسياسة النقدية الأكثر تيسيرية في الاقتصادات المتقدمة. ويستثمر مبلغ 19.9 مليون دولار أمريكي إضافي وفقا لسياسة تخصيص الأصول في البرنامج، المنقحة في عام 2025 على أساس نتائج الدراسة المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم التي أجريت في عام 2024، بهدف الوصول إلى نسبة مستهدفة قدرها 50 في المائة من الأسهم العالمية و50 في المائة من السندات العالمية للأموال المخصصة لتغطية خصوم استحقاقات الموظفين. وتُسجل هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

- 139- وترد في ما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2025:

2025	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) المتحققة	الفوائد المستلمة/ المهلكة	إضافات/ (اقتطاعات)	2024	
ملايين الدولارات الأمريكية						
735.8	26.1	23.7	26.9	26.1	633	السندات
792.8	136.1	8	-	(6.2)	654.9	صناديق استثمار الأسهم
24.3	-	-	1.4	(6)	28.9	الاستثمار في سندات خزانة الولايات المتحدة
1 552.9	162.2	31.7	28.3	13.9	1 316.8	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل

140- وخلال عام 2025، زادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 236.1 مليون دولار أمريكي. ويتم تصنيف السندات الطويلة الأجل بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية وصناديق استثمار الأسهم ويتم تصنيف العملات الأجنبية (القيمة الاسمية 116.6 مليون دولار أمريكي) بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز. ولذلك، فإنه بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من مجموع صافي المكاسب غير المتحققة البالغ 162.2 مليون دولار أمريكي، حولت الخسائر الصافية غير المتحققة والبالغة 9.4 مليون دولار أمريكي والمرتبطة بالأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأصول الصافية/حقوق الملكية إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتعرض المكاسب الصافية غير المتحققة البالغة 1.9 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة، صافي المكاسب غير المتحققة البالغة 136.1 مليون دولار أمريكي المتعلقة بصناديق الاستثمار في الأسهم والمكاسب الصافية غير المتحققة البالغة 33.6 مليون دولار أمريكي المتعلقة بفروق صرف العملات الأجنبية في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المهلكة على الاستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة وقدرها 1.4 مليون دولار أمريكي في مطابقة فائض التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، كجزء من الزيادة في القيمة المهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 1.7 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 78.5 مليون دولار أمريكي، صافيا من مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، فإنه معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: الممتلكات والمنشآت والمعدات

صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم				التكلفة				
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2025	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2025	تصرف/تحويلات	مصرفات الاستهلاك	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2025	تصرف/تحويلات	إضافات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024
ملايين الدولارات الأمريكية									
86.6	(16.6)	-	(2.9)	(13.7)	103.2	18.1	15.1	70	المباني
23.6	(120.1)	4.8	(10.9)	(114)	143.7	(5.6)	9.8	139.5	الدائمة
3.1	(18.7)	2.1	(2.6)	(18.2)	21.8	(2.2)	1.8	22.2	الموقته
12.5	(77.1)	3.9	(7.2)	(73.8)	89.6	(3)	7.3	85.3	أجهزة الحواسيب
0.3	(0.8)	0	(0.1)	(0.7)	1.1	(0.1)	0.1	1.1	معدات أخرى
									التجهيزات والتركيبات المكتبية
									المركبات الآلية
44.1	(84.9)	15	(16.8)	(83.1)	129	(19.3)	19	129.3	المركبات الخفيفة
64.9	(133.4)	5.1	(16.4)	(122.1)	198.3	(5)	12.8	190.5	المركبات الثقيلة والمصفحة
28.5	(60.7)	1	(9.9)	(51.8)	89.2	2.4	7.2	79.6	تحسينات العقارات المستأجرة
17.1	-	-	-	-	17.1	(22.7)	9.2	30.6	أصول ثابتة قيد الإنشاء
280.7	(512.3)	31.9	(66.8)	(477.4)	793	(37.4)	82.3	748.1	المجموع

صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم				التكلفة				
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	تصرف/تحويلات	مصرفات الاستهلاك	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	تصرف/تحويلات	إضافات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023
ملايين الدولارات الأمريكية									
56.3	(13.7)	0.7	(2.3)	(12.1)	70	1.3	0.8	67.9	المباني
25.5	(114)	11.4	(10.9)	(114.5)	139.5	(11.6)	9	142.1	الدائمة
4	(18.2)	1.1	(2.5)	(16.8)	22.2	(1.1)	2.5	20.8	الموقته
11.5	(73.8)	3.1	(7.2)	(69.7)	85.3	(3.2)	7.4	81.1	أجهزة الحواسيب
0.4	(0.7)	0	(0.1)	(0.6)	1.1	(0.1)	0.1	1.1	معدات أخرى
									التجهيزات والتركيبات المكتبية
									المركبات الآلية
46.2	(83.1)	13.1	(17.5)	(78.7)	129.3	(15.3)	21.8	122.8	المركبات الخفيفة
68.4	(122.1)	1.2	(13.8)	(109.5)	190.5	0.8	16.7	173	المركبات الثقيلة والمصفحة
27.8	(51.8)	1.2	(10.1)	(42.9)	79.6	0.4	7.7	71.5	تحسينات العقارات المستأجرة
30.6	-	-	-	-	30.6	(7.7)	16.3	22	أصول ثابتة قيد الإنشاء
270.6	(477.4)	31.8	(64.4)	(444.8)	748.1	(36.5)	82.3	702.2	المجموع

- 141- وفي عام 2025، كانت الإضافات الرئيسية إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات تتعلق بالمركبات والمباني والأصول الثابتة قيد الإنشاء. وخلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغ مجموع صافي الحيازات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) 44.9 مليون دولار أمريكي (45.8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024). وبلغ إجمالي التبرعات العينية في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات في عام 2025 ما قيمته 5.4 مليون دولار أمريكي (0.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024). وترد القيمة الدفترية الصافية للممتلكات والمنشآت والمعدات البالغة 280.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (270.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024) في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة، وقدرها 66.8 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي (64.4 مليون دولار أمريكي في عام 2024).
- 142- وتشمل المعدات الأخرى المعدات المكتبية، ومعدات الأمن والسلامة، ومعدات الاتصالات، ومعدات الورش، ومعدات نظم الطاقة الشمسية.
- 143- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد اضمحلال قيمتها. ولم يكشف الاستعراض الذي أجري في عام 2025 عن أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات.
- 144- وأجري عدّ فعلي جزئيا أو لم يجر في بلدين يعمل فيهما البرنامج، وهما ميانمار واليمن (قيمة دفترية صافية قدرها 2.3 مليون دولار أمريكي) لأسباب أمنية وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع. وسيتم الانتهاء من عملية العدّ الفعلي في هذه البلدان حالما يسمح الوضع الأمني بذلك.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم				التكلفة				
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2025	تصرف/تحويلات	مصرفات الإهلاك	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2025	تصرف/تحويلات	إضافات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	
	ملايين الدولارات الأمريكية								
25.6	(75.9)	-	(6.5)	(69.4)	101.5	1.1	6.6	93.8	البرمجيات المطورة داخليا
0	(2)	1.5	(0)	(3.5)	2	(1.5)	0	3.5	البرمجيات المشتراة خارجيا
(0)	(1)	0.4	(0.1)	(1.2)	1	(0.4)	-	1.4	التراخيص والحقوق
0.8	-	-	-	-	0.8	(1.1)	0.6	1.3	أصول غير مادية قيد الإنشاء
26.4	(78.9)	1.9	(6.6)	(74.1)	105.3	(1.9)	7.2	100	مجموع الأصول غير المادية

صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم				التكلفة				
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	تصرف/تحويلات	مصرفات الإهلاك	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024	تصرف/تحويلات	إضافات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023	
	ملايين الدولارات الأمريكية								
24.4	(69.4)	-	(4.4)	(65)	93.8	1.9	9.4	82.5	البرمجيات المطورة داخليا
(0)	(3.5)	-	(0.1)	(3.4)	3.5	-	0	3.5	البرمجيات المشتراة خارجيا
0.2	(1.2)	0	(0.2)	(1)	1.4	(0)	-	1.4	التراخيص والحقوق
1.3	-	-	-	-	1.3	(1.9)	0.7	2.5	أصول غير مادية قيد الإنشاء
25.9	(74.1)	0	(4.7)	(69.4)	100	(0)	10.1	89.9	مجموع الأصول غير المادية

145- وترد القيمة الدفترية الصافية للأصول غير المادية البالغة 26.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (25.9 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2024) في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الإهلاك للسنة، وقدرها 6.6 مليون دولار أمريكي، في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

146- يوضح الجدول التالي أصول حق الاستخدام الناشئة عن عقود الإيجار. يتطلب المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الاعتراف بأصول حق الاستخدام وخصوم عقود الإيجار في تاريخ اعتماد هذا المعيار (1 يناير/كانون الثاني 2025) على أساس استثنائي. ويتطلب هذا المعيار تعديل الاعتراف الأولي بأصول حق الاستخدام بقيمة المدفوعات المسبقة والمستحقات المتعلقة بعقود الإيجار القائمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. ولا يوجد استهلاك في 1 يناير/كانون الثاني 2025 لأن الاعتراف بأصول حق الاستخدام تم في ذلك التاريخ. ويعرض الرصيد الختامي للأصول الخاضعة لحق الاستخدام في الكشف الأول للمركز المالي، صافي الاستهلاك المتراكم. يرجى الاطلاع على المذكرة 2-16 للحصول على شرح للتعديلات.

صافي القيمة الدفترية		الاستهلاك المتراكم				التكلفة						
31 في	1 في	31 في		مصرفات	1 في	31 في		إضافات	التسوية في 1	تسوية المدفوعات	31 في	
ديسمبر/كان	يناير/كانون	ديسمبر/كانون	تعديلات	الاستهلاك	يناير/كانون	ديسمبر/كانون	تعديلات		يناير/كانون	المسبقة/المستحقات	يناير/كانون	
ون الأول	الثاني	الأول 2025			الثاني 2025	الأول 2025			الثاني 2025	/ عقود الإيجار من الباطن	الثاني 2025	
2025	2025											
ملايين الدولارات الأمريكية												
18.5	21.2	2.6	0	2.6	-	21.1	(0.1)	-	21.2	0.5	20.7	عقود إيجار الأراضي
236.2	255.7	67	(0.8)	67.8	-	303.2	(4.3)	51.8	255.7	3.8	251.9	عقود إيجار المباني
111.4	82.2	91.2	(1.5)	92.7	-	202.6	(20.2)	140.6	82.2	0	82.2	عقود استئجار الطائرات
366.1	359.1	160.8	(2.3)	163.1	-	526.9	(24.6)	192.4	359.1	4.3	354.8	المجموع

المذكرة 2-10: الحسابات المستحقة والمستحقات

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
147	131.6	حسابات مستحقة الدفع للبائعين
9.4	6.4	حسابات مستحقة الدفع للجهات المانحة
170.1	183.5	خصوم تقديم الخدمات
13.1	15.1	حسابات مستحقة الدفع للموظفين
102.4	108.8	متنوعات مستحقة الدفع
442	445.4	المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع
706.3	461.5	المستحقات
1 148.3	906.9	مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

- 147- وتتصل الحسابات المستحقة الدفع للبائعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير من الموردين بشأنها.
- 148- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للجهات المانحة رصيد المساهمات غير المنفقة في الأنشطة المقفلة، أو ميزانيات الحوافز القطرية أو المنح رهنا بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.
- 149- وتُمثّل خصوم توفير الخدمات التزامات تُسقط بعد توفير السلع والخدمات في الفترات المالية المقبلة.
- 150- وتتعلق الحسابات المستحقة الدفع للموظفين بمبالغ مستحقة للموظفين وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع أساساً بمبالغ مستحقة الدفع لمنظمات الأمم المتحدة نظير الحصول على خدمات.
- 151- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع المبالغ المستحقة للشركاء المتعاونين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى مقابل الخدمات المقدمة؛ والمبالغ المستحقة الدفع لتجار التجزئة المتعاقد معهم مقابل القسائم المستبدلة وغيرها من طرائق التحويلات القائمة على النقد في الحالات التي تلقى فيها المستفيدون مستحقاتهم، غير أن التسويات ذات الصلة لا تزال معلقة؛ والخصوم في إطار الترتيبات العابرة حيث يعمل البرنامج كوكيل إداري؛ والحسابات المستحقة الدفع الناشئة عن ودائع التأمين أو الضمان التي يحتفظ بها البرنامج والمتوقع ردها بمجرد الوفاء بالالتزامات الرئيسية.
- 152- والمستحقات هي خصومات متعلقة بسلع وخدمات تلقاها البرنامج أو قدمت له خلال السنة ولم ترد فواتير بشأنها.

المذكرة 2-11: الإيرادات المؤجلة

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
13.9	24.7	التركيبة
10.7	15.1	جارية
24.6	39.8	مجموع الإيرادات المؤجلة

- 153- وتمثل الإيرادات المؤجلة مساهمات أرجى الاعتراف بإيراداتها للفترات المالية المقبلة نظراً لأن اتفاق الجهة المانحة ينص على شروط بشأن الأصول المحولة.
- 154- ويشير الجزء الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بالاثني عشر شهراً التالية. ويشير الجزء غير الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بفترة تتجاوز 12 شهراً بعد نهاية السنة المالية.
- 155- وتماشياً مع السياسة المحاسبية المنطبقة على إيرادات المساهمات المبينة في المذكرة 1، تخفض الإيرادات المؤجلة ويعترف بإيرادات المساهمات في كشف الأداء المالي نظراً لأن البرنامج يفي بالالتزام الحالي كخصم معترف به.

156- ويوضح الجدول التالي تركيبة الإيرادات المؤجلة بحسب سنة المساهمة على النحو الذي تحدده الجهة المانحة:

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
-	2.9	سنة المساهمة
0.9	12.2	2028 وما بعدها
9.8	24.7	2027
13.9	-	2026
24.6	39.8	2025
		مجموع الإيرادات المؤجلة

المذكرة 2-12: المخصصات

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
7	7	التركيبة
-	1.5	مخصصات جارية
7	8.5	مخصصات غير جارية
		مجموع المخصصات

157- والمخصصات الجارية هي تلك المتوقعة تسويتها في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. والمخصصات غير الجارية هي تلك المتوقعة تسويتها بعد 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
5.2	4	مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة
-	2.8	مخصص إعادة الأصل المشمول بعقد الإيجار إلى الحالة الأصلية
1.8	1.7	مخصصات أخرى
7	8.5	مجموع المخصصات

158- وقدرت مخصصات إعادة الأموال إلى الجهات المانحة مستوى الأموال المتوقعة إعادتها إلى الجهات المانحة نظير مساهمات نقدية غير منفقة في البرامج. ويحدد المخصص استنادا إلى الخبرة السابقة.

159- ويرد في ما يلي تغيير مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة في عام 2025:

2025	الزيادة	الاستخدام	2024	
ملايين الدولارات الأمريكية				
4	3.9	(5.1)	5.2	مخصص إعادة الأموال للجهات المانحة

160- وخلال عام 2025، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى الجهات المانحة 5.1 مليون دولار أمريكي. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصص إعادة الأموال إلى الجهات المانحة ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول

2025، بلغ المخصص النهائي التقديري المطلوب 4 ملايين دولار أمريكي. وبناء عليه، سجلت زيادة قدرها 3.9 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيرادات المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

161- ووفقاً للمعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان عقود الإيجار، يعترف المستأجر في بادئ الأمر بأصل حق الاستخدام يعادل خصوم عقد الإيجار، مضافاً إليه التكاليف المباشرة الأولية والقيمة الحالية لتكاليف إعادة الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة التأهيل أو التكاليف المماثلة، ويستهلكه وفقاً لسياسة الاستهلاك العادية. وتعد خصوم إعادة الأصل إلى الحالة الأصلية أو التجديد أو الخصوم المماثلة خصوماً منفصلة.

162- وفي 1 يناير/كانون الثاني، وهو تاريخ اعتماد المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعترف البرنامج بخصوم إعادة الأصل إلى الحالة الأصلية قدرها 0.6 مليون دولار أمريكي لعقود إيجار العقارات و0.6 مليون دولار أمريكي لعقود استئجار الطائرات. وفي ما يتعلق بعقود إيجار العقارات، تنشأ خصوم إعادة الأصل إلى الحالة الأصلية في الحالات التي يتطلب فيها عقد الإيجار من البرنامج، بصفته المستأجر، إزالة التحسينات التي تم إدخالها على المساحة المستأجرة وإعادتها إلى حالتها الأصلية أو تنظيفها أو إصلاحها بأي شكل آخر في نهاية مدة عقد الإيجار. ويرتبط المبلغ المعترف به أساساً باتفاق إيجار مستودع في سوريا. وفي ما يتعلق بعقود استئجار الطائرات، تعبر خصوم إعادة الأصل إلى الحالة الأصلية عن التزام البرنامج بإعادة الطائرة وطاقمها ومعدات إلى موقع النشر الأولي في بداية أو نهاية مدة عقد الإيجار أو عند إنهاء الاتفاق أو تعليقه. واعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وصل مقدار خصوم إعادة الأصل إلى الحالة الأصلية إلى 0.7 مليون دولار أمريكي لعقود استئجار المباني و2.1 مليون دولار أمريكي لعقود استئجار الطائرات، يشمل 0.1 مليون دولار أمريكي من الفوائد المتركمة.

163- ويعترف بالمخصصات الأخرى في حالة المطالبات القانونية التي من المحتمل فيها خروج موارد لتسوية المطالبات ويمكن فيها تقدير المبالغ بشكل موثوق.

164- وفي ما يلي التغييرات في مخصص المطالبات القانونية خلال عام 2025:

2024	الاستخدام	الزيادة	2025
ملايين الدولارات الأمريكية			
1.8	(1.2)	1.1	1.7

مخصصات مرصودة للمطالبات القانونية

المذكرة 2-13: استحقاقات الموظفين

2024	2025		التقييم الاكتواري
	المجموع	تقييم برنامج الأغذية العالمي	
ملايين الدولارات الأمريكية			
52.7	55.6	49	6.6
877	847.7	1.4	846.3
99.2	104.5	9.6	94.9
1 028.9	1 007.8	60	947.8

جارية

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

غير جارية

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

مجموع خصوم استحقاقات الموظفين

جارية

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

غير جارية

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

استحقاقات الموظفين الأخرى طويلة الأجل

مجموع خصوم استحقاقات الموظفين

2-13-1 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

165- تتألف استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل من الإجازة السنوية، ومنح التعليم، والمبالغ المتكبدة، ولكن غير المسددة المتعلقة بجميع خطط الاستحقاقات. وتولى خبراء اكتوبريون مهنيون تقدير قيمة الاستحقاقات المتكبدة، ولكن غير المسددة والمستحقة كخصومات متعلقة باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل.

2-13-2 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

166- تعرف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

167- وحددت استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة لفئتين من الموظفين: أ) الموظفون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر؛ ب) موظفو البرنامج الوطنيون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والإقليمية. وهاتان الفئتان من الموظفين مشمولتان بالنظام الإداري لشؤون العاملين في منظمة الأغذية والزراعة والنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة.

168- وتتيح خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين المشاركة في خطة التأمين الطبي الأساسية أو خطة تغطية التأمين الطبي رهنا بفئة الموظفين التي ينتمي إليها الموظف المتقاعد. ويستفيد من خطة التأمين الطبي الأساسية الموظفون من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر. وتتاح خطة تغطية التأمين الطبي للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والإقليمية. وتمثل التزامات الاستحقاقات المحددة في إطار خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لحصة البرنامج من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة حتى تاريخه.

169- وتمثل خطة مدفوعات نهاية الخدمة خطة لتمويل مدفوعات انتهاء خدمة موظفي فئة الخدمات العامة في البرنامج في مراكز العمل في إيطاليا عند نهاية خدمتهم.

170- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضات إلى جميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء المهام الرسمية وكذلك، في ظروف معينة، لتكميل معاش الإعاقة ومعاش ورثة الموظف اللذين يسددهما الصندوق.

2-13-3 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

171- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة. التي تتألف من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ومصروفات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بالعودة إلى الوطن، وتسدد عندما تنتهي خدمة الموظف.

2-13-4 تمويل خصوم استحقاقات الموظفين

172- يتم تمويل خصوم استحقاقات الموظفين من خلال رسوم تكلفة الخدمة السنوية للصناديق المحملة على الصناديق والمشروعات ذات الصلة. ونظرا لأن خصوم الاستحقاقات على الأجل الطويل قد وصلت إلى حالة التمويل الكامل ونسبة التمويل لا تزال قوية، فإنه ابتداء من عام 2025، لن تحمل الصناديق والمشروعات ذات الصلة سوى 50 في المائة من تكلفة الخدمة السنوية، على النحو المقدر من جانب الخبير الاكتواري خلال التقييمات السنوية، وذلك لتجنب تراكم الفوائض المفرطة في الصناديق المخصصة.

2-13-5 التقييم الاكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات متعلقة بانتهاء الخدمة

173- يقوم خبراء اكتوبريون بقياس خصوم استحقاقات الموظفين أو يحسبها البرنامج.

174- ويحدد خبراء اكتوبريون مهنيون الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات) والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة على أساس الافتراضات الاكتوارية.

175- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بانتهاء الخدمة التي قام الخبراء الاكثاريون بحسابها 941.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (968.3 مليون دولار أمريكي في عام 2024)، منها 640.6 مليون دولار أمريكي متصلة بموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر (671 مليون دولار أمريكي في عام 2024) و300.6 مليون دولار أمريكي متصلة باستحقاقات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والإقليمية (297.3 مليون دولار أمريكي في عام 2024).

2-13-5 I/الافتراضات والطرق الاكتوارية

176- يقوم البرنامج كل سنة باستعراض واختيار الافتراضات والطرق التي سيستخدمها الخبراء الاكثاريون في تقييم نهاية السنة لتحديد المصروفات والمساهمات المطلوبة لخطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في البرنامج (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2025، يتضمن الجدول التالي وصفا للافتراضات والطرق المستخدمة، كما يبين الجدول الافتراضات والطرق المستخدمة في تقييم عام 2024.

177- وأدت الافتراضات والطرق المستخدمة في التقييم الاكتواري لعام 2025، إلى انخفاض في صافي خصوم استحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة بلغ في مجموعه 27.1 مليون دولار أمريكي (زيادة قدرها 23.9 مليون دولار أمريكي في عام 2024).

178- ويتطلب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الإفصاح عن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية في الكشف المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الإبلاغ عن كل افتراض من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

179- وترد في ما يلي الافتراضات والطرق التي استخدمت في تحديد قيمة خصوم استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي البرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

معدل الخصم	يُحدّد وفقاً لنهج منحني العائد باستخدام العائد على سندات الشركات العالية الجودة والتدفقات النقدية المتوقعة لكل خطة من خطط البرنامج. وتُستخدم معدلات خصم منفصلة لكل خطة على النحو التالي:
	الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر: خطة التأمين الطبي الأساسية – 5.45 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 5.05 في المائة؛ وخطة مدفوعات نهاية الخدمة – 3.85 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 5.65 في المائة (خطة التأمين الطبي الأساسية – 5.05 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 5.35 في المائة؛ وخطة مدفوعات نهاية الخدمة – 3.30 في المائة وخطة تعويض الموظفين – 5.7 في المائة في تقييم عام 2024). الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو الخدمات العامة في المكاتب القطرية/الإقليمية: خطة تغطية التأمين الطبي – 6 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 5.15 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 5.8 في المائة (خطة تغطية التأمين الطبي – 5.85 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 5.55 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 5.85 في المائة في تقييم عام 2024).
زيادات في تكاليف التأمين الطبي (خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطة التأمين الطبي الأساسية – 8.59 في المائة لعام 2026، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.82 في المائة في عام 2033 وما بعده (8.27 في المائة لعام 2025، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.82 في المائة في عام 2034 وما بعده في تقييم عام 2024).
جدول المرتبات السنوي	خطة تغطية التأمين الطبي – 9.5 في المائة لعام 2026، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.85 في المائة في عام 2032 وما بعده (9 في المائة لعام 2025، مع تراجع بمعدل مطرد إلى 3.85 في المائة في عام 2032 وما بعده في تقييم عام 2024).
	بالإضافة إلى الزيادات المتعلقة بالجدارة، يتم تطبيق زيادة قدرها 3.1 في المائة لتعكس افتراض تضخم بنسبة 2.6 في المائة ومكون الإنتاجية البالغ 0.5 في المائة.
الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة/التضخم العام	تُستخدم معدلات التضخم العام المنفصلة لكل خطة من الخطط على النحو التالي:

الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر: خطة التأمين الطبي الأساسية – 2.3 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.2 في المائة؛ وخطة مدفوعات نهاية الخدمة – 1.9 في المائة وخطة تعويض الموظفين – 2.2 في المائة (خطة التأمين الطبي الأساسية – 2.4 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.3 في المائة؛ وخطة مدفوعات نهاية الخدمة – 1.9 في المائة وخطة تعويض الموظفين – 2.5 في المائة في عام 2024).	
الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/ الإقليمية: خطة تغطية التأمين الطبي – 2.4 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.2 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 2.3 في المائة (خطة تغطية التأمين الطبي – 2.5 في المائة؛ واستحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة – 2.3 في المائة؛ وخطة تعويض الموظفين – 2.5 في المائة في تقييم عام 2024).	
أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. يحدد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة معدلات الوفيات وظلت كما كانت في تقييم عام 2024.	أسعار الصرف المستقبلية معدلات الوفيات
يحدد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة معدلات الإعاقة وظلت كما كانت في تقييم عام 2024.	معدلات الإعاقة
الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في البرنامج خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (المعدلات نفسها في تقييم عام 2024).	معدلات الانسحاب
الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/ الإقليمية: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في البرنامج خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (المعدلات نفسها في تقييم عام 2024).	
الموظفون الفنيون الدوليون وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في البرنامج خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (المعدلات نفسها في تقييم عام 2024).	معدلات التقاعد
الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية/ الإقليمية: بالاستناد إلى دراسة معدلات الانسحاب في البرنامج خلال الفترة من 2021 إلى 2022 (المعدلات نفسها في تقييم عام 2024).	
خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، وخطة تعويض الموظفين: الوحدة الانتمائية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ من تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات.	الطريقة الاكتوارية
مخططات المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة، الوحدة الانتمائية المقدرة لفترة الإسناد التي تُحتسب منذ تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ نهاية الخدمة.	
في ما يتعلق بمصروفات سفر العودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بذلك، تستخدم الوحدة الانتمائية المقدرة على أساس فترة إسناد تبدأ من تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ نهاية الخدمة. وفي ما يتعلق بمنحة العودة إلى الوطن ومنحة الوفاة، تُحتسب الوحدة الانتمائية المقدرة على أساس صيغة الاستحقاقات الفعلية.	

180- وتتضمن الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية بشأن خصوم استحقاقات الموظفين وفقاً لحسابات الخبراء الاكتواريين.

2-5-13-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
ملايين الدولارات الأمريكية				
831	92.7	22.4	22.2	968.3
56.1	11	1.5	2.5	71.1
43.6	4.6	0.7	1.3	50.2
(14.8)	(19.5)	(2.5)	(1.6)	(38.4)
2.9	-	-	-	2.9
(4.1)	-	-	(0.2)	(4.3)
(113.6)	6.1	0.5	(1.6)	(108.6)
801.1	94.9	22.6	22.6	941.2

التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

تكلفة الخدمة لعام 2025

تكلفة الفائدة لعام 2025

إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2025

مساهمات المشتركين

(انتمان) تكلفة الخدمة السابقة (تخفيضات)

(المكاسب) الخسائر الاكتوارية الأخرى

التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

2-5-13-3 المصروفات السنوية للسنة التقويمية 2025

خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
ملايين الدولارات الأمريكية				
56.1	11	1.5	2.5	71.1
43.6	4.6	0.7	1.3	50.2
(4.1)	-	-	(0.2)	(4.3)
-	6.1	-	-	6.1
95.6	21.7	2.2	3.6	123.1

تكلفة الخدمة

تكلفة الفائدة

(انتمان) تكلفة الخدمة السابقة (تخفيضات)

الخسائر الاكتوارية

مجموع المصروفات الفرعي

2-5-13-4 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
ملايين الدولارات الأمريكية				
325.8	-	-	14	339.8
475.3	94.9	22.6	8.6	601.4
801.1	94.9	22.6	22.6	941.2
(113.6)	6.1	0.5	(1.6)	(108.6)

التزامات الاستحقاقات المحددة

غير النشطة

النشطة

المجموع

(المكاسب)/الخسائر الناشئة عن التزامات الاستحقاقات المحددة

2-13-6 خصوم استحقاقات الموظفين – تحليل حساسية

181- الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه تقييم خطط استحقاقات الموظفين هو معدل الخصم. ويرد تحليل حساسية معدل الخصم للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الجدول التالي.

المجموع	خطة تعويض الموظفين	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	التزامات الاستحقاقات المحددة
ملايين الدولارات الأمريكية					
1 128.6	25.5	24.5	102.1	976.5	افتراض معدل الخصم الحالي ناقصا 1 في المائة
941.2	22.6	22.6	94.9	801.1	افتراض معدل الخصم الحالي
796.9	20.1	21	88.2	667.6	افتراض معدل الخصم الحالي زائدا 1 في المائة

2-13-6-1 خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة – تحليل الحساسية

182- في ما يلي الافتراضات الرئيسية الثلاثة المستخدمة في تقييم خطط التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة: (1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الطبية في المستقبل؛ (2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ و(3) معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

183- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية للتقديرات الاكتوارية لخطة التأمين الطبي الأساسية في ما يتعلق بالافتراضات الحالية المستخدمة (تم إبرازها بالحروف الداكنة في الجدول).

التضخم السنوي في التكاليف الطبية على الأجل الطويل			معدل الخصم	سعر الصرف
2.82 في المائة	3.82 في المائة	4.82 في المائة		
ملايين الدولارات الأمريكية				
507.9	422.9	357.7	6.45 في المائة	1.076 دولار أمريكي مقابل اليورو
523.5	435.8	368.7	6.45 في المائة	1.176 دولار أمريكي مقابل اليورو
539.1	448.8	379.7	6.45 في المائة	1.276 دولار أمريكي مقابل اليورو
616.3	506.4	421.7	5.45 في المائة	1.076 دولار أمريكي مقابل اليورو
635.2	521.9	434.6	5.45 في المائة	1.176 دولار أمريكي مقابل اليورو
654.1	537.4	447.6	5.45 في المائة	1.276 دولار أمريكي مقابل اليورو
764.2	616.6	506.6	4.45 في المائة	1.076 دولار أمريكي مقابل اليورو
787.6	635.5	522.2	4.45 في المائة	1.176 دولار أمريكي مقابل اليورو
811.1	654.4	537.7	4.45 في المائة	1.276 دولار أمريكي مقابل اليورو

184- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية للتقديرات الاكتوارية لخطة تغطية التأمين الطبي في ما يتعلق بالافتراضات الحالية المستخدمة (تم إبرازها بالحروف الدائكة في الجدول).

معدل الخصم	التضخم السنوي في التكاليف الطبية على الأجل الطويل		
	2.85 في المائة	3.85 في المائة	4.85 في المائة
	ملايين الدولارات الأمريكية		
7 في المائة	194	231.8	279.8
6 في المائة	230.9	279.1	341.2
5 في المائة	278.5	341	422.5

185- وتقتضى النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط ستزداد بنسبة تغير معدل تضخم التكاليف الطبية نفسها، من دون أن تتأثر جميع الافتراضات الأخرى.

7-13-2 التكاليف المتوقعة خلال عام 2026

186- تبلغ مساهمة البرنامج المتوقعة في 2026 في نظم الاستحقاقات المحددة 29.6 مليون دولار أمريكي، وقد حدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

خطت التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	خطة تعويض الموظفين	المجموع
ملايين الدولارات الأمريكية				
13.1	13.9	1.5	1.1	29.6

المساهمات المتوقعة من البرنامج في عام 2026

8-13-2 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

187- ينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن يكلف مجلس الصندوق خبيراً استشارياً اكتوارياً بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. وتمثلت ممارسة مجلس الصندوق عادة في إجراء تقييم اكتواري كل سنتين. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية للصندوق تكفي لتغطية خصومه بشكل دائم. وتحدد سياسة التمويل المنشورة الخاصة بالصندوق (المتاحة على الموقع الشبكي للصندوق) الأساليب والعمليات والأهداف المستخدمة لرصد مركز التمويل والمخاطر المرتبطة به. ويشمل ذلك أيضاً ممارسة استخدام القيمة الاكتوارية للأصول، التي تمهد مكاسب وخسائر الاستثمارات القصيرة الأجل لأغراض الإبلاغ عن الملاءة المالية الطويلة الأجل.

188- ويتألف التزام البرنامج المالي حيال صندوق المعاشات التقاعدية من مساهمته الإلزامية بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة (حالياً 7.9 في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمشاركين و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أية حصة في أية مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استناداً إلى تقدير للكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم. ولم يتطلب الأمر قط الاحتجاج بالمادة 26، ولم يتم مطلقاً طلب دفع تعويضات العجز.

- 189- وتم الانتهاء من آخر تقييم ائتماري للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، ويجري حاليا التقييم للفترة من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. واستخدم الصندوق بيانات المشاركة المرحلة للفترة من 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 لكشفه المالية لعام 2024.
- 190- وأبلغ التقييم الائتماري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 عن نسبة تمويل من الأصول الائتمارية إلى الخصوم الائتمارية بنسبة 111 في المائة (117 في المائة في تقييم عام 2021) عندما أخذت في الاعتبار التعديلات المتوقعة للمعاشات التقاعدية المستقبلية (مؤشر تأثير تكلفة غلاء المعيشة على المزايا). وكانت النسبة الممولة المبلغ عنها قدرها 152 في المائة (158.2 في المائة في تقييم عام 2021) عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتعديلات المعاشات التقاعدية في الاعتبار وسيكون المقياس الذي تُحدد على أساسه الكفاية الائتمارية بموجب المادة 26.
- 191- وبعد تقييم الكفاية الائتمارية للصندوق، خلص الخبير الاستشاري الائتماري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، إلى مدفوعات العجز الائتماري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق نظرا لأن القيمة الائتمارية للصندوق تتجاوز القيمة الائتمارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد طبقت أحكام المادة 26.
- 192- وفي حال الاحتكام إلى المادة 26 بسبب وجود قصور ائتماري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء الصندوق، ستستند مدفوعات القصور المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة اشتراكات المنظمة المعنية في مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ هذا التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2202 و 2023 و 2024) بما قيمته 10 191.93 مليون دولار أمريكي، منها 5.7 في المائة من البرنامج.
- 193- وخلال عام 2025، بلغت اشتراكات البرنامج المدفوعة للصندوق (حصص المشاركين والمنظمة) 220.4 مليون دولار أمريكي (218 مليون دولار أمريكي في عام 2024). أما المساهمات المتوقعة المستحقة لعام 2026 فهي 209.1 مليون دولار أمريكي تقريبا.
- 194- وبجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإلغاء صادرة من مجلس الصندوق. وتدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء، وتخصص هذه الحصة حصريا لصالح موظفيها المشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا للترتيبات المتفق عليها بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس الصندوق المبلغ بالاستناد إلى التقييم الائتماري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول التي تزيد عن الخصوم.
- 195- ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للكشف المالية للصندوق ويقدم تقريرا إلى مجلس صندوق المعاشات وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المراجعة كل سنة. ويقدم الصندوق معلومات أسبوعية عن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على الإنترنت في www.unjspf.org.
- 9-13-2 ترتيبات الضمان الاجتماعي لأصحاب عقود الخدمة**
- 196- يحق الضمان الاجتماعي للعاملين في البرنامج من أصحاب عقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن البرنامج لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو خطط الضمان المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لخطة ضمان يتبعها صاحب العقد. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطا أساسيا من شروط عقد الخدمة. ولا يعتبر أصحاب عقود الخدمة من موظفي البرنامج ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة والموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-14: القرض

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
5.6	5.5	الجزء الجاري من القرض
32.9	27.3	الجزء غير الجاري من القرض
38.5	32.8	القرض الإجمالي

197- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد البلدان المانحة الرئيسية والبرنامج بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية إلى مشروعات قطريين. وفي إطار هذا النظام، قدمت وكالة حكومية في البلد المانح قرضا طويل الأجل قيمته 106 ملايين دولار أمريكي، واستخدم ذلك القرض لشراء سلع غذائية.

198- ويسدد القرض على مدى 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنويا للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنويا على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري مبلغا سنويا من أصل القرض طويل الأجل بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة إهلاك قدرها 0.3 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويحتفظ باستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة (المذكورة 2-7) اقتُنيَت في عام 2001 لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى موعد الاستحقاق في عام 2031 لسداد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع.

199- وسُجل القرض بالتكلفة المُهْلَكة مع استخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغ مجموع التكلفة المُهْلَكة 32.8 مليون دولار أمريكي (38.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024) مع مبلغ مستحق عن كل سنة مقداره 5.5 مليون دولار أمريكي، وجزء طويل الأجل مقداره 27.3 مليون دولار أمريكي (5.6 مليون دولار أمريكي و32.9 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2024).

200- وفي عام 2025، بلغ مجموع مصروفات سداد الفائدة 0.8 مليون دولار أمريكي (مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)، وهو ما ينعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 1.1 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار 2025، وتمثل (0.3) مليون دولار أمريكي منه التكلفة المُهْلَكة الناتجة عن الاعتراف بالقرض طويل الأجل بقيمته الحالية الصافية.

201- وتعرض الفائدة المدفوعة خلال العام بما قيمته 1.1 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة التمويل، بينما تُعرض الفائدة المُهْلَكة (0.3) مليون دولار أمريكي تحت بند المطابقة مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

المذكرة 2-15: خصوم عقود الإيجار

202- تشمل حافظة عقود الإيجار الخاصة بالبرنامج الأراضي والعقارات (المباني والمستودعات) وعقود استئجار الطائرات التي تشمل الطائرة والطاقل وأعمال الصيانة والتأمين. وتستخدم حافظة عقود الإيجار حصرا لدعم الأنشطة التشغيلية التي يضطلع بها البرنامج في المكاتب القطرية حيث يعمل البرنامج.

203- ويطابق الجدول التالي التزامات عقود الإيجار المفصّل عنها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 بموجب المعيار السابق وهو المعيار 13 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام السابق، بعنوان عقود الإيجار، مع التزامات عقود الإيجار المعترف بها اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2025 عند اعتماد المعيار الجديد وهو المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعنوان عقود الإيجار. وبالإضافة إلى ذلك، قرر البرنامج أن اتفاقات استئجار الطائرات، غير المدرجة في التزامات عقود الإيجار البالغة 198.3 مليون دولار أمريكي والمفصّل عنها اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، تستوفي الشروط اللازمة لاعتبارها عقود إيجار بموجب متطلبات المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتبلغ خصوم عقود الإيجار الخاصة باتفاقات استئجار الطائرات والمعترف بها اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2025 ما مقداره 81.5 مليون دولار أمريكي.

عقود إيجار الممتلكات	ملايين الدولارات الأمريكية
التزامات عقود إيجار الممتلكات اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	198.3
الفرق في النطاق	(26.6)
الفروق الناتجة عن مدة التعاقد والمدفوعات	18.7
الفرق الناتج عن تقييم مدة عقد الإيجار وفق المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	129.1
مجموع مدفوعات عقد الإيجار غير المخصومة	319.5
تأثير الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025	(47.6)
خصوم عقود الإيجار اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025	271.9

204- وتشمل الفروق في النطاق عقود الإيجار القصيرة الأجل المستثناة اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي (أي تلك التي تنتهي مدة إيجارها في غضون 12 شهراً من تاريخ التطبيق الأولي للمعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، وعقود الإيجار التي تقتصر على مدفوعات متغيرة فقط والتي لا يتعين إدراجها في قياس خصوم عقود الإيجار، والمدفوعات المتعلقة بالخدمات، وعقود الإيجار العينية غير المندرجة في نطاق المعيار 43 اعتباراً من تاريخ دخوله حيز النفاذ، وتعديلات الدفع المسبق والاستحقاقات التي يقتضيها المعيار 43 عند الاعتماد الأولي.

205- ويشمل الفرق الناتج عن الشروط التعاقدية لعقد الإيجار وجدول السداد، تحديث تواريخ انتهاء التعاقد في عقود الإيجار والمدفوعات المعادلة لسعر الصرف الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، مقارنة بالمبالغ المتعاقد عليها أو المقدرة مسبقاً.

206- ويشير الفرق الناتج عن تقييم مدة عقد الإيجار وفق المعيار المحاسبي 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تطبيق متطلبات المعيار 43 بشأن تحديد فترة عقد الإيجار القابلة للتنفيذ إلى جانب المدة التي يشملها خيار تمديد عقد الإيجار في حالة كان المستأجر متأكداً بشكل معقول من تمديد هذا الخيار، والمدة المشمولة بخيار إنهاء العقد إذا كان المستأجر متأكداً بشكل معقول من عدم اللجوء إلى هذا الخيار. وبالاستناد إلى هذه الاختبارات والإحصاءات التاريخية المتاحة، قرر البرنامج أن متوسط مدة عقود الإيجار الخاصة به هو خمس سنوات. ولا تستخدم ضمانات القيمة المتبقية في حافظة عقود الإيجار.

207- ويعكس أثر الخصم الحالية لمدفوعات عقود الإيجار اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي. ويعرّف معدل الاقتراض الإضافي بأنه معدل الفائدة التي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل بنفس قيمة أصل حق الاستخدام، في بيئة اقتصادية مماثلة، وعلى مدى فترة مماثلة، وبضمان مماثل. وحدد البرنامج معدل الفائدة هذا على مستوى عقد الإيجار، مع مراعاة نوع أصل حق الاستخدام، ومدة عقد الإيجار الخاص به، والمعدلات الخالية من المخاطر التي تنطبق على البيئة الاقتصادية للعملة التي يُقَوَّم بها عقد الإيجار، والهامش الائتماني المطبق على هذه المعدلات الخالية من المخاطر. ويبلغ المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي المطبق على خصوم عقود الإيجار المعترف بها اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025 نسبة قدرها 6 في المائة. وتبلغ حساسية خصوم عقود الإيجار تجاه التغيرات في معدل الاقتراض الإضافي نحو +/- 6.7 مليون دولار أمريكي عند تغير المعدل بنسبة +/- 1 في المائة.

208- وبلغ إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الخاصة بعقود الإيجار 172 مليون دولار أمريكي، يتعلق 157.3 مليون دولار منها بسداد أصل الجزء المستحق من عقود الإيجار، المفصح عنها في الكشف الرابع، كشف التدفقات النقدية، كجزء من الأنشطة التمويلية، و14.7 مليون دولار أمريكي تتعلق بالجزء الخاص بالفائدة المدرج كجزء من الأنشطة التشغيلية.

209- وتتعلق التعديلات في الأساس بحالات إنهاء عقود الإيجار القائمة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025، أو بإعادة التفاوض على شروط السداد مع المؤجرين. وبموجب المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يستوجب إدخال أي تعديل إعادة قياس خصوم عقود الإيجار وأصول حق الاستخدام وفقاً للشروط والأحكام الجديدة.

210- ويمثل الاعتراف بعقود الإيجار معاملات استثمارية وتمويلية لا تتطلب استخدام النقدية أو مكافئات النقدية. ويبين الجدول التالي المعاملات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية المتعلقة بعقود الإيجار المدرجة بموجب المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أصول حق الاستخدام	خصوم عقود الإيجار	خصم إعادة الأصل إلى حالته الأصلية
359.1	353.3	1.3
192.4	190.3	1.3
(22.3)	(22.1)	(0)
529.2	521.5	2.4

الاعتراف اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025

الإضافات

التعديلات

المجموع

211- ويبين الجدول التالي مطابقة الخصوم الناشئة عن الأنشطة التمويلية الخاصة بعقود الإيجار المدرجة بموجب المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التغيرات غير النقدية	التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية	التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية	إعادة التقييم	ديسمبر/كانون الأول 2025
ابتداء من 1 يناير/كانون الثاني 2025	مصرفات الفائدة	سداد الأصل	سداد الفائدة	31
الإضافات	التعديلات	20.9	(157.3)	(14.7)
353.3	(22.1)	190.3	0.5	370.9

خصوم عقود الإيجار

212- وما يلي تحليل آجال الاستحقاق للخصوم المتعلقة بعقود الإيجار لفترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية (المبالغ غير المخصصة).

في غضون سنة	فترة تتراوح بين سنة و5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	مجموع خصوم عقود الإيجار
166.5	169.5	21	357

خصوم عقود الإيجار

المذكرة 2-16: الأدوات المالية

2-16-1 طبيعة الأدوات المالية

213- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الاعتراف وإلغاء الاعتراف، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي يقوم عليه الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

214- ويعرض الجدول الوارد أدناه أصول البرنامج المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 في إطار فئات القياس التي حددها المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
5 876	4 710.8	التكلفة المهيكلية
1 264.3	1 119	القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
4 601.2	4 655.7	القيمة العادلة من خلال الأصول الصافية / حقوق الملكية
11 741.5	10 485.5	المجموع الفرعي
1 801.8	1 552.1	الأصول غير المالية
13 543.3	12 037.6	المجموع

215- ويعرض الجدول التالي أصول البرنامج المحسوبة بالقيمة العادلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 وفي عام 2024 على التوالي.

2024				2025				
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
ملايين الدولارات الأمريكية				ملايين الدولارات الأمريكية				
1 264.3	-	0.6	1 263.7	1 119	-	2.5	1 116.5	الأصول المالية
								بالقيمة العادلة
								بفائض أو عجز
								الأصول المالية
4 601.2	4.6	4 358.4	238.2	4 655.7	5	4 438.9	211.8	بالقيمة العادلة من
								خلال الأصول
								الصافية/حقوق
								الملكية
5 865.5	4.6	4 359	1 501.9	5 774.7	5	4 441.4	1 328.3	المجموع

216- وقد حددت المستويات المختلفة للقيمة العادلة على النحو التالي: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق العاملة بالنسبة لأصول مماثلة (المستوى 1). ومدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للأصل، إما بصورة مباشرة (أي أسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) (المستوى 2)؛ ومدخلات لأصول لا تستند إلى البيانات السوقية الملحوظة (أي مدخلات غير ملحوظة) (المستوى 3).

217- وتعتمد مستويات القيمة العادلة بدرجة كبيرة على ما إذا كانت توجد سوق نشطة للأوراق المالية. وتوفر الأسواق النشطة بيانات مباشرة، ويمكن أن توفر في المتوسط سيولة أفضل، وتخفيض تكاليف التداول عن طريق تشديد أسعار العرض والطلب. ولا يعني مستوى القيمة العادلة المختلف بالضرورة مستوى مخاطرة مختلفا أو أعلى بالنسبة للأوراق المالية، ذلك أن كلها متساوية. ويعكس تسلسل القيمة العادلة طبيعة المدخلات المستخدمة في تحديد القيم العادلة، وليس مستوى المخاطر المتأصلة في الأوراق المالية لأن احتمالات تعثر جهات الإصدار أو النظراء جزئيا أو كليا في حالة التدفقات النقدية لا علاقة له بفئة القيمة العادلة.

218- وخلال عام 2025، لم يكن هناك تحويل بين مستويات القيمة العادلة للأصول المالية.

2-16-2 مخاطر الائتمانات

219- تتسم مبادئ البرنامج التوجيهية للاستثمار بطابع متحفظ وتهدف أساسا إلى الحفاظ على رأس المال والسيولة. وتُصنف جميع الأدوات المالية في حوافز الاستثمار على أنها عالية الجودة وفقا لتصنيفات الجدارة الائتمانية الدولية. ويلتزم مدير الاستثمار بالمبادئ التوجيهية للاستثمار التي وضعها البرنامج والتي تُلزمهم باختيار أوراق مالية عالية السيولة لحوافز الاستثمار.

- 220- وتتوزع مخاطر الائتمانات في البرنامج على نطاق واسع، كما أن سياسة البرنامج لإدارة المخاطر تحد من مبلغ الانكشاف الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية بشأن الحد الأدنى للجودة الائتمانية.
- 221- وتُخفض المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومكافآت النقدية بشكل كبير من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق سوق المال التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة تصنيف رئيسية و/أو أطراف أخرى ذات جدارة ائتمانية. ويعتمد البرنامج ممارسات يقظة في إدارة نقدية المكاتب الميدانية، والأهم من ذلك أنه يستطيع الاستفادة من الحماية القوية غير المباشرة ضد مخاطر التخلف عن السداد من خلال الاتفاقات المبرمة مع الحكومات المضيفة والبنود المتعلقة بالامتيازات والحصانات في حالة تعرض عملاء المصارف التجارية العادية الأخرى لمخاطر عدم الحصول على الأموال، وهو ما تؤيده الأدلة التاريخية التي تثبت عدم تكبد خسائر مادية في الفترات السابقة. وفي يناير/كانون الثاني 2026، علّق بنك اليمن الدولي عملياته عقب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة. واعتبر البرنامج أن الأرصد المصروفة المودعة في بنك اليمن الدولي والبالغة 0.9 مليون دولار أمريكي معرضة لمخاطر محتملة متمثلة في عدم الاسترداد وأنشأ مخصص محاسبي لكامل المبلغ في كشفه المالية لعام 2025.
- 222- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت نسبة أدوات الدين لجهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها 70 في المائة من حالات التعرض لمخاطر أدوات الدين القصيرة الأجل والطويلة الأجل. وفي إطار أدوات الدين الطويلة الأجل، تستحوذ جهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها على 46 في المائة، واليابان 11 في المائة، والمملكة المتحدة وإيطاليا 6 في المائة لكل منهما، وفرنسا 45 في المائة، وبلدان أخرى 27 في المائة. وفي إطار الاستثمارات القصيرة الأجل، تمثل أدوات الدين لجهات الإصدار التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها 77 في المائة وكندا 5 في المائة بينما تتوزع النسبة المتبقية على بلدان أخرى. ولتلافي التركيز المفرط للمخاطر، لا يمكن استثمار أكثر من 5 في المائة من القيمة السوقية لحافضة السيولة وصناديق الاستثمارات المباشرة في التزامات أي جهة إصدار واحدة ليست حكومة أو وكالة حكومية. ويستخدم البرنامج مصرفاً عالمياً ودبيعاً لاستثماراته يوفر أيضاً تحليل المخاطر وقياس الأداء ورصد الامتثال.
- 223- وقيس البرنامج خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المالية وفقاً للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى الأدوات المالية، ويُطبق في ذلك أسلوب احتمال التخلف عن السداد لأن هذه هي الممارسة الرائدة المعمول بها. ولكن عند النظر في معلومات استشرافية معقولة يمكن تأييدها بأدلة ويمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، وفقاً لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قام البرنامج بإدراج بيانات الاقتصاد الكلي التي تنطبق مجتمعة على كل من بلد الإصدار ونوع الأداة المالية.
- 224- واستناداً إلى تبسيط "مخاطر الائتمان المنخفضة"، تُصنف جميع الأدوات المالية للبرنامج في حوافز الاستثمار المصنفة في المرتبة الاستثمارية ضمن فئة "المرحلة 1" (انقضاء أي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي) لأغراض خسائر الائتمان المتوقعة؛ مما يعني عدم حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. وفي حال تخفيض تصنيف الأداة المالية إلى مرتبة أقل من المرتبة الاستثمارية في تاريخ الإبلاغ، يُحدد البرنامج ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات المالية قد شهدت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي بناءً على التغيير في التصنيف مقارنةً بالتصنيف عند الاعتراف الأولي للأداة المالية. وبالمقارنة مع ما كانت عليه الأدوات المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، يتبين عدم حدوث أي تحرك من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 (ظهور مخاطر ائتمان كبيرة منذ الاعتراف الأولي) أو المرحلة 3 (انخفاض كبير في القيمة الائتمانية). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، ظلت جميع الأدوات المالية في حوافز الاستثمار أعلى من المرتبة الاستثمارية.
- 225- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت خسائر الائتمان المتوقعة على الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل 0.6 مليون دولار أمريكي (0.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024). يعزى المبلغ المنخفض إلى الجودة الائتمانية العالية للأدوات المالية في حوافز الاستثمار المصنفة في المرتبة الاستثمارية أو المصنفة في مرتبة أعلى. واعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وصل المبلغ المعرض لمخاطر التخلف عن السداد في الحوافز – القصيرة والطويلة الأجل، فضلاً عن سندات خزانة الولايات المتحدة لما مجموعه 3 597 مليون دولار أمريكي.

226- وتتألف المساهمات المستحقة القبض أساساً من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وهناك تركيز لمخاطر الائتمان حيث إن 59 في المائة عبارة عن مبالغ مستحقة القبض من وكالات الحكومة الأمريكية (عام 2024: 65 في المائة). وترد في المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض، بما فيها مخصصات تغطية انخفاض إيرادات المساهمات ومخصص اضمحلال القيمة.

227- وتُقاس مخصصات اضمحلال القيمة لمبالغ المساهمات المستحقة القبض والمبالغ الأخرى المستحقة القبض من قبل البرنامج بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة، وفقاً للنهج المبسط الذي يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي ما يتعلق بمبالغ المساهمات المستحقة القبض، تُشير تقديرات البرنامج إلى اضمحلال القيمة على مستوى اتفاقات المساهمات بالاستناد إلى المعرفة المحددة بالترتيبات المتخذة والجهة المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدر خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمبالغ المساهمات المستحقة القبض باستخدام نهج معدل الخسارة. ويستند هذا النهج إلى الإحصاءات التاريخية لكل جهة من الجهات المانحة الكبرى التي تساهم بنحو 90 في المائة من الإيرادات، وكذلك الإحصاءات المجمعة للجهات المانحة من القطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى مع إجراء تعديلات لمراعاة الحالة الراهنة والمعلومات الاستشرافية التي يمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، وفقاً لما يقتضيه المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُعبر ذلك عن معلومات الاقتصاد الكلي المنطبقة مجتمعة على البلد المانح واتفاق المساهمة. وينتج مخصص اضمحلال القيمة عن التقييم الفردي بالإضافة إلى أي فائض يُحدد بالاستناد إلى نهج معدل الخسارة. وقام البرنامج بتكميل عملية الرقابة والرصد الحالية على البنود الفردية من المبالغ الأخرى المستحقة القبض عن طريق تقييم خسائر الائتمان المتوقعة مجتمعة وفقاً لنهج معدل الخسارة.

228- وتتسبب حالات التعرض لمخاطر الائتمان في العادة عن اتفاقات المساهمات في حالة عدم سداد الجهة المانحة المبالغ المستحقة بعد أن يكون البرنامج قد تكبد بالفعل النفقات المرتبطة بها. ويقوم البرنامج، كجزء من إدارته للمخاطر، برصد الإجراءات المتخذة لاسترداد المبالغ المستحقة ورفع تقارير منتظمة عنها إلى الإدارة. ويشرف البرنامج على المبالغ الأخرى المستحقة القبض على أساس كل حالة على حدة. ويرصد البرنامج أيضاً التقدم الزمني للحافطة، ويُطبق عملية شطب منظمة.

229- ولا توجد حالياً أي عمليات شطب للأدوات المالية في حوافز الاستثمار نظراً للجودة العالية للاستثمارات وسياسة الاستثمار المتحفظة. وتُشطب المساهمات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض عندما تُستنفد جميع الجهود لاسترداد الأصول.

230- ويُطبق الجدول التالي، بحسب فئة الأداة المالية، الرصيد الختامي لمخصص الخسارة.

المجموع	مكافآت النقدية	الاستثمارات القصيرة الأجل	الاستثمارات الطويلة الأجل	
ملايين الدولارات الأمريكية				
0.5	0.1	0.2	0.2	بدل الخسارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024
				التغييرات الناجمة عن:
-	-	-	-	الأصول المالية غير المعترف بها خلال الفترة
0.1	-	-	0.1	الأصول المالية الجديدة المشتراة
0.6	0.1	0.2	0.3	بدل الخسارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

231- ويبين الجدول التالي التغييرات في القيمة الدفترية الإجمالية لمبالغ هذه الاستثمارات التي ساهمت في حدوث التغييرات المذكورة أعلاه في مخصص الخسارة ذات الصلة في الفترة:

الاستثمارات الطويلة الأجل	الاستثمارات القصيرة الأجل	مكافئات النقدية	المجموع
ملايين الدولارات الأمريكية			
532.1	859.9	637.9	2 029.9
القيمة الدفترية الإجمالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024			
التغيرات الناجمة عن:			
(1.4)	(3.8)	(159.3)	(164.5)
الأصول المالية غير المعترف بها خلال الفترة			
62	38.5	4.2	105.7
الأصول المالية الجديدة المشتراة			
592.7	894.6	483.9	1 971.1
القيمة الدفترية الإجمالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025			

232- ولا توجد أي أصول مالية زادت مخاطر ائتمانها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي ولا تُعتبر أصولاً مالية منخفضة القيمة الائتمانية. وبالتالي، لا يُقاس مخصص الائتمان بقيمة تعادل العمر المتوقع للخسائر الائتمانية لأي من الأصول. وصنفت الأدوات المالية بأنها أعلى من المرتبة الاستثمارية ولا تتجاوز احتمالات التخلف عن السداد لمدة 12 شهراً 0.4.

2-16-3 مخاطر أسعار الفائدة

233- يتعرض البرنامج لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات طويلة الأجل. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافزتين الاستثماريتين 3.68 في المائة و4.23 في المائة على التوالي (4.49 في المائة و4.14 في المائة، على التوالي في عام 2024). وتُشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية تبلغ 0.73 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و9.68 سنة للسندات طويلة الأجل (0.73 سنة و9.93 سنة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2024). ويستخدم مديرو الاستثمار الخارجيون مشتقات ثابتة العائد في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

2-16-4 مخاطر النقد الأجنبي

234- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت نسبة النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات 88 في المائة، مقومة بالعملة الأساسية وهي الدولار الأمريكي، وقومت نسبة بلغت 12 في المائة باليورو و87 في المائة و13 في المائة على التوالي (في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024). والهدف الرئيسي من حيازة عملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، قومت نسبة 76 في المائة من المساهمات المستحقة القبض بالعملة الأساسية، وهي الدولار الأمريكي، وقومت نسبة 18 في المائة باليورو، و2 في المائة بالروبية الباكستانية، و4 في المائة بعملات أخرى (76 في المائة بالعملة الأساسية، وهي الدولار الأمريكي، و16 في المائة باليورو، و3 في المائة بالروبية الباكستانية و5 في المائة بعملات أخرى في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024). ويتم الاحتفاظ بالغالبية العظمى من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات بعملات قابلة للتحويل، باستثناء 0.3 في المائة من النقدية المحتفظ به بعملات غير قابلة للتحويل (0.7 في المائة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024).

235- تستخدم العقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي للتحوط من مخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة المتكبدة في المقر وفقاً لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، جرت تسوية 12 عقداً بمكاسب متحققة بلغت 3.6 مليون دولار أمريكي (جرت تسوية 12 عقداً خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 بخسائر متحققة بلغت 3.3 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، تُنفذ استراتيجية جديدة للتحوط لعام 2026 أبرم في إطارها البرنامج 12 عقداً من العقود الآجلة لشراء ما مجموعه 60.8 مليون يورو على مدى 12 شهراً بسعر صرف ثابت. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 71.3 مليون دولار أمريكي وبلغت مكاسبها غير

المتحققة 0.7 مليون دولار أمريكي باستخدام المعدل الأجل السائد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. وتُدرج المكاسب المتحققة والخسائر غير المتحققة في فروق أسعار صرف العملات وتعرض في كشف الأداء المالي.

5-16-2 مخاطر السوق

- 236- يتعرض البرنامج لمخاطر السوق في الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء. فالقيمة السوقية لإيراداته الثابتة، وأسهمه، ومشتقاته المالية، وعقوده الأجلة لشراء النقد الأجنبي تختمل التغيير على أساس يومي. وقد أعدت جميع تحليلات الحساسية الموضحة أدناه على أساس أن جميع المتغيرات تظل ثابتة، بخلاف تلك التي تذكر على وجه التحديد.
- 237- حساسية سعر الفائدة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 26.6 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافطة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 72 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.
- 238- حساسية أسعار العقود الأجلة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الأجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 0.0 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافطة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الأجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 2 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.
- 239- حساسية أسعار الأسهم – تتعقب الاستثمارات في الأسهم المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة Morgan Stanley Capital International، وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم. فإذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الأسهم بنسبة 1 في المائة بصورة متناسبة في صندوق أسهم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يُصبح الأثر على كشف الأداء المالي 7.9 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.
- 240- حساسية عقود شراء النقد الأجنبي الأجلة – بالنسبة للعقود الأجلة لشراء النقد الأجنبي الاثني عشر المتبقية في ميزانية دعم البرامج والإدارة، إذا ارتفع (انخفض) سعر الدولار الأمريكي/اليورو بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.7 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار النقد الأجنبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 في المائة على نطاق مراكز العملات الأجلة المحتفظ بها حالياً، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 1.2 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

المذكرة 2-17: أرصدة الصناديق والاحتياطيات

- 241- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي يراد استخدامها لتلبية احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل. وتمثل هذه الأرصدة فوائد متبقية في أصول البرنامج بعد اقتطاع جميع الخصوم. ويقدم الجدول التالي أرصدة صناديق البرنامج.

2025				
صناديق فئات البرامج	الصناديق الاستثمارية	الصندوق العام والحسابات الخاصة	المجموع	
(رصيد الصناديق)	(رصيد الصناديق)	(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات	
8 246.4	486.8	1 769.3	793.5	11 296
(2 514.1)	109	671.2	-	(1 733.9)
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2025				
297.1	0.2	-	(297.3)	-
(110.6)	-	-	110.6	-
-	-	(64.8)	64.8	-
614.3	(103.9)	(510.4)	-	-
-	-	114.7	-	114.7
-	-	(5.9)	-	(5.9)
800.8	(103.7)	(466.3)	(121.9)	108.8
6 533.1	492.1	1 974.1	671.6	9 670.9
2024				
صناديق فئات البرامج	الصناديق الاستثمارية	الصندوق العام والحسابات الخاصة	المجموع	
(رصيد الصناديق)	(رصيد الصناديق)	(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات	
7 100.4	500.4	1 654.9	659	9 914.7
451.9	75.1	805.6	-	1 332.6
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2024				
195.2	0.9	-	(196.1)	-
(146.6)	-	-	146.6	-
-	-	(184)	184	-
645.5	(89.6)	(555.9)	-	-
-	-	64.8	-	64.8
-	-	(16.1)	-	(16.1)
694.1	(88.7)	(691.2)	134.5	48.7
8 246.4	486.8	1 769.3	793.5	11 296

الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2025	
الفائض/(العجز) في السنة	
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2025	
سلف للمشروعات	
مدفوعات سداد من المشروعات	
تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها	
تحويلات بين الصناديق	
مكاسب اكتوارية مرتبطة بخصوم استحقاقات الموظفين	
خسائر صافية غير متحققة على الاستثمارات طويلة الأجل	
مجموع التحركات خلال السنة	
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025	

الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2024	
الفائض/(العجز) في السنة	
التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2024	
سلف للمشروعات	
مدفوعات سداد من المشروعات	
تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها	
تحويلات بين الصناديق	
خسائر اكتوارية مرتبطة بخصوم استحقاقات الموظفين	
مكاسب صافية غير متحققة على الاستثمارات طويلة الأجل	
مجموع التحركات خلال السنة	
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	

242- وتوضح المذكرة 2-17-3 تفاصيل السلف المحوّل من احتياطي حساب الاستجابة العاجلة إلى المشروعات، ومدفوعات سداد تلك السلف والتحويلات الأخرى في احتياطي حساب الاستجابة العاجلة.

243- وتشمل التحويلات الأخرى من/إلى الاحتياطيات ما وافق عليه المجلس من مخصصات، وتجديد موارد الاحتياطيات، وفائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة وترد تفاصيلها في المذكرتين 2-17-3 و2-17-4.

244- ويتم تحديد المساهمات النقدية التي لم تُخصص لفئات برامج محددة وقت تأكيدها في البداية كأموال متعددة الأطراف وكصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الصندوق العام. وتُخصص هذه الأموال لفئات برامجية محددة من خلال التحويلات بين الصناديق.

245- ويحدد المجلس الاحتياطيات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف محددة. وكان لدى البرنامج في عام 2025 أربعة احتياطيات نشطة: (1) احتياطي التشغيل؛ (2) احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ (3) حساب الاستجابة العاجلة؛ (4) حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويعرض الجدول التالي احتياطيات البرنامج.

2025					مذكرة
احتياطي التشغيل	مرفق الإدارة الشاملة للسلع	حساب الاستجابة العاجلة	حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	المجموع	
1-17-2	2-17-2	3-17-2	4-17-2		
130	6	200.4	457.1	793.5	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2025
-	-	(297.3)	-	(297.3)	سلف للمشروعات
-	-	110.6	-	110.6	مدفوعات سداد من المشروعات
-	-	75	(3.9)	71.1	مخصصات المجلس المعتمدة
-	-	58.9	-	58.9	تجديد الموارد
-	-	-	(65.2)	(65.2)	النقص في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من مصروفات دعم البرامج والإدارة
-	-	(52.8)	(69.1)	(121.9)	مجموع التحويلات أثناء السنة
130	6	147.6	388	671.6	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025

2-17-2 احتياطي التشغيل

246- تقضي المادة 10-5 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي التشغيل لضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وعلاوة على ذلك، يستخدم احتياطي التشغيل لإدارة المخاطر المرتبطة بمرفق الإقراض الداخلي للمشروعات.

247- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 بلغ رصيد احتياطي التشغيل 130 مليون دولار أمريكي.

2-17-2 احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع

248- أنشئ في عام 2014 حساب احتياطي لمرفق الإدارة الشاملة للسلع لتغطية الخسائر التي يتكبدها المرفق المذكور والتي تخرج عن نطاق التغطية التأمينية (القرار 2014/EB.A/8).

249- ووصل رصيد احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 إلى 6 ملايين دولار أمريكي.

3-17-2 حساب الاستجابة العاجلة

250- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكن البرنامج من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التنفيذ. وحُدّ المستوى المستهدف لتدبير موارد حساب الاستجابة العاجلة في عام 2025 بمبلغ قدره 400 مليون دولار أمريكي وفق ما حدده قرار المجلس التنفيذي (WFP/EB.2/2024/5-A/1/Rev.1).

251- وفي عام 2025، تلقى حساب الاستجابة العاجلة مبلغ 58.9 مليون دولار أمريكي في إطار تجديد موارده.

252- وبلغ مجموع السلف المقدمة إلى المشروعات 297.3 مليون دولار أمريكي، وبلغت مدفوعات سداد القروض 110.6 مليون دولار أمريكي.

253- وفي عام 2025، تلقى حساب الاستجابة العاجلة 75 مليون دولار أمريكي في شكل مخصصات معتمدة من المجلس تم تحويله من الصندوق العام غير المخصص (القرار WFP/EB.2/2024/5-A/1/Rev.1).

254- ووصل مجموع السلف المستحقة على المشروعات المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 إلى 597.7 مليون دولار أمريكي (552 مليون دولار أمريكي عام 2024).

4-17-2 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

255- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطياً أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم غير المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

256- وفي عام 2025، تم تخصيص المبلغ المتبقي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في عام 2024 والبالغ 3.9 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (القرار WFP/EB.A/2024/6-B/1/Rev.1).

257- وتم تحويل النقص في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة والذي بلغ في مجموعه 65.2 مليون دولار أمريكي، من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2025 (بلغ الفائض 119.1 مليون دولار أمريكي في عام 2024).

258- ووصل رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 إلى 388 مليون دولار أمريكي.

المذكرة 3: الإيرادات

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		1-3 المساهمات النقدية
8 602.6	5 750.3	المساهمات للتكاليف المباشرة
576.5	367.8	مساهمات تكاليف الدعم غير المباشرة
9 179.1	6 118.1	المجموع الفرعي
		مضافاً إليه/(مخصوماً منه):
(22.7)	(221.5)	إعادة الأموال وإعادة البرمجة والزيادات/(الانخفاضات) الأخرى في إيرادات المساهمات
9 156.4	5 896.6	مجموع المساهمات النقدية
		2-3 المساهمات العينية
561.4	121.2	المساهمات العينية بالسلع
80.1	67.9	المساهمات العينية بالخدمات والمواد غير الغذائية
641.5	189.1	المجموع الفرعي
		مخصوماً منه:
(2.7)	(30.7)	انخفاض إيرادات المساهمات
638.8	158.4	مجموع المساهمات العينية

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		3-3 فروق أسعار صرف العملات
18.4	71.3	المكاسب المتحققة
(61.9)	95.1	المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة
(43.5)	166.4	مجموع فروق أسعار صرف العملات
		4-3 عائد الاستثمارات
96.4	48.1	صافي المكاسب المتحققة من الاستثمارات
11	171.5	صافي المكاسب غير المتحققة من الاستثمارات
222.7	228.9	الفوائد المحصلة
330.1	448.5	مجموع عائد الاستثمارات
		5-3 إيرادات أخرى
260.6	220.9	الإيرادات المحققة من توفير السلع والخدمات
30.7	34.6	إيرادات متنوعة
291.3	255.5	مجموع الإيرادات الأخرى
10 373.1	6 925.4	مجموع الإيرادات

259- وتسوى إيرادات المساهمات وفقا لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) والتغيرات في مستوى مخصصات إعادة الأموال إلى الجهات المانحة (المذكرة 2-12). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

260- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات أو مواد غير غذائية خلال السنة.

261- وتشتمل إيرادات المساهمات وأرصدة الصناديق على مبالغ مقيدة من قبل الجهات المانحة لاستخدامها في السنوات المقبلة على النحو التالي:

مقيدة للاستخدام في	2026	2027	2028	2029	المجموع
أرصدة الصناديق في 1 يناير/كانون الثاني 2025	133.8	42.9	2.3	-	179
المساهمات النقدية والمساهمات العينية لعام 2025	119.2	24.4	11.1	0.8	155.5
أرصدة الصناديق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025	253	67.3	13.4	0.8	334.5

262- وشملت الإيرادات التي تحققت من توفير السلع والخدمات بصورة أساسية عمليات النقل الجوي، وخدمات اللوجستيات، وخدمات سلاسل الإمداد، وإيرادات مبيعات الوقود، وخدمات أخرى.

المذكرة 4: المصروفات

المذكرة 4-1: التحويلات القائمة على النقد الموزعة

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
2 035.9	2 001.3	تحويلات النقد والقسائم
124.9	169.1	تحويلات قسائم السلع
2 160.8	2 170.4	مجموع التحويلات القائمة على النقد الموزعة

263- وتُمثّل التحويلات القائمة على النقد الموزعة مساعدات موزعة في شكل أوراق نقدية وتحويلات إلكترونية من خلال بطاقات الخصم/السحب المباشر وقسائم القيمة أو قسائم السلع. وتعد قسائم السلع أحد أشكال المساعدة المقدمة للمحتاجين من الأفراد و/أو الأسر و/أو المجتمعات المحلية من خلال مجموعة من المواد الغذائية وغير الغذائية المحددة مسبقاً، بما في ذلك الوجبات، بكميات ثابتة، من خلال سلاسل الإمداد المحلية.

264- وتبلغ التحويلات القائمة على النقد الموزعة من قبل الشركاء المتعاونين 193.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 175.2 مليون دولار أمريكي في عام 2024.

المذكرة 4-2: السلع الموزعة

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
2 341.2	2 185.3	السلع الغذائية
31.7	22.2	المواد غير الغذائية
2 372.9	2 207.5	مجموع السلع الموزعة

265- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يحوز فيه البرنامج السلع والبلد المستلم. وتشمل تكلفة السلع الموزعة خسائر ما قبل التسليم وخسائر ما بعد التسليم التي بلغت 112.9 مليون دولار أمريكي (62.8 مليون دولار أمريكي في عام 2024) (المذكرة 9).

266- وفي عام 2025، تم توزيع ما مقداره 1 992.5 مليون دولار أمريكي (2.1 مليون طن متري) من السلع الغذائية على المستفيدين من خلال الشركاء المتعاونين (2 135.9 مليون دولار أمريكي، 2.3 مليون طن متري في عام 2024). كانت لا تزال هناك، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، سلع غذائية قيمتها 70.1 مليون دولار أمريكي (67 400 طن متري) من السلع الغذائية يحتفظ بها الشركاء المتعاونون ولم توزع بعد على المستفيدين (103.3 مليون دولار أمريكي، 94 000 طن متري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024).

267- وتمثل السلع غير الغذائية الموزعة تكاليف السلع الصادرة في مستودعات التخزين الاستراتيجية المختلفة التي تديرها شبكة مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، وتكاليف الوقود المنبعث من المخزون في إطار توفير خدمات الوقود التي ينفذها البرنامج في اليمن.

المذكرة 4-3: التوزيع والخدمات ذات الصلة

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
514	480.3	تكاليف مناولة الأغذية والنقل
555	520.3	تكاليف الشركاء المتعاونين
48.2	43.5	رسوم معاملات التحويلات النقدية
21.3	8	تكاليف أخرى
1 138.5	1 052.1	مجموع التوزيع والخدمات ذات الصلة

268- يتكون التوزيع والخدمات ذات الصلة تكاليف حركة السلع داخل البلد حتى نقطة التسليم النهائية فضلا عن التكاليف المتكبدة من خلال الشركاء المتعاونين لتنفيذ الأنشطة بالنيابة عن البرنامج، مثل توزيع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد وتعزيز القدرات، تماثيا مع اتفاقات المستوى الميداني أو مذكرات التفاهم. وتشمل هذه الفئة أيضا تكاليف المعاملات المرتبطة بالتحويلات القائمة على النقد إلى المستفيدين.

269- ولتحسين عرض تكاليف الشركاء المتعاونين، أُعيد تصنيف بعض التكاليف المرتبطة بهم التي يتم الإبلاغ عنها تحت بند "تكاليف أخرى" لتصبح تحت بند "تكاليف الشركاء المتعاونين" في عامي 2025 و2024. وبلغت قيمة المبلغ المعاد تصنيفه في ما يتعلق بعام 2024 ما مقداره 13.6 مليون دولار أمريكي.

المذكرة 4-4: الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
382.1	103.9	العمليات الجوية
216.9	219.9	تكاليف الشركاء المتعاونين
186	172.3	خدمات الخبراء الأخرى المتعلقة بالبرامج
120.8	144.6	عقود الإيجار
49.8	36.7	الخدمات المتصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات
75.3	74.2	الأمن والخدمات الأخرى
229.3	206.1	الخدمات الأخرى المتعاقد عليها
1 260.2	957.7	مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى

270- تشمل الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى على تكاليف العمليات الجوية، والاتصالات، والأمن، ومدفوعات الإيجار التشغيلي، والتكاليف الناشئة عن الاتفاقات مع الشركاء المتعاونين، والخدمات المهنية والاستشارية المتعلقة بالأنشطة البرمجية، والخدمات التعاقدية الأخرى مثل تكاليف صيانة المكاتب، والخدمات المشتركة للأمم المتحدة والمساهمات في هيئات الأمم المتحدة والخدمات المتعاقد عليها للنقل ومناولة السلع.

271- ولتحسين عرض تكاليف الشركاء المتعاونين، أُعيد تصنيف بعض التكاليف المرتبطة بهم والتي يتم الإبلاغ عنها تحت بند "الخدمات الأخرى المتعاقد عليها" و"خدمات الخبراء الأخرى المتعلقة بالبرامج" لتصبح "تكاليف الشركاء المتعاونين" في عامي 2025 و2024. وتبلغ قيمة المبلغ المعاد تصنيفه في ما يتعلق بعام 2024 ما مقداره 0.9 مليون دولار أمريكي و15.7 مليون دولار أمريكي على التوالي.

272- وتتكون مصروفات عقود الإيجار من عقود الإيجار العينية التي تقع حاليا خارج نطاق المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومصروفات عقود الإيجار المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات المعفاة البالغة 5.1 مليون دولار أمريكي، واتفاقات

الشحن البالغة 0.9 مليون دولار أمريكي، وعقود استئجار الطائرات البالغة 80 مليون دولار أمريكي. ولا تدرج التكاليف المتعلقة بمدفوعات عقود الإيجار المتغيرة في قياس خصوم عقود الإيجار، بل تُقيد كمصروفات في الكشف الثاني للأداء المالي. وبلغت هذه التكاليف 20 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، يدرج مبلغ قدره 46.7 مليون دولار أمريكي متعلق بتكاليف النقل البحري المعفاة في القيمة المُرسلة للسلع الغذائية (المذكورة 2-4).

المذكورة 4-5: تكاليف الموظفين والقوة العاملة المنتسبة

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		تكاليف الموظفين
615.4	630.4	المرتبات
144.3	145.9	المساهمات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
101	122.3	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
228.7	216.8	بدلات الموظفين واستحقاقاتهم
22.4	42.5	تكاليف إنهاء الخدمة وتكاليف الموظفين الأخرى
1 111.8	1 157.9	مجموع تكاليف الموظفين
12 322	11 427	عدد الموظفين
		التكاليف المتعلقة بالقوة العاملة المنتسبة
312	288.1	المرتبات
102.4	94.9	تكاليف الموظفين الأخرى
414.4	383	مجموع تكاليف القوة العاملة المنتسبة
10 116	8 427	عدد الموظفين – القوة العاملة المنتسبة
1 526.2	1 540.9	المجموع الكلي لتكاليف الموظفين والقوة العاملة المنتسبة
22 438	19 854	مجموع عدد الموظفين

273- تمثل تكاليف الموظفين مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين للبرنامج والمزايا والاستحقاقات المتعلقة بفترة الخدمة وما بعد الخدمة. وتدفع مرتبات الموظفين الدوليين في الفئات الفنية والفئات العليا على أساس جدول المرتبات المعمول به في جميع أنحاء العالم والذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على توصية من لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأنشئ جدول المرتبات الخاص بالموظفين الفنيين والوطنيين والموظفين في فئة الخدمات العامة تماشياً مع أحسن ظروف الخدمة السائدة في المنطقة المحلية، على أساس استقصاءات المرتبات التي تجرى وفقاً لمنهجية معتمدة من الجمعية العامة.

274- ويُحدد الأجر السنوي الداخل في حساب المعاش التقاعدي لأغراض استخدامه في استحقاقات صندوق المعاشات التقاعدية (الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة) والمساهمات التقاعدية بواسطة جدول الأجور الداخلة في الحساب التقاعدي الساري حالياً على النحو الذي نشرته لجنة الخدمة المدنية الدولية. وتبلغ حصة المنظمة حالياً نسبة قدرها 15.8 في المائة من الأجور الداخلة في الحساب التقاعدي.

275- ويُفصح عن تفاصيل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة الخاصة بالموظفين في المذكرة 2-13، بعنوان استحقاقات الموظفين. ويُعترف بتكاليف المصروفات السنوية (الجارية والسابقة) فضلاً عن إعادة قياس الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بإنهاء الخدمة في الكشف الثاني للأداء المالي ويُفصح عنها في المذكرة 4-5 بعنوان بند استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

276- وتتكون بدلات الموظفين واستحقاقاتهم من منحة التعليم واستحقاقات الإعالة والاستحقاقات الأخرى المنطبقة على الموظفين العاملين خارج نطاق المقر.

277- وتضمنت تكاليف إنهاء الخدمة وتكاليف الموظفين الأخرى تكاليف تعويض إنهاء الخدمة (المتكبدة والمستحقة) الخاصة بالموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين لعمليات إنهاء الخدمة بالاتفاق والتدابير الخاصة لإنهاء الخدمة بمبلغ مجموعه 41.7 مليون دولار أمريكي.

278- وتشمل تكاليف القوة العاملة المنتسبة المرتبات وتكاليف الموظفين الأخرى التي تنطبق على الخبراء الاستشاريين وعقود الخدمة واتفاقات الخدمات الخاصة.

المذكرة 4-6: الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
109.8	129.6	المعدات والمواد المستهلكة للمستفيدين
72.2	60.8	المعدات
38.3	42.1	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
43.3	37.3	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة
10.1	7.3	المرافق
29.7	26.6	صيانة المركبات والتكاليف الجارية
303.4	303.7	مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى

279- تمثل الإمدادات والمواد المستهلكة المخصصة للمستفيدين مواد غير غذائية عالية الكثافة ومنخفضة القيمة يتم شراؤها لتوزيعها على المستفيدين والشركاء، مثل مواد تكنولوجيا المعلومات، واللوازم التعليمية، ومواد البناء والورش، والأدوات والمواد التشغيلية الأخرى. وتُفقد هذه المواد كمصروفات عند شرائها حيث إنها مخصصة بشكل حصري للتسليم الفوري وليس للاستخدام الخاص بالبرنامج. وفي عام 2024 عُرِضت هذه المصروفات كجزء من تكاليف تكنولوجيا المعلومات والمعدات والإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة وتكاليف صيانة المركبات وتشغيلها.

280- وتشمل البنود الأخرى من الإمدادات والمواد المستهلكة وتكاليف التشغيل خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمعدات المخصصة للاستخدام التشغيلي والإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة والمرافق وتكاليف صيانة المركبات وتشغيلها التي يتم شراؤها للاستخدام الخاص بالبرنامج.

المذكرة 4-7: تكاليف الاستهلاك والإهلاك وتكاليف التمويل والسفر والمصروفات الأخرى

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
64.4	66.8	الاستهلاك والإهلاك
-	163.1	استهلاك قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات
4.7	6.6	استهلاك قيمة أصول حق الاستخدام
69.1	236.5	إهلاك الأصول غير المادية
		مجموع الاستهلاك والإهلاك
132.4	80.2	تكاليف السفر

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		تكاليف التمويل
15.4	12.3	تكاليف التمويل
-	20.9	مصرفوات الفائدة على خصوم عقود الإيجار
15.4	33.2	مجموع تكاليف التمويل
		المصرفوات الأخرى
9.6	8.2	خدمات الصيانة
21.2	16.9	التأمين
15.2	14.2	اضمحلال القيمة والشطب
(51.5)	(39.5)	إعادة تقييم المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها
67.1	77.3	أخرى
61.6	77.1	مجموع المصرفوات الأخرى

281- يتعلق الاستهلاك والإهلاك بالتخصيص المنهجي لتكاليف الممتلكات والمنشآت والمعدات، وأصول حق الاستخدام والأصول غير المادية على مدى أعمارها النافعة.

282- وتتعلق تكاليف السفر للمصرفوات المنكبة لأغراض السفر في المهام الرسمية، بما في ذلك تكاليف النقل والإقامة وبدلات الإقامة اليومية والتكاليف الأخرى التي تستوفي معايير الأهلية. وابتداء من عام 2025، يتم الإبلاغ عن تكاليف السفر كبند مصرفوات منفصل في الكشف الثاني للأداء المالي. وقبل ذلك، كانت تكاليف السفر تُعرض ضمن بند تكاليف الموظفين.

283- تشمل تكاليف التمويل مصرفوات فوائد القروض والرسوم المصرفية ورسوم إدارة الاستثمار وجهة الإيداع ومصرفوات الفائدة على خصوم عقود الإيجار.

284- وتشمل المصرفوات الأخرى مصرفوات الصيانة، وأقساط التأمين، الرسوم المصرفية ورسوم الاستثمار، وإعادة تقييم المخزون إلى صافي القيمة الممكن تحقيقها ومصرفوات اضمحلال القيمة والشطب، فضلا عن مصرفوات أخرى مثل مصرفوات الدعوة والتدريب.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

285- لا تسوى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية أو الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصصا منها البنود التي يتم إحلالها سريعا والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وأجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

286- تعد ميزانية البرنامج وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة المصرفوات في كشف الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية باستخدام طريقة المحاسبة على أساس الالتزامات.

287- وعلى نحو ما يقتضيه المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، "عرض معلومات الميزانية في الكشف المالية" في حال عدم إعداد الكشف المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، تُسوى المبالغ الفعلية المعروضة في الميزانية على أساس قابل للمقارنة بالمبالغ الفعلية المعروضة في الكشف المالية، مع تحديد الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي

وتلك الناشئة عن اختلاف التوقيت والكيان، مع إيراد كل نوع من الفروق على حدة. ويمكن أن تكون هناك أيضا اختلافات في الأشكال وفي نظم التصنيف المعتمدة لعرض الكشوف المالية والميزانية.

288- وتعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي بما يتماشى مع خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)، والتي تقدم تقسيما للميزانية بحسب السنوات.

289- ويشمل الكشف الخامس عمودا - خطة التنفيذ - يمثل الاحتياجات التشغيلية ذات الأولوية للخطط الاستراتيجية القطرية المعتمدة، مستمدة من الميزانية النهائية، مع مراعاة توقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية. وبأخذ في الاعتبار أن البرنامج منظمة ممولة طوعا وأن عملياته وإدارته المالية معتمدة بالتالي على مستوى التمويل الوارد.

290- ويرد شرح الفروق الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية وخطة التنفيذ والمبالغ الفعلية في القسم المتعلق بتحليل الميزانية في بيان المديرية التنفيذية.

291- وتحدث فروق الأسس عندما يستخدم في إعداد الميزانية المعتمدة أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة البرنامج، تعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية كفروق في الأساس.

292- وتتم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية. وتبين الإيرادات والمصروفات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءا من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض.

293- وتحدث فروق الكيانات عندما تُسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءا من الكيان الذي تعد الكشوف المالية عنه. وفي ما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل الصناديق الاستثمارية جزءا من أنشطة البرنامج وترد في الكشوف المالية، ولكنها تستبعد من الميزانية نظرا لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.

294- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة البرنامج فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

295- وترد في ما يلي مطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025:

التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
ملايين الدولارات الأمريكية			
المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)	(7 920.4)	-	(7 920.4)
فروق الأسس	1 342.8	(666)	513.1
فروق طريقة العرض	6 658.7	-	6 658.7
فروق الكيانات	(94.2)	-	(94.2)
المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)	(13.1)	(666)	(842.8)
	(163.7)		

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

2024	2025				
	المجموع	المعاملات في ما بين الشرائح	الصناديق الاستثمارية	الصندوق العام والحسابات الخاصة	صناديق فئات البرامج
ملايين الدولارات الأمريكية					
5 098.5	4 597.5	-	593	1 209.4	2 795.1
5 245.3	4 065.3	-	177.5	107.9	3 779.9
1 044.1	703.9	-	0.2	99.5	604.2
352.6	348.6	(836.4)	3.4	913.9	267.7
11 740.5	9 715.3	(836.4)	774.1	2 330.7	7 446.9
189.5	95.1	-	8.7	4.2	82.2
1 316.8	1 552.9	-	-	1 552.9	-
270.6	280.7	-	1.5	99.5	179.7
25.9	26.4	-	0.4	25.9	0.1
-	1.1	-	-	-	1.1
-	366.1	-	-	-	366.1
1 802.8	2 322.3	-	10.6	1 682.5	629.2
13 543.3	12 037.6	(836.4)	784.7	4 013.2	8 076.1
1 148.3	906.9	(836.4)	291.1	281.0	1 171.2
13.9	24.7	-	0.2	10.3	14.2
7	7	-	1.3	1.2	4.5
52.7	55.6	-	-	55.6	-
5.6	5.5	-	-	5.5	-
0	135.5	-	-	7.5	128
1 227.5	1 135.2	(836.4)	292.6	361.1	1 317.9

الأصول

الأصول الجارية

النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات
القصيرة الأجل
المساهمات المستحقة القبض
المخزونات
البنود الأخرى المستحقة القبض

الأصول غير الجارية

المساهمات المستحقة القبض
الاستثمارات طويلة الأجل
الممتلكات والمنشآت والمعدات
الأصول غير المادية
البنود الأخرى المستحقة الدفع
أصول حق الاستخدام

مجموع الأصول

الخصوم

الخصوم الجارية

المدفوعات والمستحقات
الإيرادات المؤجلة
المخصصات
استحقاقات الموظفين
القرض
خصوم عقود الإيجار - الجارية

2024	2025					
	المجموع	المعاملات في ما بين الشرائح	الصناديق الاستثمارية	الصندوق العام والحسابات الخاصة	صناديق فئات البرامج	
10.7	15.1	-	-	-	15.1	الخصوم غير الجارية
976.2	952.2	-	-	952.2	-	الإيرادات المؤجلة
32.9	27.3	-	-	27.3	-	استحقاقات الموظفين
-	235.4	-	-	26.9	208.5	القرض
-	1.5	-	-	-	1.5	خصوم عقود الإيجار – غير الجارية
1 019.8	1 231.5	-	-	1 006.4	225.1	المخصصات
2 247.3	2 366.7	(836.4)	292.6	1 367.5	1 543	مجموع الخصوم
11 296	9 670.9	-	492.1	2 645.7	6 533.1	الأصول الصافية
10 502.5	8 999.3	-	492.1	1 974.1	6 533.1	أرصدة الصناديق والاحتياطيات
793.5	671.6	-	-	671.6	-	أرصدة الصناديق
11 296	9 670.9	-	492.1	2 645.7	6 533.1	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
11 296	9 670.9	-	486.8	2 562.8	8 246.4	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

المذكرة 2-7: كشف الأداء المالي بحسب الشرائح

2024	2025				
المجموع	المعاملات في ما بين الشرائح	الصناديق الاستثمارية	الصندوق العام والحسابات الخاصة	صناديق فئات البرامج	
ملايين الدولارات الأمريكية					
9 156.4	5 896.6	-	199.6	862.5	4 834.5
638.8	158.4	-	0.1	55	103.3
(43.5)	166.4	-	0.5	143.2	22.7
330.1	448.5	-	1.4	435	12.1
291.3	255.5	(888.3)	1.6	822.9	319.3
10 373.1	6 925.4	(888.3)	203.2	2 318.6	5 291.9
الإيرادات					
المساهمات النقدية					
المساهمات العينية					
فروق أسعار صرف العملات					
العائد على الاستثمار					
الإيرادات الأخرى					
مجموع الإيرادات					
المصروفات					
2 160.8	2 170.4	-	-	-	2 170.4
2 372.9	2 207.5	(563.4)	-	571	2 199.9
1 138.5	1 052.1	(6.1)	0.6	18.4	1 039.2
1 260.2	957.7	(191.6)	22.6	223	903.7
1 111.8	1 157.9	(1.9)	25.7	512.2	621.9
414.4	383	(10)	28	102.5	262.5
303.4	303.7	(12.6)	1.8	57.7	256.8
69.1	236.5	-	0.5	45.6	190.4
132.4	80.2	(5)	3.7	12.3	69.2
التحويلات القائمة على النقد الموزعة					
السلع الموزعة					
التوزيع والخدمات ذات الصلة					
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى					
تكاليف الموظفين					
تكاليف القوة العاملة المنتسبة					
الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى					
تكاليف الاستهلاك والإهلاك					
تكاليف السفر					

2024	2025					
المجموع	المعاملات في ما بين الشرائح	الصناديق الاستثمارية	الصندوق العام والحسابات الخاصة	صناديق فئات البرامج		
ملايين الدولارات الأمريكية						
15.4	33.2	-	-	7.3	25.9	تكاليف التمويل
61.6	77.1	(97.7)	11.3	97.4	66.1	التكاليف الأخرى
9 040.5	8 659.3	(888.3)	94.2	1 647.4	7 806	مجموع المصروفات
1 332.6	(1 733.9)	-	109	671.2	(2 514.1)	الفائض (العجز) لعام 2025
1 332.6	-	75.1	805.6	451.9		الفائض (العجز) لعام 2024

296- وتُعرض النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي وتُعرض مجمعة تحت بند الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول أدناه المطابقة بين المبالغ الواردة في كشف المركز المالي وفي الإبلاغ عن الشرائح.

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
2 849.4	2 004.3	النقدية ومكافئات النقدية
2 249.1	2 593.2	الاستثمارات القصيرة الأجل
5 098.5	4 597.5	مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل

297- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائدا في ما بين الشرائح وأرصدة مصروفات في الكشوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات في ما بين الشرائح توخيا للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

298- وتمثل أرصدة الصناديق في إطار صناديق فئات البرامج والصناديق الاستثمارية الجزء غير المنفق من المساهمات التي يعتزم استخدامها في احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الاحترازية

المذكرة 8-1: الالتزامات

299- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، كان لدى البرنامج التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها، ولكنها لم تكن قد سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
307.2	183.6	السلع الغذائية
156.8	138.8	نقل السلع الغذائية
480.1	406.6	الخدمات
116.4	105.4	المواد غير الغذائية
27.6	11.4	الالتزامات الرأسمالية
1 088.1	845.8	مجموع الالتزامات المفتوحة

300- وسيعترف بهذه الالتزامات كمصروفات في الفترات المالية المقبلة وستسوى من الجزء غير المصروف من المساهمات بعد استلام السلع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

الأصول الاحتمالية - مساهمات الجهات المانحة

301- وقع البرنامج اتفاقات مساهمة بقيمة 480.7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2025 (عام 2024: 137.6 مليون دولار أمريكي)، والتي من المتوقع أن تؤكد لها الجهة المانحة في تاريخ مستقبلي لأنها تخضع لمخصصات برلمانية أو تأكيد نهائي لتوافر الميزانية.

الأصول الاحتمالية - الأخرى

302- وفي عام 2005، ارتكب اثنان من موظفي البرنامج في المكتب الإقليمي في جنوب أفريقيا آنذاك عملية تدليس أدت إلى خسارة بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي. وبدأت الدعوى الجنائية في عام 2008، وقامت سلطات جنوب أفريقيا بتقييد أصول الموظفين المعلومة التي بلغت قيمتها 40 مليون راند جنوب أفريقي (2.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025). وأدين الموظفان وحكم عليهما بالسجن لمدة 25 عاما؛ وتوفي أحدهما لاحقا في أثناء احتجازه.

303- وبالتوازي مع ذلك، شرع البرنامج في إجراء تحكيم لاسترداد الأموال المختلسة. وأصدرت محكمة التحكيم حكما غيابيا لصالح البرنامج بمبلغ قيمته 5.5 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وأصدرت المحكمة العليا في جنوب أفريقيا قرارا بجعل قرار التحكيم أمرا قضائيا قابلا للإنفاذ، وأصبح الحكم نهائيا الآن. وفور الحصول على قرار مصادرة أصول المدعى عليهم، سيكون بمقدور البرنامج تنفيذ قرار التحكيم على الأصول التي يحتفظ بها الوصي على الأصول. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، كانت الإجراءات ذات الصلة لا تزال معلقة.

المذكرة 9: الخسائر والإكراميات والمبالغ المشطوبة

304- تنص المادة 12-3 من النظام المالي للبرنامج على ما يلي: "للمدير (ة) التنفيذي (ة) المصادقة بصرف/إكراميات إذا رأى أن في ذلك مصلحة للبرنامج. ويبلغ المدير (ة) التنفيذي (ة) المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشف المالية". وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 12-4 من النظام المالي على أن "للمدير (ة) التنفيذي (ة)، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي للحسابات مع الكشف المالية".

305- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل الإكراميات وشطب المساهمات المستحقة القبض وخسائر السلع الغذائية والممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول الأخرى.

2024	2025	
ملايين الدولارات الأمريكية		
9.6	1.5	مدفوعات الإكراميات
1.3	1.3	شطب المساهمات المستحقة القبض
62.8	112.9	خسائر السلع الغذائية
1.9	0.5	خسائر المواد غير الغذائية
1.7	1.6	خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى
2.2	0.2	خسائر في الممتلكات والمنشآت والمعدات
أطنان متريّة		
57 440	129 659	خسائر السلع (الكمية)

306- وتتعلق مدفوعات الإكراميات بمسائل حرجة تمس موظفي البرنامج حيث لا يوجد التزام قانوني، ولكن حيث يتطلب الالتزام الأخلاقي جعل هذه المدفوعات مرغوبة لمصلحة المنظمة. وفي عام 2024، وافقت المديرية التنفيذية على تمديد التدابير الخاصة 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. واشتملت هذه التدابير الخاصة على مدفوعات إكراميات للموظفين المنتسبين عن نهاية الخدمة في البرنامج، وهي مدفوعات لا تُمنح بخلاف ذلك للموظفين المنتسبين بموجب إطار الموارد البشرية الحالي للبرنامج، ولكنها ضرورية لضمان التزام البرنامج بواجب الرعاية تجاه موظفيه. واعتباراً من عام 2026، سيتم إدماج التدابير الخاصة، بما في ذلك مدفوعات نهاية الخدمة للموظفين المنتسبين في إطار الموارد البشرية في البرنامج.

307- وترتبط المساهمات المستحقة القبض المشطوبة بشطب مبالغ مستحقة القبض من الجهات المانحة. وتتعلق خسائر الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساساً بالخسائر المتصلة بالتحويلات القائمة على النقد وبشطب مبالغ أخرى مستحقة القبض. وخلال عام 2025، استرد مبلغ 0.1 مليون دولار أمريكي من الأطراف الثالثة في ما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد. وتتعلق خسائر الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساساً بالخسائر المتصلة بالتحويلات القائمة على النقد وبشطب مبالغ أخرى مستحقة القبض. وبلغت خسائر الممتلكات والمنشآت والمعدات المرسلة الناشئة عن الأضرار والسرقة وعمليات الشطب الأخرى التي تم تحديدها من خلال عمليات التحقق من الأصول الدورية التي يجريها البرنامج ما مجموعه 0.2 مليون دولار أمريكي (2.2 مليون دولار أمريكي في عام 2024)، تم قياسها على أساس القيمة الدفترية الصافية للأصول غير المعترف بها.

308- وتشمل خسائر السلع الغذائية جميع الخسائر التي تلحق بالسلع منذ استلام البرنامج لها وحتى توزيعها على الأشخاص الذين يخدمهم البرنامج، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال الشركاء المتعاونين. وهذه الخسائر مشمولة بخطة البرنامج للتأمين الذاتي على الشحنات حتى توزيعها أو تسليمها إلى الشركاء المتعاونين في حالة القيام بالتوزيع عن طريقهم. وخلال عام 2025، تم استرداد 14.7 مليون دولار أمريكي من شركات التأمين والأطراف الثالثة المسؤولة عن خسائر سلع غذائية (15.7 مليون دولار أمريكي في عام 2024). وتعلقت خسائر المواد غير الغذائية أساساً بالخسائر التي وقعت في المستودعات.

309- وفي عام 2025، أسفر التدليس الذي أثبتته مكتب التفتيش والتحقيق عن خسائر مالية قدرها 4.1 مليون دولار أمريكي، تم استرداد 0.2 مليون دولار أمريكي منها (6.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024، تم استرداد 0.8 مليون دولار أمريكي منها). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، قُدرت قيمة حالات التدليس المفترضة المتعلقة بالتحقيقات الجارية بشكل معقول على أنها تبلغ 3.9 مليون دولار أمريكي وتشمل ممارسات تدليس اضطلع بها الشركاء والأطراف الثالثة والعاملون في البرنامج (3.6 مليون دولار أمريكي في عام 2024). وبالإضافة إلى ذلك، استعرض مكتب التفتيش والتحقيق حالات السرقة والاختلاس التي بلغت 30.2 مليون دولار أمريكي تم استرداد 0.2 مليون دولار أمريكي منها وقام بالإبلاغ عنها (12.2 مليون دولار

أمريكي في عام 2024، تم استرداد 0.5 مليون دولار أمريكي منها). وبلغ مجموع عدد حالات التدليس، والتدليس المفترض، والسرقة، والاختلاس 362 في عام 2025 بالمقارنة مع 370 حالة في عام 2024.

المذكرة 10: إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطط التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
ملايين الدولارات الأمريكية						
8	7	1.4	0.7	0.4	2.5	0.4
موظفو الإدارة الرئيسيون في عام 2025						
9	7	1.2	0.8	0.4	2.4	0.2
موظفو الإدارة الرئيسيون في عام 2024						

310- ويتألف موظفو الإدارة الرئيسيون من المديرية التنفيذية ونائب المديرية التنفيذية ومساعدى المديرية التنفيذية ورئيسة الديوان ورئيس الشؤون المالية لأنهم يتمتعون بسلطة تخطيط أنشطة البرنامج وتوجيهها ومراقبتها، ويتحملون المسؤولية عن ذلك.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطط التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
ملايين الدولارات الأمريكية						
24	21	3.8	1.4	1.2	6.4	1
موظفو الإدارة العليا الآخرون في عام 2025						
35	32	3.7	1.6	1.2	6.5	0.7
موظفو الإدارة العليا الآخرون في عام 2024						

311- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار رقم 20 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "إفصاحات الأطراف ذات الصلة" بالإفصاح عن أجورهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الإفصاح أيضا عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين في البرنامج توخيا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشعب في المقر. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضوا من دون ربط التعيينات بأشخاص، وبالتالي لا يعتبرون أطرافا ذات صلة.

312- وتبين الجداول أعلاه بالتفصيل عدد الوظائف وعدد الموظفين الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة.

313- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وغيرهم من كبار موظفي الإدارة ما يلي: صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره، ومنحة الانتداب وغيرها، وإعانة الإيجار، وتكاليف شحن المتعلقات الشخصية، واستحقاقات نهاية الخدمة، وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين، ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي ومساهمات التأمين الصحي الحالي.

314- وموظفو الإدارة الرئيسيون وغيرهم من كبار موظفي الإدارة مؤهلون للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين بمستوى الموظفين الآخرين نفسه. والافتراضات الاكتوارية المطبقة لقياس استحقاقات الموظفين هذه ترد في المذكرة 2-13. وموظفو الإدارة الرئيسيون وموظفو الإدارة العليا الآخرون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

315- وخلال عام 2025، قُدمت تعويضات في شكل أجور، ومكافآت واستحقاقات إلى أفراد مقربين من أسر الموظفين الآخرين في الإدارة العليا بمبلغ 0.6 مليون دولار أمريكي. ولا يوجد أفراد مقربون من أسر موظفي الإدارة الرئيسيين العاملين في البرنامج (في عام 2024 قُدم مبلغ 0.1 مليون دولار أمريكي إلى أفراد مقربين من أسر موظفي الإدارة الرئيسيين و0.8 مليون دولار أمريكي لموظفين آخرين في الإدارة العليا).

316- والسلف هي المدفوعات المقدمة مقابل الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، وهي متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي البرنامج.

المذكرة 11: الحصص في الكيانات الأخرى

المركز الدولي للحوسبة

317- أنشئ المركز الدولي للحوسبة في يناير/كانون الثاني 1971 عملاً بالقرار 2741 (25) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويوفر المركز المذكور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركاء والمستخدمين في منظومة الأمم المتحدة. وكشريك ملتزم بولاية هذا المركز، يتحمل البرنامج حصة من المسؤولية عن أية مطالبة من أطراف ثالثة أو عن أية التزامات ناشئة عن خدمات المركز أو متعلقة بها على النحو المحدد في ولاية المركز. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، لم تكن هناك أية مطالبات معروفة تؤثر على البرنامج. وتبقى ملكية الأصول خاضعة للمركز لحين تصفيته. وعند التصفية، توافق لجنة الإدارة على تقسيم جميع الأصول والخصوم في ما بين المنظمات الشريكة وفقاً لصيغة محددة في ذلك الوقت.

وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر

318- وقع البرنامج ووكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر اتفاق خدمات إدارية في يونيو/حزيران 2015، وينتهي أجل الاتفاق في 31 أغسطس/آب 2027. والقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر هي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وتشارك مع البرنامج في هدف تعزيز الأمن الغذائي.

319- وفي حين أن القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر كيان قانوني منفصل، تخضع سياساتها المالية والتشغيلية المتعلقة بهذا الاتفاق لقواعد البرنامج. ويحتفظ البرنامج بالأموال التي ترد في إطار هذا الاتفاق ضمن صندوق استئماني أفريقي لمواجهة المخاطر. ويقدم البرنامج إلى الوكالة المذكورة الخدمات التقنية والإدارية وخدمات إدارة شؤون الموظفين وإدارة المشروعات. والبرنامج هو الذي يعين مديرها العام الذي يكون مُساءلاً أمام المديرية التنفيذية وأمام الوكالة. ويعتبر الاتفاق عملية مشتركة تدمج، بالاستناد إلى بنوده، المعاملات المالية للوكالة في الكشف المالية للبرنامج. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، بلغ مجموع الفائض المتراكم المحتفظ به في صندوق استئماني لدى وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر 28.4 مليون دولار أمريكي.

أسطول الأمم المتحدة

320- في عام 2022، وقع البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم للشروع في عملية مشتركة من أجل توفير حلول أسطول المركبات، بما في ذلك تأجير المركبات وتوفير خدمات التأمين وغيرها من الخدمات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة. ويشترك البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إدارة أسطول الأمم المتحدة وتمويله. وبدأ أسطول الأمم المتحدة العمليات في عام 2023. وأسطول الأمم المتحدة هو عملية مشتركة لكل طرف فيها حقوق في الأصول والالتزامات متعلقة بخصوم أسطول الأمم المتحدة بما يتناسب مع تمويله المستحق، أو إذا لم يكن لدى أحد الأطراف تمويل مستحق، يكون الأمر بالتساوي، وليس وفقاً لأصوله الصافية. ويعترف البرنامج بحصته في الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات التي يحتفظ بها أو يتكبدها بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام 2025، سُجلت حصة البرنامج من إجمالي الأصول الجارية لأسطول الأمم المتحدة، والبالغة 4.7 مليون دولار أمريكي، والأصول غير الجارية البالغة 13.8 مليون دولار

أمريكي، والخصوم البالغة 21.3 مليون دولار أمريكي، في كشف المركز المالي. وسُجل فائض قدره 0.5 مليون دولار أمريكي من عمليات أسطول الأمم المتحدة، وهو ما يمثل حصة البرنامج، في كشف الأداء المالي.

المذكرة 12: الأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ

321- تاريخ الإبلاغ لدى البرنامج هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. ولم تقع أي أحداث جوهرية أخرى، إيجابية أو سلبية، يمكن أن تؤثر على الكشوف المالية الحالية.

322- ومع ذلك، اشتدت حالة انعدام الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط بعد تاريخ تقديم التقرير، مما أدى إلى تقلبات إقليمية كبيرة. وعالمياً، ارتفعت أسعار الطاقة ارتفاعاً حاداً، حيث تراوحت الزيادة في أسعار النفط الخام بين 10 و13 في المائة، مدفوعة بشكل أساسي باحتمال إغلاق مضيق هرمز، وهو ممر مائي حيوي لما يزيد على 20 في المائة من النفط والغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم. وتمثلت ردة فعل الأسواق المالية في زيادة تقلبات الأسهم وارتفاع عائدات السندات الحكومية، في الوقت الذي يعيد فيه المستثمرون تقييمهم للتوقعات المتعلقة بالتضخم وأسعار الفائدة، مخافة أن تؤدي الصدمات في أسعار الطاقة إلى تأخير التخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة. وارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مع تحول رأس المال نحو السيولة والأمان المتصور للعملة الاحتياطية الرئيسية في العالم.

323- وفي حين أن هذه التطورات قد تؤثر على التكاليف التشغيلية للبرنامج في المستقبل، وإلى حد ما على قيم الاستثمارات المحملة، فإنها تمثل الظروف التي نشأت بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وبالتالي، لم تجر أي تعديلات على الكشوف المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025. وفي هذه المرحلة، ليس بالإمكان توفير تقدير موثوق للأثر النقدي الدقيق بسبب الطبيعة المتغيرة لهذه الأزمة وانعدام اليقين في ما يتعلق بمدتها ونطاقها. ويواصل البرنامج رصد الوضع من أجل التخفيف من المخاطر المالية والتشغيلية المحتملة.

الملحق

العنوان	الاسم	
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	برنامج الأغذية العالمي	البرنامج
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	Bartolomeo Migone	المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية
Tour First, 1 place des Saisons 92037 Paris La Défense France	Ernst & Young Advisory	الخبير الاكتواري
Via Mercanti, 12 20121 Milan, Italy	.Citibank N.A	الخبير المصرفي الرئيسي
1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, United Kingdom	Standard Chartered Plc	
Adenauerallee 81 53113, Bonn Germany	رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني	مراجع الحسابات الخارجي